

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة اطروحات الدكتوراه (١٤)

عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية



الدكتور سعد أبودية



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة اطروحات الدكتوراه (١٤)

عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية

الدكتور سعد أبودية

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٦٩١٦٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

الطبعة الأولى
بيروت: كانون الثاني/يناير ١٩٩٠

المحتويات

القسم الثاني
القرارات الاستراتيجية

قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة

مُقدِّمَة

تناول كثير من الأقلام موضوع السياسة الخارجية الأردنية ولم يتطرق إلى موضوع عملية صنع القرار في سياسة الأردن الخارجية، واكتفت هذه الأقلام بتناول الموضوع بشكل تاريخي أو شبه تاريخي.

ولا يسع الباحث إلا أن يشير إلى الدراسات المقدمة من باحثين عرب عن دور إمارة شرق الأردن في السياسة العربية وعن التطور السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية، وغيرهم من الدارسين الأجانب. وباستطاعة القارىء العودة إلى المراجع المثبتة في نهاية هذه الأطروحة.

إن أهم ما ميز تلك الأبحاث هو أنها تناولت الموضوع غالباً من ناحية تاريخية، ولم تتطرق إلى القرار أو عملية صنعه أو إلى الضوابط والمقومات في صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية، كما أن تلك الدراسات خلت من التطبيق العملي. ولذلك فإن هذه الدراسة ستركز على استخدام إطار بحث علمي لمعرفة الضوابط والمقومات في صنع القرار في سياسة الأردن الخارجية.

وستحاول هذه الدراسة تبيان شكل هيكل صنع القرار الأردني وكيف تتم عملية الصنع هذه مع إعطاء نماذج تطبيقية عنها وايضاح الضوابط والمقومات لصنع القرار في سياسة الأردن الخارجية.

وسيحاول الباحث أن يبيّن في هذه الدراسة كذلك، اثر الإدراك في صنع القرار السياسي وكيف أثرت عقائد صانع القرار الأردني في صنعه في ظل نظرية الإدراك التي تفترض تعاظم دور القائد السياسي في هذا الشأن، وخصوصاً في البلدان النامية بسبب غياب المؤسسات السياسية القوية، ويبدو أثره حاسماً في اتخاذ القرار.

وسيكون التركيز على الأردن كحالة، فهو دولة صغيرة نامية ويبدو أنه يمثّل وضعاً أمثل لدولة نامية يتعاظم فيها دور القائد السياسي.

تقسم هذه الدراسة إلى قسمين يضمان ثمانية فصول(*). يضم القسم الأول أربعة فصول، والثاني أربعة أخرى. يتناول القسم الأول البيئة العملية بما فيها من ضوابط (Constraints) أو مقومات (Capabilities) ويقسمها إلى بيئة خارجية وبيئة داخلية.

تتضمن البيئة الخارجية المتغيرات التالية:

١ ـ النظام الدولي، وتضم دراسته ثلاثة عناصر: **العنصر النظامي**، أي هيكل بنيان النظام الدولي من حيث وحداته وأنماط ترتيب القوى والامكانات العامة للنظام والمستوى المؤسسي للنظام الدولي؛ **والعنصر الموقفي**، أي مجموعة المواقف السياسية المحددة (الأزمات، لا أزمات، قضايا سياسية)؛ والعنصر المتضمن **العلاقات الثنائية السائدة** أي العلاقات بين الأردن والدول العظمى مثل بريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية.

٢ ـ النظام الإقليمي العربي. تتناول دراسة هذا النظام تحليل تفاعلات النظام ونشأته وخصائصه وأثره في السياسة الخارجية الأردنية، وهل كان ضابطاً أو مقوِّماً.

وتتضمن البيئة الداخلية هذه المتغيرات:

أ ـ الكتلة الحيوية، وتشمل الأقليم والسكان، فيتناول البحث تأثير الموقع كضابط أو مقوّم على صنع القرار وتأثير السكان أيضاً كضابط أو مقوِّم إذ يشكل السكان تأثيراً على صنع القرار أحياناً كضابط وأحياناً أخرى كمقوّم.

ب ـ الخصائص القومية: سيتناول البحث بالدراسة والتحليل الخصائص القومية وقياس مدى التفاوت بين إمكانات الأردن الاقتصادية والعسكرية ومعرفة مدى التفاوت النسبي بينها وبين ستة بلدان أخرى مجاورة هي مصر وسوريا والعراق ولبنان والسعودية وإسرائيل. ولكي يتوصل الباحث إلى نتيجة علمية تُبيِّن مركز الأردن بين تلك البلدان وقياس مدى التفاوت النسبي بين الأردن وبينها، استخدم مقياساً علمياً رياضياً أخضع بموجبه أربعة متغيرات رئيسية للبحث، هي الصادرات والسكان والدخل القومي ودخل الفرد، بحيث تم دمجها في المقياس العلمي، وذلك بجدولة المتغيرات في بيانات ضمت تلك البلدان عبر سنوات فترة الدراسة.

ولقد استخدم الباحث المقياس العلمي نفسه في الوصول إلى النتيجة الخاصة

(*) بما في ذلك الفصل التمهيدي.

بالإمكانات العسكرية بحيث تم جدولة بيانات ثلاثة متغيرات هي: النفقات العسكرية وعدد الجنود ومعدل الانفاق على الجندي الواحد.

وفي الدراستين السابقتين كان الهدف معرفة قوة الأردن النسبية والمطلقة.

ج ـ دينامية الحياة السياسية في الأردن، وتشمل النظام السياسي كأحد المحددات للسياسة الخارجية والقيود على هذا النظام سواء كانت أحزاباً، أو قوى ضاغطة، مثلاً الفلسطينيون، الجيش في فترة من الفترات، وتأثير الدين.

ويتناول القسم الأول أيضاً البيئة النفسية لمعرفة تأثير الإدراك ومعتقدات صانع القرار الأردني، وهو الملك، في صنع القرار في سياسة الأردن الخارجية.

ويتناول القسم الثاني موضوع عملية صنع القرار نفسها وهياكل القرار وإطاره الدستوري والفعلي ومؤسساته والتطبيقات العملية. وقد اختار الباحث أربعة قرارات رئيسية اعتبرها مؤشرات في سياسة الأردن الخارجية العربية والعالمية، وهذه القرارات هي:

(١) قرار رفض الدخول في حلف بغداد عام ١٩٥٦.
(٢) قرار الاتحاد العربي مع العراق عام ١٩٥٨.
(٣) قرار التحالف مع مصر عام ١٩٦٧.
(٤) قرار المواجهة مع المقاومة الفلسطينية عام ١٩٧٠.

تمهيد:

الإطار النظري للبحث

تتم عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية من خلال نموذج معيّن من نماذج مختلفة، فيفسر كل نموذج طريقة مختلفة لصنع القرار. وفي هذا الصدد هناك ثلاثة نماذج أساسية متاحة أمام صانع القرار:

- النموذج التحليلي — Analytic Model
- النموذج التنظيمي — Organizational Model
- النموذج المعرفي — Cognitive Model

١ ـ النموذج التحليلي

يقوم هذا النموذج عل افتراض مؤداه أن عملية صنع القرار تتم على أساس حصر شامل للمعلومات المرتبطة بالموضوع، ثم حصر شامل للبدائل المتاحة أمام صانع القرار، ثم اختيار البديل الذي يعظم المنافع.

تقوم افتراضات هذا النموذج على ما يلي:

أ ـ عندما يواجَه صانع القرار بالموقف أو المشكلة، فإنه يحدد كل البدائل المقصورة في هذا الموقف.

ب ـ يستعرض صانع القرار البدائل كلها والنتائج المترتبة على كل بديل، ويختار البديل الذي يحقق أعظم المنافع أو أدنى الخسائر(١).

---

(١) David Braybrooke and Charles Lindbloom, *Strategy of Decision* (London: Macmillan, 1963), p.40.

والواقع أن هذا النموذج يفترض وضوح المشكلة موضوع البحث وقدرة صانع القرار على تحديد أبعاد المشكلة والتأثير عليها إلى حد كبير. ولذلك، فهذا النموذج أكثر وضوحاً في حالة الشركات الصناعية الكبرى، إذ إن الشركات تصنع قراراتها على أسس رياضية تتم فيها دراسات السوق والمستهلك لزيادة الإنتاج أو تخفيفه حيث يلاحظ أن عملية صناعة القرار تهدف لتعظيم المنافع وتحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة وتجنّب الخسارة[٢].

وفي مجال السياسة الخارجية، فقد ثار كثير من الجدل حول واقعية النموذج التحليلي. وقد طبّق أليسون[٣] هذا النموذج على قرار الحكومة الأمريكية في تشرين الأول أكتوبر ١٩٦٢ بفرض الحصار البحري على كوبا محاولاً تحليل عملية اتخاذ القرار كما لو كانت عملية تحليلية بالأساس.

ولكن يكاد يجمع دارسو السياسة الخارجية على محدودية تطبيق هذا النموذج في مجال دراسة اتخاذ القرار في السياسة الخارجية لاعتبارات متعددة. أول هذه الاعتبارات يتعلق بالمعلومات، ففي العادة لا يستطيع صانع القرار في السياسة الخارجية أن يتوصل إلى كل المعلومات المتعلقة بموقف اتخاذ القرار اللازمة لاتخاذ قرار رشيد[٤]، لأنه في الأساس يتعامل مع ظاهرة خارج نطاق سيطرته المباشرة.

فصانع القرار الاقتصادي، مثلاً، قد يستطيع أن يتوصل إلى معلومات كاملة ودقيقة عن المشكلة الاقتصادية، ولكن صانع قرار السياسة الخارجية ليست لديه هذه المقدرة لأنه يتعامل مع دول أخرى لا يستطيع السيطرة على سلوكها تماماً. كذلك، حتى بافتراض توافر المعلومات، فإن هذه المعلومات قد تكون متناقضة أو غامضة مما يصعب معه تفسيرها بشكل رشيد. لذا، فإن السياسة الخارجية تتميز بما يسميه الباحثون ظاهرة عدم اليقين الهيكلي، ويُقصد بذلك عدم المقدرة الكاملة على التوصل إلى تحديد كل البدائل المتاحة أو النتائج الكاملة المتوقّعة بالنسبة إلى كل بديل. هذا فضلاً عن الضغوط النفسية التي تميز عملية اتخاذ قرار السياسة الخارجية والتي سنأتي على ذكرها فيما بعد.

وبناء على ما تقدّم، فإنه بالإمكان القول إن السبب السابق هو من أهم

---

(٢) William Riker and William Zaviona, «Rational Behavior in Politics,» *American Political Science Review,* vol.64, no.4 (October 1974), pp.49-50.

(٣) Graham T. Allison, «Conceptual Models and Cuban Missile Crisis,» *American Political Science Review,* vol.43, no.3 (September 1969), pp.689-718.

(٤) Braybrooke and Lindbloom, *Strategy of Decision,* pp.51-53.

الأسباب التي دعت الباحث إلى الابتعاد عن هذا النموذج، ذلك لأن عملية صنع القرار، وخصوصاً في البلدان النامية، تتم عن طريق شخص واحد يكون هو صانع القرار النهائي. وتبرز المشكلة المتعلقة بالمعلومات أمام صانع القرار، فإذا كانت قليلة صعب عليه أن يتصرف، وإذا كانت كثيرة صعب عليه أن يحلل، أو أن يضيف وأن يحصر البدائل الأمر الذي يضطره إلى حذف بعض البدائل المهمة.

ومن جهة أخرى، فإن المعلومات نفسها تواجهها مشكلة تتعلق بالتحريف والتغيير، ذلك أن المعلومات، أثناء انتقالها من مكان إلى مكان، مثلاً، من السفارة إلى وزارة الخارجية إلى رئيس الدولة، قد تتغير، مما يترتب عليه تغيّر في عملية صنع القرار. كما يدخل هنا موضوع الإدراك الذي يختلف باختلاف الأشخاص، وبالتالي يختلف التعريف.

لذلك، فإن هذا النموذج لا يتلاءم مع الواقعية ولا يمكن تطبيقه على نحو مثالي في السياسة الخارجية، مما يعرّض صلاحيتها للنقد. وقد لوحظت النتائج المعقدة المتعددة الفاشلة للاستراتيجية الأمريكية في فيتنام، حيث أن صانعي القرار الأمريكيين اتبعوا هذا النموذج وأخذوا في الاعتبار كل البدائل والمعلومات[٥]. كما أن الهجوم الياباني على بيرل هاربر في الحرب العالمية الثانية والتعبئة المصرية عام ١٩٦٧ لا يمكن لافتراضاتها أن تتناسب مع النموذج التحليلي[٦]، وتُعرّض صلاحية النموذج للنقد.

ويمكن إجمال النقد الذي يتعرض له هذا النموذج في ما قاله بريروك بأنه يتطلب الكثير ويُعطي القليل[٧].

٢ ـ النموذج التنظيميَ

قام هذا النموذج معتمداً على رؤية معيّنة للعقل الإنساني وتفاعله مع البيئة وقدرته على اتخاذ قرارات سريعة معقدة في فترة زمنية محدودة الغاية من دون القيام بعمليات حصر شامل للبدائل والنتائج المترتبة على ذلك، كما يفترض النموذج التحليلي.

وتقوم افتراضات هذا النموذج على أساس أن عملية صنع القرار تتم على

---

(٥) Michael P. Sullivan, *International Relations: Theories and Evidence* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, 1976), p.77.

(٦) J.D. Steinbruner, *The Cybernetic Theory of Decision* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1974), p.8.

(٧) Braybrooke and Lindbloom, *Strategy of Decision,* p.53.

أساس شبه آلي وبطريقة مبرمجة على ضوء برنامج تدرّب عليه صانع القرار سلفاً، وبذلك تصبح عملية صنع القرار عملية مبرمجة آلية تركز على متغير أو متغيرات معيّنة وتهمل باقي المتغيرات(٨). وعلى المستوى التنظيمي يقوم هذا النموذج على أساس أن هناك بيئة هرمية منظمة فيها بناء معقد فيه اتصالات وتنظيم.

نلاحظ، مثلاً، إن لاعب التنس يتخذ مئات القرارات السريعة المعقدة المتعلقة بقطع الكرة ورد الضربة واحتمالات الرد، ونراه يتكيف بشكل آلي مبرمج على ضوء برنامج تدرب عليه سلفاً مبني على معلومات سابقة متعلقة ببعض المتغيرات التي يركز عليها والمتعلقة، كما ذكر الباحث، بالضربة والرد عليها. وهذا اللاعب لا يتصرف في اتخاذه القرار في ضوء جمع المعلومات والبدائل والنتائج، إذ إنه لا يستطيع ذلك خلال فترة قصيرة، ولو أنه حاول أن يفعل لما استطاع واستحال عليه لأن ذلك يتطلب وقتاً كبيراً.

بيد أن اللاعب على الرغم من تركيزه على متغير واحد، إلا أنه يلعب في بيئة هرمية منظمة، مثلاً هو يركز على الفوز بضربة ثم بمجموعة ضربات ليفوز بالشوط، ثم بعدة أشواط، ثم بالمباراة، ثم بالمسابقة كلها. والواقع أن تركيز اللاعب على متغير واحد يجعله «أعمى» عما يدور في البيئة كلها من حوله، وإهمال باقي المتغيرات يقود إلى القول إن النجاح في المثال السابق يعتمد على بقاء المتغيرات الأخرى في البيئة ثابتة على ما هي عليه، وإن النجاح في القرار مرهون بذلك الاستقرار ولو حدث أي تغيير في المتغيرات الأخرى قد يؤثر على نجاح عملية القرار المتمثلة بالمثل السابق.

إن جوهر العملية هو الإقلال من عملية عدم اليقين التي تواجه صانع القرار وقد ذُكرت في النموذج التحليلي. ذلك أن صانع القرار يتجنب مشكلة عدم اليقين بتركيزه على متغير واحد أو متغيرات محددة فحسب. وبذلك يمكن تجنب حساسية النموذج التحليلي في موقف عدم اليقين(٩).

وفي ميدان السياسة الخارجية يفترض هذا النموذج(١٠):

١ - إن الحكومة هي وحدة التحليل الأساسي، وهي عبارة عن منظمات وأجهزة لها برامج وأنظمة وقوانين وروتين معيّن، وان تصرّف الحكومة يعتمد على هذه الأنظمة.

---

(٨) Steinbruner, Ibid., pp.40 and 47-87.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٠٥.

(١٠) رجع الباحث إلى حد ما إلى تحليل: محمد السيد سليم، مذكرات تحليل السياسة الخارجية ١٩٨٢-٨١ (القاهرة: جامعة القاهرة، قسم العلوم السياسية، [د.ت.]).

وان ما تقوم به الحكومة اليوم لا يختلف عما قامت به بالأمس وما ستقوم به غداً، على اعتبار أن أعمال الحكومة هي خطط وبرامج ثابتة وُضعت سلفاً لإنجاز الأعمال وتصريف شؤون الدولة. وفي مجال اتخاذ القرار السياسي، فإن المنظمات وأجهزة الحكومة تحدد البدائل وتجمع المعلومات المطروحة أمام صانع القرار، وعلى ذلك، فإن عمل تلك المنظمات هو الذي يحدد إلى حد كبير السلوك النهائي للدولة. مثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية تتحدد البدائل والمعلومات المطروحة أمام الرئيس الأمريكي من جهاز الاستخبارات ووزارتي الدفاع والخارجية. ويقول سورنسن: إن الرئيس الامريكي قلما يتخذ قراراً في السياسة الخارجية، إذ إن القرارات التي يريد اتخاذها تكون قد اتُخذت فعلاً(١١).

٢ ـ ويفترض هذا النموذج أن الحكومة ليست كائناً متجانساً ولكنها مجموعة منظمات، كما ذكر آنفاً في مثال الحكومة الأمريكية، بحيث يرئس رئيس الولايات المتحدة هذه المنظمات كالخارجية والدفاع والاستخبارات، ولا توجد منظمة واحدة تستطيع بذاتها أن تؤثر تأثيراً حاسماً في صنع القرار السياسي.

٣ ـ تُطوِّر المنظمة الحكومية أولويات معينة للسياسة الخارجية تتعلق بالمنظمة ذاتها عبر فترات من الزمن، مثلاً يمكن القول إن المؤسسة العسكرية تطور أولويات معيّنة عسكرية، في حين أن وزارة الاقتصاد، مثلاً، تعتبر إحدى أولوياتها زيادة الاستثمارات. . . إلخ.

٤ ـ إن سلوك المنظمة هو سلوك مبرمج يستند إلى مجموعة من إجراءات العمل العادية التي لا تتغير بسرعة، وانها برامج ثابتة ذات طابع روتيني؛ مثلاً استعداد المؤسسة العسكرية لحرب خارجية يمثّل حالة تتم عن طريق مجموعة إجراءات محددة سلفاً تنتهي بتنفيذ قرار السياسة الخارجية.

٥ ـ إن المنظمات، في سلوكها السياسي الخارجي، لا تحاول حساب المنفعة أو الخسارة أو تقدير الاحتمالات، ولكن تركز على متغيرات محددة أو متغيّر محدد. ومن هنا، فإن سلوك السياسة الخارجية نابع من المعلومات والبدائل والإجراءات التي تتبعها المنظمات العاملة في مجال السياسة الخارجية.

نقد النموذج التنظيمي

تعرضت صلاحية النموذج التحليلي للنقد للسبب المتعلق بالروتين والسير على

---

(١١) Allison, «Conceptual Models and Cuban Missile Crisis,» p.699, and Sullivan, *International Relations: Theories and Evidence*, p.77.

برامج ثابتة، مما يؤدي إلى تحكّم الروتين في عملية صنع القرار وعدم التفكير في التغيير. مثلاً في تطبيق أليسون لهذا النموذج على قرار الحكومة الأمريكية في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٢ بفرض الحصار البحري على كوبا محاولاً تحليل عملية اتخاذ القرار كما لو كانت عملية «تنظيمية». في الأساس يلاحظ أليسون أن الاتحاد السوفياتي أقام الصواريخ في كوبا بالطريقة نفسها التي تقام فيها الصواريخ في الاتحاد السوفياتي؛ وكان هذا الروتين أحد الأخطاء التي أدت إلى اكتشاف الأمريكيين هذه الصواريخ. ذلك أن الاستخبارات الأمريكية قد تعودت ذلك، وعرفت طريقة نصب منصات الصواريخ، وأنها عندما شاهدت منصات الصواريخ في كوبا أدركت على الفور ما حدث. وهكذا تحكّم النموذج التنظيمي في طريقة إقامة الصواريخ من قبل السوفيات وطريقة اكتشاف الأمريكيين لها، حسب ما يذكر أليسون.

كان من المفروض أن يغيّر الاتحاد السوفياتي طريقة إقامة الصواريخ وطبيعتها، ولكنه أقامها بالطبيعة نفسها التي تقام بها في الاتحاد السوفياتي، ذلك لأن عملية صنع القرار سارت وفق برامج ثابتة وأصبحت روتيناً يصعب تغييره[١٢].

٣ ـ النموذج المعرفي

يفترض هذا النموذج أن عملية صنع القرار ليست مبرمجة سلفاً ولا تحليلية، بل هي عملية يقوم من خلالها صانع القرار بإسقاط عقائده الذاتية على عملية اتخاذ القرار. ولذلك فإن عملية اتخاذ القرار لا تعدو كونها مجرد استنباط من النظام العقيدي لصانع القرار، حيث يعكس هذا القول إن للقائد السياسي نظاماً عقيدياً معيّناً ومعلومات محددة مستقرة منظمة مخزونة في الذاكرة تتيح له مجالاً للاستنباط والاستدلال في اتخاذ القرار. وهذه المعلومات تتحكم بصانع القرار وتجعله يرفض أو يقبل أية معلومات جديدة، كما أنها تؤثر على مرونة القائد في اتخاذ القرار[١٣]. ويقول كينيث بولدنغ: «إن لكل إنسان مقياساً معيّناً يؤثر في عقائده ويعطيه مقدرة على التقويم ومقاومة كل ما لا يتلاءم مع عقيدته، كالشخص المسلم الذي يرفض، مثلاً ما لا يتلاءم مع عقيدته»[١٤]. وفي السياسة يحصل الشيء نفسه تقريباً إذ يختار القائد السياسي ما يناسب عقيدته، بحيث لو كان أمامه بديلان فإنه يختار البديل الذي يتوافق مع معتقداته ويرفض تلقائياً

---

(١٢) Steinbruner, *The Cybernetic Theory of Decision,* p.78, and Allison, Ibid., pp.689-717.

(١٣) Steinbruner, Ibid., pp. 97-102.

(١٤) Kenneth J. Boulding, *The Image* (Ann Arbor, Mich.: University of Michigan Press, 1956), pp.11-13.

البديل الـذي لا يتناسب مـع معتقداتـه[١٥]. مثلاً وزيـر خارجيـة الولايـات المتحدة في مـطلع الخمسينات دلاس كـانت لديـه عقيدة معيّنـة عن الاتحاد السـوفيـاتي، كـدولـة عدوانية، ولذلك فإنه نشر كل المعلومات الواردة إليه والحقائق عن الاتحاد السوفياتي بما يتـلاءم مع تلك العقيـدة؛ وان أية معلومـة جديـدة عن الاتحـاد السـوفيـاتي لا بـد أن يفسرها دلاس تفسيراً يتلاءم مع معتقداته بحيث يعتبر المعلومة الجديدة خدعة سوفياتية أو نيات عدوانية حتى ولو كانت المعلومة تتعلق بتخفيض القوات العسكريـة في منطقـة معيّنة تهم الولايات المتحدة.

وهناك مثل آخر: ما حدث مع هتلر عنـدما كـان يرفض أي معلومـة عن تحسّن موقف خصومـه (الحلفاء)، وقـد رفض تداول الاحصـاءات الخاصـة بالإنتـاج الحربي الأمريكي المقدمة من الاستخبارات الألمانية وقراءتها، وأقال موظفين من عملهم بسبب تقديمهم بيانات صحيحة. والسبب في كل ذلك عدم تطابق المعلومات الواردة إليـه مع معتقداته[١٦].

وهكذا يلاحَظ أن صانع القرار يقيم البدائل التي تلائم معتقداته وادراكـه، وأن صانع القـرار الذي يعـادي الحلفاء كهتلر يـرفض أي معلومة لا تـلائم معتقداتـه عن الحلفاء ويختار البديل الذي يتلاءم مـع معتقداتـه ويتجنب البديـل الآخر حتى لـو كان الأكثر تعظيماً للمنافع. ومن هنا، فإن عملية اتخاذ القرار هي تفاعل دائم بـين عقائـد صانع القرار والمعلومات في إطارها.

أ ـ مزايا النموذج المعرفي

هـذا النموذج هـو الأكثر شيـوعاً في مجـال اتخاذ القـرار في السياسـة الخارجيـة. ويرجع ذلك إلى طبيعة عملية هذه السياسة والبيئة التي تتم فيها، خصوصاً في المواقف التي تكون فيها السياسة الخارجية محاطة بعدم اليقين والغموض، حيث لا يكون أمـام صانع القرار ما يمكنـه من تفسير المعلومـات سوى عقـائده وادراكـاته الـذاتية المتعلقـة بـالموقف مثـال ذلك مـا حصل مـع كينيدي في أزمـة الصواريـخ التي واجهته في عـام ١٩٦١، بحيث صعب عليه أن يعرف تأثير المـوقف الذي سيتخـذه، فإن هـو لم يعمل شيئاً فما ستكون النتيجة؟ وهل يؤثّر مـوقفه عـلى الميزان الـدولي، أم هل يتأثر فحسب ميزان التسلح في القوى العسكرية؟ ولـو كان الأمـر متعلقاً بـالنموذج التنـظيمي لكان

---

(١٥) Leon Festinger, *A Theory of Cognitive Dissonance* (California: Stanford University Press, 1979), p.34.

(١٦) K.J. Holsti, *International Politics: A Framework for Analysis* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1972), p.365.

صانع القرار قد تغلب على هذه المشكلة ببساطة وذلك بأن يتجنبها، لكن في هذا النموذج يتغلب صانع القرار على مشكلة عدم اليقين بأن يحلّها ويحسمها في إطاره العقلي باستخدام عقائده وباستنباط النتائج.

ويستخدم النموذج المعرفي أيضاً في الحالات الجديدة التي لم يواجهها صانع القرار من قبل، كعقد حلف أو إعلان حرب، وفي حالة قلة المعلومات وعدم توافرها أو عدم القدرة على جمعها، بحيث يصبح القائد غير قادر على التنبؤ بالنتائج الاستراتيجية ويصبح أمامه فحسب النموذج المعرفي كنموذج وحيد متاح له، ويستخدم عقائده الذاتية منطلقاً لاتخاذ القرار(١٧).

ويستخدم القائد النموذج المعرفي في المواقف التي تتطلب مشاركته شخصياً في عملية صناعة القرار، كما هو الحال في الأزمات. وهذا ما حصل مع كينيدي إذ يتعرض القائد للضغوط النفسية وتقلّ مقدرته على استيعاب المعلومات(١٨).

ب ـ نقد النموذج المعرفي

١ ـ يعتقد البعض أن القائد السياسي، خصوصاً في البلدان النامية حيث تغيب المؤسسات الشرعية الدستورية التي تقيد حركة القائد السياسي لا يعبّر القائد في ألفاظه أو بياناته عن معتقداته فعلاً. فهناك فجوة بين ما يقول وما يعتقد، وهذا يقلّل من صلاحية النموذج في تفسير السياسة الخارجية في ضوء إدراك القائد السياسي.

٢ ـ يرى البعض أن هذا النموذج قد يوقع الباحث في شرك التبرير الخاطىء وتفسير النتيجة سلفاً. مثلاً إسرائيل تحتفظ بالضفة الغربية واضعة ذلك سلفاً كنتيجة تبرر فيها أسباب الاحتفاظ بدواعي الأمن، ولذلك فإن هذا النموذج هو وسيلة ملائمة جداً للسياسيين في تفسير ما يريدونه وتبريره. ولقد أورد الباحث مثلاً تاريخياً يتعلق بهتلر وتلاعبه بالبيئة الإدراكية لتحقيق ما يريده وتنفيذ أهدافه عندما رفض الإحصاءات واعتمد فحسب على عقائده الذاتية وتصرّف بما يرضي تلك العقائد. وأورد الباحث مثلاً آخر دلاس ووضعه النتيجة سلفاً وتفسير أي تصرّف سوفياتي على ذلك الأساس المرتبط بعقائده.

---

(١٧) Steinbruner, *The Cybernetic Theory of Decision*, p.89, and Margaret Hermann, «Effects of Personal Characteristics of Political Leaders on Foreign Policy,» in: Maurice A. East, Stephen A. Salmore and Charles F. Hermann, eds., *Why Nations Act: Theoretical Perspectives for Comparative Foreign Policy Studies* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1978), chap.3, pp.49-68, especially p.61.

(١٨) Hermann, Ibid., pp.50-51.

٣ ـ يعتقد البعض أن القائد السياسي، حتى في البلدان المتقدمة، قليل التأثير في السياسة الخارجية، ذلك أن القرار السياسي يصنع ويمرّ في بيروقراطيات وأجهزة ومنظمات تشكّل ضابطاً على صناعة القرار وتحدّياً لتأثير أي نموذج على عملية صنع القرار[١٩]. كما أن المشكلة التي تبرز هنا هي أي عقائد يدرس الباحث؟ هل يدرس عقائد رئيس الجمهورية، أم رئيس الوزراء، أم وزير الخارجية، أم عقائد من؟

تلك الانتقادات لا تخلو من قدر من الصحة، إلاّ أن الباحث يستطيع أن يردّ عليها وأن يرفض القول بعدم أثر الإدراك على السياسة الخارجية بناء على تلك الانتقادات.

فبالنسبة إلى النقد الأول، يمكن القول بشكل عام، وكما لوحظ، إن الادراك قد يكون أقدر على تفسير السياسة الخارجية لقادة بلدان العالم الثالث منه لقادة البلدان المتقدمة. ويعود ذلك إلى أن القائد السياسي في بلدان العالم الثالث يلعب دوراً حاسماً في صنع السياسة الخارجية في بلده لسبب، ذُكر سابقاً أيضاً، يتعلق بغياب المؤسسات التي تقيد من حريته. وفي هذه الدراسة مثال واضح، حيث يلاحظ أن الملك هو صانع القرار النهائي في الأردن وأن له دوراً كبيراً في صنع السياسة الخارجية. وقراءة فئات التحليل المتعلقة بالبيانات بالنسبة إلى الخطب والرسائل التي عبّر عنها الملك حسين في فترات مختلفة تعطي فكرة عن معتقدات الملك وعن السياسة الخارجية الأردنية.

أما من حيث مشكلة الصدق في التعبير عن الإدراك والحديث عن عدم الاتساق المعرفي، فهذه مشكلة منهجية بحتة يمكن التغلب عليها بأدوات ضبط القياس العلمي. وفي هذه الدراسة سوف يبين الباحث بعد قليل كيف تغلّب على هذه المشكلة المتعلقة بأصالة صدق الوثائق في التعبير عن معتقدات الملك.

ويمكن الرد أيضاً على النقد الثاني بالرد نفسه والقول إن هذه مشكلة منهجية يمكن التغلب عليها بأدوات ضبط القياس العلمي أيضاً. وبالإمكان الإشارة هنا إلى ما قاله بولدنغ عن صانع القرار بأنه إذا اتخذ قراراً فإنه يؤثر على مجموعة من الناس، وانه يختلف عن إنسان عادي يتخذ قراراً يقع تأثيره عليه فقط. والقائد الذي تتوافر لديه عقائد معينة ويبررها تبريراً معيناً يختلف عن عقائد الجماعة التي تعمل في المؤسسة، قد يحيط نفسه بجماعة موالية تنفّذ ما يريد، ولكن الرضا في قاعدة هيكل المؤسسة قد لا يكون موجوداً وقد يختلف الموقف في القاعدة عنه في أعلى الهيكل، مما

---

(١٩) المصدر نفسه.

قد يترتب عليه انقلاب أو حركة تغيير، خصوصاً في الأنظمة الفردية[٢٠].

ومهما تكن التبريرات يمكن القول إن دارسي السياسة الخارجية توصلوا إلى عدة أساليب يمكن عن طريقها تفادي التبرير. ومؤدى هذه الأساليب ينطلق من مفهوم التعرف إلى أساس العلاقة بين الإدراك والقرار والسياسة التي لم تُتخذ وكان يمكن أن تُتبع في ظل إدراك القائد السياسي، والتصرف في ضوء العوامل التي أدت إلى ذلك.

وبالنسبة إلى النقد الثالث، يمكن دراسة عقائد صانع القرار الأعلى، فقد ثبت أن الإنسان كلما ارتفع داخل التنظيم الهرمي كصانع قرار قلّت الضوابط عليه، وقد لاحظ ذلك ستاسهان، وأن القيود على صانعي القرارات في المستويات العليا قليلة؛ ولذلك فإن دراسة عقائد أعلى صانع قرار في التنظيم الهيكلي تكون مهمة جداً[٢١]. وفي حالة الأردن، فإن دراسة عقائد الملك كأعلى صانع قرار وكصانع القرار النهائي هناك، تعطينا فكرة واضحة عن السياسة الخارجية الأردنية. وهنا يشير الباحث إلى ما ذكره بولدنغ عن دور صانع القرار الذي يزداد بازدياد مرتبة صانع القرار في التنظيم الهرمي[٢٢].

ولقد أخذت هذه الدراسة بالنموذج «المعرفي»، ولكن ذلك لا يعني أن الباحث تجاهل الظروف الموضوعية وركز على البيئة النفسية فحسب، بل إنه تناول بالبحث البيئة العملية ودرس الظروف الموضوعية التي أحاطت بصناعة القرار الأردني، وذلك لعدة أسباب منها أن البيئة العملية هي التي تحدّد فعلياً نجاح القرار أو فشله. فالقرار يُتخذ بناء على تصور القائد السياسي وفهمه للمتغيرات. ولكن بمجرد اتخاذ القرار، فإن فرص نجاحه في التطبيق لا تعتمد على تصوراته ولكن على المتغيرات ذاتها، وبالتالي فالتحليل يتناول تفاعل البيئة العملية والبيئة النفسية. ولذلك فإن الدراسة ستتناول في القسم الأول خصائص البيئة العملية لصناعة القرار الأردني، ثم في القسم الثاني ستتناول فهم صانع القرار الأردني لتلك الخصائص.

---

(٢٠) Boulding, *The Image*, pp.98-100.

(٢١) Hermann, Ibid., p.52.

(٢٢) Boulding, Ibid., pp.104-105.

القِسمُ الأول

البيئة العمليّة والنفسيّة

ضوابط ومقوّمات

الفصل الأول

الإطار الدولي والإقليمي

إن صانع أي قرار دولي في السياسة الخارجية لا يتحرك في فراغ ولا يصوغ قراراته دون اعتبار لمتغيرات عديدة، ليست نابعة من ظروف بلده فحسب، بل إنها استجابة لظروف خارجية فيها ضغوط عليها، ولا يجد مناصاً من الاستجابة لها وأخذها في الاعتبار، وهذه الظروف الخارجية التي تسمّى البيئة العملية الخارجية (تمييزاً لها عن البيئة العملية الداخلية) تُقسم إلى قسمين (عاملين): النظام الدولي؛ والنظام الإقليمي.

أولاً: النظام الدولي

يُقصد بالنظام الدولي مجموعة من الوحدات المترابطة نمطياً من خلال عملية التفاعل. ويتميز بالترابط بين وحداته، ذلك أن سلوك كل وحدة محكوم جزئياً بسلوك الوحدات الأخرى. كما أن التفاعل الذي يتم داخل النظام ليس تفاعلاً عشوائياً، وإنما تفاعل وسلوك نمطي يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبؤ به. ويتميز النظام أيضاً بوجود عملية دائرية من رد الفعل الاسترجاعي تعود بمقتضاها إلى الفاعلين في النظام وآثار أفعالهم الأولية في شكل إيجابي وسلبي[1].

والواقع أن هناك شروطاً لاكتساب النظام صفة الدولية، تضم في طياتها مكونات النظام من وحدات سياسية أو عناصر سياسية محددة معينة موجودة في فترة

---

(١) Maurice A. East, Stephen A. Salmore and Charles F. Hermann, eds., *Why Nations Act: Theoretical Perspectives for Comparative Foreign Policy Studies* (Beverly Hills, Calif: Sage Publications, 1978), pp.143-161.

معيَّنة. هذه الوحدات قد تكون الدولة في مفهـومها الحـديث. وقد تكـون مجموعـات سياسية مثل دويلات المدن في العصور السابقة، فمثلاً المدن الإيـطالية كـانت وحدات سيـاسية، وقـد تكون منـظمات فدائيـة أو غيرهـا، وقد تكـون مؤسسات دوليـة أو غير دولية[٢].

هذه المجموعات أو الوحدات السياسيـة نأخـذها في الاعتبـار عند الحـديث عن النظام الدولي. والمهم أن يكون بينها تفاعلات منتظمة كوحدات سياسية سـواء أكانت دولاً أم أي شكل من الأشكال السابقة التي تحدَّثنا عنها[٣].

١ ـ نشأة النظام الدولي الحالي

نشأ النظام الدولي الحالي مع آخر مرحلة من مراحل التحالف في الحرب العالميـة الثانية، إلى درجة أن قيل إنه نشأ مع بداية قيام التنافس بين الغرب والاتحاد السوفياتي الذي جاء قبل إطلاق الطلقة الأخيرة في الحرب العالمية الثانية، حين بدأ التنـافس بين الولايات المتحـدة والاتحاد السـوفياتي. . . وشجب الاتحـاد السوفيـاتي معاهـدة مونـترو عام ١٩٣٦ التي حددت الإدارة المشتركة للمضائق التركية[٤].

وأصبح ذلك التنافس هو المظهر الأساسي[٥] للنظام الدولي بين القوتين العظميين اللتين كانتا حليفتين في الماضي القريب. وقد ساعد على حصر حالة التنافس بين هاتين القوتين فقط كون الدول الأخرى القوية مثل الصين وفرنسا وبريطانيا واليـابان وألمـانيا قد خرجت مثقلة بجراحها. فالصين مـزقتها الحـرب الأهلية، وفـرنسا خـرجت مثخنة بجـراحهـا من الحـرب، وألمـانيـا قسـمت إلى شـطرين، واليـابـان احتُلت أراضيهـا، وبريطانيا حصل لها ما حصل لفرنسا[٦].

٢ ـ مراحل النظام الدولي الحالي

للنظام الدولي الحالي أربع مراحل هي:

---

(٢) المصدر نفسه، ص ١٤٤ ـ ١٤٦.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) Jacob Coleman Hurewitz, «Origins of the Rivalry,» in: Jacob Coleman Hurewitz, ed., *Soviet-American Rivalry in the Middle East* (New York: Praeger Publications, 1969), pp.1-12.

(٥) Adeed I. Dawisha, *Egypt in the Arab World: The Elements of Foreign Policy* (London: Macmillan; New York: Halsted Press, 1976), p.70.

(٦) Michael Brecher, *The Foreign Policy System of Israel: Setting, Images, Process* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1972), pp.23-24.

أ ـ المرحلة الأولى: ١٩٤٥ ـ ١٩٤٨ التحالف غير المستقر

بدأت مع نهاية التحالف بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وبداية التنافس الذي أصبح مظهراً رئيسياً في النظام الدولي، حيث بدأ قلق الولايات المتحدة من عدة مظاهر في تصرفات الاتحاد السوفياتي، مثلاً(٧):

أ ـ تردد الاتحاد السوفياتي في الانسحاب من إيران؛ وكانت سياسة الحلفاء تقضي بمنع حدوث انقلاب موالٍ للمحور في إيران، وكان احتلال إيران على ذلك الأساس.

ب ـ تذمر الاتحاد السوفياتي من السياسة التركية التي كانت محايدة خلال الحرب، ولكن بعد الحرب أخذ الاتحاد السوفياتي يطالب بسيطرة على المضائق.

ج ـ بدأ اهتمام الاتحاد السوفياتي بالشرق الأوسط على الرغم من كون أولوياته ومشاكله في أوروبا الشرقية.

بيد أن هذه المرحلة شهدت تفوقاً أمريكياً نووياً إذ سيطرت الولايات المتحدة تماماً في هذا المجال حتى عام ١٩٥٥(٨) وبدأ سباق رهيب بين هاتين القوتين. غير أن هذا التفوق الأمريكي لم يمنع الاتحاد السوفياتي من تحدي الولايات المتحدة في مناطق مثل تركيا وإيران؛ ولم يكن ستالين راضياً عن سياسة تركيا وسيطرتها على المضائق كما سلف الحديث. ولقد سمّى بريشر (بريخر) هذه المرحلة الانتقالية لأنها شهدت نهاية التحالفات العظيمة وبداية التنافس بين القوتين(٩).

شهدت هذه الفترة في ما يتعلق بالشرق الأوسط سيطرة فرنسية ـ بريطانية على بلدان المنطقة، وكان ذلك لمصلحة الولايات المتحدة ومناسباً لها تماماً طالما أن فرنسا وبريطانيا حليفتان لها وطالما أنهما توفران عليها الأمن في المنطقة، وتبعدان الاتحاد السوفياتي ونفوذه عن المنطقة.

ب ـ المرحلة الثانية: الثنائية الجامدة ١٩٤٨ ـ ١٩٥٥

كما يظهر من عنوان هذه المرحلة، كان النظام الدولي ثنائي القطبية في أضيق

---

(٧) Walter Zéev Laqueur, *The Struggle for the Middle East: The Soviet Union in the Mediterranean, 1958-1968* (New York: Macmillan, 1969), pp.8-9.

(٨) Brecher, Ibid., pp.23-24.

(٩) المصدر نفسه.

الحدود وأضيق نطاق، وقد استمرت هـذه المرحلة حتى عـام ١٩٥٥ الذي شهـد نهاية التفوق الأمريكي النووي.

معنى ذلك أن هذه المرحلة شهدت التفوق الأمريكي، وشهدت أيضاً فيما يتعلق بـالشرق الأوسط استمرار الاحتكـار الفرنسي والـبريـطاني للنفـوذ في الشرق الأوسط. وكانت العلاقات الثنائية مع تلك الدول تقريباً فقط، وهذا أبعـد المنطقـة العربيـة عن سـاحة الصراع الـدولي الذي بـدأ بصورة عقـدية (عقـائديـة) في جنـوب شرق آسيـا وأوروبا. وساعد في بقاء المنـطقة بعيـداً عن الصراع الدولي عـوامل أخـرى مثل وفـاة ستالين وبداية مشاغل عديدة لـلاتحاد السـوفياتي عام ١٩٥٣ وشعور الاتحاد السـوفياتي بكراهية حكام المنطقة لنظامه[١٠].

في تلك الفترة، ومع بـدايتها بـالتحديـد، برزت قضيـة فلسطين وشغلت هيئـة الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وقد أيدت القوتان العظميـان قيام إسرائيـل، وكان ذلـك عامـلاً مهماً في خلق إسرائيـل. وبدأ شعـور مناهض للوجـود الـبريطاني في المنـطقة، خصـوصاً في مصر، وبـدأ شعور الصـداقة تجاه ناحيـة الاتحاد السـوفياتي الـذي لم يستمر في دعمـه لإسرائيل، وبـدأ الاتحاد السـوفياتي يهتم بسـوريا ومصر، وخصوصاً بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢[١١]، ويمكن القول إنه بدأ سعي الاتحاد السوفياتي إلى الصداقة العربية.

ج ـ المرحلة الثالثة: النظام الثنائي القطبية المرن ١٩٥٥ ـ ١٩٦٢

في هذه المرحلة كان النظام الدولي ثنائي القطبية وبصـورة أقل إحكـاماً، وتخـلى الاتحاد السوفياتي عن مطالبه من تركيا في المرحلة السابقة وسعى إلى الصداقة العـربية، ورأى أن يتخـلى عن فكرة أن الـبروليتاريـا الصناعيـة هي التي يمكن أن تقـود ثـورات وطنية. وقد مال نحو العرب وقيل إن هذا تحوّل عظيم في سياسته بلغ ذروته في صفقة الأسلحـة التشيكية لمصر عـام ١٩٥٥ التي أثّرت عـلى المـوقف السيـاسي في المنـطقـة. وساهمت أزمة السويس في دعم التقارب المصري السوفياتي[١٢].

وشهـدت هذه المـرحلة هبوب ريـاح الاستقلال عـلى كثـير من بلدان المنـطقـة، وظهرت السوق الأوروبية المشتركة واليابان كقوى عمـلاقة اقتصـادية. وبـدأت الصين

---

(١٠) Dawisha, *Egypt in the Arab World: The Elements of Foreign Policy*, pp.70-71.

(١١) Laqueur, *The Struggle for the Middle East: The Soviet Union in the Mediterranean, 1958-1968*, pp.8-9.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٩ ـ ١٠.

كقوة تعتمد على نفسها أكثر من السابق، وظهرت كتل عربية إسلامية وحركة عدم الانحياز[١٣]. وما كاد يُقبل عام ١٩٦٠ حتى أصبحت معظم بلدان افريقيا مستقلة وسمّي ذلك العام عام افريقيا. ودخلت هذه البلدان هيئة الأمم المتحدة مما كان له الأثر والدور في هذه الهيئة الدولية، فأصبح عدد أعضائها أكثر من ١٠٠، وكانت في عام ١٩٤٥ لا تضم أكثر من ٥١ عضواً. وهذا أثّر على المواجهة الأمريكية السوفياتية في الجمعية العامة واختلفت التأثيرات باختلاف عدد الفاعلين، وأخذ الحديث عن الاستعمار ومكافحته مكانه في مناقشات الجمعية العامة، ونقص عدد أصوات أمريكا اللاتينية من ٤٠ بالمائة إلى ٢٠ بالمائة في الجمعية العامة، وزادت سيطرة الفاعلين الآسيويين والافارقة، بحيث زاد عدد أصواتهم من ١٢ صوتاً إلى ٥٠ صوتاً في نهاية الفترة. وكل ما تقدم أثّر في سياسة هيئة الأمم المتحدة وأصبح هو المؤشر في سياستها، حيث كان إجماع الدول الافريقية والآسيوية على الانماء الاقتصادي ومكافحة الاستعمار هو شكل سياسة هيئة الأمم. صحيح أنها تختلف في أمور أخرى ولكن في قضايا الانماء الاقتصادي والاستعمار كان الإجماع حاصلاً دائماً[١٤].

ولقد قوّى ذلك من شوكة الدول الصغيرة وزاد في نفوذها بحكم أغلبيتها العددية، وانتقل مركز القوة التصويتي إلى هذه الدول. ولقد وزع هذا التركيب والشكل الجديدان في أروقة هيئة الأمم المتحدة أدواراً جديدة، وغير مناطق النفوذ والتأثير فيها، فتسابقت الدول الكبرى لكسب هذه الأصوات، وتغير الحال لمصلحة الاتحاد السوفياتي الذي كان لعشر سنوات خلت «أقلية» هو وانصاره في الجمعية العامة[١٥].

ولقد استفادت الدول الافريقية والآسيوية من هذا التنافس لتحقيق ما تريد، وأصبحت الدول الكبرى نفسها أكثر مرونة في نظرتها إلى الأهداف القومية لسياسات هذه الدول الفقيرة واحترام رغباتها، خصوصاً انها أصبحت تعمل في كتل (فاعلين) حين ظهرت الكتلة الإسلامية وكتلة عدم الانحياز وكتلة افريقيا والكتلة العربية. وكان لهذه الدول في ظل نظام الكتل هذا تأثير كبير على القوى الكبرى وعلى هيئة الأمم نفسها ومنظماتها المتخصصة[١٦] التي سارعت إلى تقديم العون والمساعدة لهذه الدول الصغيرة ومحاولة العمل على تحقيق السلام، مثلما حصل عندما أرسلت هيئة

---

(١٣) Dawisha, *Egypt in the Arab World: The Elements of Foreign Policy*, p.72.

(١٤) Brecher, *The Foreign Policy System of Israel: Setting, Images, Process*, pp.27-29.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(١٦) Dawisha, Ibid., p.72.

الأمم قوات الطوارىء إلى المنطقة العربية (١٩٥٧ ـ ١٩٦٧) وتدخلت في الكونغو في (١٩٦١ ـ ١٩٦٤)[١٧].

(١) البنيان الدولي

لقد طرأ على هذا البنيان في المرحلة الثالثة تغيرات ساهم فيها عاملان:

أ ـ المكانة التي حققها ظهور السوق الأوروبية المشتركة واليابان والصين كقوى اقتصادية أو عسكرية مستقلة عن القطبين الأعظمين[١٨].

ب ـ استقلال الدول الأفريقية والآسيوية في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات وظهور الكتل وعدم الانحياز كما ذكر قبلاً.

ورافقت هذه المستجدات تغيرات أخرى لعبت دوراً في تصرفات الدول الكبرى في هذه المرحلة. ومن بين هذه المستجدات التغير في إمكانات القوة ودخول القوتين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في مرحلة توازن الرعب عسكرياً. كما طرأت التغيرات التالية:

(١) حدث انقسام وانفصلت الصين عن محور الاتحاد السوفياتي وبدأ نزاع صيني ـ سوفياتي، وفي الوقت نفسه، أخذت فرنسا موقفاً أكثر استقلالية عن الكتلة الغربية.

(٢) أخذ كل طرف من القوتين يقوّي حلفاءه، وزادت قوة ألمانيا الاقتصادية، وكذلك قوة الصين[١٩].

(٣) انتقل الصراع جغرافياً من أوروبا وآسيا إلى الشرق الأوسط، وأخذ الاتحاد السوفياتي ينشط دبلوماسياً في مهاجمة الولايات المتحدة في أروقة الأمم المتحدة، ويستخدم الفيتو في مناصرة القضايا العربية[٢٠]، وبدأ في سبيل ذلك حملة دعائية منظمة. وساعد دخول حركة عدم الانحياز بقيادة جمال عبد الناصر في التأثير على الوضع القائم بالنسبة إلى مصالح فرنسا وانكلترا اللتين تعتمد عليهما الولايات المتحدة كحليفين لها أمام تزايد النفوذ السوفياتي، وزاد القلق الأمريكي وساهم في زيادته منذ البداية صفقة الأسلحة التشيكية في عام ١٩٥٥ إذ كانت أول تهديد للمصالح

(١٧) Brecher, Ibid., p.30.
(١٨) Dawisha, Ibid., p.72.
(١٩) Brecher, Ibid., pp.27-28.
(٢٠) Hurewitz, «Origins of the Rivalry,» p.1.

الغربية، ثم تلتها حرب عام ١٩٥٦ فأثرت على التضامن الثلاثي في الدفاع عن المصالح الغربية، واعتبرت الولايات المتحدة نفسها مسؤولة في الدفاع عنها. واستمرت الولايات المتحدة والدول الغربية في محاولات ربط المنطقة بأحلاف قُبيل رحيل بريطانيا، مثل حلف بغداد في عام ١٩٥٥ الذي تحوّل إلى حلف السنتو بعد ٤ سنوات، ودخلت فيه باكستان وتركيا وايران[٢١]، أو عن طريق تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية لصد أي هجوم شيوعي أو خطر داخلي في ما عُرف باسم مبدأ إيزنهاور (كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧) حين نفذت الولايات المتحدة ذلك فعلاً في لبنان عام ١٩٥٨، وبريطانيا في الأردن في العام نفسه[٢٢]. ورافق ذلك تدفق الأسلحة على المنطقة من كلتا القوتين إلى حلفائهما.

(٤) ساعد اختفاء الاستعمار في تحول النظام الدولي من الجمود إلى المرونة وإلى حالة الاستقطاب المرن، فاتخذ شكل البنيان في آخر تلك المرحلة ذلك المظهر. ولقد نشط الاتحاد السوفياتي مع دول أخرى غير الدول العربية وغير الدول المستقلة الحديثة، مع دول عدم الانحياز واعتبرها حركة فيها استقلال عن دول الغرب وانشقاق عنه، في الوقت الذي نظرت فيه الولايات المتحدة إلى الدول غير المنحازة وإلى الحركة نظرة أخرى واعتبرت موقفها لا أخلاقياً. واستمرت نظرتها إلى عهد كينيدي عندما تغيرت، في وقت استفاد منها الاتحاد السوفياتي عندما قام خروتشوف وبولغانين بزيارة الهند وأفغانستان وبورما وزوّدا تلك الدول بمعونات اقتصادية ضمن برنامج[٢٣] تحييد هذه الدول باعتبارها جيراناً[٢٤].

(٢) الحياد الإيجابي والمنطقة العربية

تأثرت المنطقة العربية بحركة عدم الانحياز فتبنت مصر وبعض من بلدان المنطقة هذه السياسة لكي تقوّي شوكتها؛ وقد وجدت بعض البلدان العربية في هذه السياسة (الحياد الإيجابي) أسلوباً تتقي به شر الانحياز ووسيلة تدعم بها إرادتها السياسية الناشئة. ولكن ما حصل ان نشاط هذه المجموعة في الحياد الايجابي لم يوفر للنظام العربي الحماية، إذ أثارت هذه السياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي عملت بكل الوسائل على محاربتها. إلا أن التلاحم بين الحركة القومية وحركة الحياد الايجابي اتضحت آثاره بردّ الفعل العام على مبدأ ايزنهاور وغيره من المشروعات الأمريكية، ورد

(٢١) المصدر نفسه، ص ٢ ـ ٤ و٩.
(٢٢) Dawisha, *Egypt in the Arab World: The Elements of Foreign Policy*, p.71.
(٢٣) Brecher, *The Foreign Policy System of Israel: Setting, Images, Process*, p.31.
(٢٤) Hurewitz, «Origins of the Rivalry,» pp. 2-34.

الفعل على الموقف السوفياتي من قيام الوحدة المصرية السورية[25].

ولقد كان للحياد الايجابي وتدخّل الدول الكبرى في شؤون المنطقة أثرهما الكبير كمقوّم أو ضابط على السياسة العربية. فمثلاً يمكن القول إن الحياد الايجابي كان مقوماً لسياسة مصر المستقلة في رفض مبدأ ايزنهاور وان الحياد الايجابي ومواقف البلدان العربية كانا ضابطاً على سياسة الأردن في قبول ذلك المبدأ.

د ـ المرحلة الرابعة: تعدد الأقطاب ١٩٦٢

بدأت هذه المرحلة، التي شهدت التحول من القطبية الثنائية نحو تعدد الأقطاب، بداية حذرة من الجانبين بسبب ما تميزت به هذه المرحلة مما أطلق عليه عصر الدمار الشامل، الذي تميز بظهور أسلحة مدمرة قيل إنها قادرة على أن تدمر سطح الأرض ٦ مرات. واستمر الصراع «العقائدي»، لكن بقي الحذر علامة مميزة في أمور كثيرة، وشهدت هذه المرحلة جهوداً في تخفيف حدة التوتر وأسباب الصدام فتمت إقامة خط هاتفي ساخن بين موسكو والولايات المتحدة، وقد جرى استعماله في أثناء أزمتي كوبا والشرق الأوسط. ولكن على الرغم من ذلك تدفقت الأسلحة من كلتا الدولتين الكبيرتين إلى حلفائهما في المنطقة[26].

إن تدفق الأسلحة لم يمنع إدارة كينيدي من قبول مبدأ التعايش السلمي الذي كان قد رفضه دلاس عندما عرضه الروس قبلاً في أوائل الخمسينات[27] والذي أثبت وجوده في تجربة وجود بعثات روسية وأمريكية جنباً إلى جنب في أفغانستان. بيد أنه في تلك الفترة فقد بعض حلفاء أمريكا ثقتهم فيها مثل باكستان، بعد أن أوقفت الولايات المتحدة شحن السلاح إلى القارة الآسيوية، ولجأت باكستان إلى الصين في عام ١٩٦٥[28]. وفي الوقت نفسه تميزت تصرفات السوفيات بحذر أيضاً سواء في فيتنام أو في الشرق الأوسط.

جاءت حرب عام ١٩٦٧ لتُبعد الولايات المتحدة عن مواقعها في المنطقة العربية وتخسر المكانة والتفوق اللذين كانت تنعم بهما قبل الحرب، وبدأ الاتحاد السوفياتي يبحث عن موطىء قدم بحرية أكثر في منطقة الشرق الأوسط. وزاد اعتماد مصر

---

(٢٥) جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩)، ص ١٤٢.

(٢٦) Brecher, *The Foreign Policy System of Israel: Setting, Images, Process,* pp.32-33.

(٢٧) Dawisha, *Egypt in the Arab World: The Elements of Foreign Policy,* p.72.

(٢٨) Hurewitz, «Origins of the Rivalry,» pp.6-7.

وسوريا عليه، وزاد ذلك في التنافس بينه وبين الولايات المتحدة؛ وساهم في زيادة حدة ذلك التنافس انسحاب بريطانيا من شرق السويس - «عدن» - فترك ذلك الانسحاب فراغاً دفاعياً كانت تسدّه بريطانيا.

٣ - الانفراج الدولي

بعد عقد الاتفاقية الثنائية بين الاتحاد السوفياتي وألمانيا الغربية بدا أن الولايات المتحدة لم تكن راضية على الرغم من أنه عكس رغبة السوفيات في وفاق مع الغرب لحل عدد من المشاكل. ولكن ما لبث أن تحمس الأمريكيون بعد تلك الاتفاقية لحل مشكلة برلين، وبدأت محادثات في ٢٠ أيار/ مايو ١٩٧١ عرفت بمحادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت) بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي. وما لبث أن امتد الحماس إلى آخرين فاستدارت الصين والولايات المتحدة احداهما نحو الأخرى سعياً وراء وفاق[٢٩].

بيد أنه لا يبدو الاطمئنان من الانفراج في السياسة الدولية، خصوصاً لو عرفنا أنه لم يخفف حدة التوتر، ذلك أن معنى كلمة انفراج أو وفاق هو تخفيف حدة التوتر وهذا هو معنى الكلمة في جميع اللغات التي تترجم إليها[٣٠]... وتغيرت المفاهيم، مثلاً، اختلفت نظرة ريتشارد آلن، مستشار الرئيس الأمريكي ريغان، عن نظرة سلفه زبغنيو بريجنسكي في بداية السبعينات عندما أطلق كلمة «الارتباط السلمي» إذ كانت الثقة الأمريكية في الاتحاد السوفياتي أكثر مما دعاها إلى تنازلات في فيتنام لمصلحة السوفيات[٣١] وتؤكد ملاحظات المستشار آلن ما ذُكر سابقاً عندما قال بأن الولايات المتحدة كرست اهتماماً كبيراً للانفراج كما لو كان صنماً تتعبده ونسيت الهدف الذي ينبغي تحقيقه من وراء هذه السياسة[٣٢]... ولا يبدو أن «الارتباط السلمي» سيعمّر طويلاً طالما أن الولايات المتحدة تشعر بقلق لما تراه في اتجاهات تصفها بأنها عدوانية من جانب الاتحاد السوفياتي.

٤ - النظام الدولي والمنطقة العربية وأثره في سياستها الخارجية

لا شك في أن النظام الدولي يؤثر على السياسة الخارجية لأي دولة، ذلك بأن صانع القرار السياسي لا يتأثر فقط بالظروف الداخلية في دولته بل بظروف البيئة

---

(٢٩) R. Barnet, *The Giants: Russia and America* (New York: Touch Stone, 1977), p.32.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٣٨.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٣٢) **الأهرام**، ١٢/١٢/١٩٨٠.

الخارجية، وهي النظام الاقليمي والنظام الدولي. فإذا كان النظام «ثنائي القطبية الجامدة»، التي أشير إليها، فإن حرية الحركة لدى الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط كانت محدودة إلى حد كبير، كما كان حاصلاً في بداية الخمسينات حين كانت الدول العربية تحسب الحساب الكبير لرد الفعل الغربي إزاء التصرفات العربية الاستقلالية، تأثراً بما حصل لمصر عندما تجاسرت وفرضت إرادتها على أحد ممرات التجارة العالمية. وكان الفهم العام لعلاقات الدولتين العظميين ان المواجهة بينهما هي مواجهة مصيرية للعالم كله، حيث ان الجميع اعتقدوا أن الأزمات سوف تكون على نمط أزمة البلقان وبرلين، وان البشرية ستواجه خطراً داهماً.

وتزداد محدودية تلك الحركة إذا كانت الدولة مرتبطة بأحد القطبين، وهذا هو المثال في حالة الأردن، التي تأثرت بذلك النظام الجامد، وكانت هناك قيود على سياسته الخارجية. ذلك أن الأردن كان يمثل رصيداً استراتيجياً هائلاً للقطب الغربي، ولما كان يخضع لنفوذه ويصادقه، فإن حركته كانت مقيدة بإرادة القطب الغربي الذي كان نفوذه من العمق والشمول بحيث صعب على الأردن التخلص من ذلك المظهر للسيادة الغربية، الذي تمثل أكثر ما تمثل في العلاقة الثنائية السائدة القوية بين الأردن وبريطانيا، ثم بين الأردن والولايات المتحدة، بعدما حلّت الولايات المتحدة محل بريطانيا في العلاقة الثنائية السائدة مع الأردن.

والواقع أن تركيز الولايات المتحدة على الأردن ضمن دول أخرى في المنطقة جاء بعد زيارة دلاس، وزير خارجية الولايات المتحدة، الشهير للمنطقة، وطلب بعد ذلك من الأردن الانضمام إلى حلف بغداد، وقد حاولت الولايات المتحدة إقناع الأردن بالانضمام على أساس رغبة من الحكومة الأردنية نفسها في الدفاع عن نفسها ضد السوفيات(٣٣). ولقد تعزز التركيز الأمريكي بعد صفقة السلاح الشهيرة مع تشيكوسلوفاكيا حين بدأ دور الولايات المتحدة يزداد بروزاً في المنطقة لاحتواء النزاع العربي - الإسرائيلي كسبب للمواجهة مع السوفيات أو كنذير للحرب وحتى لا تخسر مصالحها النفطية وغير النفطية في المنطقة العربية.

لم يُكتب لحلف بغداد النجاح في الأردن، فحاولت الولايات المتحدة مساعدة الأردن فزادت مساعدتها المالية بناء على مبدأ ايزنهاور في مساعدة الدول التي ترغب في الدفاع عن نفسها ضد الخطر الشيوعي في رأي الولايات المتحدة. ولقد تمت مساعدة الأردن في عام ١٩٥٨ بناء على ذلك المبدأ، وإن كان الأردن لم يقبل مبدأ إيزنهاور

---

(٣٣) Mohammad Ibrahim Feddah, *The Middle East in Transition: A Study of Jordan's Foreign Policy* (New York: Asia Publishing House, 1974), p.231, and Hussein (King of Jordan), *Uneasy Lies the Head: An Autobiography* (London: Heinemann, 1962), p.89.

علانية كما سنبين بعد قليل، وسبب ذلك هو الضابط الإقليمي نفسه المتمثل في الضغط المصري العربي على الأردن. وسنبين كذلك كيف لعب هذا العامل الإقليمي دوراً كبيراً في الضغط على الأردن لمنع انضمامه إلى حلف بغداد، وتم له ذلك فعلاً. وفي الوقت نفسه عزز الاتحاد السوفياتي موقفه بإقامة علاقة ثنائية مع دول المنطقة مثل مصر وسوريا.

وعندما دخل النظام الدولي المرحلة الثالثة، مرحلة تعدد الأقطاب وقبول كينيدي لمبدأ التعايش السلمي الذي رفضه دلاس سابقاً، استمر التنافس التقليدي بين الدولتين العظميين، وسلح كل طرف حلفاءه في المنطقة العربية. وبالنسبة إلى الأردن استمر هذا البلد يتلقى الدعم الأمريكي في ظل علاقات ثنائية قوية. ولم تكن علاقات الولايات المتحدة مع مصر وبعض الدول العربية، كسوريا، على ما يرام، إذ بلغ العداء الأمريكي أشده قبيل حرب ١٩٦٧، وفي تلك الفترة عززت إسرائيل علاقاتها الثنائية مع الولايات المتحدة وبلغت مرحلة ممتازة، ولم تصل علاقات سوريا ومصر مع السوفيات إلى مستوى مماثل... ولقد تردت علاقات إسرائيل مع السوفيات تدريجياً حتى قطعت في عام ١٩٦٧.

وعلى المستوى الدولي استمر التنافس بين العملاقين خصوصاً بعد عام ١٩٦٧ إلى أن بدأت تباشير الانفراج تلوح في عام ١٩٧٠. أما عن دور هيئة الأمم المتحدة، فيمكن القول إنه في ما يتعلق بالشرق الأوسط كان محدوداً وهي لم تنجح إلا في اليونان، وإلى حد ما في اليمن. وبالنسبة إلى المشكلة الفلسطينية، فإن الأمم المتحدة لم تنجح على المستوى السياسي على الرغم من اهتمامها بهذه القضية، فإن إسرائيل رفضت كثيراً من قرارات الأمم المتحدة. فلقد رفضت إسرائيل خمسين قراراً (تتعلق بالقدس والفلسطينيين) صادرة عن مجلس الأمن وحده... بيد أن الاحباطات التي تعرضت لها الأمم المتحدة لم تفت في عضدها، ويمكن القول إن نشاطاتها المتعلقة بقوات الطوارىء في المنطقة العربية ومساعدة اللاجئين ومحاولات التوصل إلى وقف إطلاق النار في عام ١٩٦٧ وعام ١٩٧٣ كانت أبرز من نشاطاتها الأخرى، أو على الأقل أكثر نجاحاً[٣٤].

خلاصة

يتضح مما تقدم أننا إزاء نظام عالمي محدد الأبعاد يؤثر في سلوك السياسة

---

(٣٤) Harry Howard, «The United Nations and the Middle East,» in: Tareq Y. Ismael, ed., *The Middle East in World Politics: A Study in Contemporary International Relations* (Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1974), pp.181-195.

الخارجية للدول أعضاء النظام الدولي، وبالذات في سلوك الدول الصغيرة فيه. فقد لوحظ كيف بدأ التنافس بين العملاقين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي مع بداية القضية الفلسطينية وقيام إسرائيل، وكيف أثر هذا التنافس في هذه القضية محور السياسة الخارجية العربية؛ ولوحظ كيف يتأثر سلوك الدول الصغيرة، مثل الأردن، بقوة هذا التنافس وخصوصاً إذا كانت هذه الدول الصغيرة ترتبط بأحد القطبين إذ تتعرض لضغط دولي، كما حصل عندما تعرّض الأردن لضغط حلف بغداد في عام ١٩٥٦ ثم لضغط مبدأ ايزنهاور.

وهكذا يبقى سلوك الدول الصغيرة، كالأردن، متأثراً بالنظام الدولي العالمي بأبعاده المحددة، وانه إذا زاد جمود حالة الاستقطاب الدولي، فإن إرادة الدول الصغيرة تتأثر خصوصاً إذا كانت تنتمي إلى أحد القطبين، وتتحرر هذه الإرادة بازدياد المرونة والانفراج.

ثانياً: النظام الإقليمي

ستتحدث هنا عن مستوى النظام الإقليمي الذي يختلف عن مستوى سلوك الوحدات المكونة للنظام الدولي مثل الشركات متعددة الجنسية والمنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة والحركات الثورية التي تسعى من أجل الاستقلال.

إن **النظام الإقليمي** هو نظام التفاعلات الدولية في منطقة ما تحدَّد على أساس جغرافي[٣٥].

ومن أهم العوامل التي تجعل النظام نظاماً إقليمياً[٣٦]:

١ ـ إنه يتعلق بمنطقة جغرافية معينة، والجغرافيا تساعد في التفاعلات الدولية، ما عدا الدول التي لا تتأثر كثيراً بالجغرافيا كالدول الكبرى وذلك لاعتبارات استراتيجية عسكرية أو اقتصادية.

٢ ـ إنه يشمل عدة أطراف أو طرفين فاعلين على الأقل.

٣ ـ إن وحداته تدخل في شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالنظام، والتي تملك ديناميتها الذاتية وقواعد حركتها التي تنتج عن هذه التفاعلات الإقليمية.

---

(٣٥) مطر وهلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ص ١٥٢.

(٣٦) William R. Thompson, «Delineating Regional Subsystems: Visit Networks and the Middle Eastern Case,» *International Journal of Middle East Studies*, vol.13, no.2 (May 1981), pp.213-235.

٤ ـ يشترط أيضاً أن لا تضم الوحدات المكونة للنظام الإقليمي أياً من الدولتين العظميين، ذلك أن وجود احداها يربطه بالنظام الدولي مباشرة ويجعله مستثنى من النظام الإقليمي. ويشترط أيضاً أن تكون القوة الموجودة في وحدات النظام الإقليمي أقل من القوة الموجودة في النظام الدولي. ويشترط بايندر أن يكون النظام الإقليمي أقل اتساعاً وقوة من النظام الدولي.

١ ـ نشأة النظام الإقليمي العربي وتطوره

نشأ النظام الإقليمي العربي نتيجة تفاعل العديد من العوامل، فالشعوب العربية عاشت بصفة دائمة على أرضها مئات السنين تتحدث باللغة نفسها وتدين بالعقيدة نفسها، في غالبيتها، إضافة إلى العامل الرئيسي وهو فكرة القومية التي تميز النظام الإقليمي العربي عن غيره من النظم مثل أمريكا اللاتينية.

ولقد اعتبرت فترة قيام الجامعة العربية البداية لنشأة النظام الإقليمي العربي لأن الجامعة العربية هي رمز النظام. ولقد زاد عدد البلدان الفاعلة في النظام الإقليمي العربي تدريجياً، إذ كان عدد البلدان الداخلة كأعضاء ومكونات للنظام الإقليمي عند بدايته قليلاً ثم تزايد، بعد أن دخلته كثير من البلدان العربية على مر السنين ومنذ عام ١٩٤٥ حتى الآن. كما دخل كثير من الدول غير العربية منذ تلك الفترة وحتى الآن أيضاً، ولاعتبارات عديدة أصبحت هذه الدول داخلة في شبكة التفاعلات العربية كدول محلية غير عربية، حتى ان بعضها غير مرتبط بأرض جغرافية كمالطة التي أشار إليها طومسون في دراسته عن شبكة التفاعلات العربية، وأعطاها اعتباراً خاصاً لعلاقتها بليبيا[٣٧].

لقد استقل كثير من البلدان العربية منذ نشأة النظام الإقليمي العربي. مثلاً في الخمسينات ظهرت أربعة بلدان فاعلة في النظام الإقليمي العربي هي ليبيا والسودان وتونس والمغرب، واستقلت أربعة بلدان أخرى في الستينات هي الصومال والجزائر والكويت واليمن الديمقراطية، ويضيف طومسون قبرص كدولة محلية. وهناك أربعة بلدان أخرى استقلت سياستها الخارجية في السبعينات هي البحرين وقطر والإمارات العربية وعُمان.

وصل عدد البلدان الداخلة في تفاعلات النظام الإقليمي العربي في دراسة طومسون إلى ٣٥ بلداً بين بلدان عربية وبلدان غير عربية، لكن محلية وداخلة في

---

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٢٢١.

شبكة التفاعلات العربيـة، ومن هذه البلدان غـير العربيـة بلدان إسلاميـة كباكستـان وتركيا، أو بلدان افريقية كأثيوبيا وكينيا وتشاد وغيرها[٣٨].

قسمت مراحل تطور النظام الإقليمي العربي إلى ست مراحل[٣٩]:

أ ـ المرحلة الأولى (١٩٤٥ ـ ١٩٥٢)

شهدت هذه المرحلة التفوق الأمريكي النووي والسيطرة الفرنسية البريطانية على معظم دول المنطقة العربية. وكان النـظام الإقليمي العربي مكـوناً في هـذه المرحلة من سبعة بلدان عربيـة: أربعة منهـا فقط داخلة في شبكة تفـاعلات النـظام، كما يـلاحظ طومسون في دراسته، وهي الأردن وسوريا والعراق ولبنان[٤٠]. وأهم ما تميزت به هـذه المـرحلة بُعد المنـطقة العـربية عن التنـافس بين العمـلاقين الـولايات المتحـدة والاتحاد السوفياتي.

ب ـ المرحلة الانتقالية (١٩٥٢ ـ ١٩٥٥)

شهدت هذه المرحلة استمرار الاحتكار الفرنسي والبريطاني للسيطرة على المنـطقة العربية واستمرار التفوق الأمـريكي حتى عام ١٩٥٥ الـذي شهد نهايـة هذا التفـوق. وعرفت هذه المرحلة هدوء التفـاعلات العـربية إذ انتهى العهـد الليبرالي في مصر عـلى يد القوات المسلحـة. وفي الأردن تولى الملك طـلال الحكم بعد والـده الملك عبدالله، وارتاحت السعودية إلى ميول الملك الجديد، وبعد أن تولى الحكم الملك حسين استمر على سياسة والده في مهادنة القاهرة والرياض... هـذه الفترة غـيرت من الإمكانـات العربية.

ج ـ المرحلة الثانية (١٩٥٥ ـ ١٩٦١)

تـوافق هذه المـرحلة مع المـرحلة الثالثـة من النظام الـدولي عندمـا أصبح هـذا النظام مرناً، وتحولت سياسة الاتحاد السوفياتي نحو المنطقة العربية واشتد التنافس بعـد صفقة الأسلحة التشيكية... وزادت حدة الصراع بين العملاقـين في الشرق الأوسط وحاولت الولايات المتحدة ربط المنطقة بأحلاف وعـرضت مساعـدات عن طريق مبـدأ

---

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٢١٨ ـ ٢١٩.

(٣٩) اعتمد الباحث تقسيم جميل مطر، في: مطر وهلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ص ٥٨ وما بعدها.

(٤٠) Thompson, Ibid., pp.229-230.

إيزنهاور. وفي هذه المرحلة شهدت المنطقة العربية الضغط العنيف من أجل تنفيذ فكرة حلف بغداد. وتعرّض الأردن لتلك الضغوط وقامت الجمهورية العربية المتحدة وضاق الخناق على الأردن بقيام هذه الجمهورية. ولقد شهدت هذه الفترة تضاعف الإمكانات العربية إلى حد كبير.

د ـ المرحلة الثالثة (١٩٦١ ـ ١٩٦٧)

شهدت هذه المرحلة دخول النظام الدولي مرحلة تعدد الأقطاب وبداية عصر مؤتمرات القمة. وأهم ما تميزت به هذه المرحلة ضعف الامكانات العربية وتقهقرها ووصول السلبيات العربية إلى أوجها وتفاقم الحرب الباردة العربية والصراع بين التيارين التقدمي والمحافظ. وشهدت ابتعاد الولايات المتحدة عن مواقعها في المنطقة العربية بعد حرب عام ١٩٦٧.

هـ ـ المرحلة الرابعة (١٩٦٧ ـ ١٩٧٧)

شهدت هذه المرحلة الانفراج الدولي ومحاولة الولايات المتحدة ترويض العناصر الثورية العربية وإضعاف النفوذ السوفياتي في المنطقة، كما شهدت كثافة التفاعلات الأردنية المصرية بعد الحرب. ولقد لاحظ طومسون أن التفاعلات العربية في بداية السبعينات كانت قوية ومكثفة في جميع أنحاء الوطن العربي بحيث شكلت مصر محور هذه الشبكة التي ضمت تونس وليبيا والجزائر والمغرب وموريتانيا من جهة، وسوريا والأردن والسعودية ولبنان من جهة أخرى.

بيد أن الفترة التي سبقتها من عام ١٩٦٤ إلى عام ١٩٦٧ تقريباً تركزت فيها التفاعلات كما يظهر في دراسة طومسون في شبكة محورها مصر مع الأردن والعراق واليمن. على أي حال، يمكن القول إن أهم ما تميزت به هذه المرحلة هو زيادة علاقة دول المركز بالدول الهامشية وخصوصاً في بداية السبعينات.

و ـ المرحلة الخامسة (١٩٧٧ ـ . . .)

يمكن اعتبار فترة ما بعد عام ١٩٧٧ التي شهدت مبادرة السلام المصرية ـ الإسرائيلية الفترة الخامسة في تفاعلات النظام الإقليمي العربي، إذ شهدت هذه الفترة ضعف الإمكانات العربية من جديد وانقسام الوطن العربي وظهور تحالف عُرف باسم جبهة «الصمود والتصدي» بين العراق وسوريا واليمن الديمقراطية وليبيا والجزائر والفلسطينيين ضد مصر، بسبب زيارة الرئيس المصري الراحل أنور السادات ومبادرته. وتميزت هذه الفترة بأن إسرائيل ذات الوضع الخاص السابق أصبحت طرفاً

في شبكـة التفاعـلات مع مصر منـذ عام ١٩٧٧، وبـظهور المحـاور العـربيـة: محـور الصمـود والتصدي، ومحـور مصر والسودان والصـومال وعُـمان، ومحور سـائـر الـدول العربية المعتدلة.

٢ ـ خصائص النظام الإقليمي العربي

يتميز النظام الإقليمي العربي بعدة خصائص أبرزها[٤١]:

أ ـ من الناحية الجغرافية، يمتدّ «النظام الإقليمي العربي» بوحداته المختلفـة على رقعة الوطن العربي، بمساحة ١٣,٦ مليون كلم٢ وعبر مسافـة ٧٠٠٠ كلم من قارتـين مختلفتين (ومساحة الأردن فيها ٩٨٠٠٠ كلم٢).

ب ـ العدد الإجمالي للسكان في عام ١٩٨٥ كان ١٩٢,٦٧٨ مليون نسمـة منهم ١٣٣,١٩٨ مليون نسمة في الجزء الافريقي والبـاقي في الجزء الآسيـوي. يبلغ سكان الأردن ٣,٥٠٩ ملايين من ذلك الرقم. ويواجه الأردن المشاكل نفسهـا التي يواجههـا سكـان الوطن العـربي من اكتظاظ المـدن والهجرة من الـريف. وبالإضـافـة إلى هـذه المشاكل، فإن الأردن يواجه مشكلة الهجرة البشرية من فلسطين التي كـان لها أثـر كبير في الاقتصـاد والحيـاة الاجتـماعيـة الأردنيـة. ويـواجـه الأردن هجـرة عـمال الأردن إلى الخارج، مما اضطر الحكومـة الأردنية (فيـما مضى) إلى فرض إجـراءات تحفيزيـة للعمال الأردنيـين (ماديـة وعينية) حتى تضيّق الفجـوة في الأجر بـين العامـل الأردني ومثيله في البلدان العربية النفطية.

ج ـ الناحية الثقافية واللغوية: يتمتع الوطن العربي بدرجـة من التماسـك سببها اللغة والثقافة والدين تربط بين أبناء الدول العربية مـع إحساس عميق بـوجود تـراث مشترك. ولا يمنع هذا وجود أقليات في الدول العربية.

وبالنسبة إلى الناحية الدينية، فإن الأردن ومصر والسعودية تشترك بوجود أمـاكن دينية مقدسة.

د ـ من الناحية السيـاسية: إن الحـدود التي تفصل بـين معظم وحـدات النظام العربي حديثة ولا ترجع إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى. وقد كانت الأردن جزءاً من سـوريـا الطبيعية، وفي ٢٨ آذار/ مـارس ١٩٢١ تـأسست إمـارة شرق الأردن تحت الانتداب البريطاني.

---

(٤١) مطر وهلال، المصدر نفسه، ص ٣٥ وما بعدها.

هـ ـ هيئة النظام العربي والتأثيرات الخارجية عليه:

لقد شهد النظام العربي تأثيرات فرنسا وبريطانيا عليه ثم التنافس الأمريكي السوفياتي منذ أواسط الخمسينات حتى الآن.

و ـ نمط السياسات والتحالفات: تتميز السياسات العربية بعدم الاستقرار وعدم ثباتها على حال واحد حتى عبر فترات قصيرة نسبياً من الزمن، ولقد أورد جميل مطر عدداً من أسباب ومحاور الخلافات العربية:

(١) محور طبيعة النظام الاجتماعي (الرأسمالية والاشتراكية).
(٢) محور السياسة الخارجية (الأحلاف وعدم الانحياز).
(٣) محور الوحدة العربية (مدى الجدية في السعي إليها).
(٤) محور إسرائيل (أساليب المواجهة لحل المشكلة).

ولاحظ طومسون ظاهرة عدم الاستقرار في دراسته وأشار إليها كمشكلة في سياسة الشرق الأوسط، كما أشار إلى أن مصر والعراق وسوريا وليبيا والجزائر والأردن تنافست في قيادة الوطن العربي عبر فترات مختلفة[٤٢].

ز ـ تزايد الاتصالات بعد طول تخلّف، ويمكن القول إن من أسباب هذه الثورة الاتصالية أربعة عوامل:

(١) انتشار التعليم الذي أوجد نظاماً متقارباً للقيم السياسية.
(٢) ذيوع أجهزة الراديو.
(٣) تطور الطيران الذي قرّب المسافات بين البلدان العربية.
(٤) ظاهرة بروز «سوق العمل العربي» وانتقال العمالة من بلد إلى بلد مما ترتب عليه تكثيف الاتصالات والتحويلات المالية. ولقد ساعدت فوارق متوسط الدخل القومي في الوطن العربي في الهجرات العمالية إلى البلدان النفطية، وظهرت بلدان عربية مرسلة للعمال مثل سوريا والسودان والجزائر ومصر والمغرب وتونس. وصارت بعض البلدان ترسل وتستقبل عمالاً في وقت واحد كالأردن والعراق ولبنان وعُمان، وتفاقمت ظاهرة أخرى في الوطن العربي مثل هجرة المتعلمين وأصحاب المهن إلى بلدان أجنبية، مثل الولايات المتحدة (وتبلغ ٥ ـ ٧ آلاف سنوياً) وغيرها من بلدان الغرب.

ح ـ توزيع القوة والإمكانات في الوطن العربي توزيعاً غير متكافىء بالنسبة إلى الامكانات الاقتصادية والعسكرية حيث يلاحظ ما يلي بهذا الخصوص:

---

(٤٢) Thompson, Ibid., pp.214-228.

(١) إن مستوى الامكانات في تزايد مستمر بشكل لا يعرفه أي نظام آخر في العالم اقتصادياً أو عسكرياً.

(٢) عدم التوازن في توزيع القوى بين مصر من ناحية وبين بقية البلدان العربية وسوف يلاحظ القارىء ذلك في أثناء الحديث عن الامكانات الاقتصادية والعسكرية بعد قليل.

(٣) بروز معيار جديد للتمايز بين البلدان العربية وهو البلدان النفطية وغير النفطية والبلدان شبه النفطية والمائية.

أ ـ الأردن والنظام الإقليمي العربي

(١) بيئة النظام العربي

اختلف دارسو النظام العربي على تعريف الإقليم ودول النظام الإقليمي المتعلق بالشرق الأوسط. ولقد انصبّ الخلاف على تعريف دول المركز؛ فمثلاً يلاحظ أن بريشر وافرون اعتمدا في تقسيم دول المركز على المواجهة مع إسرائيل، أما كنتوري وشبيغل فقد اعتمدا على مستوى التماسك والتفاعل والتجانس واختلفا في ذلك. ولقد حاول طومسون الخروج من الاضطراب في التعاريف السابقة إلى مقياس آخر بحيث اعتمد في قياس شبكة التفاعلات على زيارة رؤساء الدول أو رؤساء الوزرات أو وزراء الخارجية إلى دول النظام وعمل مقياس إحصائي لمركز البلد من خلال تحليل الزيارات التي تتلقاها أي دولة من دول النظام على أساس أن الدول التي تتلقى الزيارات تكون على الأرجح أهم من تلك الدول التي تقوم بها، وتناول طومسون مستوى القائم بالزيارة آخذاً في الاعتبار العوامل التالية[٤٣]:

أ ـ قسم طومسون فترة الدراسة (٣٠ سنة من عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٧٥) إلى خمس فترات، مدة كل فترة ٦ سنوات، بحيث كانت كما يلي:
عام ١٩٤٦ ـ عام ١٩٥١، عام ١٩٥٢ ـ عام ١٩٥٧، عام ١٩٥٨ ـ عام ١٩٦٣، عام ١٩٦٤ ـ عام ١٩٦٩، عام ١٩٧٠ ـ عام ١٩٧٥.

ب ـ اعتمد على الزيارات الثنائية فقط.

ج ـ أعطى زيارة رئيس الدولة أو رئيس الوزراء ٣ نقاط، وزيارة وزير الخارجية نقطتين، وزيارة أي وزير آخر نقطة واحدة.

---

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٢٢٥.

د ـ أخذ في الاعتبار أهمية الدولة، مثلاً زيارة بين النرويج وتونس لا أهمية لها مثل زيارة بين القاهرة وسوريا.

هـ ـ استبعد إسرائيل من هذا النموذج، بسبب وضعها الخاص قبل عام ١٩٧٧ واعتبرها عضواً خاصاً في النظام العربي.

ويمكن أن يصل الباحث إلى الأشكال التالية التي تبين دول المركز والدول الهامشية في التفاعلات العربية خلال فترة الدراسة.

ويمكن ملاحظة ما يلي في طبيعة شبكة التفاعلات العربية المبينة في الأشكال الخمسة السابقة:

١ ـ هنالك دور متميز للسعودية ومصر وسوريا في شبكة التفاعلات العربية طوال ٤ فترات ومنذ عام ١٩٥٢.

٢ ـ تميّز دور سوريا بأنها كانت دائماً من دول المركز طوال ثلاثين سنة.

٣ ـ تميّز دور الجزائر بأنها احتلت مكان دول المركز منذ استقلالها.

٤ ـ تميّز دور لبنان بأنه كان من دول القلب طوال الفترة الأولى والثانية، ثم أصبح من دول الأطراف والهامش بعد أحداث عام ١٩٥٨.

٥ ـ تميّز دور العراق بأنه كان من دول المركز واحتل مكاناً بارزاً في الفترات الأربع الأولى، بيد أنه تراجع إلى الهامش في الفترة الخامسة، ويردُّ طومسون أسباب ذلك إلى عزلة فرضها العراق على نفسه.

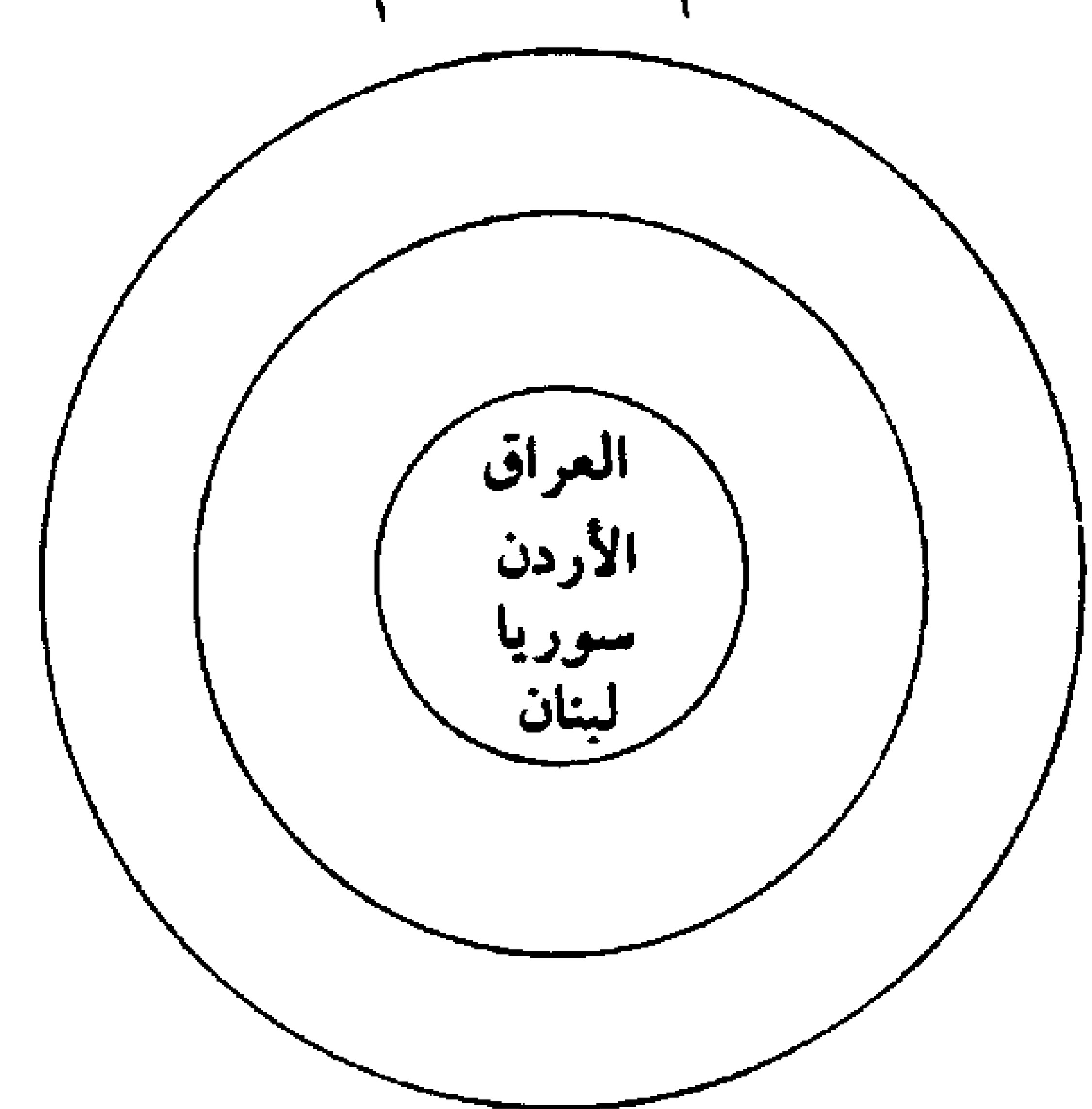
٦ ـ احتل اليمن دوراً في دول المركز في الفترتين الثالثة والرابعة اللتين شهدتا حرب اليمن ومحاولة هذا البلد استقطاب الدعم اللازم.

(٢) مركز الأردن

يمكن القول إن هذا البلد احتل مكانه في دول القلب طوال الأربع فترات الأولى، وأن أفضل مركز حققه كان من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٥٧، أي المرحلة الثانية. ويمكن القول إن من الأسباب التي يمكن ذكرها كأحد العوامل في هذا التحسن في مركز الموقف الأردني أن الأردن في هذه الفترة هادن الرياض والقاهرة، وأن الملك حسين قام بسلسلة من الإجراءات واتخذ القرارات المهمة جعلته يقترب من الخط العربي العام. فالملك في هذه الفترة قام بتعريب قيادة الجيش وطرد قائده البريطاني كلوب، وعيّن ضابطاً أردنياً محله، وألغى المعاهدة مع بريطانيا ورفض الدخول في

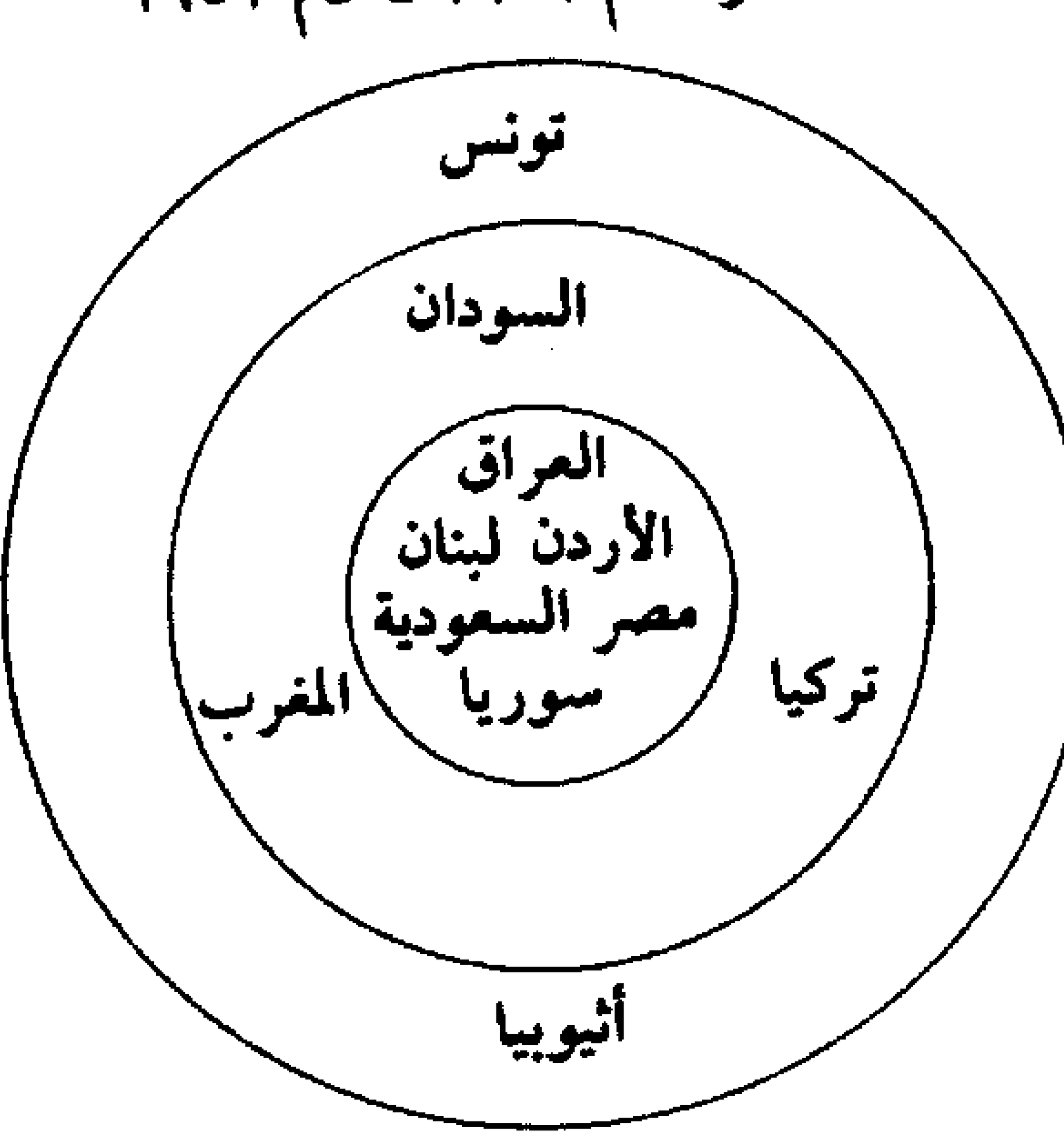
شكل رقم (١ - ١)

فترة عام ١٩٤٦ - عام ١٩٥١



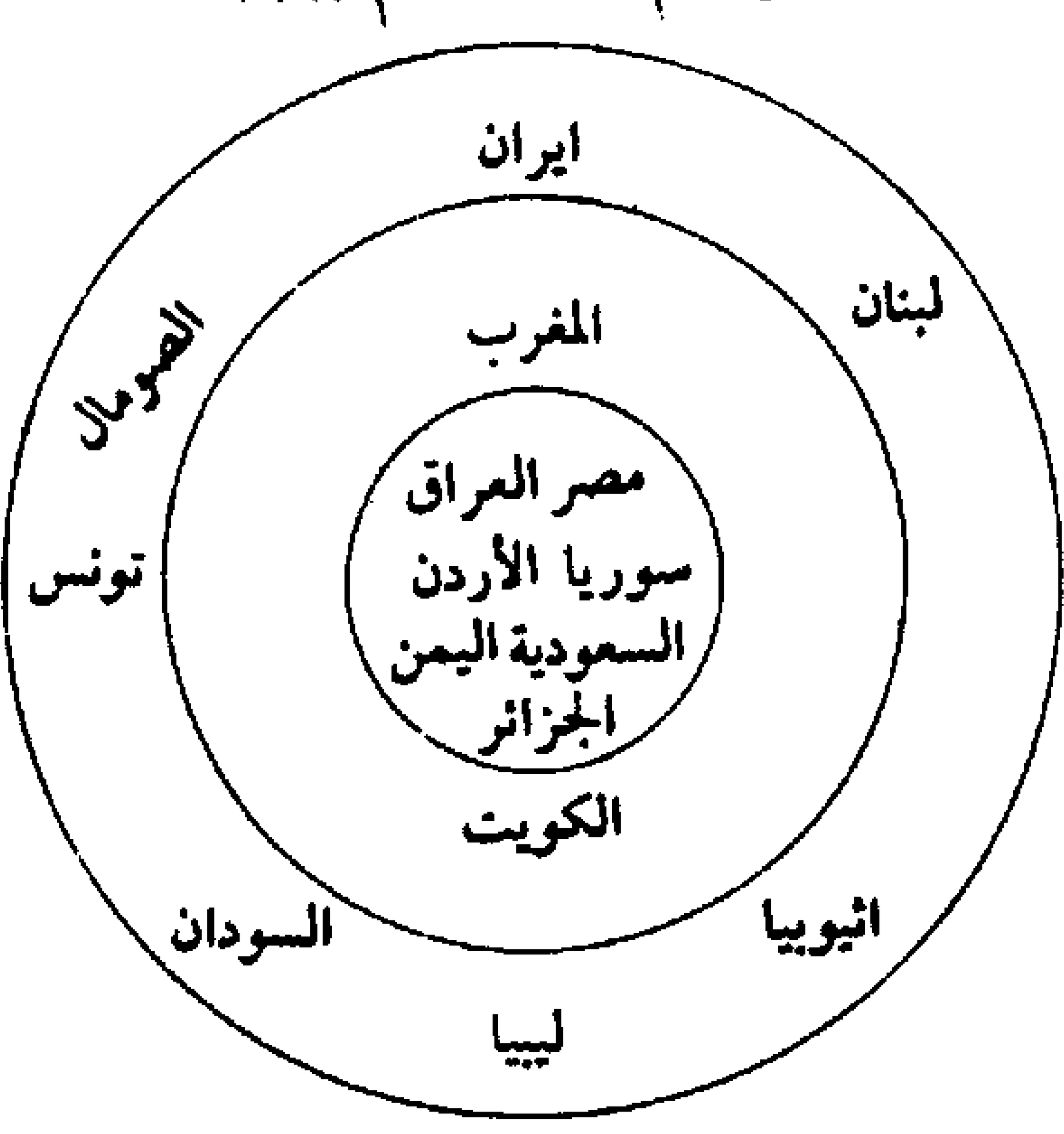
شكل رقم (١ - ٢)

فترة عام ١٩٥٢ - عام ١٩٥٧



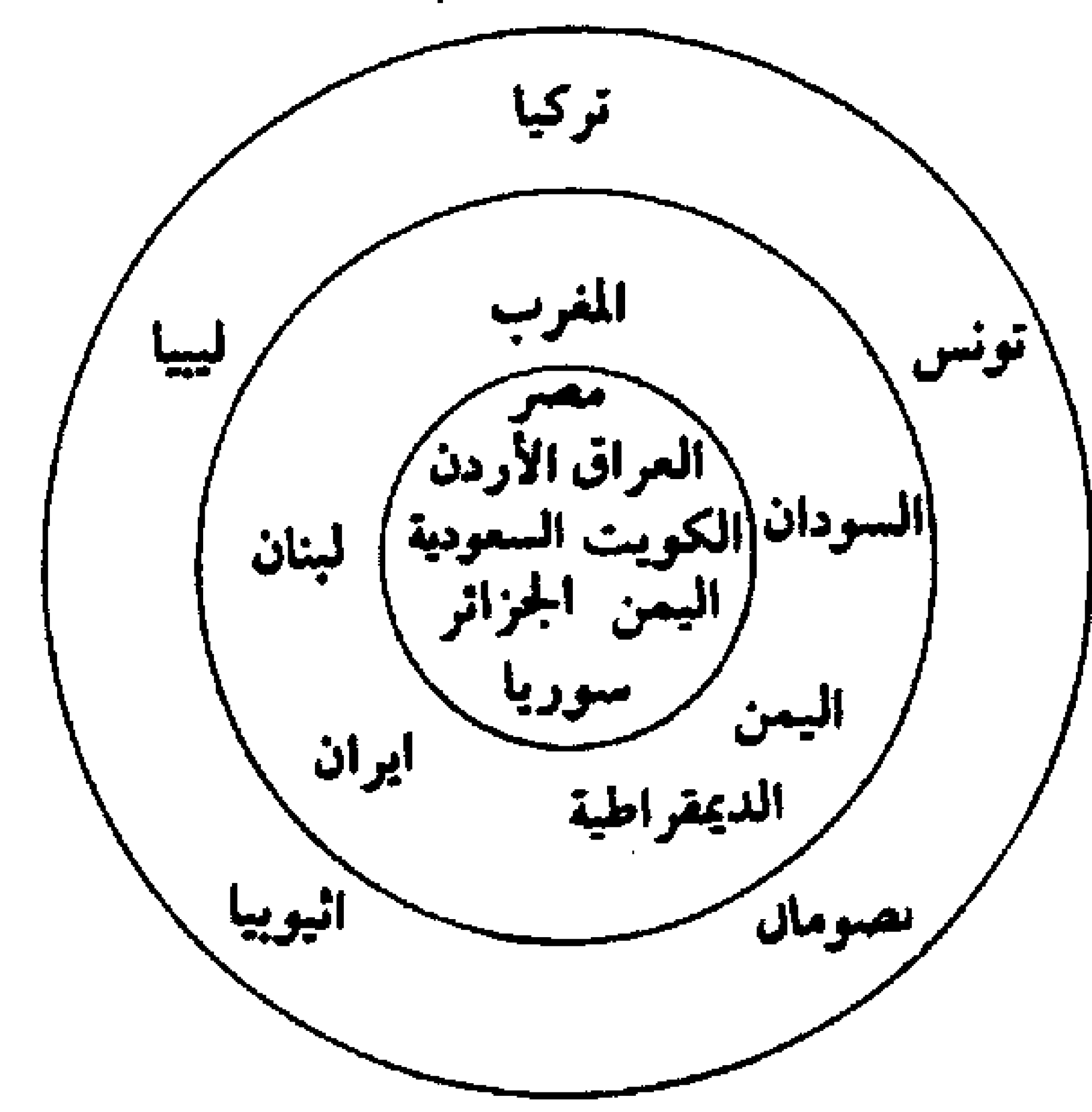
شكل رقم (١ - ٣)

فترة عام ١٩٥٨ - عام ١٩٦٣



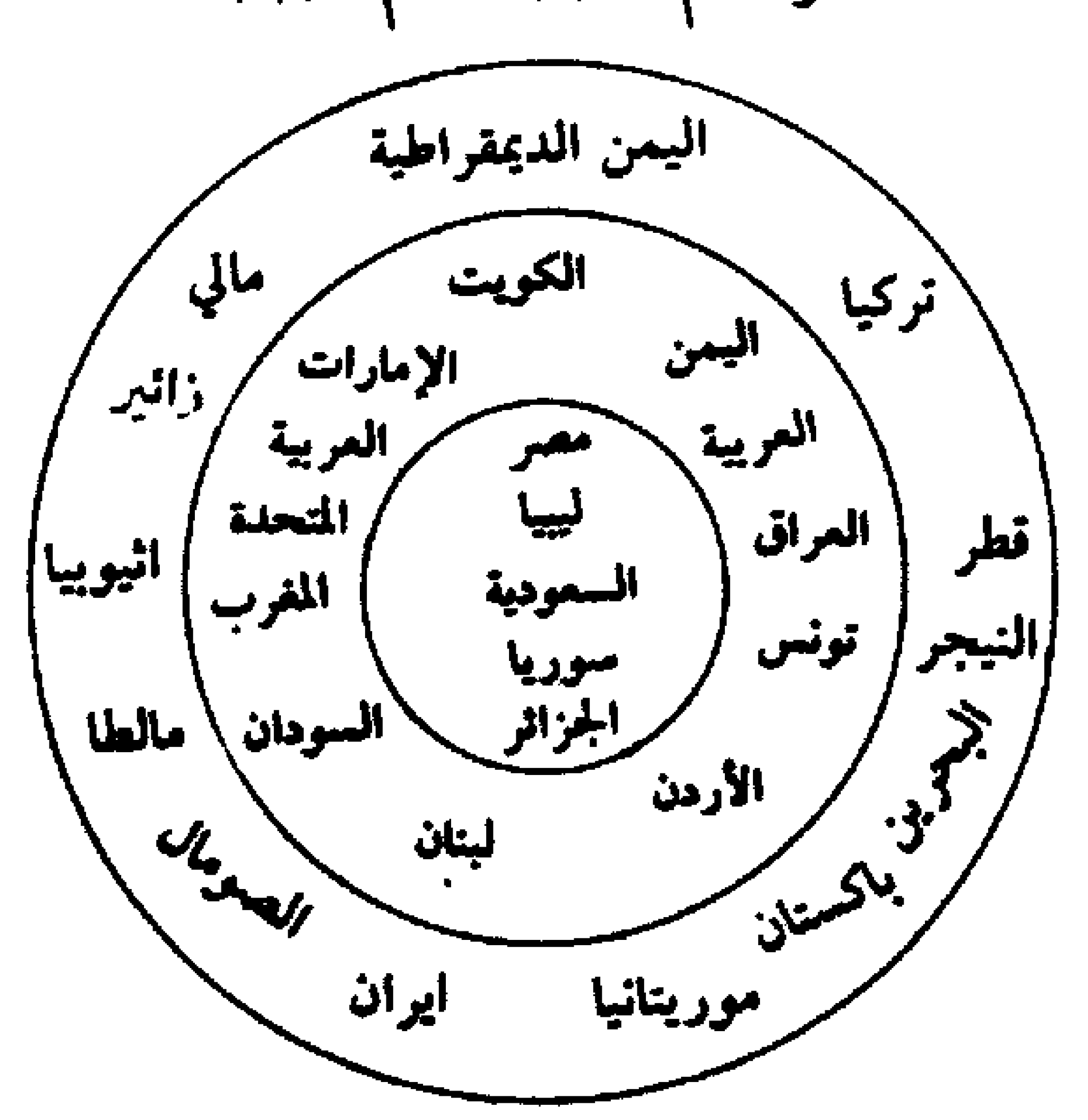
شكل رقم (١ - ٤)

فترة عام ١٩٦٤ - عام ١٩٦٩



شكل رقم (١ - ٥)

فترة عام ١٩٧٠ - عام ١٩٧٥



حلف بغداد، وسمح بانتخابات حرة وتشكلت حكومة برئاسة سليمان النابلسي. . . إلخ.

نلاحظ في الفترة الثالثة أن مركز الأردن كان في القلب، ولكنه تراجع قليلاً إذ احتل المركز الرابع بدلاً من الثاني. والواقع أن الأردن في هذه الفترة ابتعد عن الخط العربي العام الذي كانت تتزعمه الجمهورية العربية المتحدة بإقليميها السوري والمصري، وبدا وكأن الأردن معزول في هذه الفترة، وواقع بين شقيّ الرحى، العراق من جهة والجمهورية العربية المتحدة(٤٤) من جهة أخرى. وسيذكر الباحث هذا الموضوع بصورة أكثر تفصيلاً عند الحديث عن الحرب العربية الباردة في القسم الثاني من هذه الدراسة.

أما في الفترة الرابعة فقد بقي الأردن في دول القلب وتحسّن عن الفترة الثالثة إذ احتل المركز الثالث. والواقع أن هناك بعض الملاحظات التي يمكن ذكرها هنا كسبب في تحسّن مركز الأردن النسبي في هذه المرحلة وبقائه في وسط دول المركز. ذلك أن الملك حسين لبى نداء جمال عبد الناصر لعقد مؤتمر قمة ووافق على عدة قرارات اتخذت في هذا المؤتمر، مثل تشكيل قيادة عربية موحدة وقيام منظمة التحرير الفلسطينية وتحويل روافد نهر الأردن، ومثلت هذه الخطوات مظاهر جدّ ايجابية في العلاقات الأردنية العربية.

أما في الفترة الخامسة، فإنه يمكن القول إن مركز الأردن تقهقر لأول مرة عن دول القلب، ولأول مرة يصبح في دول الهامش وتتراجع مكانته هو والعراق إلى دول الهامش مع فارق عن العراق، هو أن هذا الأخير اختار العزلة، بينما فرضت العزلة على الأردن فرضاً إثر أحداث أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ التي أدت إلى تراجع مكانته عربياً.

والواقع أن هذا الوضع أثّر في سياسة الأردن الخارجية، فأخذ يسعى في هذه الفترة إلى تأييد البلدان العربية التي تريد مساعدته ومساندته ويحتاج إليها لكي يخرج من هذه العزلة؛ فقد ساند المغرب في صراعه من أجل الصحراء، وعُمان في صراعها مع ثوار ظفار، وسوريا في وجودها في لبنان.

ب ـ اثر النظام الإقليمي العربي في السياسة الأردنية

كانت التفاعلات العربية في مطلع الخمسينات هادئة خصوصاً بعد رحيل الملك

---

(٤٤) Benjamin Shwadran, «Hussain between Qasim and Nasir, July 1958 - December 1960,» *Middle Eastern Affairs*, vol.11 no.2 (April 1960), pp.334-345.

عبدالله عن الأردن والملك فاروق عن مصر، لكن السنين التالية أخذت تشهد تنافساً عراقياً مصرياً، خصوصاً في منتصف الخمسينات عند انضمام العراق إلى «حلف بغداد». والواقع أن الأردن وقع تحت ضغط عنيف للانضمام إلى هذا الحلف من جهة، وتحت ضغط إقليمي لعدم الانضمام لهذا الحلف من جهة أخرى. وقد حملت مصر لواء هذا الضغط آنذاك، وآثر الملك حسين مهادنة القاهرة[٤٥] ومعها الرياض فقرّر أن لا ينضم إلى الحلف، إلا أنه في الوقت ذاته لم ينضم إلى التحالف المصري السوري.

في عام ١٩٥٨ اختل ميزان القوى في المنطقة العربية بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا[٤٦]، مما دعا الأردن إلى الانضمام إلى اتحاد مع العراق حيث رأى الملكان حسين وفيصل أن هذه الجمهورية الفتية بإمكاناتها القوية موجهة ضد الغرب من جهة وضد الهاشميين من جهة أخرى، وأثارت فعلاً مخاوف الملكين[٤٧] مما دعا إلى قيام الاتحاد العربي بين الأردن والعراق.

بيد أن ميزان القوى اختل فجأة وبشدة عندما قام انقلاب العراق في العام نفسه. ووقع الأردن بين شقي الرحى، وبدا للبعض أن قضية بقاء الأردن هي قضية أيام معدودة، إلى درجة أنه استعان بالولايات المتحدة وبريطانيا، وتدخلت الأخيرة لحمايته.

بعد عام ١٩٦١، وبعد انفصال الوحدة المصرية السورية حصلت تحالفات مختلفة، كانت مرة بين الأردن والسعودية وسوريا ضد مصر، كما حصل في مؤتمر شتورا عام ١٩٦٢[٤٨] وكانت مرة أخرى تقارباً مصرياً سورياً عراقياً كما حصل في عام ١٩٦٣ عندما تعرّض الأردن لضغط شعبي عنيف للانضمام إلى اتفاقية الاتحاد الفيدرالي المقترح بين الأقطار الثلاثة. وبقي الأردن في مهب تلك التيارات حتى مؤتمر القمة الأول عام ١٩٦٤ عندما لاحت له فرصة التقارب مع مصر، ووافق الملك على قرارات مهمة لم يكن من المتوقع أن يوافق عليها، مثل قيام منظمة التحرير

---

(٤٥) Peter Snow, *Hussein: A Biography* (New York; Washington, D.C.: Robert Luce; London: Barrie and Jenkins, 1979), pp.72-73.

(٤٦) Naseer Aruri, *Jordan: A Study in Political Development, 1921-1955* (The Hague: Nijhoff, 1972).

(٤٧) Dawisha, *Egypt in the Arab World: The Elements of Foreign Policy*, p.22.

(٤٨) Richard Hrair Dekmejian, *Egypt under Nasir: A Study in Political Dynamics* (London: University of London Press, 1972), p.60.

الفلسطينية وتشكيل قيادة موحدة عسكرية بقيادة مصر[49]. . . إلخ. والواقع أن الملك هادن مصر والتيار التقدمي.

ولقد عاش الأردن في استقرار وهدوء بعد توقّف الحرب الإعلامية بين الأردن ومصر في السنتين اللتين تلتا مؤتمر القمة الأول، واستمرت هذه المهادنة حتى شباط/ فبراير ١٩٦٦ عندما حدث انقلاب في سوريا قام به الجناح اليساري البعثي.

والواقع أنه قبل حصول ذلك الانقلاب، شهدت الساحة العربية تمزقات وأحداثاً سلبية عديدة مثل تصريح الرئيس التونسي بورقيبة عام ١٩٦٥ الذي دعا فيه إلى قبول الأمر الواقع مع إسرائيل[50]، واندلاع حرب اليمن التي تأثر وضع مصر بها، ومركز عبدالناصر نفسه بها، إلى درجة أنه عندما حلّ موعد مؤتمر القمة الثالث لم تحضره تونس، وابتعدت الجزائر اثر سقوط حكم بن بيلا، وابتعدت العراق أيضاً، وظهرت فكرة الحلف الإسلامي بقيادة العاهل السعودي فيصل لتحلّ محل فكرة القومية العربية التي يتزعمها عبد الناصر. وكل ذلك أثّر سلباً في الامكانات العربية أمام إمكانات إسرائيل.

ولقد أثّر هذا الوضع في مركز الأردن أيضاً، إذ تعاطف الملك مع فكرة الحلف الإسلامي من ناحية، ومن ناحية أخرى دخل الأردن طرفاً في الحرب الباردة التي بدأت بين الأردن والسعودية من جهة، ومصر وسوريا من جهة أخرى؛ وعلى الأصح كانت بين التيار التقدمي والتيار المحافظ الذي مثّله كل من الأردن والسعودية وعُرف بالتيار الرجعي. وفي الوقت نفسه سخنت الجبهة مع إسرائيل من غارات الفدائيين الذين كانت تدعمهم الحكومة السورية الجديدة. وكانوا يقومون بغاراتهم عن طريق الأردن. وردّت إسرائيل بغارات انتقامية ضد الأردن وأشهرها عدوان السموع في ١٣ شباط/ فبراير ١٩٦٦ الذي تلاه اضرابات عنيفة في الأردن وتظاهرات. ووُجِّه لوم إلى الأردن لتقصيره في الدفاع. وبرزت مشكلة كانت نائمة تتعلق بوضع السكان الفلسطينيين الذين تظاهروا واضربوا ودعمتهم سوريا والمنظمة[51]، وبدا موقف الأردن مرة أخرى في مهب الريح.

وسط تلك الظروف وتصاعد سخونة الجبهة بين سوريا وإسرائيل قامت حرب

---

(٤٩) الملك حسين، **مهنتي كملك: أحاديث ملكية**، ترجمة غالب عارف طوقان (عمان: [د. ن.]، ١٩٧٩).

(٥٠) الحبيب بورقيبة، **تونس وقضية فلسطين**: كتاب الدولة للاخبار والإرشاد (تونس: ١٩٦٦)، ص ٦٥ - ٧١.

(٥١) حسين، المصدر نفسه، ص ٢١٩.

عام ١٩٦٧ وكانت ضحيتها دول المواجهة، وخصوصاً الدول التي وقّعت مع مصر اتفاقية الدفاع المشترك. ومنذ ذلك الحين رأى الملك حسين أن يعتمد على إمكاناته الخاصة وليس على الإمكانات العربية[٥٢].

ولقد تغيرت الدبلوماسية الأردنية والعربية بعد حرب عام ١٩٦٧، وبرزت ظاهرة النمو السريع الإيجابي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتوثقت العلاقات الأردنية المصرية أكثر فأكثر حتى عام ١٩٧٠ وخصوصاً بسبب ارتباط الأردن بإحياء الجبهة الشرقية ضد إسرائيل، وقد حققت هذه الجبهة بعض النجاح.

بيد أن هذا الانسجام العربي لم يدم طويلاً، إذ بعد أحداث عام ١٩٧٠ مر الأردن في عزلة دفعته إلى البحث عن الخروج منها طوال السنوات الخمس اللاحقة.

---

(٥٢) Dekmejian, *Egypt under Nasir: A Study in Political Dynamics*, pp.297-298.

الفصل الثاني

الاطار القطري

أولاً: الكتلة الحيوية

تشمل الكتلة الحيوية الإقليم والسكان، وتعتبر مع الخصائص القومية وديناميه الحياة السياسية، من أهم عناصر البيئة العملية الداخلية.

ونهدف هنا إلى بيان أثر الاقليم (الموقع) والسكان وخصائصهما على السياسة الخارجية الأردنية لأنهما عنصر مهم من عناصر البيئة العملية الداخلية، وليس الهدف هو عرض الإقليم والسكان لذاتهما.

١ ـ الإقليم (الموقع)

في الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٦٧، ضمت المملكة الأردنية الضفتين الشرقية والغربية. وبسبب حرب عام ١٩٦٧، خسر الأردن جزءاً من الإقليم المتمثل بضياع ٦ بالمائة من مساحته وهي الضفة الغربية. وعاد الأردن إلى الوضع السابق المتمثل في إقليم الضفة الشرقية التي رُسمت حدودها بعد الحرب العالمية الأولى حين رُسمت حدود شرق الأردن مع العراق وسوريا والسعودية، وفيها بعد إسرائيل، بجبهة طولها ٦٥٠ كلم تقريباً.

معظم أراضي الضفة الشرقية من الأردن ذات طبيعة صحراوية تصل نسبتها إلى ٨٠ بالمائة تقريباً[١]. وللأردن ميناء وحيد على البحر هو «العقبة»، وأهم ما يميز

(١) الأردن، وزارة الثقافة والإعلام،الاقتصاد الأردني: حقائق وأرقام (عمان: الوزارة، دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٦٧)، ص ١١١.

جغرافية الأردن ذلك الأخدود الذي يسير فيه نهر الأردن والذي يوجد فيه البحر الميت، ويسير حتى خليج العقبة.

أثّر الموقع كثيراً في سياسة الأردن بالقدر نفسه الذي تأثرت به بعض جارات الأردن كمصر مثلاً، فكلاهما ملتقى القارات الثلاث ومحط الأنظار لنزاع الحرب الباردة في وقت من الأوقات، كما حصل في أزمة حلف بغداد عندما توجهت الأنظار إلى الأردن للانضمام إلى الحلف لتكملة حلقة تطويق الاتحاد السوفياتي بدول متصلة جغرافياً ابتداءً من إيران وتركيا وحتى العراق فالأردن.

ولقد لعبت العوامل الجغرافية المتعلقة بالموقع دوراً كضابط أو مقوّم في سياسة الأردن الخارجية؛ فمثلاً وجود سوريا في شمال الأردن يجعلها تسيطر على الطريق البري الذي يربط الأردن بميناء بيروت الذي كان الأردن يعتمد عليه في الاستيراد والتصدير. وكان إغلاق سوريا الحدود يضغط على الأردن ويشكّل ضابطاً للسبب السابق. وقد أغلقت سوريا الحدود عدة مرات كما حصل في عام ١٩٧٠، مثلاً، بعد الصدام بين الجيش الأردني والمقاومة الفلسطينية.

ومن جهة أخرى، شكلت الجبهة الطويلة مع إسرائيل تأثيرات ذات عدة أوجه، فقد استلزمت زيادة التسلح. وتطلب هذا اعتماد أموال إضافية من الموازنة لشراء الأسلحة وتجهيز القوات المسلحة.

إن الحديث يطول عن أهمية الموقع الاستراتيجي للأردن في الوطن العربي، إذ إنه جسر إلى جميع البلدان التي تحيط به. ولقد علّق بن غوريون مدللاً على تلك الأهمية بقوله: «إن احتلال الأردن عسكرياً لا يفرّق الدول العربية بعضها عن بعض فحسب، ولكنه يقضي على آمال الوحدة العربية وروحها»[٢].

٢ ـ السكان

تلعب اعتبارات عدد السكان دوراً فعلياً في قوة الدولة، إذ إن هناك بلداناً كثيرة يُحسب حسابها في الساحة الدولية بعدد سكانها، كالصين والهند. صحيح ان النظرة التقليدية للكمّ تغيرت وأصبح التركيز على «الكيف»، ولكن بالوسع القول إنه لو تساوت الشعوب في مستوى الثقافة والتقدم الاجتماعي والاقتصادي والوعي القومي والمهارات والتقانة، عند ذلك يصبح عدد السكان عاملاً مرجحاً لكفة دولة على أخرى.

---

(٢) Mohammad Ibrahim Feddah, *The Middle East in Transition: A Study of Jordan's Foreign Policy* (New York: Asia Publishing House, 1974), p.284.

إن عدد سكان الأردن لم يكن يتجاوز الثلاثة ملايين، وطوال فترة الدراسة (كما سنبيّن في الجدول (رقم ٢ - ١)) كان أقلّ عدد بين البلدان موضوع البحث في المنطقة. وسيشكل هذا نقطة ضعف إذا سلّمنا بتساوي التقدم والتنظيم الاجتماعي والاقتصادي في بلدان المنطقة التي تناولها بالبحث.

وسيبين الباحث ما إذا كان لخصائص السكان أي أثر في السياسة الأردنية الخارجية. إن سكان الأردن بضفتيه هم شعبان عربيان جمعتهما الظروف بعد حرب عام ١٩٤٨ ليكونا دولة واحدة بضفتيها الغربية والشرقية. ويمكن القول إنه اعتباراً من عام ١٩٤٩ أصبح الفلسطينيون أردنيين قانوناً. ولقد كان للاندماج الفلسطيني في الحياة الأردنية أثره في السياسة الخارجية:

أ - في البداية لعب أبناء الطبقة الفلسطينية المتوسطة دوراً في الحياة البيروقراطية والاقتصادية نظراً لخبراتهم السابقة[٣]، فانطلقوا في مختلف الميادين وأتاح الملك عبدالله لهم فرصة للانطلاق في مختلف ميادين الحياة في المملكة.

ب - استلزم قدومهم إجراء تعديلات دستورية وتغيير نظام الانتخابات وزيادة عدد أعضاء مجلس الشيوخ ٢٠ عضواً وزيادة أعضاء مجلس الوزراء فأصبح الوزراء ١٢ وزيراً منهم خمسة فلسطينيين[٤]. ولقد طعّمت الحكومة الأردنية دوائرها ووزاراتها بالخبرات الفلسطينية. ففي البداية اختار الملك عبدالله من توسم فيهم الاخلاص والوفاء، وأكمل الملك حسين الطريق نفسه حتى عام ١٩٦٧ عندما ضمت وزارة سعد جمعة أربعة وزراء فلسطينيين ممن عملوا في حكومة الانتداب وثلاثة وزراء من الأسر الموالية للملك عبدالله ثم الملك حسين. ولقد تحدث كلنتون بيلي عن هذا الموضوع وقال إن الملك عبدالله ركز على بعض الأسر الفلسطينية مثل النشاشيبي وطوقان ومن يواليهم. ولقد أورد بيلي ملاحظات ونثبت منها أن آل طوقان، مثلاً، نالوا نصيبا في ٧ وزارات من الحكومات الثماني الأولى في فترة عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٧٧، وإن فرصة أبناء النشاشيبي كانت في تسع حكومات[٥].

ج - ولقد ظهرت بعض التطورات بعد وحدة الضفتين مثل الانقسامات التي

---

(٣) Naseer Aruri, *Jordan: A Study in Political Development, 1921-1955* (The Hague: Nijhoff, 1972), pp.33-34.

(٤) Panayiotis J. Vatikiotis, *Politics and the Military in Jordan: A Study of the Arab Legion, 1921-1967*(London: Frank Cass and Co., 1967), p.52.

(٥) Clinton Bailey, «Cabinet Formation in Jordan,» in: Anne Sinai and Allen Pollack, eds., *The Hashemite Kingdom of Jordan and the West Bank: A Handbook* (New York: American Academic Association for Peace in the Middle East, 1977), pp.102-104.

ظهرت في البرلمان، وعدم الولاء للملك، وعدم الاستقرار السياسي في الأردن، ومشاكل للملك عبدالله، ثم للملك حسين فيما بعد. ووجهت إلى الملك عبدالله اتهامات أعتبر فيها مسؤولاً عما حدث في فلسطين، وشكّل ذلك تنافراً في الأهداف وعدم وجود تماسك اجتماعي. وساعد في ذلك، في بداية الأمر، اختلاف المستوى التعليمي بين الأردنيين وبين الفلسطينيين وأثره في الانسجام الاجتماعي... ومن جهة أخرى فقد استفاد شرق الأردن من الاندماج الفلسطيني، إذ ساهم الفلسطينيون في رفع مستوى التعليم وبث الوعي السياسي. ولقد وصف الملك حسين هذا التغير بالتقدم الذي غيّر وجه الأردن[٦].

د ـ كان لوجود الفلسطينيين، وخصوصاً اللاجئين، أثره في توجيه اهتمامات الحكومة الأردنية إلى شؤونهم. فقد استحدثت وزارة لاجئين في عام ١٩٤٩ وعيّن راغب النشاشيبي وزيراً لها، وبعد وحدة الضفتين أصبح اسم الوزارة وزارة الإنشاء والتعمير. وزادت اهتمامات هذه الوزارة مع الأيام ومع ازدياد مشاكل اللاجئين، وخصوصاً في أعقاب حرب عام ١٩٦٧ حيث ازدادت مسؤولياتها بالنسبة إلى تحسين خدمات اللاجئين بالتعاون مع وكالة الغوث الدولية.

وحتى تكتمل الصورة عن خلفيات الشعب الأردني وأثرها في سياسة الأردن وتأثير الانسجام الإجتماعي كإطار قوي سليم مرن نحو التطلعات والأهداف، يشير الباحث إلى مسألة الأقليات وإن كان لها تأثير على سياسة الأردن... الواقع أنه في الاستفتاء الذي أجرته اليونسكو في شباط/ فبراير ١٩٥١ ظهر أنه ليس هناك أقليات تحتاج إلى قانون حماية أو قانون خاص.

أ ـ خلفيات الشعب الأردني

١ ـ سكان الأردن الأصليون (الشرق أردنيون) ومعظمهم من البدو الذين لعبوا دوراً في تأسيس المملكة الأردنية الهاشمية والإمارة قبل ذلك وأصبحوا أصدقاء الملك عبدالله منذ البداية والهاشميين ككل وأصبحوا موضع ثقتهم وشكّلوا غالبية الجيش[٧].

٢ ـ الشركس (الجراكسة) طائفة غير عربية ولكن مسلمة ومن سكان شرق الأردن أصلاً. ويقال إن السلطان العثماني عبدالحميد أسكنهم المنطقة ليوازن الوضع بهم مع

---

(٦) الملك حسين، مهنتي كملك: أحاديث ملكية، ترجمة غالب عارف طوقان (عمان: [د. ن.]، ١٩٧٩)، ص ١٠٤.

(٧) Uriel Dann, «The National Government Processes and Forces,» in: Sinai and Pollack, Ibid., pp.24-101.

البـدو حتى يسهل عليـه الحكم في تلك المناطق. وعـلى أية حـال فـإنهم هـاجـروا من قفقاسيا بعد الغزو الروسي لبلادهم وبعد مؤتمر برلين عام ١٨٧٨[٨].

بلغ عددهم في أوائل الخمسينـات ١٢ ألفاً، وهم يمثلون كيفـاً ممتازاً ويتمتعـون بثقة واحترام الحكومة، وعلى وجه الخصوص الملك نفسه. وأصبحوا يشكلون في رجال الـطبقة العليـا عنصراً مهماً، فمنهم كبـار الموظفـين والعسكريـين في الجيش والـطيران والـوظائف المـدنيـة. وفي تـاريـخ الأردن القصـير كـان للشركس دور في الإدارة إذ إن نسبتهم كانت ٧,٣ بالمائة من عدد الموظفين غير الإنكليز في فترة الانتداب البريـطاني. ولقـد منحتهم الحكومـات المتعاقبـة ضمانـات دستوريـة للمشاركـة في الحكم إذ أعطى قانون الانتخـاب الأردني الشركس مقعداً تشريعيـاً لكل ٥٠٠٠ شركسي. وفي المجـال العملي لم تخلُ حكومة تقريباً من وزير شركسي[٩].

ب ـ المسيحيون

كان عدد المسيحيين من سكان الأردن الأصليـين، ٢٩ ألفاً. إلا أن هـذا العدد زاد بعـد الهجـرة الفلسـطينيـة منـذ عـام ١٩٤٨ ليصـل إلى ١٠٠ ألف. ولا تـوجـد اختـلافات في تـطلعـات المسيحيـين في الأردن عن تـطلعـات المسملين، ولقـد ضمن القـانون لهم الحق في المشـاركة في الحكم إذ خصص لهم تسعـة مقاعـد من أصـل ٦٠ مقعـداً (أي أنهم يشغلون ١٥ بالمـائة من المقـاعد النيـابية). وهم يمثلون قـوة كبيرة في قطاعات التجارة والوظائف الحكوميـة والعسكريـة؛ وصلة المسيحيين بـالحكومـة صلة جيدة. وفي مجال المشاركة في الحكم، فإن ما يقال عن الشركس ينطبق عـلى المسيحيين أيضـاً. ولقد أورد عـروري احصائيـة ظهر فيهـا أنـه بـين عـام ١٩٤٧ وعـام ١٩٦٠ تشكلت الوزارة ٣٣ مرة، وكـان للمسيحيين في كـل منها حقيبـة وزارية أو حقيبتـان، باستثناء مرة واحدة فحسب[١٠].

ويمكن القـول إن ولاء المسيحيـين للحكـومـة جيـد، وكـذلـك صلتهم بـالملك خصـوصاً. ولقـد أورد تشارلـز جـونستـون[١١] السفـير الـبريـطاني في عـمّان في أواخـر الستينات، ان المسيحيين، مثلاً، عندما توقعوا حكماً شيوعياً في تلك الفـترة فكروا في مغادرة الأردن إلى دول الكومنولث، وأكد عروري ذلك.

---

(٨) Aruri, *Jordan: A Study in Political Development, 1921-1955*, p.40.

(٩) المصدر نفسه، أنظر أيضاً: Bailey, «Cabinet Formation in Jordan,» p.40.

(١٠) Aruri, Ibid., pp.40-41.

(١١) Charles Hepburn Johnston, *The Brink of Jordan* (London: Hamilton, 1972), p.62.

والخلاصة أن الشركس والمسيحيين وسكان الأردن الأصليين يشكلون عناصر موالية للملك، وان الحكومة تأمل من هذه العناصر الدعم والتأييد إذا ما ساءت الأمور. ولقد شهدت فترة منتصف الخمسينات وأوائل الستينات وفي عام ١٩٧٠ أمثلة واضحة عندما ترجمت بعض العناصر شعورها بعد الانضواء تحت حكم الملك بأحزاب قومية واشتراكية وشيوعية، وساعد ظهور نجم عبدالناصر على استقطاب هذه العناصر وهي في غالبيتها فلسطينية. وبالوسع القول إنه طوال فترة حكم جمال عبدالناصر لم يكن الولاء الفلسطيني للحكومة بمستوى ولاء باقي العناصر المشار إليها آنفاً. ويقول كلنتون بيلي إن الفلسطيني إذا ما أيّد سياسة الحكومة الأردنية وتعاون مع الملك نفسه، فإنه يُتهم بأنه باع نفسه إلى الملك أو ان الملك قد اشتراه، وهذا الشعور يخفف من الدعم الفلسطيني. ومع كل ذلك كانت نسبة الفلسطينيين في الوزارات مرتفعة، مثلاً نسبة الأردنيين لم تزد إلا وزيرين فقط عن نسبة الفلسطينيين في ٤٩ حكومة حتى مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤، عندما زاد عدد الوزراء الأردنيين عن الفلسطينيين بنسبة أكثر.

بيد أنه يمكن القول إن فكرة الانسجام والتماسك الاجتماعي بلغت مرحلة ايجابية في السنوات العشر الماضية في تاريخ الأردن. ويلاحظ مما تقدم أثر الكتلة الحيوية في سياسة الأردن الخارجية، وان أبرز العوامل المؤثرة في ذلك هو الموقع والحدود مع إسرائيل بالذات الأمر الذي يدفع الأردن إلى التركيز على التسلح وحماية الحدود. ومن جهة أخرى، نلاحظ تأثير العنصر الفلسطيني على سياسة الأردن الخارجية كضابط أو مقوم في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية. وسنتطرق إلى ذلك في أثناء الحديث عن عقائد صانع القرار أو ما يسمى البيئة النفسية، وكيف أن الملك لا يستطيع أن يتصرف في السياسة الخارجية دون أن يأخذ موضوع القضية الفلسطينية بعين الاعتبار، ليس كدولة مواجهة فحسب، وإنما كدولة نصف سكانها من الفلسطينيين.

ثانياً: الخصائص القومية

يقصد بالخصائص القومية كل الأبعاد الكامنة في كيان الوحدة الدولية ذاتها كوحدة شاملة. ويقول موريس ايست إن لها ثلاثة أبعاد رئيسية[١٢]: (١) إنها تنصرف إلى العدد الكلي للسكان أو المساحة؛ (٢) إنها تحلّل وتقاس دون الرجوع إلى وحدة

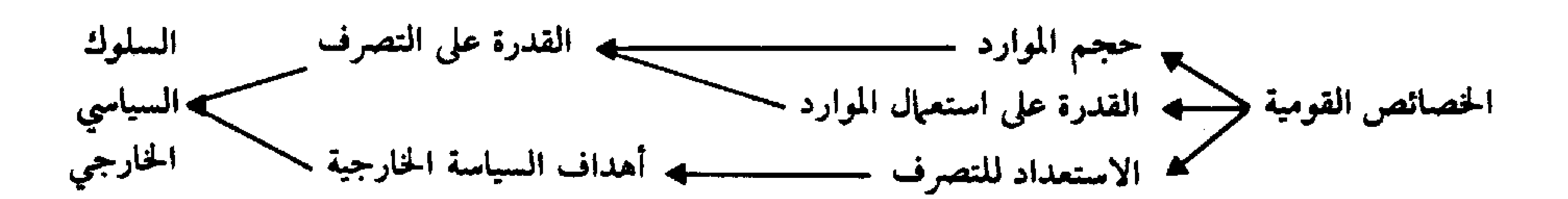
(١٢) Maurice A. East, «National Attributes and Foreign Policy,» in: Maurice A. East, Stephen A. Salmore and Charles Hermann, eds., *Why Nations Act: Theoretical Perspectives for Comparative Foreign Policy Studies* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1978), pp.124-126.

دولية أخرى، بمعنى أنها داخلية وتختلف عن المتغيرات الخارجية التي تشير إلى الدولة في علاقتها بدولة أخرى مثل التحالفات التي تنتمي إليها الدولة أو المنظمات المشتركة بها؛ (٣) إنها مستقرة ولا تتغير عبر فترات قصيرة من الزمن، مثلاً مساحة الدولة وسكانها لا يتغيرون بين عشية وضحاها أو بشكل مفاجىء.

وتشمل هذه الخصائص عناصر القوة المتوافرة من الموارد المتاحة (بشرية وطبيعية) والمقدرة على استخدام هذه الموارد تقانياً والامكانات الاقتصادية والعسكرية.

١ ـ الخصائص القومية والسياسة الخارجية

الواقع أن أثر الخصائص القومية في السياسة الخارجية يمكن أن يتلخص في فكرة ان اختلاف الخصائص القومية بين الدول يؤدي إلى اختلاف في السلوك السياسي الخارجي. ثم إن الخصائص القومية المكونة من «حجم الموارد ومستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية» تشكّل المقدرة على التصرف بالنسبة إلى صانع القرار، فضلاً عن أن تأثير هذه الخصائص على استعداد صانع القرار ينعكس في تحديد التوجيهات العامة للسياسة الخارجية والسلوك السياسي الخارجي، ويمكن توضيح الكلام السابق بهذا الشكل[١٣]:



ويمكن أن توضح الأمثلة التالية أهمية البعد الثاني في الخصائص القومية كمؤثّر كبير على السياسة الخارجية، ذلك أن مقدرة الدولة على استعمال مواردها أمر في منتهى الأهمية، إذ ليس مهماً أن تملك الدولة موارد فقط مهما يكن حجمها إذا كانت غير قادرة على استعمالها أو إذا كان مستوى التنظيم الاجتماعي والتطور الاقتصادي ضعيفاً. ونذكر ان إسرائيل استطاعت في الستينات أن تستخدم مواردها استخداماً فعالاً وتفوقت على الدول العربية، وقد ظهرت أهمية استعمال الموارد كخصيصة قومية في السياسة الخارجية بوضوح.

كما أن تجربة اليابان في الاستخدام الفعال للموارد مثل آخر على أهمية مستوى

---

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٣٣.

التحديث والتنظيم الاجتماعي، وقد تغلبت اليابان على نقص الموارد. والواقع أن مستوى التنظيم الاجتماعي يشمل بعدين[14]:

١ - البعد الايجابي، وهو التحديث، ويشمل التنمية والتقانة والعلوم. وهذا يؤثر ايجابياً على مستوى التنظيم الاجتماعي.

٢ - البعد السلبي، ويشمل المشكلات الاجتماعية والبطالة والاضطرابات. وهذا يؤثر سلبياً على مستوى التنظيم الاجتماعي.

والمهم هو كيف نقيس هذه الخصائص. وأرى أن أفضل الدراسات في قياس مدى اتساع الموارد وتأثيرها على السياسة الخارجية هي دراسة رودلف رومل التي حاول فيها أن يبين العلاقة بين الأبعاد القومية للدولة وبين سلوكها السياسي الخارجي، وعلى الأخص السلوك الصراعي الخارجي. كما درس رومل مستوى التنمية الاقتصادية والتقانية وحجم الموارد والقدرات العسكرية والاستقرار السياسي الداخلي والقيم السياسية للسكان وشكل النظام السياسي.

وعلى الرغم من أن النتائج التي توصّل إليها رومل في العلاقة بين المتغيرات السابقة وبين السلوك السياسي الخارجي لم تؤكد العلاقة بين قوة الدولة واقتصادها كمؤثر ايجابي في السلوك السياسي الصراعي، إلا أن دراسته[15] أوضحت أن الخصائص القومية كظواهر مطلقة لا تؤثر كثيراً في السياسة الخارجية وإنما تؤثر باعتبارها خصائص نسبية، أي خصائص ذات طبيعة معينة بالنسبة إلى الدول الأخرى المحيطة بالدولة. فالسلوك الفردي للجماعة لا يتحدد بخصائصه الذاتية المطلقة فحسب ولكن أيضاً بطبيعة الجماعة التي يجد الفرد نفسه في إطارها، أي بالتشابه والتفاوت النسبي بين خصائص الفرد وخصائص الجماعة. وعلى المنوال نفسه يقال إن الخصائص القومية للدولة لا تنتج آثارها بالرجوع إلى القيم المطلقة لتلك الخصائص، ولكن طبقاً لعلاقتها بالخصائص القومية للدول المحيطة. وبناء على ذلك، فإن نظام الخصائص القومية مرتبط بالتفاوت بين الخصائص القومية للدولة مع الدول الأخرى، الأمر الذي يطلق رومل عليه نظرية «المجال» لتحليل الخصائص القومية العامة للوحدات الدولية المحيطة بها.

بناء على ما تقدم يمكن تحليل عناصر القوة الأردنية وامكاناتها في إطار النظام

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٣٥ - ١٣٦.

(١٥) Rudolph Rummel, «The Relationship between National Attributes and Foreign Conflict Behavior,» in: David Singer, ed., *Quantitative International Politics: Insights and Evidence* (New York: Free Press, 1968), pp.187-211.

الإقليمي، لأن المهم ليس القوة المطلقة ولكن القوة النسبية للدولة مقارنة بالدول المحيطة. وسنتناول بالشرح المقياس العلمي المستخدم في هذه الدراسة.

٢ ـ الإمكانات الاقتصادية والعسكرية الأردنية

قبل تحليل عناصر الامكانات الاقتصادية الأردنية ينبغي إعطاء لمحة عن القوة الاقتصادية الأردنية بشكل مطلق. وقبل ذلك تجدر الإشارة إلى تأثير القوة الاقتصادية على الدولة، وكيف تنتج العنصر المهم في التوسع العسكري، وكيف تكون الدولة القوية اقتصادياً أقدر من غيرها على حشد الجيوش ومواصلة فترة الحرب[١٦].

يقول عضيد داويشه إن القوة الاقتصادية تؤثر في صناعة القرار السياسي بعدة أوجه[١٧]. فالاقتصاد المعرض لتأثيرات خارجية يؤثر في حرية اتخاذ القرار السياسي خصوصاً في ما يتعلق بالمساعدات الأجنبية والمواد الأولية. وهناك علاقة مهمة جداً بين التبعية الاقتصادية واتخاذ القرار الذي يتلاءم مع المصلحة القومية. ولا شك أن الحديث عن المساعدات الأجنبية والاستقلال السياسي يشكل تعارضاً يتمثل في القيد الذي تفرضه المساعدات الأجنبية على صنع القرار، ويؤثر هذا على علاقة الدولة المستلمة مع دولة أخرى، كما يؤثر على شعور الجماعات الوطنية في البلد المستلم، وقد يثير سخطهم[١٨]. والواقع أن الأردن يعاني من مشكلة المساعدات الأجنبية وسوف يتضح ذلك عند الحديث عن القرارات الأربعة في القسم الثاني من هذا البحث، كيف أثّرت هذه الظاهرة على موقف الأردن السياسي. ولقد أصبحت المساعدات الأجنبية في الأردن هدفاً لا وسيلة وأصبحت شيئاً مزمناً يصعب التخلص منه.

والواقع أن شح الموارد الأردنية هو الذي يدفع الأردن إلى استدرار تلك المساعدات، إذ إن الأردن يعتبر من أفقر بلدان الشرق الأوسط في الموارد الطبيعية والمواد الأولية؛ وحتى الموجود منها فإنه غير مستغل[١٩]، وصناعاته قليلة محدودة. ويمكن تلخيص مشاكل الأردن الاقتصادية المزمنة[٢٠] في: نقص المواد الأولية اللازمة

---

(١٦) محمد عبد الغني سعودي، **الجغرافيا والمشكلات الدولية** (القاهرة: المكتبة النموذجية، ١٩٧٤)، ص ٨٣.

(١٧) Adeed I. Dawisha, *Egypt in the Arab World: The Elements of Foreign Policy* (London: Macmillan; New York: Halsted Press, 1976), p.83.

(١٨) Tareq Y. Ismael, «Domestic Source of Middle Eastern Foreign Policy,» in: Tareq Y. Ismael, ed., *The Middle East in World Politics: A Study in Contemporary International Relations* (Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1974), p.220.

(١٩) Aruri, *Jordan: A Study in Political Development, 1921-1955*, p.48.

(٢٠) الأردن، وزارة الثقافة والإعلام، **الأردن في خمسين عاماً، ١٩٢١ ـ ١٩٧١** (عمان: الوزارة، دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٧١).

للصناعة؛ نقص رأس المال للاستثمارات؛ إهمال الأساليب المتطورة في الزراعة، والاعتماد على المصادر الخارجية غير الثابتة مثل الاعانات، والبطالة.

ولقد دفعت هذه التحديات الأردن إلى البحث عن استغلال الموارد استغلالاً جيداً، وذلك بإنشاء جهاز يتولى وضع برامج إنمائية لتخطيط المشاريع الاقتصادية وتحديد أولوياتها، وعُرف ذلك الجهاز بـ «مجلس الإعمار»[21] ثم «المجلس القومي للتخطيط»، ثم «وزارة التخطيط».

واستمرت هذه التحديات في جميع القطاعات وعناصر الاقتصاد، فعندما بدأت أول محاولة صناعية، واعتماداً على تقرير لجنة خبراء البنك الدولي، تعلقت المشاكل بالمواد الأولية ورأس المال ومصادر الطاقة الكهربائية وانخفاض مستوى الدخل وضيق السوق المحلي[22]. وفي الزراعة، تواجه الأردن مشكلات تتعلق بمساحة الأراضي المزروعة التي لا تزيد على ١٠ بالمائة من مساحة البلد الصغيرة، يضاف إلى ذلك مشاكل الري الكبيرة. ولم تعالج الحكومة مشكلة الأراضي البعل حتى عام ١٩٧٥ في خطتها الخمسية، ولم تطور القوانين المتعلقة بتصدير المنتوجات الزراعية واستيرادها. وتبرز أهمية المشاكل الزراعية عندما نعرف أن ٣٥ بالمائة من سكان الأردن يعتمدون على الزراعة[23].

وفي مضمار التخطيط الاقتصادي واجه الأردن مشاكل الوضع السياسي مع إسرائيل، بحيث أثّر ذلك في خطط التنمية كما حصل في أثناء الفترة ١٩٦٣ ـ ١٩٧٠، عندما لم تنفذ خطة التنمية الأردنية السبعية بسبب حرب عام ١٩٦٧ وفقدان الأردن فيها ٤٨ بالمائة من مؤسساته الصناعية و٥٧ بالمائة من مؤسساته التجارية و٤٧ بالمائة من سكانه.

وتأثرت السياحة وانخفضت الواردات بضياع الضفة الغربية بما يعادل ٨ ملايين دينار أردني في العام. لكن الوضع السياسي والعسكري مع إسرائيل بما يشمله من الهجرات الفلسطينية إلى الضفة الشرقية والتسلح والدفاع والنفقات التي تتطلبها الحدود القوية مع إسرائيل ليس السبب الوحيد في عدم نجاح خطة التنمية الأردنية،

---

(٢١) Michael P. Mazur, *Economic Growth and Development in Jordan*, Westview Special Studies on the Middle East; 16 (Boulder, Colo.: Westview Press; London: Croom-Helm, 1979), p.11.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٧ ـ ٢٢٩، الأردن، وزارة الثقافة والإعلام، **الاقتصاد الأردني: حقائق وأرقام**، ص ١١.

(٢٣) الأردن، وزارة الثقافة والإعلام، **الاقتصاد الأردني بعد ٥ حزيران ١٩٦٧** (عمان: الوزارة، دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٧٠)، و Mazur, Ibid., pp.86land 279.

إذا إن هناك كما لوحظ ظروفاً وتحديات داخلية نابعة من قلة الموارد. وهناك أمور أخرى تتعلق بالتطبيق وعدم التقيد بالقوانين الخاصة بالاستيراد والتصدير وظروف المنطقة نفسها كالحرب الأهلية اللبنانية، مثلاً، هذه كلها عوامل تؤثر في خطط التنمية كما حصل في الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ عندما لم تحقق الخطة الثلاثية أهدافها الطموحة للأسباب السابقة[٢٤].

أ ـ مقياس الإمكانات الاقتصادية

بعد عرض الموضوع من ناحية مطلقة وتحليله المبدئي يتناول الحديث الآن الموضوع من ناحية علمية ويحلله على أساس ذلك لمعرفة موقع الأردن الحقيقي على أساس علمي بحت وموازنته بدول مجاورة.

(١) المقياس العلمي وطريقة البحث

أ ـ نتناول بالبحث هنا أربعة متغيرات اقتصادية، هي (السكان، الصادرات، الدخل القومي، ودخل الفرد) للأردن، ولست دول أخرى في المنطقة هي مصر واسرائيل والعراق ولبنان والسعودية وسوريا خلال فترة زمنية نختار منها الأعوام ١٩٥٨، ١٩٦٣، ١٩٧٠، ١٩٧٣، ١٩٧٦.

ب ـ قام الباحث بوضع الأرقام الخاصة بكل متغير للدول السبع وفي السنين المذكورة بحيث بدأ بالسكان كما هو مبين في الجدول رقم (٢ ـ ١) ثم بالصادرات (انظر الجدول رقم (٢ ـ ٢)) ثم بالدخل القومي (الجدول رقم (٢ ـ ٣))، ثم بدخل الفرد (الجدول رقم (٢ ـ ٤)).

ج ـ بعد ذلك قام باستخراج الوسط الحسابي ($\overline{س}$) لكل سنة في كل متغير من المتغيرات الأربعة، وذلك عن طريق تقسيم المجموع العام للدول السبع في أي متغير في سنة معيّنة على عددها؛ فمثلاً الوسط الحسابي لمتغير السكان في عام ١٩٥٨:

$$\text{هو}\quad \frac{\text{مجموع السكان للدول السبع في عام ١٩٥٨}}{\text{٧ (عدد الدول)}} = \overline{\text{س}}\ \text{(الوسط الحسابي)}$$

$$\text{أي}\quad \frac{\text{٤٦٨٨٦}}{\text{٧}} = \text{٦٦٩٨}.$$

(٢٤) *U.N Monthly Bulletin of Statistics*, vol.35, no.2 (February 1981), and United Nations: *Statistical Yearbook, 1956* (New York: U.N., 1956), pp.150-163; *Statistical Yearbook, 1961* (New York: U.N., 1961), pp.112 and 413; *Statistical Yearbook, 1965* (New York: U.N., 1965), pp.82 and 92, and *Statistical Yearbook, 1966* (New York: U.N., 1966), pp.120-132.

جدول رقم (٢ - ١)
عدد السكان (الأرقام بالملايين)

السنة / البلد	١٩٥٨	١٩٦٣	١٩٧٠(*)	١٩٧٣	١٩٧٦(*)	١٩٨٧
مصر	٢٤,٦٥٠	٢٩,٦٠٠	٣٣,٣٣٠	٣٥,٦٢	٣٧,٢٣٠	٥٢
العراق	٦,٣٧٤	٨,٢٦٢	٩,٤٤٠	١٠,٤١	١١,١٢٠	١٥,٩٠٠
إسرائيل	١,٩٩٧	٢,٥٦٣	٢,٩٧٠	٣,٢٨	٣,٤٦٠	٤,٤٥٠
الأردن	١,٥٨٠	١,٩٧٦	٢,٣٠٠	٢,٤٥	٢,٧٠٠	٢,٧٦٢
لبنان	١,٩٨٠	٢,٤٠٥	٢,٤٧٠	٢,٦٦	٢,٨٠٠	—
السعودية	٦,٠٠٠	٦,٧٥٠	٦,٢٠٠	٦,٧٦	٧,١٨٠	١١,٥٠٠
سوريا	٤,٣٠٠	٥,٣٠٠	٦,٢٦٠	٦,٨٩	٧,٣٥٠	١١,٢٥٠
المجموع	٤٦,٨٨٦	٥٦,٨٥٦	٦٢,٩٧٠	٦٨,٠٦	٧١,٨٤٠	٩٧,٨٦٢

ملاحظة عامة : $\overline{\text{س}}$ ٦٦٩٨ $\overline{\text{س}}$ ٨,١٢٢ $\overline{\text{س}}$ ٨,٩٩٥ $\overline{\text{س}}$ ٩,٧٢٠ $\overline{\text{س}}$ ١٠,٢٦٢ $\overline{\text{س}}$ ١٦,٣١٠
مدى ٢٢,٤٧٥ مدى ٢٧,٦٢٤ مدى ٣١,٠٣٠ مدى ٣٣,١٧ مدى ٣٤,٥٣٠ مدى ٤٩,٢٣٨

(*) أرقام ١٩٧٠، ١٩٧٦ هي تقديرات السنة التي سبقتها.

المصدر: United Nations: *Statistical Yearbook, 1970* (New York: U.N., 1970), pp.409 and 605; *Statistical Yearbook, 1973* (New York: U.N., 1973), p.400; *Statistical Yearbook, 1978* (New York: U. N., 1978), p.448, and *Statistical Yearbook, 1980,* pp.110-112; *U.N. Monthly Bulletin,* vol.35, no.2 (February, 1981), pp.112-116, and Reader Bullard (Sir), ed., *The Middle East: A Political and Economic Survey* (London: Oxford University Press, 1958), p.538.

د ـ ثم استخرج الباحث المدى لكل سنة في كل متغير من المتغيرات السابقة. فمثلاً المدى في السكان في عام ١٩٥٨ هو:

أكبر رقم في تلك السنة — أقلّ رقم في تلك السنة = المدى

٢٤,٦٥ — ١,٥٨٠ = ٢٣,٠٧

هـ ـ بعد استخراج الوسط الحسابي ($\overline{\text{س}}$) واستخراج المدى في كل سنة لكل متغير عمل الباحث المقياس النسبي لكل دولة في كل سنة لأي متغير باستخدام الصيغة التالية:

$$\frac{\text{الرقم} - \text{الوسط}}{\text{المدى}}$$

جدول رقم (٢ ـ ٢)
يمثل الصادرات (فوب)
(بملايين الدولارات)

البلد / السنة	١٩٥٨	١٩٦٣	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٦
مصر	٤٧٨	٥٣٧	٧٤٥	١١٢٥	١٥٢٢
العراق	٥٦٦	٨٤٠	١٠٤٢	١٩٥٥	٩٢٧١
إسرائيل	١٣٩	٣٥٢	٦٨٤	١٣٨٦	٢٣٠٦
الأردن	١٠	٢٤	٤١	٥٨	٢٠٩
لبنان	٣١	٦٢	١٧١	٤٩٧	٤٩٧ (*)
السعودية	٨٠٠ (**)	١٠٦٦	٢٠٠١	٩٠٨٧	٣٨٢٨٧
سوريا	١٢١	١٧٦	٢٠٧	٣٥١	١٠٥٦
المجموع	٢١٤٥	٥٥٠٨	٤٨٩١	١٤٤٥٩	٥٣١٤٨

ملاحظة عامة: $\overline{س}$ ٣٠٦ $\overline{س}$ ٥٠١ $\overline{س}$ ٦٩٩ $\overline{س}$ ٢٠٦٥ $\overline{س}$ ٧٥٩٢
مدى ٧٩٠ مدى ٨٠٣ مدى ١٩٦٠ مدى ٩٠٢٩ مدى ٣٨٠٧٨

(*) الرقم هذا هو صادرات لبنان في عام ١٩٧٣ وقد ذكر لتعذر الحصول على آخر رقم في عام ١٩٧٦.
(**) الرقم حصيلة متوسط مجموع صادرات السعودية في عام ١٩٥٤ ومقدارها ٦٦١ وصادراتها في عام ١٩٦٣ ومقدارها ١٠٦٦ مليون دولار.

المصادر: المصدر نفسه.

فمثلاً: لاستخراج الرقم النسبي لسكان مصر في سنة ١٩٥٨ ـ نأخذ عدد السكان في تلك السنة وهو ٢٤,٦٥٠ ونطرح منه الوسط الحسابي في السنة نفسها للدول السبع، وهو ٦,٦٩٨، ونقسمه على مقدار المدى في السنة ذاتها للدول السبع وهو ٢٢٤٧٥، فيكون الحاصل عندنا كما يلي:

$$\frac{٢٤٦٥٠ - ٦٦٩٨}{٢٢٤٧٥} = ٠,٧٩$$

ولقد استخرج الباحث كل النسب في الجداول رقم (٢ ـ ٥)، (٢ ـ ٦)، (٢ ـ ٧)، (٢ ـ ٨) بالطريقة نفسها.

و ـ بعد استخراج النسب لكل بلد في كل سنة من كل متغير من المتغيرات

جدول رقم (٢ - ٣)
الدخل القومي وسعر السوق (بملايين الدولارات)

البلد / السنة	١٩٥٨	١٩٦٣	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٦
مصر	٣٠٦١	٤١٠٩	٦٧٤٠	٧١٥١	١٤,٥٠٣
العراق	١٢٢٢	١٥٦٨	٢٩٣٢	٣٩٥٣	١٥,٦٨٥
إسرائيل	١٥٧٧	٢٢٦٥	٤٨١٤	٨٠٣٣	١٣,٢٦١
الأردن	٢٥٤	٣٧٠	٦٠٠	٨٥٤	١,٧٢٦
لبنان	٤٥٨	٩٣٩	١٤٥٤	١٨٦٧	٢,٥٠٠
السعودية	٨٩٥	١٣١٢	٣٨٣٢	٦٨٣٣	٤١,١٥٧
سوريا	٧٦٩	١٠٠٢	١٦١١	٢٢٢٨	٦,٣٤٩
المجموع	٨٢٣٦	١١٥٦٥	٢١٩٨٣	٣٠٩١٩	٩٥١٨١

ملاحظة عامة: س̄ ١١٧٦ س̄ ١٦٥٢ س̄ ٣١٤٠ س̄ ٤٤١٧ س̄ ١٣,٥٩٧
مدى ٢٨٠٧ مدى ٣٧٣٩ مدى ٦١٤٠ مدى ٦٢٩٧ مدى ٣٩,٤٣١

المصادر: United Nations: *Statistical Yearbook, 1970*, pp. 603-605, and *Statistical Yearbook, 1974* (New York: U.N.,1974), pp.644-645, and Ruth Leger Sivard, *World Military and Social Expenditures* (Leesburg, Va.: WMSE Publications, 1978), pp.26-27.

الأربعة عمل الباحث الجدول رقم (٢ - ٩)، وهو عبارة عن مجموع النسب في المتغيرات الأربعة لكل دولة في كل سنة من السنين المذكورة.

مثلاً: بالنسبة إلى مصر في عام ١٩٥٨ يمثل الرقم النسبي ١,٤٨ وهو مجموع النسب التالية:

,٧٩ في عام ١٩٥٨ في متغير السكان
,٢٢ في عام ١٩٥٨ في متغير الصادرات
,٦٧ في عام ١٩٥٨ في متغير الدخل القومي
,٢٠ في عام ١٩٥٨ في متغير دخل الفرد —

المجموع ١,٤٨

وهكذا بالنسبة إلى سائر الدول والسنين.

جدول رقم (٢ - ٤)
دخل الفرد (بالدولارات الأمريكية)

البلد / السنة	١٩٥٨	١٩٦٣	١٩٧٠	١٩٧٣(*)	١٩٧٦
مصر	١٢٤	١٧٤	٢٠٢	٢١٠	٣٨٣
العراق	١٨٨	٢٠٨	٣١١	٣٩٣	١٣٦٣
إسرائيل	٧٩٠	٩٥٣	١٦٥٤	٢٥٢٦	٣٧٥٥
الأردن	١٦١	٢٠٣	٢٦٨	٣٣٤	٦٢٨
لبنان	٢٤٢	٤١٢	٥٤٩	٦٣١	٩١٧
السعودية	١٤٩	٢٠٤	٥٧٨	٨٣٣	٥٥٦٢
سوريا	١٧٩	٢٠١	٢٩٥	٣٣٤	٥٨٣٤
المجموع	١٨٣٣	٢٣٥٥	٣٨٥٧	٥٢٦١	١٣٤٤٢

ملاحظة عامة : $\overline{س}$ ٢٦١,٩ $\overline{س}$ ٣٣٦,٤ $\overline{س}$ ٥٥١ $\overline{س}$ ٧٥٢ $\overline{س}$ ١٩٢٠,٢
مدى ٦٦٦ مدى ٧٦١ مدى ١٤٥٢ مدى ٢٣١٦ مدى ٣٣٧٢

(*) الأرقام الخاصة بمصر والعراق والسعودية في عام ١٩٧٣ هي أرقام آخر عام سبقت عام ١٩٧٣ .

المصادر : Arms Control and Disarmament Agency (A.C.D.A.), *World Military and Arms Transfers, 1966-1975* (Washnigton, D.C.: A.C.D.A., 1975), pp.27-47; Stockholm International Peace Research Institute: *World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook, 1974* (London: Taylor and Francis,1974), and *World Armaments and Disarmament,1979* (London: Taylor and Francis, 1979), pp.40-41.

من مزايا الجدول رقم (٢ - ٩) وأهميته أنه سيكون محور حديثنا وسيكون مدار التعليق والبحث باعتباره يحدد لنا الموقع الحقيقي للأردن، موضوع الدراسة، بين سائر الدول في المجال الاقتصادي، علماً بأن هذا الجدول هو حصيلة ٨ جداول سبقته لها أكبر الأثر في الإرشاد إلى التحليل الصحيح .

وفيما يلي تسعة جداول تمثل المقياس الاقتصادي المطلوب دراسته :

(٢) تعليق على البيانات السابقة

حاولنا من تلك البحوث الكمية التركيز على بؤرة معينة تتلخص في الجدول رقم (٢ - ٩) الخاص بالإمكانات الاقتصادية النسبية . لم يكن القصد التوصل إلى النتيجة

جدول رقم (٢ - ٥)
مقياس السكان النسبي

البلد / السنة	١٩٥٨	١٩٦٣	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٦
مصر	-,٧٩	-,٧٧	-,٧٨	-,٧٨	-,٧٨
العراق	-,٠١-	-,٠٠٥	-,٠١	-,٠٢	-,٠٢
إسرائيل	-,٢١-	-,٢٠ -	-,٢٨-	-,١٩-	-,١٩-
الأردن	-,٢٣-	-,٢٢ -	-,٢١-	-,٢٢-	-,٢١-
لبنان	-,٢١-	-,٢٠ -	-,٢١-	-,٢١-	-,٢١-
السعودية	-,٠٣-	-,٠٤ -	-,٠٩-	-,٠٩-	-,٠٨-
سوريا	-,١١	-,١٠ -	-,٠٨-	-,٠٩-	-,٠٨-

جدول رقم (٢ - ٦)
المقياس النسبي للصادرات

البلد / السنة	١٩٥٨	١٩٦٣	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٦
مصر	,٢٢	,٢٣-	,٠٢	,١٠-	,١٦-
العراق	,٣٣	,٠٥	,١٧	,٠١-	,٠٤
إسرائيل	,٢١-	,٤٢-	,٠١-	,٠٧-	,١٤-
الأردن	,٣٧-	,٧٣-	,٣٣-	,٢٢-	,١٩-
لبنان	,٣٥-	,٦٩-	,٢٧-	,١٧-	,١٩-
السعودية	,٦٢	,٢٧	,٦٦	,٧٧	,٨٠
سوريا	,٢٣-	,٥٩-	,٢٥-	,١٩-	,١٧-

المعروفة سلفاً وهي أن الأردن أضعف من إسرائيل، وإنما معرفة نسبة التفاوت في إمكانات الأردن مع جيرانه وخصوصاً اسرائيل التي يدخل معها في صراع عسكري، يحتل اهتماماً كبيراً في السياسة الأردنية.

ويلاحظ في جدولة الوقائع والبيانات بطريقة موضوعية مدى التفاوت الكمّي والنسبي بين الدول المجاورة والأردن؛ ومن أجل التوصل إلى صورة أوضح سنعلق

عملية اتخاذ القرار

في سياسة الأردن الخارجية

كلمة شكر وتقدير

لا يسعني بعد أن خرج هذا البحث إلى حيز الوجود إلاّ أن أتوجّه بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور إبراهيم صقر، والدكتور محمد سليم من جامعة القاهرة اللذين أسديا إليّ من التوجيهات والإرشادات في هذا البحث ما جعله يجيء على هذه الصورة.

وأشكر لكل من أمدني بمصادر هذه الأطروحة ومراجعها أو سهّل لي الإفادة من المكتبات ذات الصلة بهذا الأمر، وأخصّ بالذكر سمو الأميرة دينا عبد الحميد الفتحها أمامي أبواب مكتبتها الخاصة أفيد منها متى أشاء، والأستاذ رجاء مرسي، مدير مركز الأمم المتحدة للإعلام في القاهرة، والسيدة نجاة قصّار، مديرة قسم الوثائق في المركز نفسه، على ما قدّماه إلي جميعاً من عون سهّل لي الإفادة من مكتبة المركز.

وأسأل الله تعالى أن ينفع بهذا العمل ويجعله خالصاً لوجهه الكريم.

الباحث

جدول رقم (٢ ـ ٧)
مقياس الدخل القومي النسبي

البلد / السنة	١٩٥٨	١٩٦٣	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٦
مصر	,٦٧	,٦٥	,٥٨	,٤٣	,٠٢
العراق	,٠١	,٠٢ـ	,٠٣ـ	,٠٧ـ	,٠٥
إسرائيل	,١٤	,١٦	,٢٧	,٥٧	,٠٨ـ
الأردن	,٣٢ـ	,٣٤ـ	,٤١ـ	,٥٦ـ	,٣٠ـ
لبنان	,٢٥ـ	,١٩ـ	,٢٧ـ	,٤٠ـ	,٢٨ـ
السعودية	,١٠ـ	,٠٩ـ	,١١	,٣٨	,٦٩
سوريا	,١٤ـ	,١٧ـ	,٢٤ـ	,٣٤ـ	,١٨ـ

جدول رقم (٢ ـ ٨)
مقياس دخل الفرد النسبي

البلد / السنة	١٩٥٨	١٩٦٣	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٦
مصر	,٢٠ـ	,٢٠ـ	,٢٤ـ	,٢٣ـ	,٤٥ـ
العراق	,١١ـ	,١٧ـ	,١٦ـ	,٠٢ـ	,١٦ـ
إسرائيل	,٨٠	,٨٠	,٧٥	,٧٦	,٥٤
الأردن	,١٥ـ	,١٧ـ	,١٩ـ	,١٨ـ	,٣٩ـ
لبنان	,٠٣ـ	,١١	,٠١ـ	,٠٥ـ	,٣٠ـ
السعودية	,١٦ـ	,١٧ـ	,٠١	,٠٣	,١٨
سوريا	,١٢ـ	,١٧ـ	,١٧ـ	,١٨ـ	,٣٢ـ

على الجداول بطريقة تفصيلية نتناول فيها أولاً التفاوت الكمي ثم التفاوت النسبي، ثم نعلق على بؤرة الموضوع الملخصة والمبينة في الجدول الأخير.

ـ بالنسبة إلى الجدول رقم (٢ ـ ١) الخاص بالسكان يُلاحظ ما يلي:

أ ـ ان مكانة مصر كانت الأولى في دول المنطقة، ومكانة الأردن كانت الأخيرة طوال الفترة نفسها.

جدول رقم (٢ ـ ٩)
مقياس الامكانات الاقتصادية النسبية

البلد / السنة	١٩٥٨	١٩٦٣	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٦
مصـــر	١,٤٨	,٩٩	١,١٤	,٨٨	,١٩
العـــراق	,٢٢	,١٣ـ	,٠١ـ	,٠٨ـ	,٠٥ـ
إسرائيـــل	,٥٢	,٣٤	,٧٣	١,٠٧	,٢٠
الأردن	١,٠٧ـ	١,٤٦ـ	١,١٤ـ	١,١٨ـ	١,٠٩ـ
السعودية	,٣٣	,٠٣ـ	,٦٩	١,٠٩	٣,٢١
لبنـان	,٨٤ـ	,٩٧ـ	,٧٦ـ	,٨٣ـ	,٩٨ـ
سـوريـا	,٦٠ـ	١,٠٣ـ	,٧٤ـ	,٨٠ـ	,٧٥ـ

ب ـ ان اسرائيل كانت طوال تلك الفترة في مركز أقل من المتوسط بكثير.

ج ـ ان عدد سكان العراق والأردن وسوريا واسرائيل قد تضاعف مرتين تقريباً في تلك الفترة، بينها ازداد عدد سكان مصر ولبنان زيادة كبيرة في الوقت الذي بقي فيه رقم السعودية ثابتاً.

ـ بالنسبة إلى الجدول رقم (٢ ـ ٢) الخاص بالصادرات يلاحظ:

أ ـ أن السعودية كانت الدولة الأولى في المنطقة طوال فترة الدراسة الممتدة من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٧٦.

ب ـ كان مركز العراق خلال فترة الدراسة الثاني دوماً بعد السعودية، واحتلت مصر المركز الثالث بعد العراق حتى عام ١٩٧٠ عندما احتلت إسرائيل مركزها وتركت المركز الرابع لمصر.

ج ـ احتلت سوريا المركز الخامس حتى عام ١٩٧٣ ثم تقدم عليها لبنان. وقد يكون السبب حرب تشرين الأول/ أكتوبر وانخفاض الصادرات السورية.

د ـ احتل الأردن المركز الأخير في دول المنطقة بعد لبنان. وبالرغم من أن صادرات الأردن تضاعفت عشرين مرة خلال فترة الدراسة، إلا أنها بقيت في المركز الأخير.

هـ ـ بقيت صادرات إسرائيل أقل من المتوسط حتى رغم احتلالها المركز الثالث في السبعينات، إلا أنها بقيت في مركز أقل من المتوسط.

جدول رقم (٢ - ١٠)

النفقات الدفاعية (بملايين الدولارات الامريكية)

البلد / السنة	١٩٥٨	١٩٦٢	١٩٦٦	١٩٦٨	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٨٧
مصر	٢٩٣	٤٠٠	٥٥٤	٨١٦	١١٣٠	٣١٧١	١٢٣٠	٤,٠٥٧,٠٠٠
العراق	١٥٠	٢٢٤	٣٩١	٤٣٩	٦٠٠	٦٦٧	١٦٩٠	١١,٠٥٨,٠٠٠(**)
إسرائيل	١٣٧	٢٠٥	٤٢٨	١٢٢٨	١٤٧٠	٣٧٨١	٣٨٠٠	٥,٠١١,٠٠٠
الأردن	٨٠	٩٨	١٠٦	١٧٠	١٥٤	١٤٦	١٣٢	٨٣٠,١٣
لبنان	٢٥	٤١	٣٩	٦٢	٥٧	٩٥	١٢٥	١٠٠ (الأرقام مضطربة)
السعودية	١٤٣(*)	١٨٣	٢٢٨	٤٦٥	٣٢٦	١٠٧٩	١٦٠٠	١٦,٠٢٣,٠٠٠
سوريا	١٠٠	١١٤	٣١٤	٢٠١	٣٢٢	٣٨٩	٧٦٥	٣,٩٥
المجموع	٩٢٨	١٢٦٥	٢٠٦٠	٣٣٨١	٤٠٥٩	٩٣٠٨	٩٣٤٢	

ملاحظة عامة:	س̄ ١٣٢	س̄ ١٨٠	س̄ ٢٤٩	س̄ ٤٨٣	س̄ ٥٧٩	س̄ ١٣٢٩	س̄ ١٣٤٤
	مدى ٢٦٨	مدى ٣٥٩	مدى ٣٨٩	مدى ١١٦٦	مدى ١٤١٣	مدى ٣٦٨٦	مدى ٣٦٧٥

(*) هذه الأرقام أرقام عام ١٩٦٠.

(**) هذه الأرقام أرقام عام ١٩٨٦.

المصدر: Arms Control and Disarmament Agency (A.C.D.A.), *The Statesmans Yearbook, 1966-1975* (London: Macmillan Press, 1975), pp.1132, 1143 and 1213; *The World Encyclopedia of the Nations* (New York: Harper and Co., 1960), and International Institute of Strategic Studies, *The Military Balance 1980-1981* (London: IISS, 1981), pp.41-48, and Trevor Nevitt Dupuy, *Almanac of World Military Power* (Donn Laring, Va.: T.N. Dupuy Associates, 1970), pp.159-168.

جدول رقم (٢ - ١١)
عدد أفراد القوات المسلحة (بالآلاف)

البلد / السنة	١٩٥٨	١٩٦٢	١٩٦٦	١٩٦٨	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٨٧
مصر	١٥٠	١٨٣	٢١٥	١٩٥	٢٥٥	٣٩٠	٤٠٠	٤٥٥ (٦٠٤,٠٠٠ احتياطي)
العراق	٥٣	٧٢	٩٠	٩٠	٩٥	١١٠	١٥٥	١,٠٠٠,- (٦٥٠,٠٠٠ احتياطي)
إسرائيل	٤٥ (*)	٥٥	٦٥	٩٥	١٠٥	١٣٠	١٩٠	١٤١ (٥٠٤,٠٠٠)
الأردن	٢٠	٣٥	٥٠	٥٥	٧٠	٧٠	٦٠	٨٠ (٣٥,٠٠٠)
لبنان	١٣	١٦	١٩	١٩	١٩	٢٥	٢٠	١٥,٣
السعودية	٣٨ (*)	٤٠	٤٥	٦٠	٦٥	٧٥	٩٥	٧٣,٥٠٠
سوريا	٥٢	٦٦	٨٠	٦٥	٧٥	١١٥	٢٣٠	٤٠٧,٥٠٠
المجموع	٣٧١	٤٦٧	٥٦٤	٥٧٩	٦٨٤	٩١٥	١١٥٠	
ملاحظة عامة:	س̄ ٥٣ مدى ١٣٧	س̄ ٦٧ مدى ١٦٧	س̄ ٨١ مدى ١٩٦	س̄ ٨٣ مدى ١٧٦	س̄ ٩٨ مدى ٢٣٦	س̄ ١٣٠ مدى ٣٦٥	س̄ ١٦٤ مدى ٣٨٠	

(*) الأرقام تقديرية مأخوذة كنسبة مئوية اعتماداً على نسبة القوات المسلحة من عدد السكان.

المصدر: Ray S.Cline, *World Military Trends and U.S Foreign Policy for the 1980's* (Boulder, Colo.: Westivew Press, 1980), pp.22, 166, 171 and 178, and Naseer Aruri, *Jordan: A Study in Political Development, (1921-1955)*, (The Hague: Nijoff, 1972).

جدول رقم (٢ - ١٢)
الانفاق العسكري على الجندي الواحد
(بالدولارات)

البلد / السنة	١٩٥٨	١٩٦٢	١٩٦٦	١٩٦٨	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٥
مصر	١٩٥٣	٢١٨٥	٢٥٧٧	٤٩٨٩	٤٤٣١	٣٨٤٦	٣٠٧٥
العراق	٢٨٣٠	٣١١١	٤٣٤٤	٥٥٠٠	٦٣١٥	٧٤٧٦	١٠,٩٠٣
إسرائيل	٣٠٤٤	٣٧٢٧	٦٥٨٤	٨٧٦٨	١٤٠٠٠	٢٧,٦١٥	٢٠,٠٠٠
الأردن	٤٠٠٠	٢٨٠٠	٢١٢٠	٣٤٣٦	٢٢٠٠	٢٢٤٢	٢٢٠٠
لبنان	١٩٢٣	٢٥٦٢	٢٠٥٢	٢٥٧٨	٣٠٠٠	٣٧٥٠	٦٢٥٠
السعودية	٣٧٦٣	٤٥٧٥	٥٠٦٦	٤٧٦٦	٥٠١٥	٩٣٧٣	١٦٨٤٢
سوريا	١٩٢٣	١٧٢٧	٣٩٢٥	٣٩٣٨	٤٢٩٣	٤٦٠٨	٣٣٢٦
المجموع	١٩٤٣٦	٢٠٦٨٧	٢٢٧٤٣	٣٣٩٧٥	٣٩٢٥٤	٥٩٩١٠	٦٢٥٩٦

ملاحظة عامة:

س̄ ٢٧٧٦ س̄ ٢٩٥٥ س̄ ٣٢٤٩ س̄ ٤٧٥٤ س̄ ٥٦٠٨ س̄ ٨٥٥٩ س̄ ٨٩٤٢

مدى ١٨٨٤٠ مدى ١٧٧٥ مدى ٤٥٣٢ مدى ٦١٩٠ مدى ١١٨٠٠ مدى ٢٦٣٧٣ مدى ١٧,٨٠٠

جدول رقم (٢ - ١٣)
مقياس النفقات الدفاعية النسبي

البلد / السنة	١٩٥٨	١٩٦٢	١٩٦٦	١٩٦٨	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٥
مصر	,٦٠	,٦١	,٦٦	,٢٨	,٣٨-	,٥٠-	,٠٣-
العراق	,٠٧	,١٢	,٦٤	,٠٣-	,٠١	,١٧-	,٠٩
إسرائيل	,٠٢	,٠٧	,٣٤	,٦٣	,٦٣	,٦٦	,٦٦
الأردن	,١٩-	,٢٩-	,٤٨-	,٢٦-	,٣٠-	,٣٢-	,٣٢-
لبنان	,٤٠-	,٣٩-	,٦٥-	,٣٦-	,٣٦-	,٣٣-	,٣٣-
السعودية	,٠٤	,٠١	,١٦-	,٠١-	,١٧-	,٠٧-	,٠٧
سوريا	,١٢-	,١٨-	,٠٥	,٢٤-	,١٨-	,٢٥-	,١٥-

جدول رقم (٢ ـ ١٤)
مقياس عدد أفراد القوات المسلحة النسبي

السنة / البلد	١٩٥٨	١٩٦٢	١٩٦٦	١٩٦٨	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٥
مصر	,٧١	,٦٩	,٦٨	,٦٤	,٦٦	,٧١	,٦٢
العراق	,٠١	,٠٣	,٠٤	,٠٤	,٠١ـ	,٠٥ ـ	,٠٣ـ
إسرائيل	,٠٦ـ	,٠٧ـ	,٠٨ـ	,٠٧	,٠٣	,٠٠١(*)	,٠٧
الأردن	,٢٤ـ	,١٩ـ	,١٦ـ	,١٥ـ	,١٢ـ	,١٦ ـ	,٢٧ـ
لبنان	,٢٩ـ	,٣١ـ	,٣٢ـ	,٣٦ـ	,٣٣ـ	,٢٩ ـ	,٢٨ـ
السعودية	,١١	,١٦ـ	,١٨ـ	,١٣ـ	,١٤ـ	,١٥ ـ	,١٨ـ
سوريا	,٠١ـ	,٠١ـ	,٠٠٥ـ	,١٠ـ	,١٠ـ	,٠٤ ـ	,١٧

(*) مقرَّب إلى أقرب منزلة عشرية.

جدول رقم (٢ ـ ١٥)
المقياس النسبي للإنفاق العسكري على الجندي الواحد

السنة / البلد	١٩٥٨	١٩٦٢	١٩٦٦	١٩٦٨	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٥
مصر	,٤٥ـ	,٤٣	,٠٥ـ	,٠٢	,٠٩	,١٨ـ	,٣٣ـ
العراق	,٠٣	,٠٨	,٢٤	,١٠	,٠٦	,٠٤ـ	,١١
إسرائيل	,١٥	,٤٣	,٧٣	,٦٣	,٧١	,٧٦	,٦٢
الأردن	,٦٦	,٠٨ـ	,٢٤ـ	,٢٣ـ	,٢٨ـ	,٢٤ـ	,٣٧ـ
لبنان	,٤٦ـ	,٢٢ـ	,٢٦ـ	,٣٧ـ	,٢٢ـ	,١٨ـ	,١٥ـ
السعودية	,٥٤	,٩١	,٤٠	,٠١ـ	,٠٥ـ	,٠٣	,٤٤
سوريا	,٤٦ـ	,٦٩ـ	,١٥	,١٥ـ	,١١ـ	,١٥ـ	,٣٢ـ

ـ بالنسبة إلى الجدول رقم (٢ ـ ٣) الخاص بالدخل القومي يلاحظ ما يلي:

أ ـ احتلت مصر المركز الأول حتى عام ١٩٧٠، ثم جاءت اسرائيل من المركز الثاني لتحتل المركز الأول في عام ١٩٧٣.

جدول رقم (٢ ـ ١٦)

مقياس الإمكانات العسكرية النسبية الكلي

البلد / السنة	١٩٥٨	١٩٦٢	١٩٦٦	١٩٦٨	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٥
مصر	,٨٦	,٨٧	١,٢٩	,٩٠	١,٤٠	١,٠٣	,٢٧
العراق	,١١	,٢٣	,٩٢	,١١	,٠٦	,٢٦-	,١٦
إسرائيل	,١١	,٤٣	,٩٩	١,٣٣	١,٣٧	١,٤٣	١,٣٦
الأردن	,٢٣	,٥٦-	,٨٨-	,٦٤-	,٧٠	,٧٢-	,٩٧-
لبنان	١,١٥-	,٩٢-	١,٢٣-	١,٠٩-	,٩١-	,٨٠-	,٨٦-
السعودية	,٦٩	,٧٦	,٠٦	,١٥-	,٣٦-	,١٩-	,٣٢
سوريا	,٥٩-	,٨٨-	,١٩	,٤٩-	,٣٩-	,٤٤-	,٦٤-

ب ـ بعد عام ١٩٧٣ اختلفت الموازين وأصبحت السعودية في المركز الأول والعراق في المركز الثاني، ومصر في المركز الثالث، وإسرائيل في المركز الرابع.

ج ـ احتل الأردن المركز الأخير في دول المنطقة بعد لبنان وسوريا، وكانت الزيادة في الدخل القومي عادية ولم تحدث «طفرات» كما حصل مع السعودية والعراق.

د ـ ان الرقم الخاص باسرائيل كان قريباً من الوسط الحسابي على الرغم من ارتفاعه في أواخر تلك الفترة.

ـ بالنسبة إلى الجدول رقم (٢ ـ ٤) الخاص بدخل الفرد يلاحظ:

أ ـ أن اسرائيل احتلت المركز الأول حتى بعد عام ١٩٧٣ عندما أخذت السعودية المركز الأول وبفارق كبير جداً عن اسرائيل، وهذا مردّه كما ذُكر إلى ارتفاع أسعار النفط.

ب ـ ان لبنان احتل المركز الثاني بعد إسرائيل قبل أن تحتل السعودية هذا المركز بعد عام ١٩٧٠.

ج ـ ان مركز الأردن ترجح بين المركز الخامس في عام ١٩٥٨ والسادس طوال تلك الفترة، وجاءت مصر في مرتبة بعد الأردن طوال تلك الفترات.

خلاصة لما تقدم يلاحظ أن مركز الأردن كان في آخر قائمة امكانات تلك الدول في المتغيرات السابقة. بالنسبة إلى المتغير الأول الخاص بعدد السكان، كان الأردن

الأخير، وبالنسبة إلى الصادرات والدخل يقال الشيء نفسه، وفي الدخل القومي كان في مركز دون المتوسط بكثير. وهكذا وقياساً على المتغيرات السابقة، فإن امكانات الأردن مقارنةً مع الدول المحيطة به تعكس تفاوتاً كمياً كبيراً في غير مصلحته كإمكانات اقتصادية.

(٣) ملاحظات على الامكانات النسبية

بعد أن علّقنا على الأرقام الخام كما وردت سنعلق في الصفحات المقبلة على الأرقام النسبية التي توصلنا إليها بموجب المقياس العلمي، وسنبين إن كانت تطابق ما ورد في الأرقام الخام أو تقدم نتائج أخرى وتوضيحية علمية وبطريقة نسبية.

ـ بالنسبة إلى الجدول رقم (٢ ـ ٥) الخاص بالمتغير المتعلق بمقياس السكان النسبي يلاحظ:

أ ـ ان مصر كانت في المركز الأول في دول المنطقة، وكانت المؤشرات تعطي فكرة عن تفوّق مصر، ويليها العراق فسوريا والسعودية ثم لبنان فإسرائيل والأردن.

ب ـ ان المؤشر بالنسبة إلى مصر والعراق كان موجباً طوال تلك الفترة، في الوقت الذي كان سالباً بالنسبة إلى سائر الدول. ومردّ هذا الفرق والتفاوت النسبي إلى ارتفاع عدد سكان مصر.

ـ بالنسبة إلى الجدول رقم (٢ ـ ٦) الخاص بالمتغير المتعلق بمقياس الصادرات النسبي:

أ ـ احتلت السعودية المركز الأول بين دول المنطقة طوال فترة الدراسة وكان مؤشر المقياس النسبي دائماً موجباً.

ب ـ جاء العراق في المركز الثاني وبفارق كبير عن السعودية وكانت المؤشرات دائماً إيجابية ما عدا عام ١٩٧٣، إذ كان المؤشر أقرب ما يكون إلى السلبية.

ج ـ جاءت مصر في المركز الثالث في المنطقة، ويعكس المؤشر دلالات إيجابية في عام ١٩٥٨ وعام ١٩٧٠.

د ـ احتلت إسرائيل المركز الرابع، لكن المؤشرات كانت سلبية طوال تلك الفترات، وأخذ مركزها يتحسن بحيث تقدمت على مصر بعد عام ١٩٧٠.

هـ ـ جاء الأردن في المرتبة الأخيرة بعد لبنان وسوريا.

ـ بالنسبة إلى الجدول رقم (٢ ـ ٧) الخاص بمقياس الدخل القومي النسبي:

أ ـ احتلت مصر المركز الأول بين دول المنطقة دون منازع في معظم الفترات وكان المؤشر موجباً طوال فترة الدراسة حتى عام ١٩٧٠، وتقدمت اسرائيل في ١٩٧٣ على مصر، ثم جاءت السعودية في عام ١٩٧٦ واحتلت المركز الأول في المنطقة، واحتل العراق المركز الثاني، ومصر المركز الثالث، وتراجعت إسرائيل إلى المركز الرابع بعد أن كانت طوال فترات الدراسة في المركز الثاني، وترجع أسباب ذلك إلى الزيادة المذكورة في أسعار النفط.

ب ـ احتل الأردن المركز الأخير بين دول المنطقة بعد لبنان وسوريا في معظم فترات الدراسة، وكان المؤشر سالباً طوال الفترة.

ـ بالنسبة إلى الجدول رقم (٢ ـ ٨) الخاص بمقياس دخل الفرد النسبي:

أ ـ احتلت إسرائيل المركز الأول بين دول المنطقة دون منازع في معظم الفترات، وكان المؤشر موجباً طوال فترة الدراسة.

ب ـ احتلت السعودية المركز الأول في آخر تلك الفترات وجاءت اسرائيل في المركز الثاني. ويلاحظ أن مؤشر دخل الفرد النسبي أخذ يتحسن منذ عام ١٩٧٠.

ج ـ احتل الأردن المركز الأخير وكان المؤشر دائماً سالباً.

ويلاحظ مرة أخرى بالمقياس النسبي موقف الأردن وانه كان في المكانة الأخيرة بين دول المنطقة، وأن المؤشرات في المتغيرات الأربعة السابقة كانت سلبية.

وبالانتقال إلى التعليق على الجدول رقم (٢ ـ ٩) الخاص بالمقياس الكلّي للإمكانات الاقتصادية النسبية، يلاحظ ما يلي:

(١) ان مصر الدولة الأولى في المنطقة من حيث الامكانات الكلية النسبية حتى عام ١٩٧٠.

(٢) ان السعودية الدولة الأولى في المنطقة بعد فترة ١٩٧٠ وأنها باتت تتفوق على المنطقة مجتمعة.

(٣) احتلت اسرائيل المركز الثاني في قائمة تلك الدول طوال تلك الفترات.

(٤) احتل الأردن المركز الأخير.

(٥) تذبذب مركز العراق، فقد كان ايجابياً في ١٩٥٨ وأصبح سلبياً في عام ١٩٦٣، وأخذ يتذبذب بعد ذلك بين الايجابية والسلبية.

الخلاصة انه في الجداول التسعة السابقة، سواء في الأربعة الأولى ذات البيانات

الكمية أو الأربعة الثانية ذات البيانات النسبية أو الجدول الأخير رقم (٢ ـ ٩) الذي يمثل بؤرة التركيز في دراستنا لمعرفة إمكانات الأردن النسبية، يلاحظ التفاوت الكمي والنسبي في مركز الأردن وأن الأردن كان يحتل المركز الأخير.

ولا شك أن هذا الوضع سيؤثر بالسلبية على امكانات الأردن وبالتالي على قدرة صانع القرار واستعداده للتصرف. وسيتمخض عن ذلك ولا شك اختلاف في السلوك السياسي الخارجي وفي عدة أوجه كما قال داويشه، وستنعكس آثاره حتماً على طلب المساعدات الخارجية، كما ستنعكس آثاره حتماً على القوة العسكرية باعتبار أن الدولة الأقوى اقتصادياً أقدر على الحشد.

ب ـ مقياس الامكانات العسكرية

بعد أن تحدثنا عن الامكانات الاقتصادية بشكليها المطلق والنسبي، سينتقل البحث الآن إلى الحديث عن القوة العسكرية بشكلها النسبي، وذلك باستخدام المقياس السابق نفسه في معرفة قوة الأردن الاقتصادية. وسيعطي هذا المقياس فكرة عن موقف الأردن عسكرياً وهل أن موقفه ومركزه ايجابيان أو سلبيان وأين تقع قوة الأردن العسكرية ومدى التفاوت الكمي والنسبي في قوة الأردن العسكرية مقارنة بدول المنطقة، حتى يتبين إن كان الأردن قادراً على توفير البدائل المطروحة من القوة العسكرية. ذلك أن القوة العسكرية هي ركيزة القوة السياسية، وهي التي توفر البدائل وهي التي تمنح الدولة فرصة لفرض إرادتها بالتهديد بالحرب أو بشنها. وفي سبيل ذلك اتبع الباحث ما يلي:

١ ـ أخذ ثلاثة متغيرات «عسكرية» وهي النفقات العسكرية وعدد القوات المسلحة ومعدل الانفاق العسكري على الجندي الواحد.

٢ ـ استخرج معدل الانفاق العسكري بقسمة المتغير الأول (النفقات العسكرية) على عدد القوات المسلحة.

٣ ـ اتبع الباحث الأسلوب السابق نفسه في استخراج النسب لكل دولة في كل سنة واستخدم المعادلة الرياضية نفسها.

٤ ـ وضع الباحث جدولاً عاماً يمثل مجموع النسب في جداول النسب للمتغيرات الثلاثة ليكون هذا الجدول ركيزة البحث والتحليل للموقف الأردني العسكري العام.

(١) ملاحظات على البيانات السابقة

مثّلت الجداول الثلاثة الأولى الامكانات العسكرية الكلية، والثلاثة الأخرى

الامكانات النسبية، ومثّل الجدول الأخير بؤرة التركيز.

(أ) ملاحظات على البيانات الخام:

ـ الجدول رقم (٢ ـ ١٠) المتعلق بالمتغير الخاص بالمصاريف الدفاعية:

١ ـ ان مصر احتلت المركز الأول بين دول المنطقة حتى عام ١٩٦٦ عندما احتلت إسرائيل هذا المركز، وجاءت مصر في المركز الثاني لفترة من الزمن، ثم تراجعت إلى المركز الرابع، واحتلت السعودية المركز الثالث، والعراق المركز الثاني.

٢ ـ كان موقف الأردن في المركز الأخير قبل لبنان.

٣ ـ تطور مركز العراق من الثالث والرابع إلى الثاني في آخر فترة.

ـ الجدول رقم (٢ ـ ١١) المتعلق بالمتغير الخاص بعدد أفراد القوات المسلحة:

١ ـ احتلت مصر المركز الأول طوال فترة الدراسة، وكانت الدولة الأولى في المنطقة من حيث أفراد القوات المسلحة.

٢ ـ جاء العراق في المركز الثاني حتى عام ١٩٦٦، ثم راحت إسرائيل تتقدم وأصبحت في المركز الثاني مباشرة بعد مصر منذ ذلك الحين وحتى فترة تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣. ويمكن ملاحظة أن عدد أفراد القوات المسلحة في إسرائيل زاد كثيراً بين حرب عام ١٩٦٧، وحتى حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣.

٣ ـ زاد عدد أفراد القوات المسلحة في سوريا بشكل بارز وملفت للنظر في السبعينات بحيث احتلت المركز الثاني بعد مصر في عام ١٩٧٥.

٤ ـ احتل الأردن المركز الأخير قبل لبنان وأحياناً قبل لبنان والسعودية، وبقي عدد أفراد القوات المسلحة الأردنية أقل من المتوسط وبكثير.

ـ الجدول رقم (٢ ـ ١٢) المتعلق بالمتغير الخاص بمعدل الانفاق على الجندي الواحد:

١ ـ احتلت إسرائيل المركز الأول بين دول المنطقة من حيث معدل الانفاق على الجندي الواحد منذ عام ١٩٦٦ وحتى آخر فترة الدراسة.

٢ ـ تقاسمت المركز الثاني عدة دول في فترات مختلفة، وقد توزع بين السعودية والعراق.

٣ ـ احتل الأردن المركز الأخير قبل لبنان في معظم فترات الدراسة. ويلاحظ ازدياد

الانفاق على الجندي الأردني في فترتين هما عام ١٩٥٨ وعام ١٩٦٨ إذ إن الفترة الأولى شهدت تطورات داخلية في الأردن، وفي المنطقة، والثانية شهدت حرب عام ١٩٦٧.

(٢) المقياس النسبي

بعد ذكر الملاحظات على الأرقام الكمية ينتقل الحديث الآن إلى الأرقام النسبية في المتغيرات السابقة. وهذه هي الملاحظات على المتغيرات السابقة من حيث المقياس النسبي:

- الجدول رقم (٢ - ١٣) الخاص بالمقياس النسبي للنفقات العسكرية:

أ - احتلت مصر المركز الأول بين دول المنطقة حتى عام ١٩٦٦ عندما احتلت إسرائيل هذا المركز.

ب - احتل العراق المركز الثاني في معظم الوقت الذي احتلت فيه مصر المركز الأول، ثم تراجع وعاد مرة أخرى إلى المركز الثاني في عام ١٩٧٥.

ج - كان مركز الأردن يؤشر سلبياً طوال تلك الفترة، وقد ظهر أن مركز الأردن تقهقر كثيراً في عام ١٩٦٦، ويبدو أن الأسباب هي ازدياد المصاريف العسكرية في الدول الأخرى.

د - لم يتحسن موقف السعودية إلا في أواخر فترة الدراسة، وبالنسبة إلى سوريا كانت أفضل فترة هي عام ١٩٦٦ إذ كان المؤشر إيجابياً فحسب في تلك السنة.

- الجدول رقم (٢ - ١٤) الخاص بالمقياس النسبي لعدد أفراد القوات المسلحة:

أ - احتلت مصر المركز الأول طوال فترة الدراسة، والعراق المركز الثاني في الأعوام ١٩٥٨، ١٩٦٢، ١٩٦٦ ثم احتلت إسرائيل هذا المركز منذ ذلك الحين وحتى نهاية الفترة.

ب - احتل الأردن المركز الأخير طوال فترة الدراسة تقريباً بعد لبنان، وازدادت الفجوة اتساعاً بين الأردن وإسرائيل منذ عام ١٩٦٦، وبرز التفاوت كبيراً بين إمكانات البلدين.

ج - تحسّن الموقف السوري في آخر فترة الدراسة بحيث احتلت سوريا المركز الثاني.

- الجدول رقم (٢ - ١٥) الخاص بالمقياس النسبي للإنفاق على الجندي (العسكري) الواحد:

أ ـ احتلت إسرائيل المركز الأول في دول المنطقة.

ب ـ احتلت السعودية المركز الثاني ما عدا فترات قليلة (عام ١٩٦٢) التي تساوت فيها مصر مع اسرائيل و(عام ١٩٦٨) عندما تقدم العراق إلى المركز الثاني، و(عام ١٩٧٠) عندما احتلت مصر المركز الثاني.

د ـ احتل الأردن المركز الأخير قبل لبنان طوال فترة الدراسة ما عدا عام ١٩٥٨ حيث كما يبدو أن الأحداث السياسية في المنطقة والاضطرابات الداخلية قد دفعت الحكومة إلى التركيز على الجيش. ويلاحظ أن مكانة الأردن في عام ١٩٥٨ كانت الأولى في المنطقة من حيث الامكانات النسبية بما يتعلق بالانفاق على الجندي الواحد. بيد أن الأردن تقهقر ليصبح في المركز الأخير.

ـ الجدول الأخير رقم (٢ ـ ١٦) الخاص بالتركيز على بؤرة الامكانات النسبية العسكرية:

يمثل هذا الجدول مقياس الامكانات العسكرية النسبية الكلية في المنطقة، ويمكن، بالنظر إلى هذا الجدول، أن نلاحظ ما يلي:

أ ـ احتلت مصر المركز الأول بين دول المنطقة في الأعوام ١٩٥٨، ١٩٦٢، ١٩٦٦، ثم احتلت إسرائيل هذا المركز منذ ذلك الحين وحتى نهاية فترة الدراسة باستثناء عام ١٩٧٠ إذ عادت مصر إلى المركز الأول.

ب ـ ترجح مركز إسرائيل بين الثالث مع العراق في أوائل الفترة إلى الثاني ثم إلى الأول في عام ١٩٧٣ وعام ١٩٧٥.

ج ـ احتل الأردن المركز الأخير قبل لبنان طوال فترة الدراسة باستثناء عامي ١٩٥٨ و١٩٦٢، إذ تقدم الأردن على سوريا على الرغم من أن المؤشر سلبي، بيد أن الأردن تراجع إلى المركز الأخير في آخر فترة الدراسة.

د ـ يلاحظ أن مركز الأردن كان أفضل ما يكون في عام ١٩٥٨، وأكثر سلبية في عام ١٩٧٥، ويبدو أن ارتفاع النفقات العسكرية في دول المنطقة والظروف الأخرى قد أثرت على مركز الأردن بحيث بلغ أكثر نسبة سالبة في تلك الفترة.

مما تقدم يمكن ملاحظة ما يلي على الصعيد العسكري:

ـ ان المركز الإسرائيلي العسكري أخذ يتحسن بشكل بارز جداً في مستوى الامكانات النسبية والكمية، وان إسرائيل قد تقدمت إلى مركز ممتاز عن سائر الدول وعن الأردن بحيث إن التفاوت بين الإمكانات الأردنية وتلك الإسرائيلية بلغ حداً كبيراً في عام ١٩٧٥.

- إن مصر، على الرغم من انها تركت المركز الأول لإسرائيل بعد عام ١٩٧٠، إلا أنها احتلت المرتبة الأولى من حيث الامكانات بين دول المنطقة وظلت القوة العسكرية المنافسة لإسرائيل في المنطقة.

- إن التفاوت كبير بين الأردن وإسرائيل عسكرياً. وازداد هذا التفاوت منذ أوائل الستينات حتى بلغ حده الأقصى في آخر فترة الدراسة في منتصف السبعينات.

وعلى صعيد الامكانات الاقتصادية يلاحظ ما يلي:

- إن مصر احتلت المركز الأول بين دول المنطقة خلال فترة الدراسة وحتى عام ١٩٧٠، عندما احتلت السعودية هذا المركز وأخذت تتقدم بخطوات واسعة من حيث الدخل القومي ودخل الفرد والصادرات، وازداد التفاوت بينها وبين سواها من الدول.

- إن مركز الأردن كان في آخر قائمة تلك الدول.

وعلى ذلك يمكن القول إن التنافس انحصر بين ثلاث دول هي مصر والسعودية وإسرائيل. وكان التفوق في الامكانات الاقتصادية في فترة السبعينات للسعودية بينما جاءت اسرائيل في المركز الثاني مع أنها احتلت المركز الأول في الامكانات العسكرية، وهذا يعكس التفوق الإسرائيلي في الامكانات العسكرية على امكانات الدول العربية في المنطقة. وكان موقف مصر من حيث الامكانات العسكرية والاقتصادية في أواخر الستينات الأفضل بين دول المنطقة، بينما ظل موقف الأردن دون تغيّر وبقي في مركز متأخر عن دول المنطقة وبتفاوت كبير بينه وبين جيرانه.

بيد أن هناك تساؤلات تثار حول مقدرة تلك المتغيرات السابقة على إعطاء فكرة عن الامكانات الاقتصادية والعسكرية وتساؤلات أخرى حول ماهية المتغيرات نفسها.

والواقع أنه يمكن الاجابة عن تلك التساؤلات بأن تلك المتغيرات تعتبر من أكثر العوامل أهمية في إعطاء فكرة إيجابية أو سلبية عن إمكانات الأردن والتفاوت بينه وبين جيرانه. ويمكن اخضاع تلك المتغيرات للبحث ومناقشة جوانبها كمعيار لقوة الدولة.

لكن هنا يجب ملاحظة الجوانب غير المادية وأخذها بالحسبان، وخصوصاً ما يتعلق بمقدرة الدولة على استعمال الموارد، وإرادة الدولة والأهداف وتعبئة الامكانات، وإن غياب الأهداف والإرادة يقضي على رصيد الإمكانات. إن قوة القيادة القومية عامل مهم، وان عدم اغفاله، بالإضافة للامكانات المادية وغير المادية، هو أمر مهم أيضاً.

ولقد بينت دراسات كلاين أهمية الهدف الاستراتيجي والإرادة فضلاً عن

الامكانات الأخرى الاقتصادية والعسكرية، وقد وضع كلاين هذه المعادلة للتوصل إلى قوة الدولة.

قوة الدولة = (الكتلة الحيوية + الامكانات الاقتصادية + الامكانات العسكرية) × (الهدف + الإرادة).

لكن المشكلة هي كيف تقاس الإرادة وكيف تعرف عناصرها. صحيح أن كلاين عرّفها بأنها مقدرة الدولة على تعبئة إمكاناتها ومواردها بفعالية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية القومية وحدد عناصرها بأنها:

- مستوى درجة التماسك الثقافي لدى الشعب وشعوره بالولاء للدولة.

- القوة الفعالة للقيادة القومية، ويدخل في هذا مستوى الحكومة ومستوى التنظيم الاجتماعي.

- الارتباط بين الأهداف (الاستراتيجية) وبين المصالح القومية الوطنية كما يراها الشعب.

بيد أن حساب هذا الموضوع في منتهى الصعوبة ويخضع إلى التجارب الشخصية كما حصل مع كلاين نفسه. غير أن الباحث لا يشعر بأنه معفى من الإشارة إلى بعض المؤشرات الإيجابية أو السلبية في الامكانات الأردنية غير المعبّأة لإعطاء فكرة واضحة عن الامكانات الكلية.

ولا يمكن أن نغفل بعض النشاطات والاعتبارات في امكانات الأردن غير المعبّأة، ويمكن الإشارة إلى الموارد المذكورة في الجدول رقم (٢ ـ ١٧) لمعرفة ما إذا كان إدخال عوامل التحديث سيؤثر في النتائج السابقة التي توصلنا إليها في تحليل الإمكانات الاقتصادية والعسكرية.

يتضمن الجدول رقم (٢ ـ ١٧)، كما هو ملاحظ، بيانات ١٩٧٥، والغرض منه توضيح أثر عوامل التحديث. والنتيجة التي يمكن التوصل إليها من خلال هذا الجدول توضح أنه لا يغير في نتيجة الجداول والبيانات السابقة.

لو أخذنا المتغير الأول ـ الأطباء لكل ألف مواطن ـ لوجدنا أن الأردن هو آخر بلد، وكذلك الأمر في عدد المدرسين والتغذية.

أما في نسبة التعليم، فإنه يتفوق على العراق والسعودية فقط، وفي متغير الوضع الاقتصادي والاجتماعي فإنه يتفوق على مصر فقط.

وهكذا يلاحظ مرة أخرى أن الأردن يقع في المرتبة الأخيرة بالنسبة إلى دول

جدول رقم (٢ -١٧)
بعض متغيرات التحديث في الدول محل البحث عام ١٩٧٥

المتغير / البلد	الأطباء لكل ألف	المدرسون لكل ألف	نسبة التعليم (نسبة مئوية)	متوسط السعرات الحرارية لكل مواطن	ترتيب الوضع الاقتصادي والاجتماعي بالمقارنة مع ١٤٠ دولة عام ١٩٧٥
مصـــر	٢٤,٥	١٧٠	٤٠	٢٦٣٧	٨٨
العـــراق	٤,٩	٣٧	٢٦	٢٤٣٣	٦٧
إسـرائيـل	٩,٥	٥٥	٨٨	٣١٤٣	٢٢
الأردن	,٨	٢٠	٣٢	٢٢١٣	٨٧
لبنـــان	٥,٧	٥٦	٨٦	٢٥١٦	٤٨
السـعـودية	٢,٤	٤٩	١٥	٢٤٧٦	٦٣
ســوريـا	٢,٧	٥٦	٤٠	٢٥٩٧	٧٦

المصـدر: الأردن، وزارة التربيـة والتعليم، **تطور التربية والتعليم في الأردن** (عمان: الوزارة، ١٩٧٧)، ص ٦.

المنطقة وان هذه النتيجة لا تخالف ما تم التوصل إليه في تحليل البيانات السابقة.

خلاصـــة

يـلاحظ أن التفاوت الكمّي والنسبي بـين امكانـات الأردن وغـيرهـا من بلدان المنطقة يمتد إلى الامكانات غير المعبأة وأن مركـز الأردن كان الأخـير. ومما لا شـك فيه أن هـذا سيؤدي إلى اختلاف في السلوك السيـاسي الخارجي لأن الخصـائص القـوميـة بعناصرها كموارد متاحـة أو تنظيم اجتـماعي ستؤثر عـلى مقدرة صـانع القـرار وتحديـد التوجهات العامة للسياسة الخارجية الأردنية لارتباطها بالتفاوت المذكـور. ولا شك أن ذلك التفاوت سيدفع بصانع القرار إلى طلب المساعدات الخارجية، وهذا حصـل فعلاً في الأردن الذي أصبح اعتماده مزمناً عليها. ولقد وضح أنها تشكل ضابطاً على صناعة القـرار وأنها أصبحت هـدفـاً وليست وسيلة. ويـلاحظ كـذلـك أن التفـاوت السـابق يضعف موقف الأردن في صراعه مع اسرائيل التي تتفوق عليه بالامكانات المعبأة وغـير المعبأة، وان التفاوت بين امكانات الأردن وإسرائيل كبير جداً ويشكل أكبر ضابط على صناعة القرار السياسي فيه.

ثالثاً: دينامية الحياة السياسية في الأردن

إن أحد المحددات الرئيسية للسياسة الخارجية هو النظام السياسي وهيكله، ويقصد بالنظام السياسي: مجموعة الأدوار في النظام الداخلي التي تكمن في عملية اتخاذ القرارات السلطوية في المجتمع، أي شبكة العلاقات بين مجموعات اتخاذ القرار وبين سائر أجزاء النظام السياسي.

هناك مقولة بأن السلطة التنفيذية تسيطر على السياسة الخارجية وأنها مستقلة نسبياً عن آليات النظام السياسي في صياغة السياسة الخارجية. ولكن هذه المقولة لا تنفي حتماً أن طبيعة تركيب السلطة ذاتها ونسيج العلاقات التي تنشأ بين أجزاء السلطة وبين السلطة والمجتمع، تحدد توجيهات السياسة الخارجية إلى حد كبير، وذلك بافتراض بقاء العوامل الأخرى على ما هي عليه. فمثلاً تغيير التركيب الداخلي للنظام الحاكم، كتغيّر قاعدة التأييد السياسي التي يعتمد عليها، من شأنه أن يغير سياسة الدولة الخارجية. والواقع أن هناك عناصر تؤثر في طبيعة النظام السياسي مثل القدرات والأدوات المتاحة لهذا النظام ودرجة التأييد الشعبي له.

ولقد سبق أن تناولنا هذا الموضوع عندما تحدثنا عن فئات الشعب الأردني التي تؤيد النظام السياسي والتي اعتمد عليها النظام منذ تأسيسه، وهي المتمثلة في الفئات الشرق أردنية وعلى الأخص البدو والشركس والمسيحيين، وذكرنا أن هذه الفئات أيدت النظام السياسي بشكل عام دائماً.

بيد أن هناك فئات أخرى شكلت قيوداً ضمن القيود السياسية المؤثرة على النظام السياسي كالفلسطينيين الذين شكلوا تفاوتاً في تركيبة الأردن الاجتماعية وكانت لهم مصالح سياسية متعارضة مع سياسة الحكومة فلم تستطع الحكومة أن تفي بمطالب الفلسطينيين تجاه قضايا عديدة وفي أغلب الأحيان كانت المطالب متعارضة. وسنورد مثلاً ما حدث قبل عام ١٩٦٧ عندما منعت الحكومة تسلل الفدائيين الفلسطينيين عبر الحدود الأردنية إلى فلسطين المحتلة بقصد عدم إعطاء إسرائيل ذريعة لضرب الأردن واحتلال الضفة الغربية.

ويمكن أن نتناول موضوع الحديث عن الموارد السياسية المتاحة أو القيود السياسية المؤثرة على النظام السياسي الأردني من خلال الأحزاب وجماعات الضغط والدين.

١ ـ الأحزاب

في البداية كانت الأحزاب في الأردن تعمل لتحقيق الأهداف السياسية الحكومية وكانت تؤيد النظام وتستمد دعمها منه، وعُرف عنها ولاؤها للنظام القائم ومعاضدة الحكومة والانتماء إلى أشخاص وليس إلى ايديولوجيات، وعضويتها اقتصرت على سياسيين ذوي نفوذ فقط[٢٥]. ومن أشهر هذه الأحزاب حزب الأمة والحزب الدستوري.

وبعد وفاة مؤسس المملكة الملك عبدالله، وذهاب حكم الملك طلال الذي خلفه ولم يستمر طويلاً، بدأت تظهر أحزاب مناهضة للحكم كالحزب الشيوعي وحزب البعث وغيرهما. وسبب ذلك نمو الوعي السياسي الذي تولّد بعد الهجرة الفلسطينية إلى شرق الأردن، خصوصاً أن هذه الأحزاب استمدت دعمها من الضفة الغربية[٢٦] وضمت نخبة منافسة للحكومة تسعى إلى تولي مقاليد الحكم. وطرحت شعارات براقة مثل فرض تسوية للقضية الفلسطينية وغزو إسرائيل، وعمل الحزب الشيوعي على التغلغل في أوساط المثقفين والأوساط العادية، واكتشفت السلطات الأردنية خلاياه في القرى الأردنية[٢٧]. ولقد وصل زعيم الحزب الوطني الاشتراكي سليمان النابلسي إلى دفة رئاسة الحكومة وعيّن العناصر اليسارية التي يريدها، وبذلك بلغ قمة القوى المنافسة للنظام، وحاول معارضة الملك بالاعتراف بالاتحاد السوفياتي وغير ذلك من سياسات تتعارض مع سياسة الحكومة التقليدية[٢٨].

ولقد بلغت قوة حزب البعث ذروتها في الأردن عندما عيّن النابلسي عبدالله الريماوي، وهو بعثي، وزيراً للخارجية في حكومته. وكان على رأس قيادة الجيش الأردني بعثي آخر هو علي أبو نوّار. وهكذا أصبحت الحكومة والجيش يشكلان مصدر خطورة على القصر، خصوصاً ان حزب البعث نادى بثورة دينامية للسيطرة على النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كافة[٢٩].

ولقد أثّر ذلك في الحياة السياسية في الأردن آنذاك، إذ إن الحزبين عارضا

---

(٢٥) Aruri, *Jordan: A Study in Political Development, 1921-1955*, p.94.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٩٤، و

Vatikiotis, *Politics and the Military in Jordan: A Study of the Arab Legion, 1921-1967*, pp.108-109.

(٢٧) Gerald Sparrow, *Modern Jordan* (London: Allen and Unwin, 1961), pp.153-157.

(٢٨) George Eden Kirk, *Contemporary Arab Politics: A Concise History* (New York: Praeger; London: Methuen, 1961), pp.109-110.

(٢٩) Sparrow, Ibid., p.35.

القصر وحاولا فرض إرادتها على الملك. وقام رئيس الحكومة باتخاذ قرارات بمفرده، كانت ضد سياسة الحكم. وتمثل ذلك في فتح مكتب لوكالة تاس السوفياتية وغير ذلك من محاولات للتقارب مع الاتحاد السوفياتي. وكان عبدلله الريماوي، وزير خارجية الأردن البعثي، دائم الاتصال مع السوريين إلى درجة أن الملك علق على ذلك بقوله إن مكتب وزير الخارجية الأردني هو في دمشق، وذلك لكثرة زيارته لها...

بيد أن هذه الأحزاب لم يُكتب لها البقاء وكان نجمها سريع الأفول. ولقد كان لمبادرة الملك حسين وسرعة سيطرته على الموضوع قبل استفحاله الأثر الكبير في زوال هذه الأحزاب. وساعد عامل فقدان رؤساء وزعماء مراكزهم الحزبية في التأثير على مركز الأحزاب نفسها[٣٠]. فالحزب الشيوعي تضعضع موقفه بغياب سليمان النابلسي عن رئاسة الوزراء، وكذلك حزب البعث بغياب علي أبو نوّار وعبدالله الريماوي اللذين كانا من أبرز أقطاب الحزب في الأردن.

وأورد آخرون أسباباً أخرى في فشل التجربة الحزبية لحزب البعث والحزب الشيوعي. فبالنسبة إلى حزب البعث هنالك رأي بأن الحزب لم يكن من القوة في الأردن بحيث يصمد أمام التجارب العملية[٣١]، وبالنسبة إلى الحزب الشيوعي هنالك رأي بأن الحزب لم يتقدم بسبب ارتفاع الأجور وتحسّن المستوى الاقتصادي[٣٢].

هنالك أحزاب أخرى لم تكن مناهضة للنظام، مثل حزبي الاخوان المسلمين والتحرير، وهما يمثلان اتجاهاً محافظاً. وبالنسبة إلى حزب الأخوان المسلمين، فإنه لم يكن فعالاً في حياة الأردن السياسية[٣٣]، أما التحرير، فبالرغم من تركيزه على الإسلام فلم يكن له تأثير على الحياة السياسية الأردنية[٣٤].

على أية حال، فإن الأحزاب كلها لم يكتب لها البقاء في الأردن، حتى المحافظة منها، فقد شملها جميعاً قانون حلّ الأحزاب[٣٥]؛ علماً بأن الدستور الأردني[٣٦] لم يمنعها ولكن القانون فعل ذلك. وأفل نجمها بسرعة بعد فترة ١٩٥٢ - ١٩٥٦. ولم تؤثر

---

(٣٠) Maurice Harari, *Governments and Politics of the Middle East* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1962), p.156.

(٣١) Kemal H. Karpat, *Political and Social Thought in the Contemporary Middle East* (London: Pall Mall Press; New York: Praeger, 1968), p.186.

(٣٢) Sparrow, *Modern Jordan*, pp.155-157.

(٣٣) Harari, *Governments and Politics of the Middle East*, p.156.

(٣٤) Sparrow, Ibid., p.39.

(٣٥) Harari, Ibid., p.156.

(٣٦) الأردن، مجلس الأمة، الدستور الأردني (عمان: المجلس، ١٩٥٢)، المادة (١٦)، الفقرة رقم (٢).

الأحزاب على الحياة السياسية الأردنية تأثيراً جذرياً حتى في الفترة التي ظهرت فيها.

وكان للمسؤولين الأردنيين موقف ووجهة نظر من هذه الأحزاب، فرئيس الوزراء هزاع المجالي كان يرى أن دكتاتورية النظام الحزبي خطرة على الآراء ذات الفائدة[٣٧]، والملك حسين أيضاً كانت له وجهة نظر لا تحبذ قيام الأحزاب إذ يقول: «بالرغم من كون الحكومة الأردنية ديمقراطية، فإننا لا نعتقد بأننا نستطيع أن نمنح أنفسنا ترف ترك مثل هذه الأحزاب تتكاثر»[٣٨].

والواقع أن غياب الأحزاب أثّر في الحياة السياسية الأردنية وترك فراغاً سياسياً ساعد في زيادة قوة السلطة التنفيذية. ولقد أثّر هذا الفراغ السياسي بأن مكّن رئيس وزراء مثل سمير الرفاعي من أن يحكم الأردن بقبضة حديدية وأن يتغلب على السياسيين الذين كانوا ينادون بالتقارب مع الجمهورية العربية المتحدة[٣٩].

ولقد بقي الوضع كذلك حتى أوائل السبعينات عندما قام الاتحاد الوطني في عام ١٩٧٢ بمبادرة حكومية. وهذا الاتحاد هو عبارة عن كادر حزبي لتنظيم قوى الشعب الأردني في ميادين السياسة والاقتصاد والثقافة والاجتماع وفق محركات فكرية ومؤشرات عقائدية عامة[٤٠]. وأبرز المبادىء التي تضمنها ميثاق الاتحاد الوطني في السياسة الخارجية:

أ ـ احترام السيادة الوطنية لسائر الشعوب ودعم تحرر الشعوب في صراعها ضد الاستعمار بمختلف أشكاله وأساليبه.

ب ـ العمل في المجال الدولي في إطار ميثاق الأمم المتحدة وانطلاقاً من المصلحة القومية والوطنية.

ج ـ رفض سياسة التبعية والاشتراك في أحلاف وتكتلات عسكرية أو محاور سياسية عدوانية.

د ـ قضية فلسطين هي قضية الأمة العربية بأسرها ويجب ايجاد موقف عربي موحد ورفض الوصاية الدولية عليها وعلى أية قضية مصيرية.

هـ ـ نبذ المعارك الجانبية بين الدول العربية.

---

(٣٧) هزاع المجالي، مذكراتي (عمان: [د. ن.]، ١٩٥٠)، ص ١٤٥.

(٣٨) حسين، مهنتي كملك: أحاديث ملكية، ص ٩٣.

(٣٩) Harari, *Governments and Politics of the Middle East,* p.156.

(٤٠) الأردن، وزارة الثقافة والإعلام، المملكة العربية المتحدة، الاتحاد الوطني العربي: الميثاق (عمان: الوزارة، دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٧٩).

و ـ المصلحة الاقتصادية تحدد الأولويات في التعامل مع الدول الأجنبية.

إلا أن هذا الاتحاد لم يعمر طويلاً، ولقد أثّر مؤتمر قمة الرباط في عام ١٩٧٤ على استمراريته بعد اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني. وعلى أية حال، فلقد وصف مايكل هدسن فاعلية هذا الاتحاد بالهامشية[٤١].

ومما تقدّم نلاحظ أن الأحزاب لم تلعب دوراً فعّالاً في مجرى الحياة السياسية الأردنية ولم تشكل بالتالي قيداً على صانع القرار وأن غيابها زاد من قوة السلطة التنفيذية.

٢ ـ الجماعات الضاغطة

تختلف هذه الجماعات عن الأحزاب من حيث الأسلوب والعضوية في المشاركة في الحياة السياسية. فهي من حيث الأسلوب الذي تشارك به في الحياة السياسية لا تريد الضغط على الحكومة من أجل الوصول إلى السلطة، ولا ترغب في ذلك: بل إنها على العكس تريد أن تحقق أهدافها بالضغط على من يملك ويحكم. وتختلف أيضاً من حيث العضوية عن الأحزاب التي لها كوادر منظمة. وتختلف جماعات الضغط عن الأحزاب في أنها تستمد قوّتها من مصالح فئات معيّنة في الداخل، أما الأحزاب فقد تستمدها من الخارج[٤٢]. ومن الأمثلة على جماعات الضغط الحركات العمالية والرياضية والتنظيمات الطلابية أو النسائية... إلخ، والجيش قد يكون جماعة ضاغطة. ولقد قسمت الجماعات الضاغطة إلى نوعين[٤٣]:

أ ـ النوع الأول سياسي يهتم بالسياسة.

ب ـ النوع الثاني ذو نشاطات غير سياسية.

ويمكن القول بالنسبة إلى الأردن إن الجماعات الضاغطة التي عرفها الأردن وأثّرت عليه في الخمسينات والستينات هي:

---

(٤١) Michael C. Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (London; New Haven, Conn.: Yale University Press, 1980), p.218.

(٤٢) Jean Blondel, *Political Parties* (London: Wildwood House, 1978), pp.12-15 and 28-29.

(٤٣) Maurice Duverger, *Party Politics and Pressure Groups* (New York: Thomas Crowell Co., 1972), pp.2, 10 and 101-102.

أ ـ الفلسطينيون

أثرت فئات الشعب الأردني من أصل فلسطيني على التأييد الاجماعي للنظام السياسي الأردني وحجمه، ولم يحظ النظام السياسي الأردني بتأييد هذه الفئات التي تأثرت كثيراً بعبدالناصر.

بيد أنها كانت تشكل أحياناً مقوماً إذا كان الأمر يتعلق بمهادنة القاهرة، كما حصل عند طرد الضابط البريطاني غلوب من قيادة الجيش وتعريب الجيش والاستغناء عن المساعدات البريطانية، وكلها أمور موجهة ضد بريطانيا، ولكن باركتها القاهرة.

والواقع أن فعالية الفلسطينيين تجلت في كونهم يشكلون أغلبية عظمى في أحزاب البعث والقوميين والشيوعيين.

أما كيف عبّرت هذه الفئات عن ضغطها على الحكومة، فقد كان ذلك بأسلوب صريح تمثل بالعنف والشغب والتظاهرات. ولقد أورد تيلر وهدسن احصائيات ذكرت أن أحداث الشغب في الأردن بين عام ١٩٥٤ وعام ١٩٦٧ بلغت ٦١ حدثاً، وفاقت أحداث سوريا ومصر، وان حوادث التظاهرات والاحتجاجات في فترة ١٩٤٨ ـ ١٩٦٨ بلغت ٨٠ حادثة بحيث قاربت مجموع الأحداث التي وقعت في مصر وسوريا في الفترة نفسها[٤٤]. وتعكس هذه الأرقام الطرق التي عبّر فيها الرأي العام عن نفسه إزاء حوادث سياسية مر بها الأردن في فترة شهدت عدم الاستقرار السياسي.

بيد أنه بعد عام ١٩٦٧ لم تكتفِ تلك الجماعات الضاغطة بالتعبير عن الضغط بالشغب والعنف، بل إن المنظمات الفلسطينية ضغطت على الحكومة بكل قوة لتنفيذ مطالبها وقد طالبت في شباط/ فبراير ١٩٧٠ بإقالة وزير الداخلية ثم قائد الجيش، وهكذا أصبح ضغطها مباشراً قوياً وخلقت وضعاً حرجاً للحكومة.

ب ـ الجيش

تكمن أهمية الجيش وخطورته كجماعة ضاغطة في قوّته التي يملكها بالمقارنة بالفئات المدنية. والجيش الأردني كان حامياً للنظام دوماً ولم يشكل جماعة ضغط وإنما قاعدة تأييد للملك، لكن هناك فترات قصيرة شكّل فيها الجيش جماعة ضغط، ولعل أهم الأمثلة ما يلي:

١ ـ في أواخر عام ١٩٥٦ وأوائل عام ١٩٥٧، بعد تولي علي أبو نوّار قيادة الجيش

---

(٤٤) Charles L. Taylor and Michael C. Hudson, *World Handbook of Political and Social Indications*, 2nd ed. (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1972), pp.88-89 and 94-101.

حاول مع «الضباط الأحرار» منع سعيد المفتي مرشح الملك في ١٩٥٧/٤/١٣ من قبول منصب رئيس الوزراء ليفتح الطريق أمام عبدالحليم النمر مرشح «الضباط الأحرار» الذي حاولوا فرضه كرئيس حكومة بدلاً من سليمان النابلسي الذي أقاله الملك. وفي اليوم نفسه وقعت أحداث الزرقاء حيث تحركت وحدات من الجيش نحو العاصمة عمّان تأييداً للملك. وكادت تقع معركة، وفرّ أبو نوار إلى سوريا واختار الملك سعيد المفتي رئيساً للوزراء بدلاً من النمر الذي حاول «الضباط الأحرار» فرضه[٤٥].

٢ ـ في شباط/ فبراير ١٩٧٤، قام ٥٠ عسكرياً بحركة في الزرقاء طالبوا فيها بعزل رئيس الوزراء وقائد الجيش وبزيادة الرواتب. وقد سيطر الملك على الموقف وزاد رواتب العسكريين وتم تأسيس وزارة للتموين[٤٦].

٣ ـ الديـن

بعد أن تحدثنا عن القوى الاجتماعية التي يستند إليها النظام السياسي وذكرنا أنها الجيش وفئات من القوى المؤيدة من الشعب مثل البدو والشركس والمسيحيين ويستند إليها النظام كإحدى القواعد الاجتماعية، نشير إلى العامل الديني كجزء من القواعد الاجتماعية؛ ونلاحظ أثره في السياسة الخارجية الأردنية وفي عملية صنع القرار بالذات، وكيف كان تأثيره كضابط أو مقوّم، وما هي علاقته بالنظام السياسي الأردني:

أ ـ الإسلام هو دين الغالبية العظمى من الأردنيين، (٧٩ بالمائة من مجموع السكان)، وعاداته وتقاليده هي السائدة في البلاد. وتحتل الأسرة الهاشمية المالكة مكانة مرموقة لدى المسلمين، فهي من آل بيت رسول الله. وظلت لقرون تتوارث الاشراف على مكة المكرمة وغيرها من الأماكن المقدسة في الحجاز. وفي مطلع هذا القرن لعب الهاشميون دوراً رئيسياً في الثورة العربية الكبرى ضد السلطنة العثمانية. وساعدهم في ذلك المظهر الديني الذي وفّر لهم شرعية سياسية وظروفاً أفضل مما وفّر لغيرهم. ولقد أشار إلى ذلك هدسن حيث أوضح ان المظهر الديني والانجازات التاريخية والزعامة الوراثية شكلت الأعمدة الشرعية الرئيسية للهاشميين[٤٧].

---

(٤٥) Benjamin Shwadran, *Jordan: A State of Tension* (New York: Council for Middle Eastern Affairs Press, 1959), pp.348-349.

(٤٦) Norman Howard, «Jordan: The Price of Moderation,» *Current History,* vol.68, no.402 (February 1975), p.61.

(٤٧) Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy,* p.211.

ب ـ للأردن أيضاً مكانة دينية لوجود الأماكن المقدسة في ضفته الغربية التي احتلتها اسرائيل في عام ١٩٦٧. وهو بهذا يشارك العراق والسعودية بهذه الصفة. وإن وجود القدس بمسجدها الأقصى الذي يعتبره المسلمون أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين ومدينة الخليل بحرمها الابراهيمي على أرضه جعل القضية الفلسطينية نفسها تتأثر بهذا الوجود ويصبح لها مظهر ديني[٤٨].

والواقع أنه على الرغم من ذلك ظل دور الدين في السياسة الأردنية غير بارز أو واضح في عملية صنع القرار من حيث إنه لا يلاحظ دور علماء الدين أو الشيوخ من المسلمين كجماعة ضاغطة على صنع القرار. وربما يعزى هذا إلى تحديد الحكومة الأردنية وتعيينها لخطباء المساجد وأئمتها. بيد أن الدولة استخدمت الدين كوسيلة في سياستها لمقاومة بعض التيارات الإلحادية أحياناً، مثلما حصل في عام ١٩٥٦ عندما نشر الملك رسالته التي وجهها إلى النابلسي مشيراً إلى أهمية رسالة الإسلام في حياة العرب ومجدهم وتوحيد كلمتهم. ويؤكد الملك أن الشعب، وبخاصة المتدينين الذين كان يرى أنهم يشكلون هيكل البلاد، قد أيدوه واستقبلوا رسالته بالترحاب[٤٩].

ومثل آخر هو تركيز «التوجيه المعنوي» في القوات المسلحة على بث القيم الإسلامية بين أفراد الجيش. ويلاحظ في بيانات الجيش الأردني الصادرة عن التوجيه المعنوي في عام ١٩٧٠ أثناء أحداث أيلول/ سبتمبر أنها عكست إيمان الجندي الأردني بعقيدته في الوقت الذي ظهرت فيه منظمات من المقاومة بصورة إلحادية. ولقد أثّر ذلك في كسب التأييد للجيش والنظام السياسي من جانب فئات الشعب الأخرى[٥٠].

ومما تقدم نلاحظ أن أثر الدين في عملية صنع القرار في سياسة الأردن الخارجية غير بارز وغير واضح، وأن أثر الدين كقوة تأييد اجتماعية محدود جداً وأنه وسيلة وليس مؤثراً كما هي الحال في دول مثل إيران وإسرائيل حيث يدخل في هوية الدولة. وإن أبرز ما في علاقة الدين بالنظام السياسي الأردني هو مبدأ الشرعية والمكانة الدينية للقدس التي شكلت ضابطاً على صنع القرار السياسي من حيث إعطاء القضية الفلسطينية صفة دينية أيضاً وطلب الدعم من الدول الإسلامية على ذلك الأساس.

---

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٥٢.

(٤٩) حسين، مهنتي كملك: أحاديث ملكية، ص ١٢٤.

(٥٠) خليل هندي، فؤاد بوارشي وشحادة موسى، المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني: دراسة تحليلية لهجمة أيلول، إشراف نبيل شعث، سلسلة كتب فلسطينية؛ ٣٦ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧١)، ص ١٢٢ ـ ١٢٤.

خلاصــة

ممـا تقدم يـلاحظ أن الأحزاب لعبت دوراً معيّنـاً في فـترة قصـيرة بـين الأعـوام ١٩٥٢ و١٩٥٦ وأنها لم تؤثر جذرياً في حياة الأردن السياسية على الرغم من أنها كانت قوى منافسة للنظام، إلا أنها لم تستمر طويلاً، وان الحكومة الأردنية منعتها من مزاولـة نشاطها وغابت بالتالي عن الحياة السياسية الأردنية.

ويـلاحظ أيضاً أن جمـاعات الضغط المتمثلة في الفلسـطينيين شكلت قيـداً على صانع القرار في فترة يمكن القول إنها امتدت من أوائل الخمسينات حتى عـام ١٩٧٠، وان الفلسطينيين كجماعة ضاغطة عبّروا عن رأيهم أولاً بالشغب والعنف، ثم بعد عام ١٩٦٧ وبعد ظهور المقاومة الفلسطينية المسلحـة، عبرّوا بـالعنف وباستخـدام وسائـل الإعلام الخاصة بهم ويقصد هنا (الدعاية).

أما عن الجيش فيمكن القول إنه من أبرز قواعد التأييد الاجتـماعي للنظام، ولم يكن كجماعة ضاغطة على الملك إلا في فترتين قصيرتين جداً.

أما عن الدين كقوة تأييد اجتماعية يستند إليها النظام في صنع القرار السيـاسي، فيمكن القول إن أثر هذا العنصر جدّ محدود.

ويمكن القول إن النظام السياسي استمد قاعدة تأييده من فئـات أخرى تمثلت في السكان الشرق أردنيين كالبدو والشركس والمسيحيين بالإضافة إلى الجيش.

الفصل الثالث

البيئة النفسية

لاحظنا في الفصلين السابقين كيف لعبت العوامل الموضوعية في البيئة العملية دوراً مهماً في السياسة الخارجية الأردنية، ذلك لأن متغيرات البيئة العملية هي التي تحدد بنجاح السياسة الخارجية أو فشلها بمجرد تنفيذها.

بيد أن آثار البيئة العملية لا تظهر في السياسة الخارجية بشكل مباشر، ذلك لأن البيئة النفسية لصانع القرار هي العامل المباشر المحدِّد للسياسة الخارجية، وأن جزءاً أساسياً من تكوين السياسة الخارجية وفي عملية اتخاذ القرار لا يرتبط بالعوامل الموضوعية فحسب، ولكن بتأثير تصورات القائد السياسي ومفاهيم إدراكاته. ولا يعني ما تقدم أن البيئة العملية لا وزن لها في تحديد السياسة الخارجية، ذلك لأنها تمثل الأوزان الحقيقية للمتغيرات التي تحدد نجاح السياسة الخارجية أو فشلها بمجرد تنفيذها كما ذكرنا.

وفي السياسة الخارجية لا يتصرف القائد السياسي في فراغ، وهو لا يستطيع أن يتفادى عوامل البيئة النفسية، التي تحدد صحة القرار والسياسة الخارجية. بمعنى أنه كلما كان تصور صانع القرار للبيئة العملية صحيحاً صحّ القرار، وكلما قلّ التفاوت بين التصور والواقع زادت صحة السياسة الخارجية. وهنا نشير إلى موضوع سوء الإدراك، عندما يفهم القائد السياسي الموقف (البيئة العملية) بطريقة تتعارض مع الحقائق الفعلية لهذا الموقف مما يدفعه إلى التصرف بشكل لا يتفق مع حقائق الموقف، وهذا يؤدي إلى الفشل. وقد يكون سوء الإدراك ناتجاً عن عقائد القائد السياسي ونوعية المعلومات وطريقة وصولها إليه، ذلك لأن القائد السياسي قد يتعرض لفيض من المعلومات التي يرغب المستشارون أن تصل إليه وليس المعلومات التي يجب أن تصل.

أولاً: تعريف البيئة النفسية

يقصد بالبيئة النفسية مجموعة الإدراكات والعقائد والمفاهيم والخصائص المرتبطة بصانع القرار الذي يتصرف في مجال السياسة الخارجية بناء على رؤيته الذاتية للمتغيرات الموضوعية وليس بناء على الأوزان الحقيقية لتلك المتغيرات[1].

تشكّل البيئة النفسية لصانع القرار إطار الاختيار والتصرف، ذلك لأن القائد السياسي يختار قراره ويبني تصرفه على ذلك التصور للعالم الخارجي. والواقع أن التصور هو رؤية صانع القرار للعالم وليس كما هو فعلاً، وهذا التصور يجعل صانع القرار يستجيب بالفعل لفكرته عن ذلك الموضوع وليس للحقائق الفعلية حول الموضوع، لأن القرار وما ينتج عنه من تصرف نتيجة تفاعل بين ما يريده صانع القرار (الأهداف) وبين تصوراته التي هي المنظار الذي ينظر به إلى العالم الخارجي[2].

يتأثر هذا المنظار للعالم الخارجي بالمؤثرات التالية:

١ ـ الثقافة السياسية والميراث التاريخي، وسنتحدث عنها كأحد عناصر البيئة النفسية وأبعادها.

٢ ـ المزايا الشخصية. منذ القدم يدور تساؤل عن كيفية تأثير المزايا الشخصية للقادة السياسيين في تصرّف حكوماتهم في السياسة الخارجية، وتركز التساؤل في ماهية الصفات وكيف تؤثر؟

وقبل الإجابة عن التساؤل نشير إلى أهمية تأثير الخصائص الشخصية في السياسة الخارجية كأقوى عامل مؤثر، بمعنى أن تأثيرها بمفردها أكثر من أي تأثير فردي آخر لأي عامل آخر بمفرده.

ومن أهم صفات رئيس الدولة المؤثرة في السياسة الخارجية[3]:

أ ـ اهتماماته بالسياسة الخارجية، إذ يعكس هذا الاهتمام قوة الحافز عند صانع القرار. وإذا كان لدى الرئيس اهتمامات في السياسة الخارجية، فإنه يتحمس ليعرف

---

(١) Adeed I. Dawisha, *Egypt in the Arab World: The Elements of Foreign Policy* (London: Macmillan; New York: Halsted Press, 1976), p.123.

(٢) Michael Brecher, *The Foreign Policy System of Israel: Setting, Images, Process* (New Haven, Conn.: Yale University Press; London: Oxford University Press, 1972), p.229.

(٣) Margaret Hermann, «Effects of Personal Characteristics of Political Leaders on Foreign Policy,» in: Maurice A. East, Stephen A. Salmore and Charles F. Hermann, eds., *Why Nations Act: Theoretical Perspectives for Comparative Foreign Policy Studies* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1978), p.50.

الصغيرة والكبيرة، ولذلك فهو لا يفوض أحداً إلا إذا كانت اهتماماته قليلة. فالسياسة الخارجية في الأردن، لا يفوض الملك حسين أحداً لصنع القرار فيها. أما في ما يتعلق بالسياسة الداخلية، فإنه يفوّض معظم الأحيان الأمير حسن، ولي العهد.

تعني اهتمامات القائد السياسي بالسياسة الخارجية المشاركة، وكلما زادت الاهتمامات زادت المشاركة.

ب ـ التمرس السياسي، ويقصد بالتمرس الخبرة والمعلومات والتدريب. وصانع القرار المتمرس أقدر من غيره على صنع القرار، ذلك لأن لديه المقدرة على كيفية إدارة السياسة الخارجية. وفي سياسة الأردن الخارجية يلاحظ أن لطول فترة حكم الملك حسين دوراً من حيث الخبرة والتمرس.

ج ـ المرونة. كلما كان القائد السياسي حساساً بالنسبة إلى البيئة الخارجية زادت مرونته وتكيفه مع الوضع وقدرته على ضرورة التغير. وفي الأردن يلاحظ أن لمرونة الملك أثراً كبيراً كصانع القرار في التكيف مع البيئة الخارجية، ويتجلى ذلك كما لوحظ أثناء الحديث عن القوة الضاغطة والأحزاب، وأنه كان لمبادأة الملك ومرونته وحساسيته للموقف أثر في سيطرته المبكرة على الأحزاب قبل استفحال أمرها.

تأثير الخصائص الشخصية في صنع القرار

ينحصر تأثير هذه الخصائص في المجالين التاليين[٤]:

أ ـ الاستراتيجية

يقصد بها الاستراتيجية السياسية الخارجية في علاقات الدولة مع الدول الأخرى، وبرنامج العمل الذي تتبناه الدولة في مواجهة الدول الأخرى من علاقات ثنائية أو جماعية.

وفي دراستنا يلاحظ بالنسبة إلى استراتيجية الأردن، كيف ركز صانع القرار الأردني في الفترة الأولى على العلاقات الثنائية السائدة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وعارض أي علاقة مع الاتحاد السوفياتي، إلا أنه أصبح لا يعارض بل يطالب بإعطاء الاتحاد السوفياتي دوراً في حل القضية الفلسطينية.

---

(٤) المصدر نفسه، ص ٦٠ ـ ٦١.

ب ـ أسلوب السياسة الخارجية

يختلف عن الاستراتيجية التي تدور حول برنامج العمل، إذ إن الأسلوب يتضمن أدوات صياغة السياسة الخارجية وتنفيذها أو ما يعرف بالتكتيك لتنفيذ الاستراتيجية، ويقصد به الوسائل التي تستخدمها الدولة في سياستها الخارجية سواء باستخدام الدبلوماسية الشخصية أو الميل إلى استعمال الألفاظ أكثر من الأعمال وطريقة إعلان السياسة الخارجية.

وسنتطرق إلى البحث في كيفية أسلوب السياسة الخارجية لتحقيق الأهداف وكيف نظر الملك إلى القوة العسكرية. هل تخيلها الأسلوب الوحيد للتعامل مع إسرائيل مثلاً، أم انه رأى أنها تستعمل كحل آخر إذا فشلت الوسائل السلمية؟ أما لماذا تؤثر الصفات الشخصية في الاستراتيجية والأسلوب، فالسبب يتعلق بمعتقدات القائد السياسي وحوافزه بحيث إنه يحث حكومته ويدعوها إلى أن تتصرف في ضوء تصوراته حتى تتطابق السياسة مع التصور، ذلك لأن المعتقدات والحوافز تزوده بطريقة يسير عليها. والقائد السياسي يلجأ في تنفيذ سياسته إلى تعيين مساعديه واختيارهم من بين الذين تتشابه معتقداتهم مع معتقداته، ويميل إلى التخلص من الذين لا تتشابه معتقداتهم مع معتقداته(٥). ولقد أوضح بولدنغ أهمية تشابه التصور لدى هؤلاء القادة السياسيين في أعلى الهرم الوظيفي وأولئك الذين في وسط الهرم وأسفله، وبيّن أن اختلاف التصور يدفع أولئك الذين في وسط الهرم أو في أسفله إلى إحداث انقلاب إذا كان هناك عدم رضا، خصوصاً إذا أحاط القائد نفسه بجماعة لا تنقل إليه إلّا المعلومات التي تريدها(٦). ومثال ذلك ما حدث مع هتلر عندما رفض أي معلومة لا تتطابق مع معتقداته عن قوة الحلفاء إذ إنه رفض التقارير الرسمية التي زودته بها الاستخبارات الألمانية عن قوة الحلفاء بل إنه منع تداولها أو الحديث فيها.

والواقع أن الصفات الشخصية تلعب دوراً في التأثير على السياسة الخارجية في حالة عدم اليقين وغموض الموقف السياسي إذ تزداد تأثيرات الخصائص السياسية الخارجية للدولة، وكلما قلّت المعلومات أو ندرت أو صعب التنبؤ بها اعتمد القائد على مفاهيمه السياسية وإدراكاته في تفسير الموقف. ويمكن ملاحظة تأثير الإدراك من المثال المذكور عن هتلر أو دلاس وزير خارجية الولايات المتحدة في عهد ايزنهاور الذي فسّر كل معلومة خاصة بالاتحاد السوفياتي بأنها ظاهرة عدوانية. ذلك لأنه كان يعتقد أن

---

(٥) K.J. Holsti, *International Politics: A Framework for Analysis* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1972), p.365.

(٦) Kenneth J. Boulding, *The Image* (Ann Arbor, Mich.: University of Michigan Press, 1956), p.100.

الاتحاد السوفياتي عدو ويفسر أي تصرف سوفياتي، حتى ولو كان يحمل نوايا طيبة كتخفيض عدد القوات السوفياتية في منطقة معيّنة، تفسيراً يعكس عقائده الذاتية(٧).

ثانياً : أبعاد البيئة النفسية

بعد أن تناول البحث تعريف البيئة النفسية وأهميتها وكيف تؤثر الخصائص الشخصية على الاستراتيجية والأسلوب سنبين ما هي أبعاد البيئة النفسية، وهذا الموضوع هو محور البيئة النفسية الرئيسي.

للبيئة النفسية عنصران هما التصور والقيم:

١ ـ التصور (Image)

وهو من أهم مكونات البيئة النفسية ويمثل مجموعة الأفكار والمعلومات التي تحكم تصرّف الإنسان.

وفي السياسة الخارجية يستجيب صانع القرار لأفكاره عن البيئة الخارجية ويتصرف على ذلك الأساس، وليس على الأساس الحقيقي للحقائق الفعلية حول الموضوع. ولقد فرّق بولدنغ بين المعرفة (Knowledge) والتصورمن حيث إن المعرفة قد تعني حقيقة(٨)، في حين أن التصور يدخل فيه اعتبارات أخرى مثل تقويم الإنسان لتلك الحقيقة ونظرته الشخصية.

إن أهم ما يؤثر على التصور هو المعلومات وتدفقها بما يشبه رسائل تصل إلى الإنسان عن طريق حواسه فتؤثر في التصور وأحياناً تحدث تغييراً جذرياً فيه، كما يحدث مع واعظ يقلب حياة إنسان عادي بإقناعه بتعاليم دينية تغيّر مفاهيمه وتصوراته.

وتلعب المعلومات دوراً أيضاً في السياسة وصنع القرار، ولها تأثيرها في تصورات الرئيس أو القائد السياسي. وهنا نشير إلى حرص الرئيس الأمريكي كينيدي على بذل الجهد في جمع المعلومات وتعليق أهمية كبيرة عليها في صنع القرار(٩). ذلك لأن المعلومات الصحيحة تختلف عن المعلومات غير الصحيحة في دقة صنع القرار، وقد تشوّه المعلومات أحياناً أو لا تصل إلى صانع القرار، وأحياناً لا يصل منها إلا ما يريد

(٧) Holsti, Ibid., p.365.

(٨) Boulding, Ibid., p.697.

(٩) T. Sorenseen, *Decision Making in the White House* (New York: Columbia University Press, 1963), pp.5-6.

الموظفون والمساعدون أن يصل، وليس ما يجب أن يصل. ولقد وصف جوزيف فرانكل صانع القرار على رأس قمة الهرم بأنه بعيد عن المعلومات التفصيلية التي تصف البيئة الخارجية، وأنه أسير المستشارين والإجراءات البيروقراطية. فمثلاً من ١٣٠٠ برقية تصل إلى البيت الأبيض يصل إلى الرئيس الأمريكي فقط ٢٠ برقية أي ٢ بالمائة[١٠].

٢ ـ القيم

إن تصور الإنسان للحقيقة وتدفّق المعلومات يختلف عن التقويم، وهو العنصر الثاني من عناصر البيئة النفسية بعد التصور. ذلك أن تقويم صانع القرار للمعلومات من حيث جودتها أو رداءتها يكوّن لديه القيم عن ذلك التصور وهو ما يعرف بـ «تقويم التصور». مثلاً تصور صانع القرار السياسي لدولة معينة من حيث حجمها، مواردها، سكانها، ايديولوجياتها، يختلف عن التقويم لدور هذه الدولة: هل هي صديقة أم عدوة... إلخ. ذلك أن هيكل المعلومات لتصورات الإنسان وصانع القرار السياسي لا يتألف من تلك التصورات فحسب، بل من حيث تقويمها أيضاً. ويدخل في هذا التقويم ما ذكرناه بالتصنيف من حيث الجودة والرداءة. وهذا التصنيف له مقياس يتحكم بمقاومة الإنسان وصانع القرار السياسي[١١]. وكان لصانع القرار الأردني تصورات وقيم معينة في المرحلة الأولى بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي والصراع مع إسرائيل، بيد أن هذه التصورات تغيرت بعد عام ١٩٦٧، لأن مقاومة صانع القرار الأردني لفكرة أن للاتحاد السوفياتي دوراً وأطماعاً توسعية لنشر مبادئه في المنطقة، قد خفّت وأصبح لا يرى مانعاً من إقامة علاقات مع الاتحاد السوفياتي، بل والقيام بزيارته. وبالنسبة إلى الصراع مع إسرائيل، تغيّر تكتيك صانع القرار بالنسبة إلى معالجة الصراع مع إسرائيل وأصبح لا يرى مانعاً من تحقيق الهدف المتوفر لاسترداد الأراضي التي احتلت بعد عام ١٩٦٧ فقط، والاعتماد على الأساليب السياسية في استرداد ذلك الحق. وسنبين كذلك أن التصنيف وتفضيل الولايات المتحدة وبريطانيا فقط على الاتحاد السوفياتي في إقامة علاقات ثنائية، قد تغيّر أيضاً وأصبح صانع القرار إلى حد معيّن لا يعارض بذلك إشراك الدول الكبرى مثل الاتحاد السوفياتي في حل القضية الفلسطينية سلمياً.

وخلاصة لما تقدم، نقول إن البيئة النفسية تتكون من تصورات وقيم عند القائد

(١٠) Holsti, Ibid., p.391.

(١١) Boulding, *The Image*, pp.7-11.

السياسي كمبادىء للسياسة الخارجية، ذلك لأن صانع القرار السياسي ينظر بواسطتها إلى العالم الخارجي وتعتبر منظاراً له يختار القرار على أساسه. فالاختيار يقع بناء على استجابة صانع القرار لتلك التصورات أو القيم (البيئة النفسية) حول الموقف الخارجي، وليس الحقائق الموضوعية ذاتها. وعلى ذلك، فإن الاختيار الذي يقع عليه صانع القرار في التصرّف يعتمد على التفاعل بين ما يريده صانع القرار (أهداف) وبين تصوراته وقيمه، أي بيئته النفسية[١٢]... التي هي مجموعة الإدراكات والمفاهيم والخصائص المرتبطة بصانع القرار الذي يتصرف في السياسة الخارجية. ولا يمكن فهم السياسة الخارجية كما يقول ديفد بتلر، إلا بالرجوع إلى هذه البيئة النفسية، كعقائد القائد السياسي وخصائصه الشخصية وعادات الهيئة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد وبنائها[١٣].

لذا، ينبغي أن نركز عند دراسة البيئة النفسية على أعلى مستوى لصانعي القرار، ذلك لأنهم يصنعون السياسة الخارجية، وانه بازدياد ارتقاء مستوى صانع القرار في السلّم الهرمي في المؤسسة أو الحكومة، فإن المسؤوليات تصبح أكثر وأدق[١٤].

ثالثاً: صانع القرار الأردني

الملك في الأردن هو صانع القرار النهائي. فهو يتخذ قرار السياسة الخارجية، ودوره غير محدد.

بيد أن السؤال هنا كيف ندرس البيئة النفسية لصانع القرار الأردني وهو الملك، وكيف نحلّل معتقدات صانع القرار الأردني لتحديد السلوك السياسي الخارجي؟

نشير هنا إلى أهمية الإدراك كما يعبِّر عنه في إطار البيئة النفسية عموماً واعتباره أكثر قدرة على تفسير السلوك السياسي الخارجي، ويبقى السؤال كيف نحلل البيئة النفسية بالنسبة لصانع القرار الأردني، وكيف نحصل على مصادر البيانات وعلى أي وسائل نعتمد في دراسة عقائد الملك كصانع للقرار الأردني؟

والواقع أننا لجأنا إلى أسلوب تحليل المضمون لتحليل عقائد الملك وإدراكاته كصانع قرار، وذلك بالاعتماد على الأقوال اللفظية لفهم عقائد الملك الحقيقية.

---

(١٢) Joseph Frankel, *International Relations*, 2nd ed. (London; New York: Oxford University Press, 1969), pp. 26-27.

(١٣) David Butler, *The Study of Political Behavior* (London: Hutchinson University Library, 1966), p.76.

(١٤) Hermann, «Effects of Personal Characteristics of Political Leaders on Foreign Policy,» p.52.

١ ـ التبرير النظري لاستعمال «تحليل المضمون»

استخدمنا أسلوب تحليل المضمون على أساس أنه أكثر الأساليب مقدرة على عكس جوهر الرؤية الذاتية للملك وسبر غورها ومعرفة كنهها. ولكن هناك نقد قد يثار حول موضوع يتعلق بالسؤال: هل يمكن الاعتماد على الأقوال اللفظية لفهم العقائد الحقيقية لصانع القرار، وهل يعكس اللفظ الحقيقة؟

يعتقد البعض أن هناك فجوة وعدم اتفاق بين ما يقوله صانع القرار وبين ما يعتقده فعلاً، ويذهب هذا القول أو النقد إلى أن الأقوال اللفظية لفهم العقائد الحقيقية للقائد لا يمكن الاعتماد عليها خصوصاً في البلدان النامية.

إن السياسي في بلدان العالم الثالث يلعب دوراً حاسماً في صنع السياسة الخارجية في بلده، أما مشكلة الصدق في التعبير عن الإدراك فهي مشكلة منهجية بحتة يمكن التغلب عليها بأدوات ضبط القياس العلمي.

ويبقى السؤال لو سلّمنا بأن الأقوال اللفظية تعبّر عن العقائد لدى القائد السياسي، فكيف ندرس هذه الوثائق والأقوال، وعلى أي الوسائل نعتمد؟

أ ـ المقابلة الشخصية مع صانع القرار.

ب ـ المقابلات والأبحاث مع آخرين عرفوا صانع القرار وكتبوا عنه.

ج ـ تحليل المضمون لأقوال صانع القرار في خلال فترة الدراسة.

بيد أن المقابلة الشخصية مع صانع القرار، وفي هذه الدراسة هو الملك حسين، بدت كأنها لا تعطي صورة أوضح وأفضل لمعتقدات الملك من تحليل المضمون لفئات التحليل التي غطت الفترة التاريخية للدارسة هذه. ويبدو أنه ليس محتملاً أن يقول الملك أقوالاً لم يقلها من قبل، بل على العكس فإن الملك قد تكون نظرته تغيرت عما كانت عليه قبل لحظة اتخاذ القرار لأسباب عديدة، منها أن الملك كان قريباً من الأحداث، ولذلك فإن الأقوال التي قيلت آنذاك تعطي صورة أوضح وأصدق وأدق في التعبير عن معتقداته باعتبار أنه كان يعيش ظروف اتخاذ القرار وأنه كان تحت الضغط النفسي لأحداث تلك الفترة، وان تفكير الملك المعرفي الآن قد تغيّر عن فترة الخمسينات باعتبار أيضاً أن الملك حينذاك كان يشكل أفكاره ومعتقداته، أما الآن فإنه أكثر استقراراً في تفكيره المعرفي[١٥] ولذلك قد يبدو الآن أن تبريراته لأحداث سابقة قد يكون لها تبرير آخر.

---

(١٥) يذكر شتاينبرونر أن صانع القرار عندما يكبر تقل مرونته، أنظر:

وعلى ذلك، فإن أسلوب تحليل المضمون هو أقدر على إعطائنا إجابة صحيحة، فهو يعطي فكرة أوضح عن الموضوع في وقت حدوثه وردود فعله والتبريرات كافة التي صاحبت اتخاذ القرار، وطالما توافرت الوثائق وفئات التحليل، فإن العبرة في نظامية التحليل ومنهجيته. ومن أهم الوسائل التي اعتمدناها:

(١) المقابلة بين مضامين خطب العرش (في أثناء فترة الدراسة) وهي عبارة عن بيان الحكومة[١٦] الذي يعبّر عن سياستها الخارجية والداخلية ويوضح الخطط والأعمال التي قامت بها الحكومة بين دورة برلمانية سابقة ودورة لاحقة، وتضعه الحكومة مستعرضة فيه على لسان الملك أحوال البلاد وأحداثها ومسائلها[١٧]، وبين الوثائق المستخدمة في هذه الدراسة في محاولة معرفة إن كان هناك أي تنافر أو تناثر.

ولقد أثبتت هذه الدراسة أن هناك اتساقاً معرفياً بين جوهر الرؤية الذاتية لمعتقدات الملك في الوثائق المستعملة لأقواله وخطبه وبين خطب العرش بما فيها بيان حكومة النابلسي عام ١٩٥٦.

(٢) المقابلة بين فئات التحليل والمعتقدات التي وردت في خطب العرش وبين أهم ما ورد من معتقدات في الكتب التي كتبها الملك عن نفسه ككتاب **مهنتي كملك: أحاديث ملكية** الذي يتضمن إجاباته عن أسئلة صحافية وكتاب **حربنا مع إسرائيل** الذي يروي أحداث حرب ١٩٦٧ وما بعدها. ولم يلاحظ من هذه المقارنة أي اختلاف في المعتقدات، وحتى بالتوسع أكثر في المقارنة والإطلاع على ما كتبه آخرون عن الملك لوحظ الإتساق المعرفي.

وتضمنت فئات التحليل المستخدمة في الدراسة وثائق مختلفة حسب نوعيات المستمعين ووسيلة الحديث، إذ إن كثيراً من الوثائق في فئات التحليل المستخدمة في الدراسة كانت شفوية ومرتجلة، وفي كلتا الحالتين، يمكن القول إنه يصعب أن يتوافق الحديث الشفوي أو الكتابي سواء كان المستمعون عاديين أو مثقفين لولا أصالة المضمون وصدقه في التعبير عن المعتقدات والرؤية الذاتية للملك.

بقيت ملاحظة أخرى تتعلق بالوثائق المكتوبة، وأنها قد تكون كتبت عن مستشارين ومساعدين يكتبون الخطابات، وبالتالي فإن تلك الخطب قد لا تعكس معتقدات الملك الذاتية.

J.D. Steinbruner, *The Cybernetic Theory of Decision* (Princeton, N.J.: Princeton University = Press, 1974), p.102.

(١٦) هاني خير، خطب العرش، ١٩٢٩ - ١٩٧٢ (عمان: مجلس الأمة، ١٩٧٣).

(١٧) الملك حسين، مهنتي كملك: أحاديث ملكية، ترجمة غالب عارف طوقان (عمان: [د.ن.]، ١٩٧٩)، ص ١٩٤.

ونرد على هذه الملاحظة بالقول إن أي صانع قرار لا يسمح لأحد أن يكتب خطاباً دون أن ينقّح هو شخصياً المعتقدات والأفكار ليتأكد من أنها تعكس أفكاره ومعتقداته. وقد حدث في سنة ١٩٦٠ عندما ذهب الملك إلى الجمعية العامة لإلقاء خطابه الأول أمامها في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٠ أن أصرّ الملك على خطاب يمثّل مبادئه التي يدافع عنها وأنه في سبيل تحقيق تلك الغاية واصراراً على تنفيذها، فإنه أعد الخطاب بنفسه. يقول الملك: «لم اهتم بهذه الرحلة الطويلة المضنية التي امتدت عدة آلاف من الكيلومترات لألقي فقط بعض المألوف عن مبتذل الكلام». وقال الملك بعد خمسة عشر عاماً عن ذلك الخطاب: «ما زال خطابي يمثل المبادىء التي أدافع عنها»[١٨].

نُلاحظ مما تقدم أن الأشياء التي ركزنا عليها واخترناها للمقارنة قد عبّرت عن وحدة الأفكار والعقيدة والمضمون، وأنها ساعدت في الخروج بنتيجة مفادها أن تلك الوثائق صادقة في التعبير عن معتقدات الملك ورؤيته الذاتية وأفكاره، وأن هناك اتساقاً معرفياً بين ما يقوله وما يعتقده[١٩].

٢ ـ العقائد السياسية لصانع القرار الأردني (بيئته النفسية)

لتحليل عقائد صانع القرار السياسي الأردني وادراكاته لجأنا إلى مجموعة وثائق الملك حسين المجموعة في ثلاثة مجلدات تضم ٤٧٩ وثيقة، وهي مجموعة خطب الملك حسين في فترة ١٩٥٣ ـ ١٩٧٤[٢٠].

ونظراً إلى كبر حجم هذه الوثائق أخذنا عينة ممثلة حجمها ١٩٣ وثيقة أي ما يعادل ٤٠ بالمائة من الوثائق، كما هو مبيّن في الجدول رقم (٣ ـ ١).

يلاحظ في الجدول أن الدراسة قسمت إلى فترتين أو مرحلتين:

المرحلة الأولى: (من عام ١٩٥٣ ـ حتى ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧)، وشهدت نهاية التحالف مع بريطانيا وبداية علاقات ثنائية مع الولايات المتحدة، وكذلك فترة الحرب الباردة العربية.

---

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٩٥.

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) **مجموعة خطب جلالة الملك حسين بن طلال المعظم: خمسة وعشرون عاماً من التاريخ، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧** (لندن: شركة سمير مطاوع للنشر والعلاقات العامة، ١٩٧٨).

وقد روعي في طريقة اختيار الخطب انها اختيرت على أساس منظم (Systematic)، مثلاً ١ ـ ٥ ـ ١٠ ـ ١٥، كما روعي أن الباحث اختار أطول خطبة بين خطبتين، فاختار أطول خطبة بين ١ و٥ وبين ٥ و١٠، وهكذا. والسبب في ذلك هو الحصول على أكبر قدر ممكن من العقائد. ولقد تجنب الباحث خطب العرش حتى لو وقع الاختيار المنظم عليها وحتى لو كانت أطول خطبة، وذلك لأنها توضع من قبل الحكومة.

جدول رقم (٣ - ١)
الوثائق والبيانات والعدد المختار من العيّنات
لتحليل عقائد صانع القرار الأردني

السنة	العدد الاجمالي للوثائق	العدد المختار من العيّنة
المرحلة الأولى		
١٩٥٣	٣	٢
١٩٥٤	١٥	٢
١٩٥٥	١٣	٤
١٩٥٦	٢٢	٩
١٩٥٧	٣١	١٣
١٩٥٨	٣٧	١٤
١٩٥٩	٣٧	١٥
١٩٦٠	٤٦	١٩
١٩٦١	٣٠	١١
١٩٦٢	٢١	٨
١٩٦٣	٢٨	١٠
١٩٦٤	١٨	٦
١٩٦٥	٢٧	١٢
١٩٦٦	٣١	١٣
حتى ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧	١٠	٤
مجموع المرحلة الأولى	٣٥٩	١٤٢
المرحلة الثانية		
١٩٦٧	١٩	٨
١٩٦٨	١٥	٧
١٩٦٩	١٦	٧
١٩٧٠	٢٣	٩
١٩٧١	٢٥	١١
١٩٧٢	٦	٣
١٩٧٣	٧	٢
١٩٧٤	٩	٤
مجموع المرحلة الثانية	١٢٠	٥١
المجموع الكلي للمرحلتين	٤٧٩	١٩٣ (٤٠ بالمائة من المجموع الكلي)

المرحلة الثانية: (من عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٧٤)، وشهدت عهد الحلول السياسية وبروز دور المقاومة الفلسطينية والعلاقات الجيدة مع مصر وانتهت بمؤتمر الرباط.

أساس هذا التقسيم أن اختلافات كبيرة حصلت في دور الأردن، مثلاً اختفى دوره في مكافحة الشيوعية ولم تعد الشيوعية تمثل أحد أعداء الأردن الرئيسيين للملك، واختلف دور إسرائيل إذ أصبحت تهدف لتكريس الاحتلال وفرض التسوية في المرحلة الثانية، واختلفت أهداف الأردن الاستراتيجية إذ أصبحت تنحصر في الأهداف الممكنة وإزالة آثار العدوان (الإسرائيلي)؛ وشهدت المرحلة الثانية انتهاء الحرب الباردة بين الأردن ومصر.

وسنعمد، للكشف عن التصورات والإدراكات والعقائد والمفاهيم والخصائص المرتبطة بصانع القرار الأردني، إلى تحليل العقائد السياسية لصانع هذا القرار: ما مفهومه للنظام الدولي، أهو صراعي أم تعاوني؟ ومن هو الحليف الرئيسي للأردن؟ وما هو مفهومه بالنسبة إلى دور الأردن ودوره كصانع للقرار في الحركة السياسية الاجتماعية؟ ومفهومه عن العدو الرئيسي، من هو وما دوره في النظام المحلي العربي والدولي؟ ما هي الاستراتيجية، والتكتيك، ومفهوم القائد السياسي لكيفية اختيار الأهداف الأساسية القصوى، أو الممكنة، وطريقة تحقيقها، فوراً أم على مراحل، وما هو دور القوى العسكرية والمخاطرة السياسية؟

وهذه العقائد هي الآلية النهائية التي تشكل أساس الحسابات السياسية لصانع القرار الأردني عند اتخاذ القرارات السياسية الخارجية.

أ ـ العقائد السياسية [٢١] للملك في المرحلة الأولى (١٩٥٣ ـ ١٩٦٧)

تميزت هذه المرحلة بأنها شهدت آخر عهد من التحالف الأردني والبريطاني وبداية المساعدات الأمريكية. وشكّل العداء الشعبي لبريطانيا مقوماً لأية شعارات وأية أدوات لتبرير السياسة وتحفيزها لأنها تحظى باهتمام الشعب. فالقيم الموجودة في المجتمع الأردني مثل الوحدة العربية، ومقاومة الاستعمار، وعداء الشيوعية، وعداء إسرائيل ـ كلها اتجاهات سياسية، وتعبير صانع القرار عنها سيوفر له التأييد.

---

(٢١) قسمت مرغريت هيرمان العقائد السياسية إلى قسمين: فلسفية وأداتية. تتعلق الأولى بمفهوم القائد السياسي عن الدولة ودورها والنظام الدولي والعدو، والثانية بالاستراتيجية والتكتيك وكيفية اختيار الأهداف. أنظر:

Hermann, «Effects of Personal Characteristics of Political Leaders on Foreign Policy,» p.54.

تميزت هذه المرحلة بتأثير الإعلام المصري وقوّته وتضييق الخناق على الأردن من جانب مصر وسوريا. وشعر الأردن بأنه المستهدف الأول في حملة المراجعة المصرية في النظام العربي. ومع تضييق الخناق عليه قبل مبدأ ايزنهاور واتحد مع العراق، وقيل عن منتصف هذه الفترة إنه من أهم أعوام تطور النظام العربي إذ تأكد فيه الدليل الحاسم للمقولات النظرية عن وجود رأي عام عربي يؤمن بالوحدة العربية[٢٢].

يمكن التمييز بين العقائد السياسية للملك في عدة قضايا:

عقائد الملك السياسية في هذه الفترة بشأن

(١) النظام الدولي

نظر الملك إليه على أساس أنه ثنائي القطبية المحكمة، وان الحرب الباردة تسيطر عليه وتسعى موسكو إلى جر بلدان عربية، مثل لبنان والعراق والأردن إلى أتون تلك الحرب الباردة[٢٣].

لم يؤمن الملك بالوقوف محايداً، بل اختار الوقوف إلى جانب «الحرية» (العالم الحر) تأييداً لمبادئها، وأعلن عن وقوفه إلى جانب الغرب، وحتى لو قام نزاع مسلح فإنه سيؤيد الغرب. وبرر الملك ذلك بأن المحايد يجب أن يكون قوياً ليضمن سلامته من طرفيّ النزاع ويقول: «إن موقفنا في حالة قيام نزاع مسلح بين الحرية والشيوعية هو تأييد مبادىء الحرية واننا لا نتخفى وراء شعارات حياد لأن المحايد يجب أن يكون قوياً ليضمن سلامته من طرفي النزاع وإلا ماذا يعني حياد الضعيف إذا وقع نزاع مسلح؟»[٢٤].

(٢) طبيعة النظام الدولي

نظر إليه الملك على أنه صراعي لا يترك مجالاً للحياد وان الاتحاد السوفياتي يرغب بالسيطرة على المنطقة استراتيجياً لكي يمسك بخناق القوى الأخرى.

(٣) حل الصراع

رأى الملك حل الصراع عن طريق التفاوض الايجابي والسلام ويقول: «التفاوض الايجابي الهادىء لإيجاد الحلول السلمية لها قياماً منها بمسؤولياتها الرئيسية في حفظ السلام العالمي

---

(٢٢) جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩)، ص ٧٤.

(٢٣) خطاب للشعب الأردني، ١٧/٧/١٩٥٨.

(٢٤) كلمة في مأدبة عشاء لمجلة: *Readers Digest*, 16/4/1959.

فتصبح هذه التسويات عوامل مساعدة وممهدة لخلق جو ملائم للاتفاق على القضايا العالمية الكبرى»[٢٥].

(٤) دور الأردن

(أ) دور دفاعي عن الوطن العربي والمقومات والقومية العربية واعتبار الأردن خط الدفاع الأول عن العرب حيث يقول: «ونعتبر أنفسنا خط الدفاع الأول والأخير لأمة العرب تجاه أعداء العرب وقفنا ندافع عن إخواننا ونعتبر كل قضية عربية قضيتنا لأن حدودنا ما هي حدود الأردن فقط بل لأبناء الوطن العربي الكبير»[٢٦]. واعتبر الملك أن وقوفه في وجه إسرائيل ليس دفاعاً عن الأردن فحسب بل عن القومية العربية. «الأردن يقوم في وجه إسرائيل مدافعاً لا عن نفسه بل عن القومية العربية تحت كل سماء»[٢٧].

وقد أعطى الملك مسؤولية خاصة للأردن في ما يتعلق بقضية فلسطين على أساس أن للأردن دوراً تحررياً في التحرر والدفاع عن حرية العرب التي تبدأ بقضية فلسطين وتنتهي بباقي الوطن العربي، وعلى أساس أن الأردن قاعدة للعمل لفلسطين ضمن عمل عربي موحد، ولهذه القضية في سياسة الأردن الأولوية والصدارة وهي محور كفاح الأردن، لذلك فهو يرفض أي حل عن غير طريق الأسرة الأردنية وانه يقف في وجه محاولات تجزئتها وتصفيتها[٢٨] أو انفراد دولة عربية بها. «فقد كانت سياستنا ألا تنفرد دولة عربية فيها له صلة بالوطن العربي أو القضية الأولية قضية فلسطين العزيزة»[٢٩].

ويرى أن استراتيجية الأردن الممتازة عسكرياً وجغرافياً سبب في اعتباره القاعدة الأولى للحشد العربي، وان الملك استخدم ذلك في تبرير طلب المساعدات العربية على النحو الذي سبق أن ساعدت فيه الجزائر ليكون بذلك قادراً على إحكام الطوق الدفاعي حول العدو إذ يقول: «الأردن هو القاعدة الأولى للحشد، فإن واجب الدول العربية أن تشد أزره على النحو الذي شدت فيه ازر الجزائر الشقيقة»[٣٠].

(ب) تنقية الجو العربي: يرى الملك أن للأردن دوراً في حل الخلافات العربية وتنقية الجو العربي لوحدة الصف. يقول عن الأردن: «وكانت يده الأمينة أول يد عربية تمتد لتنقية الجو العربي في نية صادقة شريفة»[٣١].

---

(٢٥) ورقة قدّمت إلى: مؤتمر عدم الانحياز الثاني، ١٩٦٤/١٠/٧. بيد أن الملك ما لبث أن عاد وأيّد عدم الانحياز بعد ذلك.

(٢٦) خطاب في القوات المسلحة، ١٩٥٨/٨/٩.

(٢٧) خطاب في: ١٩٥٧/٤/٢٥.

(٢٨) خطابات في: ١٩٦٥/١١/٢؛ ١٩٦٧/٥/٢٥؛ ١٩٦٦/٥/١٥، و١٩٦٣/٥/٨.

(٢٩) خطاب إلى الشعب الأردني، ١٩٥٥/١٢/١٧.

(٣٠) خطاب في افتتاح الإذاعة، ١٩٥٦/١٠/١. كذلك انظر: خطاب في ١٩٦٣/٨/٢٥.

(٣١) خطاب بمناسبة حلول شهر رمضان، ١٩٦١/٢/١٦.

كما يرى أنه هو نفسه له دور في حل الخلاف العربي على مستوى الرؤساء وحل مشاكلهم، فيقول: «أشعر بأن علي واجباً أن أحلّ المشاكل بين كل إخواني القادة والرؤساء»[٣٢].

ويرى الملك أن الخلاف العربي ليس سطحياً وأن من أسبابه عدم وضع مخطط شامل للعمل المشترك[٣٣]، وان نتائجه هي المساعدة على التغلغل الشيوعي[٣٤].

ج - **مكافحة الشيوعية**: يرى الملك أن للأردن دوراً في مكافحة الشيوعية ومقاومتها ومنع تغلغلها في الشرق الأوسط، وأنه يهدف إلى إنقاذ الأردن من الشيوعية والالحاد وانقاذ الشرق الأوسط أيضاً. ويقول معبّراً عن دور الأردن بأنه: «الوفاء بمسؤولياتنا في سبيل قومنا وبلادنا وانقاذ الشرق الأوسط إن شاء الله من براثن الشيوعية الدولية ومخالب الفساد والإلحاد»[٣٥].

(٥) عدو الأردن

للأردن، بحسب اعتقاد الملك حينذاك، عدوان رئيسيان هما الصهيونية والشيوعية.

وتتمثل الصهيونية على المستوى العالمي باليهودية العالمية، وعلى المستوى المحلي بإسرائيل.

(أ) الصهيونية واليهودية العالمية

ركزت عقيدة الملك بأن هذا هو العدو الرئيسي للأردن على الصعيد الدولي، وانه يهدف إلى إقامة رأس جسر في المنطقة العربية يفصل المغرب عن المشرق، وان الصهيونية ما هي إلا أسلوب استعماري جديد يتلاقى مع المخططات الاستعمارية. يقول الملك معبراً عن دور هذا العدو: «واستمرت الصهيونية في التخطيط وتنفيذ مراحل ذلك التخطيط، فكانت الجهود منصبة على بناء دولة ذات طابع عسكري وقوات مسلحة مدربة بأحدث المعدات والمهمات لتحقيق المزيد من التوسع والتمكن، وكانت اعتداءات لا حصر لها على خطوط الهدنة، ثم عملية تحويل مياه نهر الأردن لإرواء مناطقه البعيدة عن حوض النهر بغية تهيئة المجال لاستقبال مزيد من المهاجرين والوصول إلى مزيد من القوة مع ما في ذلك من عدوان واضح على حقوق العرب ومخالفة صريحة لمبادىء القانون الدولي»[٣٦].

---

(٣٢) خطاب في المؤتمر الشعبي الكبير بالقدس، ١٩٦٧/١/١٥.
(٣٣) كلمة في وفود نابلس بالديوان الملكي، ١٩٦٣/١/٢٤.
(٣٤) خطاب في خريجي وخريجات معهد المعلمين في عجلون، ١٩٦٦/٦/١٤.
(٣٥) خطاب إلى الشعب الأردني، ١٩٥٨/٧/١٧.
(٣٦) كلمة الملك بعد عودته من مؤتمر القمة الثالث، ١٩٦٥/١٠/٤.

ويـرى الملك أن الصهيونيـة تسعى دولياً «لخنق الصـوت العـربي دوليـاً وسـد السبـل والمسالك في وجهه»[٣٧].

أما إسرائيل، فإن أهدافها هي ضمن الإطار العام للأهداف الصهيونية العالميـة والتي ترتكز في بناء دولة ذات طابع عسكري وقوات مسلحة مدربـة بأحـدث المعدات للتوسع وعرقلة سير العرب نحو أهدافهم[٣٨]، كما تهدف إلى:

١ ـ محو تاريخ الشعب الفلسطيني وعنصره على مدى ١٤ قرناً.
٢ ـ شطر العالم العربي إلى قسمين وتفريق العرب.
٣ ـ التسلل إلى افريقيا وآسيا.
٤ ـ الاستيلاء على مياه الأنهار العربية وتحويلها لصالح الكيان الصهيوني.
٥ ـ التمهيد لمعركة مقبلة مع العرب (العدوان)[٣٩] وتهديد السلام العالمي.

(ب) **الشيوعية بشقيها الروسي والصيني**: وهي ينظر إليها على أنها تهدف إلى:

١ ـ القضاء على المقومات القومية ونهضة الأمة العـربية ووحـدتها والغـزو الإلحادي المنظم.

٢ ـ التآمر على الأردن والتمهيد للصلح مع إسرائيل.

٣ ـ طمس القومية العربية وبث الفـرقة والحلول محـل الاستعمار القـديم، واللجوء إلى استخدام الحياد لنشر مبادئها، أي استخدام الحياد كقناع.

٤ ـ تحقيق أطماعها في النفط العربي، والتسلل إلى افريقيا، وأهداف اسـتراتيجية في السيطرة على المنطقة كي تمسـك بخناق القـوى الأخرى المضـادة لها (الغـرب). يصف الملك هذه الأهداف بقوله: «لقد كانت هذه المنطقـة الاستراتيجيـة الهامـة بحكم موقعهـا هدفـاً تطمع روسيا القيصرية في الاستيلاء عليه، وبقيت هدفاً للشيوعية بشقيهـا السوفيـاتي والصيني لما فيهـا من مصادر نفطية إذا أمسكت بها أمسكت بخناق القوى التي تقابلها، ولكـونها منطقـة تشقها خـطوط مواصلات ذات أهمية استراتيجية كبرى إلى أنحاء العالم المختلفة»[٤٠].

يربط الملك بين العدوين على اعتبار أن إسرائيل هي المركز الأول للشيوعية وان الشيوعيين في الأردن هم جواسيس للشيوعيين الدوليين ولإسرائيل نفسها، حيث يقول

---

(٣٧) خطاب في افتتاح مؤتمر الإعلام، ١٩٦٥/٤/١٩.
(٣٨) خطاب يوم الاستقلال، ١٩٦٥/٥/٢٥.
(٣٩) خطاب في: ١٩٦٥/١٠/٤.
(٤٠) خطاب في: ١٩٦٦/٦/١٤. ويضيف الملك «إننا نرحب بالتعاون مع الاتحـاد السوفيـاتي ومع كـل دولة في العالم عندما تدرك أننا عرب نعتز بعروبتنا».

معبّراً عن ذلك: «لأن الشيوعيين في الأردن كانوا وما يزالون إخواناً وأعواناً للشيوعيين اليهود في إسرائيل يتلقون المعلومات من مركزهم الأساسي الذي هو المركز الأول للشيوعية في الشرق الأوسط»[41].

ويرى الملك أن الأحزاب الشيوعية تهدف إلى الصلح مع إسرائيل وتدعو إليه حيث يقول: «إن الأحزاب العميلة لها في المنطقة تدعو بصراحة ووقاحة إلى الصلح مع إسرائيل على أساس طمس قوميتنا وإلغاء ديننا والاستعاضة عنها بشعار الأخوّة الشيوعية»[42].

يتلخص اعتقاد الملك بأن هذين العدوين كليهما يمثل استعماراً جديداً هدفه استعباد وتسلط وسيطرة على مقدرات الأمة وبث الفرقة؛ لكن الملك يرى أن الشيوعية أشد خطراً من الصهيونية، حيث يقول: «وأصبحنا ذات يوم لنجد الشيوعية بقواها الهائلة ومخططاتها لبلشفة العالم التي يتضاءل بالمقارنة بها الخطر الصهيوني ذاته على أبواب وطننا العربي»[43].

(ج) **الجمهورية العربية المتحدة**: حيث كان الملك يرى أنها أصبحت مسرحاً للتغلغل الشيوعي وأن الجمهورية العربية المتحدة والشيوعية يتشابهان من حيث الأساليب في الايقاع بالأصدقاء وبث الفرقة واستخدام الحياد كقناع. فالشيوعية تستخدمه في نشر مبادئها، وتستخدمه الجمهورية العربية المتحدة في القضاء التام على الأهداف السياسية العربية. يقول: «إني أجد مغزى كبيراً وأهمية بالغة في أن نزاعنا مع الجمهورية العربية المتحدة يعود في تاريخه إلى اليوم الذي أعلنت فيه استنكاري لنمو الخطر الشيوعي وتزايده في العالم العربي، وبالإضافة إلى ذلك فإني ألمس تشابهاً ذا معزى بين الوسائل التي استخدمتها الجمهورية العربية المتحدة ضد الأردن وبين تلك التي استخدمتها الشيوعية في جميع أنحاء العالم»[44].

ويرى الملك في حملات الجمهورية العربية المتحدة الإعلامية على الأردن تعطيلاً لواجبه القومي المقدس وإشاعات تهدف إلى إضعافه، إذ تردد الحملات الإعلامية حديث خيانة وتآمر على فلسطين. يقول الملك مشبهاً ذلك الموقف بموقف إسرائيل: «... وليتهم تركوه في وقفة الصمود والعنفوان دون أن يقفوا ضده كما تقف اسرائيل، ولكن راحوا ينثرون حملاتهم...»[45].

(د) **منظمة التحرير الفلسطينية**: يرى الملك أنها أصبحت معول هدم للتضامن العربي والعمل الموحد، ويسيطر عليها الحزبيون. يقول الملك عن دورها إنها تستخدم

(٤١) خطاب في: ١٩٥٧/٤/٢٥.
(٤٢) المصدر نفسه.
(٤٣) خطاب في: ١٩٦٦/٦/١٤.
(٤٤) خطاب في اجتماع الجمعية العامة، ١٩٦٠/١٠/٣.
(٤٥) خطاب في الأسرة الأردنية والأمة العربية، ١٩٦٢/١٠/٣١.

حدود الأردن لعملياتها الفدائية وان ذلك يفرض المعركة قبل أوانها[٤٦] وان الفلسطينيين يربطون أنفسهم بالاشتراكيين الثوريين على أساس أن إسرائيل مرتبطة بالغرب ويبقون الوضع هكذا بلا نضال، وانهم يستخدمون الأردن كبش فداء ويخدعون العالم العربي. يصف الملك موقفهم وهذا الوضع بقوله: «فلتَضِعْ فلسطين ولتُصفَّ القضية، وإذا كان لا بد من كبش فداء جديد فليكن هذا الأردن»[٤٧]. ويقول عن دورها: «غدت قطب الرحى في إذكاء الخلافات العربية والانقضاض على التضامن العربي وكل ما من شأنه أن يجمع الأفئدة حول القضية ويخدم مصالحها»[٤٨].

(٦) الاستراتيجية السياسية

لم تكن هجومية ولا ردعاً بمعنى الردع، بقدر ما كانت تدعو إلى الاستعداد الدفاعي بكل ما لدى الأردن من طاقات والتنسيق من الناحية العسكرية والناحية الاقتصادية والعمل الدبلوماسي. يوضح الملك نوع ذلك الاستعداد بقوله: «استعداداً كافياً بكل ما لدينا من طاقات لردّ أي هجوم عدواني مفاجىء من جهة، ولكسب الوقت لإنجاز الحشد الكامل من جهة أخرى»[٤٩].

يريد الملك بالحشد الوصول إلى مرتبة القوة التي تهيّىء الأردن لمجابهة العدو، ويتفاءل بأن إسرائيل ستزول في المستقبل القريب إذا ما استعد الأردن وصمد: «لأننا طالما استمرينا في وجودنا على الخطوط الأمامية وفي المناطق الجبلية، فإن إسرائيل ستنتهي في المستقبل، أؤكد لكم ان هذا المستقبل قريب، فضروري أن نستعد ونتهيأ للمفاجآت»[٥٠].

ولكن الملك يعترف بأنه عندما قامت حرب عام ١٩٦٧ لم يكن الأردن مستعداً ولم يكن بلغ مرحلة الردع حيث يقول: «إن كون الأردن لم تكن لديه الوسائل الكافية لمواجهة العدوان أمر سأتأسف عليه طيلة أيام حياتي»[٥١].

(٧) الهدف

هدف الملك في هذه المرحلة هو الأقصى: «انقاذ الحق كاملاً في فلسطين واستعادته غير منقوص»[٥٢]. أما طريقة تحقيق الهدف فهي على مراحل وليست دفعة واحدة: «فقضية فلسطين هي قضيتنا الأولى ولا يوجد مثل هذا البلد صامداً أو مستعداً ويتحمل مثل مسؤولياته،

---

(٤٦) خطاب إلى الأمة العربية من إذاعة المملكة الأردنية الهاشمية، ١٩٦٦/١٢/٢.

(٤٧) المصدر نفسه.

(٤٨) خطاب في: ١٩٦٦/٦/١٤.

(٤٩) كلمة ألقيت في: مؤتمر الطلبة الثاني عشر، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٥ آذار/ مارس ١٩٦٣.

(٥٠) كلمة في وفود أسرة التعليم، ١٩٦٣/٥/٢٣.

(٥١) خطاب في: ١٩٦٧/٦/٢٦.

(٥٢) خطاب في مؤتمر شعبي، ١٩٦٦/١/٥.

ونستمر بالصمود ونرتقي في مدارج القوة كي نستعيد كل ما فقدناه»[٥٣].

(٨) القوات العسكرية

تركزت عقيدة الملك في أن لهذه القوات دوراً دفاعياً، ولم يحيّدها الملك بل اعتمد عليها ـ إذ يقول في المعنى نفسه غير مرة: «وجعلته جيشاً عربياً خالصاً لك ودؤوب يحمي حدودك ويعلي بنورك ويسهر لتنام»[٥٤].

وقد رأى الملك ان هذه القوات بصفتها الدرع الدفاعي والساعد المتين للأمة العربية، فإنه من الضروري أن توحَّد: «أضرع إلى الله العلي القدير أن يحقق أمنية الأمة العربية بأن ترى جيشها وحدة عسكرية مؤتلفة تدفع عن الوطن العربي غدر الغادر»[٥٥].

ويرى الملك أن للقوات المسلحة دوراً رئيسياً، لكن في الوقت نفسه يجب عدم تجاهل خطة العمل السياسي، ويقول: «فإن كل خطة للإنقاذ تتجاهل الميدان السياسي هي خطة مجازفة واسعة الثغرات»[٥٦].

ويرى أيضاً أنه من الضروري التنسيق الكلي بين الناحية العسكرية والاقتصادية[٥٧].

وأن القوات المسلحة يجب أن تستخدم مع الدراسة والتخطيط والعقل الواعي وليس الارتجال والغوغائية والتهريج[٥٨]، وان تبتعد عن الأحزاب[٥٩] والأطماع السياسية، وأنها يجب أن توجه إلى العدو وليس إلى الجهات العربية[٦٠].

ويرى الملك أن الجيش الأردني هو جيش فلسطين ووارث رسالة الثورة العربية الكبرى، وبما أنه جيش فلسطين فهو جيش التحرير وهو الجيش الوحيد الذي يوحَّد به فلسطينيون وأردنيون[٦١].

---

(٥٣) خطاب في الوفود التي أمت قصر رغدان.
(٥٤) خطاب في: ١٩٥٧/٤/٢٥.
(٥٥) خطاب في حفل عشاء أقامه كميل شمعون، ١٩٥٥/١١/٢٣.
(٥٦) كلمة ألقيت في: مؤتمر الطلبة الثاني عشر، ٢٥ آذار/ مارس ١٩٦٣.
(٥٧) المصدر نفسه.
(٥٨) خطاب في مؤتمر شعبي، ١٩٦٦/١/٥.
(٥٩) خطاب في: ١٩٦٧/٥/٢٣.
(٦٠) كلمة في وفود نابلس بالديوان الملكي، ١٩٦٣/١/٢٤.
(٦١) خطاب في جموع اللاجئين بالديوان الملكي، ١٩٦٦/٦/٢١.

ب ـ العقائد السياسية للملك في المرحلة الثانية (١٩٦٧ ـ ١٩٧٤)

شهدت هذه الفترة تغيراً في بعض معتقدات الملك سنتحدث عنه في نهاية هذا الباب بمقارنة المتغيرات.

أما عقائد الملك السياسية في هذه الفترة فهي:

(١) النظام الدولي

ظهرت عقائد الملك عن النظام الدولي بوضوح أكثر في هذه الفترة وتركزت على ما يلي:

في بداية الفترة كان اعتقاد الملك بأن القوتين العظميين لا تقفان مع العرب كما كانتا تقفان في عام ١٩٥٦؛ حتى هيئة الأمم لم يُصغِ إليها أحد وأن الغرب أعطى إسرائيل سلاحاً أكثر وأفضل مما يملك الأردن. وانه لا يوجد تفاوت بين وجهات نظر القوى الكبرى واستعدادها للإسهام في الجهود السياسية وان الدول الكبرى بالرغم من اعترافها بالظلم الذي لحق بالعرب، فإنها تعتبر إسرائيل أمراً واقعاً وتقرّ بأن إسرائيل وجدت لتبقى[٦٢].

فعقيدة الملك بأنه إذا فشل السلام فإن ذلك يجر العالم إلى حرب ثالثة بسبب استراتيجية المنطقة وإنتاجها لنصف الزيت في العالم[٦٣]. وهو يعتقد أن مواقف الدول الكبرى ستؤثر على علاقاتها مع الأردن على المدى البعيد[٦٤] ويرى أن الانفجار واقع بالرغم من أن إسرائيل تقنع العالم بأن حرباً لن تقع في المنطقة.

يقول الملك مدللاً على ذلك: «إنني شخصياً أُقيم وزناً لما سينتج عن المهارة الدبلوماسية المشتركة المتمثلة في وزن فرنسا وبريطانيا العظمى وروسيا والولايات المتحدة، وحيث إن هذه الدول هي المعنية بشكل خاص في المحافظة على السلام في العالم، وبما أن الوضع في الشرق الأوسط قد يؤدي إلى تدمير المدنية وليس إلى تدمير السلام فحسب، فإنني أشعر بأنهم مخولون الحق بإعطائنا رأيهم وبأن هذا الرأي جدير بالاستماع إليه، وإني لأعجب لماذا لا تعتقد إسرائيل مثل هذا الاعتقاد»[٦٥].

تفاءل الملك قليلاً في آخر هذه المرحلة بعد أن رأى الوفاق بين الدول الكبرى وأن الوفاق أزال الخطر عن السلام العالمي في فيتنام وكوريا، وأن دور المنطقة العربية

---

(٦٢) خطاب بمناسبة عيد الأضحى، ١٩٦٨/٣/٨.

(٦٣) خطاب في نادي الصحافة في واشنطن، ١٩٦٩/٤/١٠.

(٦٤) خطاب في افتتاح المؤتمر الخامس لاتحاد طلاب فلسطين، ١٩٦٩/٧/٣٠.

(٦٥) خطاب في: ١٩٦٩/٤/١٠.

آتٍ. ويقول: «فإننا نقدّر بأن مشاكل منطقتنا وقضيتها آتٍ دورها قريباً لتحظى بالتركيز الدولي ذي الوزن والتأثير»[٦٦].

أما وزن المنطقة الذي يشكّل خطراً على السلام العالمي فيرجع إلى ثلاثة أسباب:

أ ـ غناها وتوفّر مصادر الطاقة فيها.
ب ـ موقعها الاستراتيجي.
ج ـ المصالح الحيوية للدول الكبرى[٦٧].

بيد أن هذا التفاؤل لم يدم طويلاً إذ عاد الملك فردد الشكوى حول تلك المواقف، بقوله: «ولم تسعفنا الدولتان الكبيرتان اللتان وضعتا الموقف في منطقتنا على درجة لا هي بالسلم ولا هي بالحرب، فتسبب عن هذا الحال ارتباك في سيرنا وغموض في الرؤية»[٦٨].

ويرى الملك أن ذلك يحقق لإسرائيل ما تريده، فهي تخشى اجتماع الدول الكبرى وتوصيتهم بحل عادل، لذلك تعترض على اجتماعهم وتوهمهم بأن حرباً لن تقع في المنطقة لعدم استعداد العرب[٦٩].

(٢) دور الأردن

العقائد السياسية لصانع القرار الأردني: يرى الملك أن للأردن دوراً دفاعياً عن العرب وهذا يتشابه مع ما ذكر قبلاً في المرحلة السابقة، يؤكد الملك هذا الاعتقاد بقوله: «قلت لكم إن مقامنا الطويل في الخنادق على أطول جبهة للدفاع عن حرماتنا القومية ومقدساتنا الروحية ووقوفنا بشرف وثقة وعناد على خط الفداء خط الدفاع عن العروبة، قد حفزنا ويحفزنا دائماً إلى الإلحاح في ضرورة التضامن العربي»[٧٠].

ويرى الملك أن للأردن دوراً في الدفاع عن المقدسات واسترجاعها، ودفاعاً عن فلسطين وشعبها منذ الثورة العربية الكبرى وحتى الوقت الحاضر، ودفاعاً عن الوجود العربي. وقد شبّه الملك الأردن بالسد الذي يجب أن لا ينهار: «لأن انهياره يعني انهيار السد الذي يمنع السيل من أن يجرف ما وراءه وأنه يشكل مع شقيقاته العربيات المحيطات بالخطر سداً واحداً»[٧١].

---

(٦٦) خطاب في: ١٩٧٣/٢/٣.
(٦٧) المصدر نفسه.
(٦٨) خطاب في جلسة بمؤتمر الرباط، ١٩٧٤/١٠/٢٧.
(٦٩) خطاب في: ١٩٦٩/٤/١٠.
(٧٠) خطاب بمناسبة عيد الفطر، ١٩٦٧/١٢/٣١.
(٧١) خطاب في: ١٩٦٣/٧/٣٠.

تبعاً لذلك ولظروف الأردن التاريخية والجغرافية، فإن للأردن دوراً خاصاً بالنسبة للقضية الفلسطينية ويرتبط بها عضوياً، ويعبر الملك عن ذلك بقوله: «الأردن يقف على أطول خطوط المجابهة وأخطر المواقع عسكرياً وسياسياً وهو يشكّل قلب المعركة ويرتبط بالقضية الفلسطينية ارتباطاً عضوياً لا انفكاك له»[٧٢].

ويؤكد الملك في هذه المرحلة دور الأردن في تنقية الجو العربي ونبذ الخلافات ووحدة الصف والسعي إلى الوحدة والتنسيق العربي، ويقول: «فإن الأردن بالذات لم يتوقف يوماً عن الدعوة لوحدة الصف وحشد الجهود وتنسيقها ولا تردد في مد يد صادقة وقادرة إلى كل الأخوة والأشقاء إيماناً منه بوحدة القضية ووحدة المصير، ولم يألُ جهداً في العمل لهدف التحرير»[٧٣].

يرى أن للأردن دوراً قيادياً طليعياً تحدده ثلاثة أمور[٧٤]:

أ ـ الشعب الأردني.

ب ـ رسالة هذا الشعب.

ج ـ الموقع السياسي والطبيعي لهذا البلد بجناحيه ذلك بأن للشعب المقدرة باستمرار على الانصهار في بوتقة وطنية.

وحيث إن الرسالة تحدد له دوره التاريخي وترسم طريقه، منبع الرسالة الثورة العربية الكبرى «في انطلاقتها الخالدة نحو الحرية والوحدة والحياة الأفضل»[٧٥].

وحيث إن الموقع يلقي مسؤوليات دولية ووطنية وقومية، يقول الملك: «إن الأشياء السابقة تجعل الأردن يتجاوز في حجمه ومعناه مدلولات الأعداء ويتخطى ما تحمله أرضه من ثروات»[٧٦].

ويرى الملك شخصياً أن له دوراً بالتحدث بالنيابة عن العرب، فيقول: «وهل لي أن أقول بأني لا أتكلم باسم الأردن وحده بل باسم الأمة العربية جميعها»[٧٧].

وإن ما يعزز هذا الدور تفويض جمال عبدالناصر الملك بأن يتحدث بالنيابة عنه مع الأمريكيين حيث يقول للأمريكيين في نادي الصحافة في واشنطن: «فقد خوّلني هذه الصلاحية قبل ثلاثة أسابيع لكي أتحدث إليكم نيابة عنه انه لا يريد الحرب»[٧٨].

---

(٧٢) كلمة بمناسبة رحلة الملك إلى أمريكا، ١٩٧٣/٢/٣.

(٧٣) يقول الملك إنه في سبيل التضامن العربي، قبل مبادرة روجرز للحيلولة دون التأثير في محاولات عزل مصر. انظر: خطاب في ١٩٧١/٩/٧.

(٧٤) كلمة ألقيت في: المؤتمر الوطني الكبير، عمان، ١٥ آذار/ مارس ١٩٧٢.

(٧٥) خطاب في أبناء الأسرة الأردنية، ١٩٧٤/٢/١٤.

(٧٦) المصدر نفسه.

(٧٧) المصدر نفسه.

(٧٨) خطاب في نادي الصحافة في واشنطن، ١٩٦٩/٤/١٠.

(٣) العدو الرئيسي ودوره

(أ) الصهيونية العالمية: وتهدف إلى اغتصاب أرض الوطن العربي والتوسع والعدوان، وهي حركة استعمارية توسعية هدفها تحقيق أطماعها بإنشاء دولة تتحكم في مصائر الأمم وفناء الإرادة العربية واستسلامها وخراب العالم الإسلامي ودماره وإقامة قاعدة في فلسطين للانطلاق[٧٩] في إنشاء دولة كبرى.

(ب) إسرائيل: إضافة إلى أهدافها التي ذكرت في المراحل السابقة، فإن لها أهدافاً جديدة:

١ ـ المحافظة على الوضع الجديد واقناع دول العالم بأن حرباً لن تقوم في المنطقة بسبب عدم استعداد الدول العربية للحيلولة دون تدخل الدول الأربع الكبرى[٨٠].

٢ ـ فرض التسوية والابتزاز السياسي[٨١].

٣ ـ تخطيط لعدوان مستمر على الأمة العربية والمناداة بالسلام ظاهرياً: «عندما لا يريد أن يعود إلى الخطوط التي انطلق منها في حزيران ١٩٦٧ وهو يعمل، ومن يعطف عليه يعمل أيضاً، لتغيير الواقع على الأرض»[٨٢].

وإنه في سبيل ذلك يتقنع بالسلام: «لقد ظلت إسرائيل دوماً تتبنى سياسة تنادي في الظاهر بالسلام بينما هي تعمل وتخطط للعدوان في الخفاء، فلقد وجهت ضربتها الأولى الغادرة عام ١٩٥٦»[٨٣].

٤ ـ تشويه صورة النضال الفلسطيني والأردني الذي تصوره اسرائيل على أنه من أجل شكل جديد في الحكم بدل الأرض والوطن[٨٤]، يقول: «في الفترة الأخيرة أنغام انطلقت من أفواه المحتلين لأرضنا مع انغام خرجت من حناجر أشقاء لنا الأولى تشير إلى وطن بديل والأخرى توصي بكيان هزيل، وهكذا اشترك الضالع والضائع في عزف لحن نشاز»[٨٥].

(٤) المقاومة الفلسطينية ومنظمة التحرير

نقطة الخلاف بينها وبين الأردن:

---

(٧٩) كلمة ألقيت في: مؤتمر القمة الإسلامي، الرباط، ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣.

(٨٠) المصدر نفسه.

(٨١) خطاب في: ١٩٦٧/١١/٧، حيث يشبّه الملك موقف إسرائيل هذا برجل سرق مصرفاً وأراد أن يفتح حساباً في المصرف نفسه.

(٨٢) حديث في قصر بسمان إلى أعضاء مجلس الأمة، ١٩٧١/٤/٣.

(٨٣) كلمة ردّ على بودغورني رئيس مجلس السوفيات الأعلى، في مأدبة العشاء بموسكو، ١٩٦٧/١٠/٢.

(٨٤) خطاب في افتتاح الجلسة الأولى لمجلس الاتحاد الوطني، ١٩٧٢/١٠/١٠.

(٨٥) المصدر نفسه.

أ ـ حول تمثيل الفلسطينيين في الأردن: لا تستطيع المنظمة أن تقوم من فوق سلطة الدولة (الأردن) وان تنطق باسم جزء كبير من مواطني الأرض اندمجوا في مناحي الحياة ودوائرها وميادينها ولا تقبل هي أن تمثل لهؤلاء حكومتهم (الأردن). ويتساءل الملك من هم الفلسطينيون الذين تريد أن تمثلهم المنظمة هل هم الفلسطينيون الذين جاءوا إلى الأردن عام ١٩٢٤ أو في عام ١٩٤٨ أو الذين نزحوا بعد عام ١٩٦٧[٨٦].

ب ـ اعترف الأردن بالمنظمة في عام ١٩٦٤، ولكنه يعارض دخول تشكيلات فلسطينية إلى الأردن لأن فيه جيشاً نصف أعضائه فلسطينيون والأسرة الأردنية مكونة من فلسطينيين وأردنيين، وان دخول تشكيلات فلسطينية يخلق حساسيات وتعدد ولاءات ويعرّض الوحدة الوطنية للتفكك والانقسام والضياع[٨٧]، وان الملك عندما سمح للمقاومة بالدخول إلى الأردن بعد ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ سمح لها على أساس تشتيت قوات العدو وعناصر قوته والعمل بأخلاق وانضباطية، وان تكون عامل وحدة. ولكن الذي حدث كما يقول الملك: «اكتشفنا مع الأسف خطأنا عندما عاشت قواتنا المسلحة وشعبنا الواحد جحيم الفرقة والنزاع والتصدع والضياع والخراب والدمار... ذكريات مرة ظلت وستظل عالقة بالأذهان... الآلاف من الحوادث المؤسفة والمآسي المفجعة حلت بقواتنا لمسلحة وشعبنا الواحد على أيدي من سموا بمنتسبي المقاومة الفلسطينية»[٨٨].

كما يرى الملك أنها لا تعرف دورها وتتهم الأردن بأنه لم يحارب في عام ١٩٦٧. ويقول إنها لجأت إلى دور آخر غير دورها الذي يجب أن تؤديه إذ يقول بالنص الحرفي: «... هذا الدور مع الأسف هو الدور الذي يؤدي في هذه الأرض بالذات إلى محاولات لتشق الوحدة الوطنية وحرمان الطالب من الذهاب لمدرسته، حرمان الإنسان من أن يعيش بأمن، أن يكون اميناً على نفسه وعلى زوجته إذا خرجت من بيته وعلى ابنه وعلى بنته [انها] حالة القلق والرعب...» عدونا يخطط من زمن لقضية نسف الوحدة الوطنية، وقضية حل المشكلة على اعتبار أنها قضية فلسطينية لها علاقة بالفلسطينيين... ولكن الظاهر أن هناك أيضاً تياراً مقابلاً يشجع مثل هذه الفكرة ويشجع مثل هذا الاتجاه[٨٩].

لا يرى الملك أن في موقف الأردن ما يتعارض مع رغبة المنظمة في الاشتراك في المباحثات السياسية الجارية على الصعيدين العربي والدولي من أجل الدفاع عن القضية الفلسطينية وحق الشعب العربي في فلسطين، بل يرى أن وجودها ضروري كطرف مفاوض في مؤتمر دولي لسببين[٩٠]:

---

(٨٦) خطاب في جلسة بمؤتمر قمة الرباط، ١٩٧٤/١٠/٢٧.
(٨٧) كلمة بمناسبة رحلة الملك إلى أمريكا، ١٩٧٣/٢/٣.
(٨٨) المصدر نفسه.
(٨٩) حديث في قصر بسمان إلى أعضاء مجلس الأمة، ١٩٧١/٤/٣.
(٩٠) المصدر نفسه.

- المطالبة بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

- وجود وفدها في المفاوضات طبيعي كي يبحث في ما يتعدى صلاحيات الأردن ومسؤولياته المحدودة في نطاق قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢).

يرسم الملك سير الأردن على المرتكزات التالية بعد مؤتمر الرباط ١٩٧٤:

(١) مواصلة العمل من أجل الانسحاب الاسرائيلي الكامل وتأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

(٢) عدم العمل بصورة منفردة حتى في مجال فصل القوات وإنما بمعرفة أشقائه العرب.

(٣) بعد تحرير الضفة الغربية يُترك لأهلها حق تقرير المصير تحت إشراف دولي محايد.

(٤) بعد فصل القوات لا يرى الأردن إقامة سلطة منظمة التحرير على أي جزء مستعاد أمراً عملياً واقعاً.

(٥) مطالبة بالتنسيق مع مصر وسوريا والمنظمة ودعم الأردن في استرجاع الضفة والقدس على أن يجري بعد ذلك نقاش حول مستقبل الضفة الغربية.

(٦) يدعم الأردن منظمة التحرير الفلسطينية في كل محفل دولي في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني وقضيته ويرى أن هذا الدعم أمر طبيعي في خدمة القضية[٩١].

(٥) الاستراتيجية السياسية

يرى الملك أن الاستراتيجية السياسية في هذه المرحلة هي السلام حتى على الرغم من عدم تفاؤله في رؤية السلام في المستقبل القريب المنظور[٩٢]، ويقول: «فقد وصلنا في ما وصلنا إليه على الأقل إلى نقطة التوقف في الانحدار المؤدي نحو الحرب، وحان الوقت لننظر إلى الخلف والصعود الصعب على طريق السلام»[٩٣].

أما عن نوع السلام فهو: «سلام دائم في الشرق الأوسط، هذا هو هدفنا الوحيد وليس الاكتفاء بتسويات الصعوبات الحالية»[٩٤].

---

(٩١) خطاب في جلسة بمؤتمر قمة الرباط، ١٩٧٤/١٠/٢٧.

(٩٢) خطاب في جامعة نورث وسترن في الينوي، ١٩٦٧/١١/٩.

(٩٣) خطاب في نادي الصحافة في واشنطن، ١٩٧٤/٣/٥.

(٩٤) خطاب في نادي الصحافة في واشنطن، ١٩٦٧/١١/٧.

يرى الملك أنه لا بد أن تكون هناك قوة تؤثر على العدو، ويعني بهذه القوة: «القوة المؤثرة تقود إلى سياسة ناجحة، وطالما أن الهدف واضح فالتحرك الإيجابي نحوه لا بد أن يكون من سائر الاتجاهات»[٩٥].

ويرى الملك أنه إذا لم يتحقق السلام فإن الصراع سيكون هذا البديل وهذا الصراع صفري حيث يقول الملك: «فإن الصراع بين الإسرائيليين وبيننا سيستمر إلى أن يخضع العالم العربي للامبراطورية الصهيونية أو إلى أن يدمر العرب في النهاية دولة إسرائيل»[٩٦].

(٦) الأهداف

هدف الأردن في هذه المرحلة هو المتوفر، ويمكن أن يقسم الحديث عن هذا الهدف إلى قسمين:

أ ـ المتوافر قبول قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) واستعادة الأراضي التي فقدت بعد حرب عام ١٩٦٧ كاملة غير منقوصة[٩٧] بما فيها القدس، وانقاذ حق الشعب العربي الفلسطيني إذ يقول الملك إن الهدف الاستراتيجي أصبح في انحسار العدوان عن الأراضي التي احتلت مؤخراً: «تحدد الهدف العربي الاستراتيجي في استعادة الأرض التي احتلت بعد حزيران عام ١٩٦٧»[٩٨].

ب ـ بعد مراوغة إسرائيل وعدم عرضها شروطاً معيّنة لدراستها بحث الأردن عن السلام في عرض مؤتمر دولي وقَبِلَ المتوفر في القرار (٣٣٨) الذي تولد عنه مؤتمر جنيف، يقول الملك: «وبالنسبة للأردن كما هو بالنسبة لمصر وسوريا، فإن الهدف الأساسي من ذهابنا إلى جنيف هو البحث عن السلام عن طريق انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي فقدناها في ١٩٦٧»[٩٩].

---

(٩٥) خطاب في: ١٩٧٠/٩/١٦.

(٩٦) خطاب في: ١٩٦٧/١١/٧.

(٩٧) خطاب في: ١٩٧٣/١٠/١٧.

(٩٨) كلمة بمناسبة رحلة الملك إلى أمريكا، ١٩٧٣/٢/٣.

(٩٩) خطاب في: ١٩٧٤/٣/٥. كما يقترح الملك طريقتين لتنفيذ القرار رقم (٢٤٢): أ ـ أن تكون المشاورات موحدة مع الفريق الأردني لضمان فرص النجاح وإن كانت متفرقة، فلا بد من أن تكون المشاورات قوية. ب ـ أن يبنى الموقف العربي تجاه تنفيذ القرار على أساس التنسيق بين الأطراف العربية على أساس التوازي في السير.

وعلى الرغم من قبول الملك للقرارين رقم (٢٤٢) و(٣٣٨)، فإنه يقول: «ليس هناك حل سلمي وحل حربي، هناك حل واحد ممكن أن نقبل به، هو استعادة أراضينا وإنقاذ قدسنا وإنقاذ أهلنا». انظر: خطاب في ١٩٧١/٤/٣.

(٧) القوات العسكرية

لم يُحد الملك القوات العسكرية بالرغم من السعي إلى السلام، فهو يدعو إلى ضرورة تفوقها: «يجب تقويتها ودعمها حتى تبلغ مرتبة القوات الرادعة»[١٠٠].

ويشير إلى أن لها دوراً في:

أ ـ حماية المقاومة الفلسطينية[١٠١]. ويقول الملك عن دور الجيش إنه «يجتمع به المقاوم وينطلق أمامه وعلى أرضه ليؤدي واجبه ويقاوم محتلها»[١٠٢].

ب ـ لها دور في أعمال الإنتاج والإعمار والصحة، وهي مؤسسة توظيف وتعليم وتدريب فني[١٠٣].

ج ـ يعتمد عليها الأردن في لقاء العدو ضمن سائر الوسائل[١٠٤]، يقول الملك: «وقد كان واجب قواتنا المسلحة ولا يزال مراقبة كل التطورات في المنطقة للحفاظ على سلامة الأرض التي تقف عليها في وجه أي تهديد وتفويت أي فرصة لاحتمال قيام إسرائيل بعملية اختراق للجبهة الشمالية»[١٠٥].

د ـ تستخدم إذا فشلت جهود العمل السياسي والسلام، يقول الملك: «ذلك أن الكلمة الفصل تبقى في النهاية لإرادة القتال وتبقى إلى جانب الحق ضد الباطل»[١٠٦].

خلاصة

ذكرنا في الصفحات الماضية عقائد الملك في المرحلتين السابقتين، تلك العقائد هي الميكانيزم النهائي الذي يشكل أساس الحسابات السياسية لصانع القرار الأساسي عند اتخاذ قرار السياسة الخارجية.

بيد أن هناك ملاحظات عديدة على عقائد الملك في المرحلتين، وهناك فروق وتغيرات مما يستدعي القول إن حرب عام ١٩٦٧ التي تشكل الفصل بين المرحلتين كان لها أثر كبير في تغيير البيئة النفسية للملك في كثير من النواحي.

---

(١٠٠) خطاب بمناسبة عيد الفطر، ١٩٨٦/١٢/٣١.
(١٠١) يقصد المقاومة الفلسطينية قبل وقوع الصدامات، وما آل إليه الوضع.
(١٠٢) خطاب في: ١٩٦٩/٧/٣٠.
(١٠٣) كلمة ألقيت في: مؤتمر التنمية الأردني، ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٢.
(١٠٤) خطاب في: ١٩٧٠/٩/١٦.
(١٠٥) كلمة إلى رجال الصحافة الأجنبية بالديوان الملكي، ١٩٧٣/١٠/١٧.
(١٠٦) المصدر نفسه.

هـذا التغـير النـاجم عن تلك الحـرب يبـدو أنـه كـان نتيجـة التغـير في هيكـل المعلومات لتصورات الملك، وبالتالي تقويمه للحقائق بحيث يمكن ملاحظة التغير التالي في معتقداته النهائية.

١ ـ تغيّر في دور الأردن بما يتعلق بمكافحة الشيوعية إذ اختفى هذا الدور تماماً بعد عام ١٩٦٧. وبات الملك يؤمن بحل تشرف عليه الدولتان أو القوتان العظميان. أكـثر من ذلك أصبح هذا مطلباً للأردن، وتغـير مع ذلـك موقف الأردن من مصر بعـد عام ١٩٦٧ إذ اختفى الخلاف.

لكن دور الأردن بمـا يتعلق بالـدفاع عن الأمـة العـربيـة والأردن والمقـدسـات، واعتبـار الأردن قاعـدة التحدي، فـإنـه بقي وظـل ارتبـاط الأردن الخـاص بـالقضيـة الفلسـطينية حيث أعلن الملك أن المملكـة الأردنية الهـاشمية ستـظل كما كـانت طـوال عهـدها مسـاندة للشعب الفلسـطيني العزيـز مؤيدة لكيـانه ومعينـة لممثليـه، وان ليس للأردن مطمع أو رغبة في تحكّم[١٠٧].

هذا الدور دفع الأردن دوماً إلى طلب المساعدات العربية والسعي إلى التضـامن العربي.

وفي المـراحـل كـافـة بقي لـلأردن دوره في تنقيـة الجـو العـربي والتغلب عـلى الخـلافات، إذ رأى الملك أن الانضـمام إلى مصر في قبول مبـادرة روجرز عـلى أسـاس الاعتقـاد بأنها محـاولة عـزل مصر عن العالم العـربي يفوّت الفـرصـة عن غـرض تلك المحاولة.

٢ ـ بقيت إسرائيـل العدو الـرئيسي عـلى مـدى مـراحـل هـذه الـدراسـة، وبقيت الصهيونية على المستوى الدولي العدو الـرئيسي. أما عن دور العـدو، فإن إسرائيـل في المـرحلة الثانيـة لجأت إلى فـرض التسويـة وتكريس الاحتـلال والمسـاومـة عـلى الحـل والابتزاز السياسي. لكنها في كلتا المرحلتين السابقتين كانت تهدد السـلام العالمي. كـما اختفت الشيوعية كأحد أعداء الأردن الرئيسيـة في المرحلة الثـانية، واختفى معهـا دور الجمهورية العربية المتحدة كخصم.

٣ ـ لم تكن استراتيجية الأردن دائماً هجومـاً أو مبادأة ولا ردعـاً، بمعنى الردع، إذ كانت تعتمد على الدفاع وإعداد النفس وبنـاء القوات المسلحـة للحصول عـلى التفوق والحشـد العسكري والتعـاضد والتكـاتف والتركيـز على الجهـد السياسي والاقتصـادي استعدادا ليوم الانطلاق.

---

(١٠٧) كلمة الملك قبل عودته من: مؤتمر القمة العربي، ٧، ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤.

في المرحلة الثانية ركّز الأردن على العمل ضمن استراتيجية عربية للوصول إلى السلام، حيث قبل قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ بشأن حل سياسي للنزاع العربي الإسرائيلي وحضر لهذه الغاية مؤتمر جنيف الذي عقد في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣ بين أطراف عربية واسرائيل برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وقبل مبادرة روجرز.

٤ ـ تغيّر **هدف** صانع القرار الأردني من الأقصى إلى المتوفر بما يتعلق بإنقاذ فلسطين، وأصبح الهدف لصانع القرار الأردني قبول الهدف المتوفر الممكن إذ قبل الأردن قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢)، وقبل مبادرة تقدم بها وزير الخارجية الأمريكي روجرز وقبل القرار (٣٣٨) لتنفيذ القرار رقم (٢٤٢) وحضور مؤتمر جنيف وكلها تهدف إلى إزالة آثار العدوان في عام ١٩٦٧ وانسحاب القوات الإسرائيلية، بينما كان هدف الأردن السابق قبل عام ١٩٦٧ هو إنقاذ فلسطين وإعادة الحقوق كاملة غير منقوصة في فلسطين، أي أن الهدف كان الأقصى وأن الملك كان يهدف إلى تحقيق الهدف كوحدة واحدة على مراحل.

تميز صانع القرار الأردني في المرحلتين الأولى والثانية بالمرونة، والسبب في مرونته هو طول تمرّس الملك بالسياسة الخارجية واهتمامه بها. تقول مارغريت هيرمان ان التمرس له أثر في المرونة وتكييف المعلومات بما يتلاءم مع آرائه ومعتقداته وسياساته[١٠٨] ذلك أن لدى الملك عادات ومهارة واضحة في الأسلوب الأمثل لإدارة السياسة ووضعها وتنفيذها، ولا يقصد بطول تمرس الملك مدة حكمه فحسب، بل إنه يمتد إلى فترة ملازمته جده الملك عبدالله.

وترجع مرونة الملك أيضاً إلى عدم التعقيد الهيكلي في عملية صنع القرار التي تحدثنا عنها في الفصل السابق، وإلى أن الملك، بصفته القائد السياسي الأعلى وصانع القرار النهائي، يتمتع بصلاحية وسلطة سياسية تقلل من الضوابط عليه، الأمر الذي يزيد من احتمال انعكاس الخصائص الذاتية على السياسة الخارجية وبروز مرونته.

٥ ـ للملك تصور خاص في أوساط **القوات المسلحة** ترتبت عليه علاقة خاصة بين الملك وبينها، وكذلك قوة سياسية، كما ترتب عليه اهتمام خاص للملك بها. هذا التصور تحدّث عنه البعض وقالوا إن هناك تصوراً بين أوساط الجنود أن الملك «بركة» يحترمونها ولها دور كبير في الحياة السياسية الأردنية[١٠٩].

---

(١٠٨) Hermann, «Effects of Personal Characteristics of Political Leaders on Foreign Policy,» pp.49-56.

(١٠٩) Harry Howard, «The United Nations and the Middle East,» in: Tareq Y. Ismael, =

وقد تخيل الملك دور القوات العسكرية كما يلي:

أ ـ تستخدم هذه القوات كقوة دفاع عن العرب والأردن وفلسطين. وقد سعى إلى وحدة الجيوش العربية بناء على ذلك. ورأى أن تفوّقها ضرورة لردع العدو وسعى لتحقيق ذلك، ولكن لم يصل الأردن إلى تلك المرحلة حتى في عام ١٩٦٧، إذ اعترف الملك بذلك، كما رأينا.

ب ـ لا تستخدم هذه القوات على أي جبهة عربية، إذ رفض إرسالها إلى العراق في انقلاب العراق عام ١٩٥٨ ورأى توجيهها فقط إلى العدو.

ج ـ رأى الملك أن هذه القوات العسكرية غير كافية في مواجهة إسرائيل حتى لو توحدت الجيوش العربية؛ إذ رأى استعمال الجهد السياسي، وأي تجاهل لخطة العمل السياسي هو مجازفة، ورأى أيضاً التنسيق بين القوة الاقتصادية والعسكرية.

د ـ في المرحلة الثانية اعتمد الملك كثيراً على الجهود الدبلوماسية، ولكن في الوقت نفسه لم يفرّق بين الحل السياسي والحل العسكري طالما أنهما يؤديان إلى الهدف نفسه، وعلى ذلك الأساس أيّد الفدائيين والمقاومة الفلسطينية في العمليات ضد إسرائيل على اعتبار أنها تحقق الهدف نفسه أو تكمله.

وفي جميع الأحوال رأى الملك أن القوات المسلحة هي البديل إذا فشل الحل السلمي وجهود السلام التي ارتكزت على القرار (٢٤٢) وما بعده. . .

هـ ـ لم يبادر الملك قط إلى استعمال القوة العسكرية حتى مع إسرائيل، وكان يرى أن ذلك سيتمّ في المستقبل، ولم يغامر في مواجهة إسرائيل قبل الاستعداد، ورأى أن المقاومة الفلسطينية ستجر العرب إلى معركة قبل عام ١٩٦٧ لم يحن أوانها. . . بعد عام ١٩٦٧ كانت أول مساعي الملك إعادة الثقة إلى الجندي حتى يردع العدو بإعادة تسليحه وتغيّر قياداته والحشد والاستعداد تحسباً لفشل الحل السلمي وغيره من الاحتمالات.

و ـ يلاحظ أن هناك في عناصر المعرفة عند الملك تطابقاً كبيراً مع معظم ما عمله الملك فعلاً، أو ما كان يعتقده أو يشعر به في بيئته النفسية (والعملية).

بيد أن هناك ملاحظة على عدم الاتساق في المعرفة في قرار عام ١٩٦٧ حين حاول الملك أن يخفف ما يسمّى عدم الاتساق[١١٠] بعد عملية اتخاذ القرار، وذلك

---

ed., *The Middle East in World Politics: A Study in Contemporary International Relations* (Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1974), p.62.

(١١٠) Leon Festinger, *A Theory of Cognitive Dissonance* (California: Stanford Universi- =

بزيادة التفوق العسكري والسعي إلى السلام بقبول القرار (٢٤٢) والسماح للمقاومة بالعمل من داخل الأراضي الأردنية. . . وبالإمكان القول إن هذا المثل، الذي يتعلق بموقف دخول الأردن في حرب عام ١٩٦٧ والمثل الآخر وهو عدم دخول حلف بغداد، يشكّلان المثلين الوحيدين في عدم الاتساق. وليس ثمّة أمثلة أخرى غيرهما الأمر الذي يؤكد الفكرة التي ذكرناها وهي أن معظم عقائد الملك تتطابق مع ما عمله فعلاً.

= ty Press, 1979), pp.42-44.

يقول الملك إنه بالإمكان تخفيف عدم الاتساق بسحب القرار، أو تغييره، أو البحث عن أسباب تدعم معرفته ووجهة نظره.

الفصل الرابع

هيكل صنع القرار وعمليته

يهدف هذا الفصل إلى توضيح أثر الهياكل وعملية صنع القرار السياسي في السلوك السياسي الخارجي. ذلك أن القرار والسلوك السياسي الخارجي يتأثران بطبيعة هيكل اتخاذ القرار السياسي في الوحدة الدولية وعمليته، فالقرار السياسي قد يتخذه فرد أو أفراد أو مجموعة أو هيئة أو جمعية برلمانية.

وكل هيكل وبنيان لاتخاذ القرار يتفاوت عن الهيكل والبنيان الآخرين في الأشكال السابقة، وبالتالي فإن عملية صنع القرار تختلف في داخل كل بنيان عن الأبنية الأخرى، وهذا يؤدي إلى تفاوت أنماط السياسة الخارجية الناشئة عن تلك العمليات. مثلاً لو كان عندنا في البنيان أو الهيكل مجموعة كبيرة من الأفراد ولدينا معلومة غير واضحة أو غير كافية عن الموقف السياسي، فسيختلف الأفراد المشاركون في تفسير الموقف السياسي وسينشأ تعقيد في عملية صنع القرار لاختلاف الأفراد المشاركين في الموقف السياسي، وسيكون قوام العملية تقريب وجهات النظر، وهكذا.

والواقع أن تحليل صنع السياسة الخارجية لأي دولة يتطلب تحليل مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية وعملية صنع السياسة الخارجية، وبالذات عملية اتخاذ القرار.

إن تحليل مؤسسة صنع القرار أو جهازه في السياسة الخارجية يتطلب من الباحث أن يجيب عن تساؤلات مهمة لا بد منها هي:

١ ـ ما هي المؤسسة (الجهاز) التي يعمل في إطارها صانع القرار للتوصل إلى قرار معيّن؟ هل يعمل بمفرده؟ . . . أم هل يعمل في إطار مؤسسة معيّنة؟

هل يتشاور مع أفراد يختارهم بنفسه؟ هل يجتمع بالأجهزة الرسمية المختلفة كثيراً أم نادراً. . . إلخ؟

٢ ـ من يصنع قرار السياسة الخارجية في الدولة، حيث نفرق بين صنع القرار الرسمي وصانع القرار الفعلي؟

٣ ـ كيف يتم الاتصال، وما هو شكل نظام الاتصال في داخل مؤسسة صنع القرار في السياسة الخارجية؟ كيف يتم تبادل المعلومات، وكيف يتم الاتصال، وكيف تصل معلومة معينة، وكيف يتصرف صانع القرار عند وصولها إليه، وكيف يتم فحصها ورد الفعل عليها. . . إلخ؟

أولاً: هيكل صنع القرار

للإجابة عن التساؤلات السابقة نبدأ بالحديث عن المؤسسة التي يعمل في إطارها صانع القرار، فقد تكون هذه المؤسسة حكومة أو منظمة دولية أو جمعية أو وزارة خارجية في أي بلد في العالم. وهذه المجموعة كائنة ما كانت يصدر عنها قرارات سياسية تصنع من قبل أشخاص (كثيرون أو قليلون) خوّل لهم القانون ممارسة الصلاحيات في الأمور الاستراتيجية التي تتأثر بها سلوكيات السياسة الخارجية لبلادهم[١].

هذه المجموعة في ترتيبها وأدوارها والموارد المتاحة لها هي الهيكل الذي عرّفه تشارلز هيرمان بأنه ترتيب معيّن لمجموعة من الأدوار والموارد داخل الوحدة المسؤولة عن أي من مراحل حل المشكلة، أي أنه ترتيب للعلاقات بين الأفراد المسؤولين عن اتخاذ القرار[٢].

وبصفة عامة، فإن هياكل اتخاذ القرار تكون جزءاً من البنيان التنظيمي البيروقراطي الحكومي المختص بمعالجة الشؤون الخارجية.

١ ـ أهمية هيكل اتخاذ القرار

تبدو هذه الأهمية عندما تتضح طبيعة عملية اتخاذ القرار إذ إن هذه العملية تتم

---

(١) Charles Hermann, «Decision Structure and Process Influences on Foreign Policy,» in: Maurice A. East, Stephen A. Salmore and Charles F. Hermann, eds., *Why Nations Act: Theoretical Perspectives for Comparative Foreign Policy Studies* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1978), pp.69-70.

(٢) المصدر نفسه.

في عدم اليقين، ويُقصد به التأكد من نيات الأطراف الدولية الأخرى[3] وآثار اتخاذ القرار.

لقد بيّن تشارلز هيرمان أهمية الهيكل في الشكل التالي:

هيكل ←——— عملية ←——— السلوك السياسي

حيث يؤثر الهيكل في العملية التي تؤثر بدورها في السياسة الخارجية. مثلاً لو انتمى الأعضاء أو المجموعة الصانعة للقرار إلى جهاز وزارة الخارجية، فإن ذلك يجعل التناسق والتعاون وارداً أكثر مما لو كان الانتماء إلى أجهزة مختلفة، مثلاً جهاز من وزارات الخارجية، والدفاع، ووزارة المالية يؤثر في العملية على أساس احتمال تباين أسلوب أفراده في فهمهم للمشكلة المعروضة عليهم ومعالجتهم إياها. وعلى ذلك، فإن القرار سيختلف عن جهاز آخر تتشابه خلفيات أفراده[4].

وكلما ارتفع مستوى صانع القرار زادت حرية التصرف. مثلاً الملك حسين يتمتع بحرية أكثر من رئيس وزرائه إذ إن بإمكانه في أي مؤتمر صحافي أو في معرض الرد على سؤال مفاجىء أن يكون قادراً على الرد بسرعة وبحرية أكثر من رئيس وزرائه[5].

ويمكن للباحث أن يلاحظ أن حجم الهياكل وتوزيع السلطات من ناحية دستورية هو كما يلي:

أ ـ رئيس الدولة (الملك) يملك ولا يحكم ومصون من كل تبعة ومسؤولية ويتولى السلطة التنفيذية بواسطة وزرائه، وأنيطت السلطة التشريعية بالملك ومجلس الأمة.

لكن الدستور على الرغم من أن النظام الأردني برلماني، منح الملك صلاحيات فعلية. مثلاً الملك هو رئيس السلطة التنفيذية وهو الذي يصدّق على القوانين ويصدرها ويأمر بوضع الأنظمة اللازمة لتنفيذها بشرط ألا تتضمن ما يخالف أحكامها، وهو القائد الأعلى للقوات البحرية والبرية والجوية، وهو الذي يعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات والاتفاقات[6]، وهو الذي يأمر بإجراء انتخابات مجلس

---

(٣) J.D. Steinbruner, *The Cybernetic Theory of Decision* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1974), pp.65, 105 and 109-114.

(٤) Hermann, Ibid., pp.69-70.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) الأردن، مجلس الأمة، الدستور الأردني (عمان: المجلس، ١٩٥٢)، المواد رقم (٢٥)، (٢٦)، (٣١) و(٣٢).

النواب ويحل هذا المجلس[٧].

بيد أن الدستور قيّد حق الملك في ما يتعلق بالمعاهدات والاتفاقات التي تحمّل الدولة شيئاً من النفقات أو مساساً بحقوق الأردنيين العامة والخاصة بحيث لا تكون نافذة إلاّ بموافقة مجلس الأمة[٨].

ب ـ وزارة تتولى شؤون الحكم وهي مسؤولة أمام البرلمان.

ج ـ برلمان منتخب يتولى مهام التشريع والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، والمفروض أن يكون له التفوق السياسي على المجلس المعيّن من حيث الاختصاصات والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.

د ـ الفصل غير التام بين السلطات بمعنى التعاون والتوازن بين السلطة التشريعية والتنفيذية بحيث يترتب على ذلك مشاركة الشعب في الحياة السياسية، ويتم ذلك من خلال وسائل عديدة: الأحزاب والجمعيات السياسية المشروعة والمعارضة المنظمة وحق الانتخاب.

هـ ـ قضاء مستقل[٩].

كان ما تقدم هو حجم الهيكل وتوزيع السلطات دستورياً، ولكن من ناحية الممارسات الفعلية، فإن التوزيع للسلطات والهياكل كان كما يلي بحيث يلاحظ أنه تدرجي يسيطر عليه الملك:

ـ صاحب المكانة الأولى في صنع القرار هو الملك.

ـ مجلس الوزراء.

ـ وزير الخارجية والسفراء.

ـ وزير الدفاع والمؤسسة العسكرية.

ـ الهيئات الأخرى كالسلطة التشريعية، أو المجلس الوطني الاستشاري، مجلس شيوخ العشائر.

ـ الهيئات الأخرى خارج المؤسسة، الأحزاب.

---

(٧) المصدر نفسه، المادة رقم (٣٤).

(٨) المصدر نفسه، المادة رقم (٣٣).

(٩) المصدر نفسه، المواد رقم (١٥)، (١٦)، (١٧)، (٤٥)، (٥١)، (٦٧) و(٩٧).

أ ـ المَلِك

هو رئيس الدولة من ناحية دستورية ودوره ليس شرفياً، إذ إنه يصنع كل القرارات المهمة، وصلاحياته وسلطاته الفعلية والدستورية لا يستطيع أي رئيس وزراء أن ينافسه فيها أو يحقق شيئاً موازياً لها. ويقول أحد الدارسين مدللاً على ذلك الكلام ان القيادة السياسية في الأردن وصنع القرار السياسي ستبقى بشكل أو بآخر في يد الملك الذي يتمتع بمكانة مهمة لا يبلغها أحد(١٠).

والواقع أن للملك دوراً حقيقياً رئيسياً في صنع القرار في السياسة الخارجية وخصوصاً القرارات المهمة وهو صانع الأحداث والمقرر، والصانع لكل قرار ولكل مسألة مهمة. تقول آن سيناي عن دور الملك في هذا الصدد: «إن الملك قائد حقيقي ذو فعالية في الحكم وخصوصاً في وقت الأزمات حيث يحتفظ بالهدوء والتماسك، وعلى الرغم من أنه يضطر أحياناً إلى تنازلات أمام قوى منافسة ضاغطة متطرفة، فإنه يضع القرارات المهمة بنفسه»(١١).

ولقد ركز معظم الدارسين على الملك كصانع للقرارات المهمة في الأردن. مثلاً لقد عزا أحد الدارسين بقاء الأردن في وسط العواصف السياسية إلى قوة تأثير الملك وقياداته السياسية، ويرد سبارو على القائلين بأن نظام الحكم في الأردن غير ديمقراطي بالقول إنه لولا مبادرة الملك وتأثير قيادته وقوته في الأردن لما كان هناك أردن(١٢).

ولقد أشار كثيرون غير سبارو إلى تأثير الملك وقوته وقوة قراراته في الحياة السياسية الأردنية ومبادرته، إذ يقول سير اليك كيركبرايد عن قرارات الملك إنها قوية التأثير(١٣). ويقول السفير البريطاني السابق في عمّان جونستون إن قرارات الملك ذات تأثير وإنها تسبق الأمور وإنها حاسمة وفيها عزم وتصميم(١٤).

بيد أن أهم من كل ما تقدم هو حديث الملك نفسه عن دوره في صنع القرارات وتخطيط السياسة الأردنية وتنفيذها حيث يقول في معرض رده على صحيفة «صنداي تلغراف» عندما ذكرت أن وصفي التل، رئيس وزراء الأردن، وضع مخططاً لتحويل الأردن إلى دولة فدائيين وانه لن يقبل أن يكون رئيساً للوزراء إلا على أساس ذلك

---

(١٠) Gerald Sparrow, *Modern Jordan* (London: Allen and Unwin, 1961), p.41.

(١١) Anne Sinai and Allen Pollack, eds., *The Hashemite Kingdom of Jordan and the West Bank: A Handbook* (New York: American Academic Association for Peace in the Middle East, 1977), p.33.

(١٢) Sparrow, Ibid., p.20.

(١٣) Panayiotis J. Vatikiotis, *Politics and the Military in Jordan: A Study of the Arab Legion, 1921-1967* (London: Frank Cass and Co., 1967), p.139.

(١٤) Charles Hepburn Johnston, *The Brink of Jordan* (London: Hamilton, 1972), pp.62, 75 and 78.

الشرط: «وإنني ما زلت أتولى شخصياً تخطيط سياسة الأردن وتنفيذها ولم أعرض على السيد وصفي التل تولّي منصب رئاسة الوزراء»[١٥].

ولا شك في أن لدور الملك أثراً كبيراً جداً في اتخاذ القرار. بيد أن تمرس الملك وخبرته منحاه مهارة، وهذا ما أشار إليه بولدنغ عندما قال إن الدور يتطلب مهارة[١٦]، وانه إذا وقع اختلاف بين الدور والمهارة من حيث التوزيع، فإن الوضع لن يكون لمصلحة صانع القرار. وفي الأردن منحت المهارة الملك دوراً كبيراً في مساعدته بتنفيذ القرارات والسيطرة على المواقف وزادت في قوّته وتأثيره وسيطرته على خصومه. ولقد أشار نورمان هوارد إلى أن تلك المهارة هي أحد الأسباب المهمة في الحياة السياسية الأردنية[١٧].

مراحل قوة الملك

الحقيقة أن قوة الملك دخلت مراحل مختلفة في رسم السياسة الخارجية الأردنية، ولقد قسم الباحث مراحل قوة الملك إلى ثلاث، بحسب تطور قوّته.

أ ـ **المرحلة الأولى (١٩٥٣ ـ ١٩٥٧)**: كانت سلطة الملك فيها محدودة باتخاذ القرار، وأطلق الملك على العامين الأخيرين منها تسمية «العامين العسيرين» إذ تميزت هذه المرحلة بكثرة الضباط الانقلابيين والمدنيين المناهضين الذين رأوا أن الملك يجب أن يملك وأن لا يحكم وأن القومية العربية هي في الاتحاد مع مصر[١٨].

كان على الملك أن يميل إلى استعمال القوة والحزم. من أبرز الأمثلة التي يمكن الاستشهاد بها على أن سلطة الملك في هذه المرحلة من حيث اتخاذ قرار كانت محدودة المثل الذي أورده الملك عن أسباب عدم دخوله المعركة أثناء العدوان الثلاثي على مصر إذ قال: «كنت مصمماً منذ اللحظة الأولى على دخول المعركة إلى جانب مصر الشقيقة قبل الإنذار البريطاني الفرنسي لولا أنني وجدت التثبيط من السيد النابلسي وبعض أعضاء وزارته ورئيس الأركان»[١٩].

---

(١٥) الأردن، وزارة الثقافة والإعلام، **الوثائق الأردنية**، ١٩٦٨ (عمان: الوزارة، دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٧٢)، ص ٣٢٩.

(١٦) Kenneth J. Boulding, *The Image* (Ann Arbor, Mich.: University of Michigan Press, 1956), p.106.

(١٧) Harry Howard, «The United Nations and the Middle East,» in: Tareq Y. Ismael, ed., *The Middle East in World Politics: A Study in Contemporary International Relations* (Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1974), p.62.

(١٨) Sinai and Pollack, *The Hashemite Kingdom of Jordan and the West Bank: A Handbook*, pp.93-97.

(١٩) خطاب في: ١٩٥٧/٤/٢٥.

ب ـ المرحلة الثانية (١٩٥٨ ـ ١٩٦٧): أهم ما يميز هذه المرحلة تزايد دور الملك بعد إنهاء التحالف مع بريطانيا وتوصّل الأردن إلى حقه المشروع في السيادة أو ما سمّاه شخصياً «حقنا المشروع بالحرية والسيادة» و«تحرر الأردن من قيوده التي أثقلته ردحاً من الزمن»[٢٠].

لم يكن غياب غلوب والوجود البريطاني السبب الأول لتزايد قوة الملك، وإنما غابت أيضاً الأحزاب السياسية وتعطلت، وغاب بذلك دورها كضابط على سياسة الملك. كما أن الملك حل البرلمان ثلاث مرات واختفت ظاهرة الانقلابيين العسكريين، واستخدم الملك رؤساء وزارات أقوياء أدخلوا الإصلاح الداخلي كهزّاع المجالي ووصفي التل[٢١] حين ظهرت خطة السنوات السبع الانمائية.

ولعبت المساعدات الأمريكية دوراً كبيراً في تقديم الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي، مما دعم ثقة الجيش والشعب بالملك. ووصف كابلان دور هذه المساعدات بأنها كانت سبباً في بقاء الملك منذ عام ١٩٥٧[٢٢].

ج ـ المرحلة الثالثة (١٩٦٧ ـ ١٩٧٤): شهدت بداية هذه الفترة تحولاً دبلوماسياً نحو مصر وخصوصاً بعد قمة الخرطوم، وتميزت بغياب ضابط الإعلام المصري وجمال عبدالناصر عن السياسة الأردنية تماماً، مما يطلق حرية صانع القرار. وكان هذا الضابط أهم مؤثر على صنع القرار الأردني في الخمسينات وبداية الستينات، ويكفي أنه لعب الدور الأول في منع الأردن من دخول حلف بغداد عام ١٩٥٥.

وعندما قرر الملك حسين مواجهة المقاومة الفلسطينية في عام ١٩٧٠ كان قوياً بوجود جمال عبدالناصر إلى جانبه، أو على الأقل ليس ضده. يقول الملك: «كان الرئيس المصري ما يزال محتفظاً بكل هالة النفوذ التي كان يتمتع بها في العالم العربي، وكانت نصائحه ومشوراته مسموعة ومأخوذاً بها، ولكن إذا كان قد نصحني سراً وبعيداً عن الأنظار الفضولية بأن ألتزم جانب الحزم إزاء الفدائيين فلم يكن في مقدوره أن يفعل ذلك في خطاباته»[٢٣] ويقول الملك عن علاقته بعبدالناصر في هذه الفترة إنها كانت صداقة وجدانية أكثر منها تحالفاً رسمياً[٢٤].

---

(٢٠) المصدر نفسه، وخطاب في: ١٣/٣/١٩٥٧.

(٢١) Naseer Aruri, *Jordan: A Study in Political Development, 1921-1955* (The Hague: Nijhoff, 1972), pp.177-190.

(٢٢) Stephen Kaplan, «United States Aid and Regime Maintenance in Jordan,» *Public Policy,* vol.23, no.2 (Spring 1975), p.189.

(٢٣) الملك حسين، **مهنتي كملك: أحاديث ملكية،** ترجمة غالب عارف طوقان (عمان: [د. ن.]، ١٩٧٩)، ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥.

(٢٤) المصدر نفسه.

تميزت هذه المرحلة أيضاً بتوقف الحياة النيابية من جرّاء ضياع الضفة الغربية. . . وتميزت بعودة سليمان النابلسي في التجمع الوطني حيث اختار الملك ٨ من أعضائه في وزارة سمير الرفاعي عام ١٩٧٠[٢٥] وعودة الضباط الانقلابيين إلى الحياة السياسية الأردنية ليصبحوا داخل المؤسسة ومؤيديها بدلاً من معارضتها.

أهم ما أثّر في سلطة الملك وقراراته هو المقاومة الفلسطينية وبخاصة في مجال السياسة الداخلية، إذ أجبرت الملك على التراجع مراراً، وأبرز الأمثلة إعفاء وزير الداخلية من منصبه بسبب ضغط الفدائيين في شباط/ فبراير ١٩٧٠، وفي حزيران/ يونيو ١٩٧٠ واستقالة أربعة من مستشاري الملك. وأذعن الملك وأعفي خاله وابن عمه من منصبيهما[٢٦].

إن ما تقدّم يؤكد ما قيل قبلاً عن أن الملك يذعن ويتنازل للقوى الوطنية أو المتطرفة ويحتفظ بهدوئه، ولكنه يضع القرارات السياسية المهمة بنفسه. وهذا ما حصل فعلاً في عام ١٩٧٠، وفي الأعوام التي سبقته. وفي حديث الملك حسين التالي أكبر دليل على ذلك وعلى سيطرة الملك على تخطيط السياسة الأردنية وتنفيذها وخصوصاً في هذه المرحلة الثالثة. يقول الملك: «منذ عام ١٩٦٦، أمسكت شخصياً إدارة الحكومة الأردنية بيدي وكنت أنا، ولا أحد سواي، هو الذي قرر إغلاق مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في سائر الأراضي الأردنية»[٢٧].

ب ـ مجلس الوزراء (صلاحياته رسمياً ودستورياً)

إن صلاحيات مجلس الوزراء هي إدارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية[٢٨]، وفعلياً، يعتبر رئيس الوزراء الأردني صاحب المكانة الأولى، في داخل المؤسسة الأردنية في صنع القرار بعد الملك. صحيح أنه ليس له صلاحيات الملك، لكن ظهر في تاريخ الأردن رؤساء وزارات أقوياء مثل توفيق أبو الهدى الذي راوغ وعطّل الدستور في ٧ آذار/ مارس ١٩٥٣ عندما حصل على ثقة مجلس النواب دون النصاب الكامل[٢٩]، ومنح نفسه سلطات طوارىء بعد أن حل البرلمان الثالث عام

---

(٢٥) الأردن، وزارة الثقافة والإعلام، الوزارات الأردنية في خمسين عاماً، ١٩٢١ ـ ١٩٧١ (عمان: الوزارة، دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٧١)، ص ١٧.

(٢٦) حسين، المصدر نفسه، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٧.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٢١٢.

(٢٨) الأردن، مجلس الأمة، الدستور الأردني، المادة (٤٥).

(٢٩) Kamel S. Abu Jaber, «The Legislature of the Hashemite Kingdom of Jordan: A Study in Political Development,» *Muslim World*, vol.59, nos.3 - 4 (July - October 1969), p.234.

١٩٥٤ (٢٢ حزيران/يونيو) قبيل ساعة واحدة من اجتماعه لطرح الثقة في الحكومة، ذلك لأن البرلمان أراد إرسال برقية شكر إلى الوفد السوفياتي في الجمعية العامة للأمم المتحدة لموقفه من القضية العربية[٣٠].

وهناك سليمان النابلسي الذي عارض القصر علناً حين سمح لصحيفة شيوعية «الجماهير» بالصدور وفتح مكتباً لوكالة تاس، وسعى إلى الاعتراف بالصين الشعبية بناء على اقتراح صلاح البيطار الوزير السوري. وعندما حاول الملك حسين استنكار ذلك باحتجاج لدمشق رفض النابلسي إرسال الاحتجاج بالطريق الطبيعي، مما جعل الملك يبتكر أسلوباً آخر بإرسال رئيس الديوان بهجت التلهوني إلى سوريا[٣١].

يستنتج الباحث مما سبق أن سليمان النابلسي حدّ فعلاً من سلطة الملك، ولكن الملك كان يجد الأسلوب في معالجة تجاوزات النابلسي، وان النابلسي بالرغم من أنه أثّر على قوة الملك في القرار، فإن الملك كان يلجأ إلى أسلوب جديد وقرار جديد. ولقد وصف أحد الكتّاب خطر النابلسي على الملك بأن هذا الأخير يقلّل من دور الملك ويحدّ منه، وانه لا يتفق مع وجهة نظر الملك[٣٢].

ولولا قرار الملك السريع جداً ومبادأته المذكورة آنفاً لكان لحكومة النابلسي شأن آخر. يصف الملك الضيق الذي لحق به من جراء النابلسي وحكومته، وكيف تصرف هو بسرعة بهذه العبارات: «كان عليّ ولأول مرة في حياتي أن أقرّر لوحدي، وان أقرّر لنفسي ولشعبي ووطني وأن أقرر بسرعة، وأن قراري سوف يلزم الأردن بأسره الذي ارتبط مستقبله بشخصي»[٣٣].

على أي حال فإن سليمان النابلسي اتخذ قرارات مهمة وكان له دور في قرارات أخرى مهمة، مثل إنهاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية، وكان قادراً على ذلك كرئيس للحزب الوطني الاشتراكي، وبفضل تأييد النواب له وتأييد الجيش[٣٤].

كان سليمان النابلسي آخر رئيس وزراء يثير المتاعب ويحدّ من سلطة الملك، فعلى

---

(٣٠) المصدر نفسه.

(٣١) حسين، مهنتي كملك: أحاديث ملكية، ص ١١٨.

(٣٢) Uriel Dann, «The National Government Processes and Forces,» in: Sinai and Pollack, *The Hashemite Kingdom of Jordan and the West Bank: A Handbook*, p.97.

(٣٣) حسين، المصدر نفسه، ص ١٢٦.

(٣٤) Geoffery Warren Furlonge, «Jordan Today,» *Royal Central Asian Journal*, vol.53 no.3 (October 1966), p.279.

يتهم الكاتب النابلسي بأنه عقد صفقة خلص بها بريطانيا من ١٢ مليون جنيه، وان صفقة انهاء المعاهدة لمصلحة بريطانيا وليست لمصلحة الأردن.

الرغم من أن رؤساء الخمسينات ـ كما يسمونهم ـ كانوا أقوياء وذوي قبضات فولاذية في القضاء على الفوضى مثل سمير الرفاعي الذي شكّل الوزارة ست مرات. وقيل عن أسلوبه إنه خاص وليس أسلوب القصر في الحكم، وإن النقد يوجه إليه وليس إلى القصر، وإنه إذا ترك الحكومة فإن الحكومة التي تليها سيسيّرها القصر. ويقول جونستون، سفير بريطانيا السابق في الأردن خلال تلك الحقبة، إن أي رئيس وزراء يخلف سمير مثل هزّاع يكون أسلوب القصر واضحاً في حكمه وإن النقد لا يمسه وإنما يمسّ القصر. بيد أن هذا لم يحصل في عهد سمير(٣٥).

بيد أنه بالإمكان القول إن أياً من رؤساء الوزارات بعد النابلسي لم يحدّ من فعالية الملك في اتخاذ القرارات، وإن أي رئيس وزراء لا يستطيع أن يبلغ مكانة الملك في صنع القرار من الناحية العملية. وبالإمكان القول عملياً إن لكل رئيس وزراء أردني سمعة ومكانة معينة وان لرؤساء الوزارات سمعة ومكانة وصفات تختلف من رئيس وزراء إلى آخر(٣٦) وان الملك بمهاراته ومبادأته استطاع الاستفادة من تلك الصفات التي يتمتع بها رؤساء وزاراته في جميع الفترات التي تتناولها هذه الدراسة، مثلاً:

ـ هزّاع المجالي من مدرسة نوري السعيد ويؤيد حلف بغداد، تسلّم الرئاسة مرتين وفي المرة الثانية بعد أن فشل في إدخال الأردن(٣٧) الحلف، ركّز على الإصلاحات الداخلية. وهو لم يحد من فاعلية الملك في اتخاذ القرار أبداً على الرغم مما يتمتع به من تأييد عائلة المجالي وشبكتها في القوات المسلحة. ويؤكد جونستون ذلك بقوله إن هزّاع كان أقلّ اقتداراً في مواجهة الملك ومضارعته(٣٨).

ـ واستفاد الملك من صفة بهجت التلهوني وعلاقته بمصر وبالفلسطينيين بحيث أصبح مندوب الأردن لتحسين العلاقات مع مصر والفلسطينيين، وقد ادخره الملك لكل ما هو وطني(٣٩).

ـ والشيء نفسه يقال عن وصفي التل، إذ عندما سئم الملك من الإصلاح عن طريق البرلمان، لجأ إلى وصفي التل للقيام بالإصلاح عن طريق أقلّ «وجع رأس» ممكن للملك. حيث فجرت في الأردن انتخابات حرة في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر

(٣٥) Johnston, *The Brink of Jordan*, p.147.

(٣٦) Clinton Bailey, «Cabinet Formation in Jordan,» in: Sinai and Pollack, *The Hashemite Kingdom of Jordan and the West Bank: A Handbook*, p.107.

(٣٧) هزاع المجالي، مذكراتي (عمان: [د. ن.]، ١٩٥٠)، ص ١٦٨ ـ ١٦٩.

(٣٨) Johnston, *The Brink of Jordan*, p.147.

(٣٩) Bailey, «Cabinet Formation in Jordan,» p.109.

١٩٦٢ وأرضت الملك[٤٠]. ووضع خطة السنوات السبع الانمائية.

لكن ليس هناك مثل واحد يستطيع الباحث أن يورده يفيد أن أياً من رؤساء الوزارات الثلاثة، وهم أشهر رؤساء وزراء أردنيين في تلك الحقبة، استطاع أن يحدّ من فعالية سلطة الملك في اتخاذ القرار.

ج ـ وزارة الخارجية

يقوم جهاز وزارة الخارجية بتجميع المعلومات وتحليلها وتقديمها إلى أجهزة خارج الوزارة، وغالباً إلى رئيس الوزراء باعتبار أن رئيس الوزراء هو وزير الخارجية وأن وزارة الخارجية إذا لم يشغلها رئيس الوزراء فهي بيد وزير من أصل فلسطيني إذ يلاحظ أنه من ٢٠ وزيراً مختلفين تعاقبوا على الوزارة منذ حكومة المفتي في عام ١٩٥٣ إلى حكومة وصفي التل عام ١٩٧١ كان ١٧ وزيراً منهم من أصل فلسطيني. وهذا يدل على اهتمام الأردن بإزالة مخاوف الفلسطينيين من أن قضيتهم وأمورهم في الساحة الدولية هي في يد فلسطيني، كما يقول أحد الدارسين[٤١].

وليس لوزير الخارجية الأردنية أي دور أكثر مما منحه إياه صانع القرار الأصلي الملك أو رئيس الوزراء، ولكن هناك حوادث مهمة عكست أدواراً لوزراء خارجية أردنيين هي:

١ ـ حادثة وليد صلاح (وزير خارجية في وزارة أبو الهدى) عندما طالب في القاهرة في عام ١٩٥٥ بإخراج العراق من الجامعة مخالفاً تعليمات الحكومة[٤٢].

٢ ـ موقف عبدالله الريماوي في حكومة النابلسي، إذ تصرّف بحرية على غير ما يريد الملك إلى درجة أن الملك كرّر قولاً بأن مركز الخارجية الأردنية هو دمشق بسبب كثرة سفر الريماوي إليها ولقاءاته بصلاح البيطار[٤٣].

٣ ـ موقف موسى ناصر (وزير خارجية الأردن) في عهد هزّاع المجالي عندما منحته الحكومة صلاحيات كاملة في التوصل إلى حل وسط، في اجتماع وزراء الخارجية العرب في لبنان عام ١٩٦٠، في وثيقة قدمتها مصر بخصوص الفلسطينيين[٤٤].

---

(٤٠) Abu Jaber, «The Legislature of the Hashemite Kingdom of Jordan: A Study in Political Development,» p.240.

(٤١) Bailey, Ibid., p.109.

(٤٢) خيرية قاسمية، عوني عبد الهادي: أوراق خاصة (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٤)، ص ٢٠٣.

(٤٣) حسين، مهنتي كملك: أحاديث ملكية، ص ١٢٣.

(٤٤) Johnston, *The Brink of Jordan,* p.153.

وليس للخارجية غير ذلك سوى الأدوار المتعلقة بانجاز الاتفاقيات الثنائية ونقل ما يتعلق بالمملكة إلى الخارج من أنباء وأحداث ومواقف ومتابعة القضايا السياسية والاقتصادية بين المملكة والدول الأخرى والأمم المتحدة.

بلغ عدد السفارات الأردنية ٣٨ سفارة و٤٥ قنصلية فخرية[٤٥] (عام ١٩٧٥). هذه السفارات ليست على الأهمية نفسها، فمثلاً لا تقارن أهمية السفارة الأردنية في لندن وواشنطن وهيئة الأمم وطهران (في عهد الشاه) بسفارة الأردن، مثلاً، في كندا أو الهند أو اليمن. إن كثيراً من سفراء الأردن في لندن، وواشنطن، ونيويورك، يلعبون دوراً استشارياً. وإن سفير الأردن في لندن في الخمسينات كان من أهم السفراء، وان اثنين منهم شكّلوا الوزارة (النابلسي والمفتي).

لقد حددت البلدان التي يعمل فيها السفير وعلاقاتها مع الأردن أهمية السفير. فمثلاً سفير الأردن في إيران، والسعودية، والمغرب، وباكستان، والقاهرة سفراء لهم وزنهم الخاص نظراً لما يربط تلك البلدان بالأردن من علاقات خاصة. ولقد حدث مرة أن أرسل الأردن رئيس وزراء سابقاً[٤٦] سفيراً إلى مصر فكان لذلك دلالة خاصة.

ويتمتع مندوب الأردن في هيئة الأمم بمركز خاص ويلعب دوراً استشارياً خصوصاً في المشاورات السنوية، ويُختار دائماً من الأكفاء جداً نظراً لما يتطلبه موقفه من مقدرة ومواقف خاصة تتطلب استقلالية.

د ـ المؤسسة العسكرية (الملك والجيش)

لعبت القوة العسكرية دوراً كبيراً في حياة الأردن السياسية، ولا غرابة أن نجد في كلام الملك حسين إشادة بإنجازات الجيش دوماً واعتبارها مقوماً للسياسة الأردنية. ولقد سبق الحديث عن الجيش كقوة ضاغطة ومقوم لصناعة القرار السياسي وفي مساعدة الملك في مواجهة التحديات، بيد أننا سنتحدث هنا عن الجيش كمؤسسة وعن دوره في صنع القرار السياسي[٤٧].

١ ـ في الخمسينات أثّر وجود غلوب قائد الجيش العربي (الأردني) وسيطرته على

---

(٤٥) الأردن، وزارة الثقافة والإعلام، الكتاب السنوي، ١٩٧٥ (عمان: الوزارة، دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٧٧)، ص ٦٩ ـ ٧٠.

(٤٦) رئيس الوزراء السابق عبدالمنعم الرفاعي.

(٤٧) لمزيد من الأمثلة، التي لا حصر لها، انظر: مجموعة خطب جلالة الملك حسين بن طلال المعظم: خمسة وعشرون عاماً من التاريخ، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧ (لندن: شركة سمير مطاوع للنشر والعلاقات العامة، ١٩٧٨).

الجيش الذي كان يرتبط به الأمن العام أيضاً كثيراً في قوة الملك حتى أن غلوب نافس الملك في ولاء الجيش. ويروي بيتر سنو أن الملك كان يعرف ذلك ويخشاه[48]، ويروي آخرون روايات أخرى حول مقدرة غلوب في استقطاب الجيش أو معظم وحداته وأن بعض الوحدات العسكرية قد عرضت خدماتها على غلوب عندما أصدر الملك أمراً بترحيل غلوب وتعريب الجيش في أول آذار/ مارس ١٩٥٦[49].

ولقد علّق الملك على وجود غلوب وقال إنه كان صاحب نفوذ عميق في الأردن وانه لم يكن راضياً عن هذا النفوذ، وقد وصف الملك موقف غلوب وعلّق عليه قائلاً: «إنه كان لا يستطيع أن يتصور استمرار الحياة في الأردن بدونه»[50].

وقال بعد رحيله مدللاً على قوة تأثير غلوب في الحياة الأردنية السياسية «فقد ولّى الآن عهد النفوذ البريطاني القوي في سائر شؤوننا الداخلية»[51].

وخلاصة القول إن وجود غلوب والسفير البريطاني قد حدّ من فاعلية القرار السياسي واتخاذ القرار. ويروي هزاع المجالي أن المسؤولين تقبلوا النصح من غلوب كأنه شيء منزل، ويؤكد أن التنافس على التقرب من غلوب كان تقديراً مغلوطاً[52]. ولقد تمتع السفير البريطاني في عهد قيادة غلوب للجيش الأردني بمنزلة مهمة. وتحدّث الملك عن عقدة السفير البريطاني في الأردن، وروى أن سياسياً أردنياً اطلع السفير البريطاني على مذكرة من السفارة في القاهرة بخصوص تبادل التمثيل الدبلوماسي مع الاتحاد السوفياتي قبل إطلاع الملك عليها، وان السفير البريطاني احتج للملك قبل أن يعرف الملك شيئاً عن مضمون تلك الرسالة[53].

والواقع أن غلوب نظّم الجيش بطريقة اعتمد فيها على البدو الذين انتشروا في سبع كتائب مهمة وأبقى الحضر في مراكز فنية[54]، وانه عندما ادخل الحرس الوطني إلى الجيش ومعظمهم من أصل فلسطيني[55]، فإن ذلك وسّع الفجوة بين وحدات

---

(٤٨) Peter Snow, ***Hussein: A Biography*** (New York; Washington, D.C.: Robert Luce; London: Barrie and Jenkins, 1979), pp.89-91.

(٤٩) موسى عادل بكمرز اشردان، **الأردن بين عهدين** (عمان: [د. ن.]، [د. ت.]).

(٥٠) حسين، **مهنتي كملك: أحاديث ملكية**، ص ١١٠.

(٥١) المصدر نفسه، ص ١١٦.

(٥٢) المجالي، **مذكراتي**، ص ١٨٥.

(٥٣) Hussein (King of Jordan), ***Uneasy Lies the Head: An Autobiography*** (London: Heinemann,1962), pp.115-116.

(٥٤) Vatikiotis, ***Politics and the Military in Jordan: A Study of the Arab Legion, 1921-1967***, p.130.

(٥٥) Snow, ***Hussein: A Biography***, pp.106-116.

الجيش وزادت الكراهية لغلوب بدخول الفلسطينيين في الحرس الوطني. وكرهه الحضر ونشأت عندهم طموحات للتخلص منه وتعريب الجيش وفصل الأمن العام عن الجيش أيضاً.

بيد أن سيطرة غلوب على الجيش ساعدت في السيطرة على الأحداث التي قامت مع حلف بغداد عام ١٩٥٥، ولولا الجيش لسارت الأمور سيراً آخر(٥٦).

٢ ـ وبعد رحيل غلوب بدأت متاعب الملك الحقيقية ومشاكله، وظهر الضباط الانقلابيون وبرز الجيش كجماعة ضغط على الملك حين حاول علي أبو نوّار الضغط على الملك بتعيين رئيس وزراء آخر خلفاً للنابلسي وهدد باستخدام القوة(٥٧)، بيد أن الملك سيطر على الموقف.

وما لبث الملك أن شدّد التركيز على الجيش وأبدى اهتماماً شخصياً بكل قسم من أقسامه باعتبار أن قوة الجيش هي قوة الملك نفسه(٥٨). ولقد ذهب الملك إلى القول إن الجيش جزء من كل شيء(٥٩). وفي سبيل ذلك جعل للجيش امتيازات ليس لها مثيل في الوظائف المدنية سواء في المأكل أو المشرب أو المرتب، وكان اهتمام الملك شخصياً ومباشراً إلى درجة قيل معها إن الملك هو ملك عسكري كما هو مدني(٦٠).

٣ ـ وما لبث أن اتجه الولاء المطلق من الجيش إلى الملك بحيث أصبح عنصراً من عناصر الاستمرارية والقوة للملك إلى حدّ ان البعض يرى أن بقاء الحكم ملكياً في الأردن لفترة أطول من غيره من الأنظمة إنما يعود إلى الجيش وولائه للقصر(٦١).

ولا شك في أن ولاء الجيش للملك يدفعه إلى الاعتماد عليه في أحلك الأوقات كما حصل في عام ١٩٧٠ عندما شكّل الملك الحكومة العسكرية وطلب منها القيام بتحمل مسؤوليات لا يتحملها شخص عادي في مواجهة المقاومة الفلسطينية، وقد نفذّت تلك الحكومة واجبها كما أراده الملك.

بقيت الإشارة إلى دور وزير الدفاع وهو دور تنفيذي، وإلى أن الملك يستشيره

---

(٥٦) John Bagot Glubb (Sir), *A Soldier with the Arabs* (London: Hodder and Stoughton, 1957), pp.363-365.

(٥٧) حسين، مهنتي كملك: أحاديث ملكية، ص ١٨٥.

(٥٨) Sparrow, *Modern Jordan*, p.67.

(٥٩) Mohammad Ibrahim Feddah, *The Middle East in Transition: A Study of Jordan's Foreign Policy* (New York: Asia Publishing House, 1974), p.257.

(٦٠) Vatikiotis, *Politics and the Military in Jordan: A Study of the Arab Legion, 1921-1967*, pp.134-150.

(٦١) Sparrow, *Modern Jordan*, p.41.

كما يستشير مدير الاستخبارات العامة؛ بيد أن دور وزير الدفاع تتجلى أهميته في كونه دائماً رئيس الوزراء نفسه. صحيح ان دور وزير الدفاع تنفيذي إنما المهم أن الملك قلّما يختار وزير دفاع منفصلاً عن منصب رئيس الوزراء. وان وزير الدفاع في هذا يشبه وزير الخارجية الذي هو غالباً رئيس الوزراء.

أما رئيس الأركان وقائد الجيش فإن لهما دوراً استشارياً أيضاً، ولكن هذا الدور في أهميته يفوق في الأهمية الأدوار التي يلعبها رئيس الأركان وقائد الجيش في دول مجاورة.

هـ ـ السلطة التشريعية

يقوم دورها على تقديم النصح والمشورة إلى القائد السياسي أو الموافقة على ما يقرره القائد السياسي مسبقاً وهي ليست سلطة إلزام للقائد السياسي[٦٢].

نص الدستور الأردني على أن مجلس الأمة مكوّن من مجلسي الأعيان والنواب، الأول معيّن من قبل الملك والثاني منتخب. وعدد أعضاء الأول نصف عدد أعضاء الثاني. ونص الدستور الأردني على أن للسلطة التشريعية اختصاصات دستورية في مجال السياسة الخارجية مثل التصديق على المعاهدات التي تمس حقوق الأردنيين العامة والخاصة وأنها لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها مجلس الأمة[٦٣].

يقول كامل أبو جابر إن السلطة التشريعية لا تمارس دوراً ذا شأن في هذا المجال إلا إعطاء المشروعات والقرارات التي اتخذت فعلاً صفة المشروعية. ورغم أن لها في مجال السياسة الداخلية دوراً كرفضها الموافقة على الموازنة في عام ١٩٥١[٦٤]، فإنها لا تقوم بدور مشابه في السياسة الخارجية باستثناء حالات معيّنة، مثلاً:

١ ـ البرلمان في عهد حكومة المفتي، الذي منح الجميع الحريات، أرسل برقية شكر إلى وفد الاتحاد السوفياتي لموقفه من القضايا العربية في الجمعية العمومية، وبعد ذلك استقال المفتي وجاء أبو الهدى وحُلّ مجلس النواب[٦٥].

٢ ـ البرلمان في عهد حكومة النابلسي كان فيه قوة أكثر من النصف تمثل نصف

---

(٦٢) Hermann, «Decision Structure and Process Influences on Foreign Policy,» p.85.

(٦٣) الأردن، مجلس الأمة، الدستور الأردني، المواد رقم (٣٣)، (٦٢) و(٦٣).

(٦٤) Abu Jaber, «The Legislature of the Hashemite Kingdom of Jordan: A Study in Political Development,» p.230.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٢٣٤.

الأصوات تؤيد النابلسي أعطته قوة وتأييداً في السياسة الخارجية مثل إلغاء المعاهدة البريطانية وغيرها.

٣ ـ البرلمان السابع أسقط حكومة سمير الرفاعي ولم يمنحها الثقة وطالب بانضمام حكومة سمير الرفاعي إلى الاتحاد الثلاثي مع مصر وسوريا والعراق عام ١٩٦٣، وعلى اثر ذلك سقطت الحكومة وحل الملك البرلمان.

وانتصرت السلطة التنفيذية في البرلمان الثامن حيث لم يُعد انتخاب الذين لم يمنحوا الحكومة الثقة[٦٦].

وكان البرلمان الثامن والتاسع مؤسسة للحكومة.

بالنسبة إلى مجلس الأعيان يقول هاريس إنه مكان يجتمع فيه أصدقاء الملك وانهم محافظون أكثر من النواب ويمثلون وجهة نظر الملك[٦٧].

كلمة أخيرة بالنسبة إلى السلطة التشريعية. يمكن القول إن الإنكليز، بطبيعة ميلهم إلى عدم التغيير، وضعوا السلطة في الأردن في يد السلطة التنفيذية وأصبحت القوة عادة. ولوحظ سابقاً كيف تخطى أبو الهدى الدستور نفسه، وقد أثر هذا في تطور النظام النيابي عندما أراد هذا البرلمان أن يتحرر ويتطور. في الوقت نفسه لم تستطع السلطة التنفيذية أن تتصرف بالطريقة الصحيحة المطلوبة فذهبت القوة الحقيقية إلى الملك. ولقد وصف كامل أبو جابر ذلك بقوله: «إن القوة أصبحت عادة لدى الملك، وان السلطتين التشريعية والتنفيذية لم تتصرفا في الفترات التي أتيحت لهما بمواكبة التطور وان القوة ذهبت إلى الملك تلقائياً»[٦٨].

شهدت فترة الخمسينات والستينات ظاهرة عدم التعاون بين البرلمان وبين الحكومة حيث يمكن القول إن البرلمان الثاني (عام ١٩٥١) والبرلمان الثالث (عام ١٩٥٤) والبرلمان الرابع (عام ١٩٥٦) والبرلمان السادس (عام ١٩٦٢) والبرلمان السابع (عام ١٩٦٣) والبرلمان الثامن (عام ١٩٦٦) كلها لم تتعاون مع الحكومة سواء كان ذلك بسبب عدم طرح الثقة بالحكومة أو بسبب رفض الموازنة[٦٩].

وعلى أي حال، فقد بادلت السلطة التنفيذية البرلمان موقفاً مماثلاً خصوصاً

---

(٦٦) المصدر نفسه.

(٦٧) George Lawrence Harris [et al.], *Jordan: Its People, its Society, its Culture* (New Haven, Conn.: Human Relations, 1958), p.91.

(٦٨) Abu Jaber, Ibid., p.247.

(٦٩) المصدر نفسه.

وزارات سعيد المفتي الذي كان كلما شكّل وزارة وأصبح رئيساً لها حمل في جيبه إرادة ملكية موقعة وجاهزة دائماً بحل مجلس النواب، وذلك حتى يستخدمها للضغط على مجلس النواب متى يريد[٧٠].

و ـ مجلس شيوخ العشائر

أنشأ الملك حسين هذا المجلس في عام ١٩٧١ وعينّ الأمير محمد رئيساً له للاهتمام بشؤون البدو وربطهم أكثر بالقصر وتحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية[٧١]. ليس له دور في صناعة القرار أكثر مما ذكرنا.

ز ـ المجلس الوطني الاستشاري

في ١٣ نيسان ١٩٧٨ وبعد أن تعطلت الحياة النيابية منذ عام ١٩٦٧ طلب الملك من رئيس الوزراء مضر بدران وضع قانون موقت لإنشاء مجلس يعيّن اعضاءه الملك وعددهم ٦٠ بناءً على تنسيب رئيس الوزراء لمناقشة السياسة العامة والنظر في جميع القوانين والتشريعات. يؤلف المجلس لجنة الشؤون الخارجية التي يحال إليها من المجلس الأمور المتعلقة بالسياسة الخارجية للدولة، والنظر في المعاهدات والاتفاقات الدولية وفي اللوائح القانونية المختصة بها. تستطيع اللجنة الاستيضاح من الوزير وتقديم تقريرها إلى رئيس المجلس.

ينوب هذا المجلس عن مجلس النواب ولكن ليس له صلاحيته. وللملك السلطة في حله أو إعفاء أحد الأعضاء من منصبه، ويعتبر المجلس منحلاً إذا انعقد مجلس النواب[٧٢].

إن دور هذا المجلس يمكن أن يوصف بأنه «استشاري»، وأنه يشبه تماماً ما سماه هيرمان «الجمعية الاستشارية».

٢ ـ شكل الهيكل

في حياة الأردن السياسية في الفترة موضوع البحث، كان شكل هيكل القرار

---

(٧٠) المجالي، مذكراتي، ص ١٦٢.

(٧١) الأردن، وزارة الثقافة والإعلام، الأردن في خمسين عاماً، ١٩٢١ ـ ١٩٧١ (عمان: دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٧١)، ص ٤٩.

(٧٢) الأردن، مجلس الأمة، الدستور الأردني، المواد رقم (٢٢)، (١٠)، (١٣)، (٢٠) و(٢٤).

الشكل الذي يسيطر فيه صانع القرار الرئيسي وهو الملك؛ ولوحظ قوة تأثيره في الحياة السياسية الأردنية.

ولقد شاركت الملك مجموعة من الأفراد في صناعة القرار اختلف دورها، فأحياناً قدمت هذه المجموعة البدائل إلى الملك، وأحياناً أخرى قدّم الملك البدائل سلفاً. إذاً هنالك طريقتان لصنع القرار:

أ ـ **الطريقة الأولى**: في هذه الطريقة تقدم المجموعة أو النخبة المحيطة بالملك البديل، ويقرر الملك ويختار أو يرفض.

وقد حصل أن قدّم عبدالمنعم الرفاعي رئيس الوزراء تقريراً إلى الملك لإرساء قواعد الاتفاق مع المقاومة الفلسطينية عام ١٩٧٠ إثر اجتماع الرفاعي والزعيم الفلسطيني ياسر عرفات. تسلّم الملك تقرير الرفاعي وبقي يفكر في حل آخر، بمعنى أنه لم يقبل تقرير الرفاعي. ولقد اجتمع الملك بعد ذلك مع المستشارين والمعاونين ومنهم ثلاثة ضباط كبار وزيد الرفاعي ووصفي التل الذي كان خارج الوزارة. وبعد هذا الاجتماع اتخذ الملك قراره، ويقول واصفاً ذلك: «كان الجو ثقيل الوطأة، فاتخذت مع مستشاري الرئيسيين هذا القرار البالغ الأهمية الذي كنت رفضت اتخاذه منذ شهر لا بل منذ سنوات»(٧٣).

يلاحظ في هذا الأسلوب والشكل أن الملك جمع بين طريقتين، أولاً طلب تقديم بديل ثم قدّم هو البديل الذي يتلاءم مع معتقداته.

وهناك مثل آخر على رفض الملك البدائل المقدمة إليه من أعضاء جهاز صنع القرار، وهذا ما حصل عندما رفض الملك القيام بأي عمل في بغداد بعد انقلاب ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨(٧٤).

ب ـ **الطريقة الثانية**: وهي الشائعة، يقدّم الملك البدائل سلفاً ويكون دور الأعضاء التعليق أو التوصية.

في عام ١٩٥٨، بعد انقلاب العراق، عقد الملك مؤتمراً كبيراً لمعرفة رأي الأعيان والنواب وأعضاء حكومة الاتحاد العربي في موضوع طلب المساعدات والقوات العسكرية البريطانية والأمريكية. فقد رأى الملك أن هذا القرار مهم ولم يكن في مقدوره اتخاذه بمفرده. وقال في ذلك: «كان هذا القرار هاماً ولم يكن في مقدوري اتخاذه

---

(٧٣) حسين، مهنتي كملك: أحاديث ملكية، ص ٢٤٢.
(٧٤) المصدر نفسه، ص ١٥٧.

وحدي»[٧٥] الملك قدّم بديلاً والمؤتمرون وافقوا.

في عـام ١٩٦٠ طرح الملك عـلى مجلس النواب مـوضوع الاعـتراف بـالعـراق، فـوافق مجلس النواب عـلى ذلك. ويقـول شوادران إن الملك كـان موافقـاً قبـل طـرح الموضوع على مجلس النواب، ساعة لقائه بوزير خارجية العراق في هيئة الأمم[٧٦].

إن أهم ما يميز القرار في هاتين المجموعتين الصغيرتين هو أنه يُتخذ في وقت أقل نسبياً من الهياكل الأخرى وبعملية سريعة، وأن صانع القرار يقرر ما يراه مناسباً.

ثانياً: تبادل المعلومات داخل جهاز صنع القرار

حتى تتضـح صـورة هيكـل صنـاعـة القـرار بقي أن نجيب عن هـذا التسـاؤل الأخير: كيف تأتي المعلومة إلى صانع القرار الأردني، وكيف يتصرف، وكيف ينفذ؟

تصل المعلومات إلى صانع القرار الأردني، وهو الملك حسين، عن طرق مختلفة، إما عن طريق رئيس ديوان ومساعديه أو عن طـريق رئيس الوزراء. وإذا كـانت المعلومة ذات أهميـة عسكريـة تأتي إليـه عن طريق رئـاسة الأركـان، وكانت في أغلب الأحيـان عن طريق خاله الشريف ناصر مثلاً، وهناك أمثلة عديدة لا حصر لها[٧٧].

وقـد يستمـع الملك مبـاشرة إلى الإذاعـة، كـما حصـل عنـدمـا سمـع خـطاب عبـدالنـاصر في ٢٨ أيـار/ مـايـو ١٩٦٧، وأرسـل عـامـر خمـاش رئيس الأركـان إلى القاهرة[٧٨].

هنـالك مـلاحظة جـديـرة بـالاهتـمام هي أن طـريق المعلومـات مفتـوح للملك وبكفاءة عالية حيث نستطيع أن نورد مثلين على ذلك. فقد ذهب في حادثين منفصلين ضابطان أردنيان، كل على انفراد، إلى الملك حسـين وأبلغاه بتفـاصيل مؤامـرة، فجاء تصرّف الملك السريع حاسماً الموضـوع لمصلحته. وقـد وقـع الحـادث الأول في كانـون الثاني/ يناير ١٩٥٧ عندمـا أبلغ الضابط عبـدالرحمن السبـايله الملك بتفاصيـل مؤامرة للقبض عليه، فحسمت إجراءات الملك السريعة الموضوع[٧٩].

---

(٧٥) المصدر نفسه، ص ١٦٢.

(٧٦) Benjamin Shwadran, «Hussain between Qasim and Nasir, July 1958 - December 1960,» *Middle Eastern Affairs*, vol.11 (1960), pp.344-345.

(٧٧) حسين، المصدر نفسه، ص ١٢٧، ١٣٣ - ١٣٤ و١٤٢.

(٧٨) فيك فانس وبيار لويس، الملك حسين: حربنا مع إسرائيل (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٦٨)، ص ٣١ - ٣٣.

(٧٩) حسين، المصدر نفسه، ص ١٣٣ - ١٣٤.

أما الواقعة الثانية فحدثت قبل انقلاب بغداد عام ١٩٥٨ عندما أبلغ ضابط آخر الملك بأسماء ضباط كان يعتقد بإخلاصهم ولكنهم كانوا من المتآمرين، فجاءت إجراءات الملك السريعة لتحسم الموضوع أيضاً[٨٠].

نظراً إلى كفاءة نظام الاتصال الأردني، فإننا لا نتذكر معلومات حجبت عن الملك. ولكن نورد مثلين: الأول، معلومات مبالغ فيها وصلت إلى الملك فحواها حشود سورية كثيفة على حدود الأردن، وكان صاحب هذه المبالغة هو رئيس أركان الجيش الأردني علي الحياري، وتبيّن عدم صحتها. والمثل الثاني، يتعلق بمعلومة وصلت إلى السفير البريطاني قبل الملك حسين وتتضمن محادثات القائم بالأعمال في القاهرة مع السفير السوفياتي تمهيداً لإقامة علاقات. وقد سبق الحديث عن هذا الحدث.

الجزء الثاني من الحديث هو: كيف يتصرف الملك وكيف ينفّذ؟.. الواقع أنه قد يكون لمتابعة الملك واهتمامه بالتفصيلات الدقيقة سبب أيضاً في كفاءة نظام الاتصال، حيث نستطيع أن نورد أمثلة عديدة عن متابعة الملك للموضوع أو القرار والتأكد من التنفيذ والإشراف بنفسه وعدم تفويض الموضوع إلى شخص آخر مثلاً.

١ ـ الإشراف الكلي والمشاركة في التنفيذ وأخذ الاحتياطات لأدقّ الأمور في موضوع طرد غلوب، حيث ذهب الملك إلى رئاسة الوزراء وأبلغ سمير الرفاعي رئيس الوزراء بقرار طرد غلوب وتعيين بديل عنه، وطلب منه التنفيذ وترك عنده بهجت التلهوني رئيس الديوان حتى يتم إنجاز الموضوع. ومن أدق الأمثلة على احتياط الملك هو تنحيته لمأمور مقسم هاتف الرئاسة وتعيين واحد من حرسه لحين إنجاز موضوع طرد غلوب[٨١].

٢ ـ مثل آخر عندما قرر مواجهة المقاومة الفلسطينية عام ١٩٧٠ وعيّن رئيس وزراء عسكرياً اختار له وزراءه[٨٢].

٣ ـ عندما انضم إلى مصر في حرب عام ١٩٦٧. ذلك أنه بعد سماع خطاب عبدالناصر في ٢٨ أيار/ مايو أوفد إلى مصر عامر خماش الذي لم يحقق مهمته، فتصرّف الملك باستدعاء السفير المصري وطلب مقابلة عبدالناصر دون أن يجعل الأمور تفلت من يديه.

---

(٨٠) المصدر نفسه، ص ١٦٨.

(٨١) الحسين بن طلال (عمان: [د.ن.، د.ت.])، ص ٨٤ ـ ٨٥.

(٨٢) حسين، المصدر نفسه، ص ٢٣٩ و٢٤٨.

ثالثاً: عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية

بعد أن تحدثنا عن البيان والهيكل لصنع القرار الأردني ولاحظنا أن الملك هو صانع القرار النهائي فيه، بقي أن نتحدث عن عملية صناعة القرار نفسها، وهي الإجراءات والقواعد والأساليب التي يستعملها المشاركون في هيكل اتخاذ القرار لتفضيل خيار أو خيارات معينة لحل مشكلة معينة. ويقصد بها كيفية تقويم الخيارات والتوفيق بين اختلاف الآراء بين مجموعة اتخاذ القرار(٨٣).

وفي عملية صنع القرار الأردني يلاحظ أن ما ينطبق على صانع القرار الأردني هو النموذج المعرفي المذكور في الفصل التمهيدي حيث يسقط الملك عقائده الذاتية على صنع القرار، ويختار البديل الأكثر اقتراباً من عقائده، ويتجه إلى المعلومات التي تتفق ونظامه العقيدي، وعلى ذلك لا يختار البديل الذي يعظم المنافع أو الذي يشبع الحد الأدنى من الأهداف. مثلاً لاحظنا أن الملك رفض الإذعان لحكومة النابلسي في إجراءاتها بالاعتراف بالاتحاد السوفياتي أو فتح مكاتب لوكالات أنباء سوفياتية، وأن الملك أقام البدائل على أساس نظامه الإدراكي الذي يتصور أن الاتحاد السوفياتي عدو رئيسي للأردن.

ونلاحظ في مثل آخر أن الملك وافق بسرعة على الانضمام إلى العراق عام ١٩٥٨ حتى لو كان في ذلك زعزعة لمكانته وذهاب الزعامة إلى ابن عمه طالما أن ذلك يتفق مع عقيدته(٨٤) وأن المسألة مسألة مصير.

وهناك مثل سابق يتعلق برفض الملك مقترحات الرفاعي واتخاذه قراراً يتفق مع إدراكاته.

وهنا يشار إلى أن الملك كصانع قرار يختار رؤساء وزارات يمثلون وجهات نظر تتطابق مع وجهات نظره، وتتطابق مع ما يريده ومع معتقداته وحوافزه، وان ذلك يساعد في التوصل إلى النتائج المطلوبة في السياسة الخارجية. وقد أشارت مارغريت هيرمان إلى هذا بأنه يساعد صانع القرار في ضمان التأكد من تفسير الحقائق السياسية وتنفيذ السياسة الخارجية وتحقيق الأهداف التي يريدها(٨٥).

ويُذكر هنا أيضاً أن طبيعة البحث عن البدائل في هذا النموذج واستنباطها

---

(٨٣) Hermann, «Decision Structure and Process Influences on Foreign Policy,» p.71.

(٨٤) Hussein, *Uneasy Lies the Head: An Autobiography*, p.158.

(٨٥) Margaret Hermann, «Effects of Personal Characteristics of Political Leaders on Foreign Policy,» in: East, Salmore and Hermann ,eds.,*Why Nations Act: Theoretical Perspectives for Comparative Foreign Policy Studies*, p.61.

يكون من العقائد الذاتية للملك، وأوردنا الأمثلة على ذلك. أما تقويم المعلومات وعملية صناعة القرار فتكون قياساً على تلك العقائد.

خلاصـــة

يلاحظ أن الملك هو صانع القرار السياسي الخارجي، وأن للملك قوة كبيرة كونه صاحب الحق في تعيين الوزراء واقالتهم، حيث لوحظ أن رئيس الوزراء يعين بناء على ثقة من الملك وان الثقة الملكية لها أولوية مطلقة وان رؤساء الوزارات يمثلون سياسات النظام وينفذون قرارات الملك المهمة.

ونظراً لتأثر السلطة التشريعية بالنظام الإنكليزي وضعت السلطة والقوة في يد السلطة التنفيذية، وأصبحت القوة عادة وتخطى رئيس الوزراء الدستور كما ذكرنا سابقاً. وعندما أراد البرلمان أن يتحرر أو يتطور لم يستطع ذلك كما أن السلطة التنفيذية لم تستطع أن تتصرف بالقوة التي منحتها بطريقة جيدة، وجعل ذلك كله القوة تذهب إلى الملك تدريجياً لعدم استطاعة السلطات التشريعية والتنفيذية التصرف الرشيد. كل ذلك أثّر على التحديث لغياب المؤسسات السياسية المسؤولة، وساهمت في ذلك الضغوط الخارجية وعجز الدولة عن خلق تلك المؤسسات.

رأينا مقدرة الملك في تعيين واختيار رؤساء وزارات يتناسبون مع الظروف، إذ اختار الملك رؤساء وزاراته ممن يتفقون مع وجهات نظره باستثناء النابلسي، كما كان يبدو أن لكل رئيس وزارة طابعاً معيناً ضمن الخط العام لسياسة الملك، حيث كان لبعض رؤساء الوزراء صداقات واتجاهات. فمنهم من كان يميل إلى بريطانيا مثل أبو الهدى والمجالي، ومنهم من كان يميل إلى أمريكا مثل سمير الرفاعي وابنه، ومنهم من كان يميل إلى دول عربية قوية كبيرة كمصر. وكان الملك يحاول الاستفادة من كل طابع ووجه لكل رئيس وزراء، واستفاد من رؤساء وزارات مدعومين من فلسطينيين في مواقف كثيرة وبخاصة إذا أراد تلطيف مواقف أو امتصاص نقمة.

بالنسبة إلى عملية صنع القرار، لاحظنا أن دور رئيس الوزراء هو دور المشارك، وأن هذا الدور يعطيه إياه الملك، وإن مهمة وزير الخارجية هي مهمة إشراف وتنفيذ وليست مبادأة وابتكاراً، وانه يقوم بدور استشاري قرب القمة للملك أو لرئيس الوزراء. ويلاحظ أنه لا مشاكل في الاتصال وأن نظام الاتصال ذو كفاءة، وذلك بسبب إحاطة الملك بكل الأمور وطريقته في التنفيذ وحسن تصرفه الذي يشمل أدق الأمور وأصغرها. فهو عندما يرسل رئيس ديوانه لإبلاغ رئيس الوزراء بإقالته، كما حصل عندما أرسل بهجت التلهوني إلى سليمان النابلسي، فإنه طلب من التلهوني

قـراءة رسالتـه أمام النـابلسي دون أن يسلّمه إيـاها خـوفاً من أن يستغلهـا النابلسي في الدعاية[٨٦]. . .

ومثل هذه الدقة في التنفيذ هي من أهم صفات صانع القـرار الأردني (الملك). وهذا ينطبق على الملك إذا ما فوّض أي أمر أو قرار لرئيس وزراء.

وباختصار، ان جهاز صنع القرار في الأردن شديد المركزية وهو، كما وصفه سير فيرلينغ، جهـاز مركـزي في صنع القـرارات المهمة. والملك هـو صانـع القرار وصـانع الأحداث وكل قرار ومسألة مهمة.

ولا ننسى الحديث أيضاً عن مهارات الملك في تنفيذ القرار التي لها أكـبر الأثر في نجاح القرار. وقد أوردنا أمثلة ولاحظنا أن قوة الملك زادت تدريجياً، وأن الملك تغلّب على الصعوبات والضغوط التي كانت تمارس عليه تاريخياً.

وبقي أن نقول إنه نظراً للمركـزية وحصر صنـع القرار بيـد الملك، فإن عمليـة صنع القرار كانت تتم بسرعة ودون تعقيد بسبب عدم التعقيـد الهيكلي، وهـذا الهيكل تدرجيّ يسيطر عليه الملك.

---

(٨٦) حسين، مهنتي كملك: أحاديث ملكية، ص ١٢٦.

القسم الثاني

القرارات الاستراتيجية

مقدمــة

يضم هـذا القسم أربعـة فصـول، من الفصـل الخـامس إلى الفصـل الثـامن، سنتناول فيها بالتفصيل القـرارات الأربعة التي تعتـبر أهم القرارات الاسـتراتيجية التي اتخذها صانع القرار، إذ إنها عكست الاتجاهات العامة في السياسة الخارجية الأردنية. وسنبـين في كل قـرار من تلك القـرارات كيف أثّـرت عـوامـل البيئـة العمليـة (البيئـة الخارجية والبيئة الداخلية) والبيئة النفسية وعملية صنع القرار نفسها على كـل قرار من تلك القرارات الهامة، وهي:

١ ـ قرار عدم الدخول في حلف بغداد عام ١٩٥٦ عنـدما اشتـدت الضغوط عـلى صـانع القـرار الأردني بالانضـمام إلى الحلف، ولم ينضم تحت تأثـير العـامـل الإقليمي وعوامل الرأي العام.

٢ ـ قرار الاتحاد العربي مع العراق عام ١٩٥٨ عندما تحمس الملك لهذا القرار بعـد قيام الوحدة السورية المصرية.

٣ ـ قرار الاشتراك في حرب عام ١٩٦٧ عندما وقّع الأردن اتفاقيـة الدفـاع المشترك مع مصر ودخل الحرب.

٤ ـ قـرار المواجهـة مع المقـاومة الفلسـطينية عـام ١٩٧٠ بعد أن اشتـدت ضغوط المقاومة على الحكومة الأردنية وهددت وجود الأردن نفسه كدولة.

وقد وقع الاختيار على هـذه القرارات لأنها أثّـرت في متغيرات البيئـة العملية في أكثر مظاهرها، وكثفت النتـائج التي تـرتبت على ذلـك على مـدى فترة طـويلة في حياة

الأردن. كما أنها مثلت الخط العام للسياسة الأردنية الخارجية واعتُبرت مؤشراً عاماً لتلك السياسة إذ نلاحظ فيها ترجمة عملية لمعتقدات الملك الرئيسية على مدى فترة تاريخية بلغت عقدين من الزمان.

وارتبطت القرارات أيضاً بمشاكل الأردن السياسية التقليدية، مثل المساعدات الخارجية (الاقتصاد) وما يرتبط بذلك من ضغط خارجي. وارتبطت بمشاكل العلاقات الأردنية مع الدول العربية التقدمية ومع منظمة التحرير الفلسطينية والقضية الفلسطينية وما يرتبط بها من دفاع وتسلح وصدام مع إسرائيل.

وعكست هذه القرارات، وخصوصاً الثلاثة الأخيرة منها، مقدرة صانع القرار الأردني على المبادأة والمرونة، ودلت على التصميم الذي يتطابق مع عقائده أو بيئته النفسية.

الفصل الخامس

رفض الدخول في حلف بغداد ١٩٥٦

يعتبر قرار رفض الدخول في حلف بغداد عام ١٩٥٦ أهم قرار استراتيجي ترتبت عليه آثار مهمة ونتائج كثيفة على متغيرات البيئة العملية والنفسية. وسنتناول بالبحث هذا القرار، وكما القرارات الثلاثة اللاحقة، في ضوء أربعة معطيات هي: المدخلات وتشمل البيئة العملية والنفسية؛ عملية اتخاذ القرار؛ المخرجات وعرضها بشكل موجز؛ ورد الفعل الاسترجاعي.

وقبل الخوض في هذه المعطيات سنعطي لمحة عن ماهية حلف بغداد. بعد الحرب العالمية الثانية خرج إلى العالم عملاقان، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، وظهرت فكرة التحالفات عند الطرفين للبحث عن دول تشاركهم الأهداف نفسها ويواجهها الخطر بالطريقة نفسها التي أشار إليها هولستي في التحالف، إذ بيّن أنه إذا هدد خطر من دولة «س» دولتي «ع» و«ص»، فإن التهديد يشكّل حافزاً قوياً لدولتي «ع» و«ص» للتحالف ضد دولة «س» لأن الخوف من ذلك التهديد يدفعها للتحالف[1].

رأت الولايات المتحدة بعد تلك الحرب أن دفاعات بريطانيا في المنطقة العربية لم تثبت جدارتها، فبدأت تخطيط استراتيجيتها على أساس فكرة إنشاء مركز قوة في المنطقة؛ ومع مطلع الخمسينات بدأت محاولات لسد الطريق أمام الاتحاد السوفياتي وتحقيق أهدافه في منطقة الشرق الأوسط الرامية إلى تقليص النفوذين الفرنسي والبريطاني في المنطقة، ومنع الولايات المتحدة من محاولة الحلول محلهما وملء الفراغ.

---

(١) K.J. Holsti, *International Politics: A Framework for Analysis* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1972), p.113.

وقد بدأت الولايات المتحدة هذه المحاولات في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥١ بدعوة مصر لتكون مؤسساً لتحالف عسكري معها ومع فرنسا وبريطانيا وتركيا، إلا أن مصر رفضت الدعوة. فزار جون فوستر دلاس، وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الحين، المنطقة وقدّم تقريراً عنها في أول حزيران/ يونيو عام ١٩٥٣ وعن أهميتها الاستراتيجية والاقتصادية وعن النشاط السوفياتي وأعلن استعداد الولايات المتحدة دعم دول المنطقة بزيادة المساعدات العسكرية والاقتصادية وأكد على ضرورة خلق نظام ضمان دفاعي جماعي. وحرصاً على قيام هذا النوع من الدفاع عمدت الولايات المتحدة إلى دعم أي دفاع داخلي في المنطقة ضد أي خطر موجه ضد «العالم الحر»، وشجعت الاتفاقيات الثنائية على نحو ما حصل مع باكستان وتركيا في ٢ نيسان/ أبريل عام ١٩٥٤، وعقدت اتفاقية مع العراق لمساعدته عسكرياً في ٢١ نيسان/ أبريل عام ١٩٥٤، وكان قصدها من كل ذلك تنفيذ ما عُرف باسم الحزام الشمالي لتطويق الاتحاد السوفياتي[٢].

وما لبث العراق وتركيا أن وقّعا معاهدة ثنائية للدفاع المشترك بينهما في ٢٦ شباط/ فبراير عام ١٩٥٥ عُرفت بحلف بغداد الذي انضمت إليه فيما بعد بريطانيا وباكستان وإيران، وبدأت الضغوط على الأردن للانضمام إلى الحلف في الوقت الذي ظهرت فيه ضغوط مضادة من جانب سوريا ومصر والرياض[٣].

أولاً: المدخلات

١ ـ النظام الدولي

شهدت هذه الفترة التي اتخذ فيها قرار عدم الانضمام إلى حلف بغداد نهاية المرحلة الثانية من النظام الدولي، وهي المرحلة التي كان فيها النظام ثنائي القطبية المحكمة (١٩٤٨ ـ ١٩٥٥) وتفوقت فيها الولايات المتحدة نووياً على الاتحاد السوفياتي.

وعلى الرغم من ذلك التفوق فقد رأت الولايات المتحدة أن دفاعات حلفائها، وخصوصاً بريطانيا، في المنطقة العربية غير ذات قيمة، وبحثت في إنشاء مركز قوة والحفاظ على قناة السويس ضمن فلك الدفاع الغربي وسد أي اختراق سوفياتي

---

(٢) Jacob Coleman Hurewitz, *Diplomacy in the Near and Middle East: A Documentary Record,* 2 vols. (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1959), vol.2, pp.329-346.

(٣) Keesing's Contemporary Archives, *Weekly Diary of World Events* (London: Keesing's Publications, [n.d.]), vol.9, p.14565.

للمنطقة خصوصاً بعد أن زار دلاس المنطقة في جولة شملت اثنتي عشرة دولة بما فيها الهند، وأشار إلى أهمية المنطقة وضرورة التركيز عليها لأنها تضم نصف سكان العالم من غير الشيوعيين وإلى ضرورة اعطائها أهمية خاصة لأسباب أخرى استراتيجية، واقتصادية، ذلك أن «فيها ٦٠ بالمائة من الاحتياطي العالمي للنفط كما أنها حضارية، فهي مهد الديانات الثلاث». وأشار دلاس في تقرير له بعد تلك الزيارة إلى أن إهمال المنطقة أدّى إلى تزايد النفوذ الشيوعي فوقعت الصين بسكانها البالغ عددهم ٤٥٠ مليوناً تحت هذا النفوذ بسبب تركيز الولايات المتحدة على أوروبا، وأكد أن على الولايات المتحدة أن تزيد المساعدات الاقتصادية والعسكرية إلى دول المنطقة وان تنتهج نهجاً سياسياً معتدلاً غير منحاز في ما يتلعق بالصراع العربي ـ الإسرائيلي. ذلك أن العرب أصبحوا يشكون في الولايات المتحدة بعد موقفها من إسرائيل ولأن السمعة الحسنة التي تركها رجال الأعمال الأمريكيون قد تغيرت، ولأن العرب يخشون الصهيونية أكثر من الشيوعية، وطالب بنظام دفاعي مشترك في المنطقة ودفع عملية السلام بحيث تكون إسرائيل جزءاً من المنطقة وليست غريبة عنها.

في تلك الفترة نفسها نشط الاتحاد السوفياتي أيضاً في سبيل تقليص نفوذ بريطانيا وفرنسا في المنطقة ومنع الولايات المتحدة من ملء الفراغ الذي ستتركه بريطانيا وفرنسا، واعتبر أن ما تقوم به الولايات المتحدة من دعم التحالفات الثنائية إنما هو موجه ضده ولتطويقه، وان الغرب يهدف إلى الاعتداء على المنطقة دون إرادة شعوبها. وقد وجّه احتجاجاً إلى إيران عندما انضمت إلى حلف بغداد وأشار إلى أنه لن يكون غير معني بهذا الحلف الذي يشكّل طوقاً عدوانياً عليه.

في هذه الظروف تم توقيع صفقة السلاح الشهيرة التي أعلن عنها عبدالناصر في ٢٧ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٥٥ عندما وقّعت مصر اتفاقية تجارية مع تشيكوسلوفاكيا تحصل بموجبها مصر على أسلحة مقابل بضائع مصرية دون أية شروط غير تجارية. وعلى الرغم من أن عبدالناصر أعلن أن هذه الصفقة لن تفتح الباب أمام النفوذ الشيوعي في مصر إلا أن الغرب ثارت ثائرته.

زادت مخاوف الغرب أكثر بزيادة التعاون السوفياتي مع دول المنطقة، بخاصة عندما أعلنت مصر في ١٧ تشرين الأول/ اكتوبر عام ١٩٥٥ أن الاتحاد السوفياتي قدّم قرضاً كبيراً لبناء السد العالي. وفي سوريا تم تبادل التمثيل الدبلوماسي مع الاتحاد السوفياتي والتوقيع على اتفاقية اقتصادية معه. وزاد الموقف تعقيداً بين القوى الكبرى وتفاقم الصراع بعد فشل محادثات دولية كانت تدور في جنيف في تلك الفترة وتستهدف نزع السلاح ووحدة ألمانيا والأمن الأوروبي.

كل ما سبق حفز الغرب إلى إقامة حلف دفاعي يحقق ما يلي:

أ ـ تدعيم النفوذ الغربي في المنطقة بعد أن رأت الولايات المتحدة أهمية المنطقة وضعف النفوذ البريطاني فيها، وانشغال المنطقة بخطر الاستعمار الفرنسي والبريطاني أكثر منها بالخطر الشيوعي، وتدهور سمعة الولايات المتحدة نفسها بعد قيام إسرائيل.

ب ـ تنيمة السياسة الأمريكية في المنطقة عن طريق احتواء الأزمة العربية الإسرائيلية وحلها ودعم السلام وجعل إسرائيل جزءاً من المنطقة، وتدعيم الدول في المنطقة اقتصادياً وعسكرياً لضمان استمرارية ولائها للغرب بعد أن لاحظ دلاس أن الصين ذهبت إلى أحضان النفوذ الشيوعي بسبب إهمال الغرب لها. وركّز دلاس على موضوع الري باعتباره مشكلة الأردن لاقتسام مياه نهر الأردن مع إسرائيل وتوطين اللاجئين[٤].

٢ ـ النظام الإقليمي العربي

قاد الملك عبدالله، مؤسس المملكة الأردنية، ونوري السعيد، رئيس الوزراء العراقي، حركة التغيير في النظام العربي في مراحله الأولى بسعيهما إلى إقامة الهلال الخصيب أو سوريا الكبرى. وعندما بدأت المرحلة الثانية من النظام الإقليمي العربي ظهرت فكرة حلف بغداد إلى حيز الوجود في عام ١٩٥٥. وفي تلك الفترة بالذات بدأت مصر تتمركز في بؤرة السياسة العربية وزادت التفاعلات العربية، وبدا واضحاً أن مصر تتزعم الفريق العربي المناهض لحلف بغداد. ولقد نشطت في معارضة هذا الحلف وبعض البلدان العربية مثل السعودية وسوريا، ورأت مصر أن هذا الحلف يضعف التضامن العربي وانه خطر على الجامعة العربية وانه يدخل في معركة احتكار السلاح بمعنى أن الهدف هو جر مصر والبلدان العربية إلى أحلاف عسكرية أجنبية لاستمرار إخضاع المنطقة إلى حلقة احتكار السلاح والبقاء تحت رحمة المورّد التقليدي الغربي للسلاح. ولقد شكك عبدالناصر في فعالية الحلف نفسه في الدفاع عن الشرق الأوسط وأورد مثلاً بأن فلسطين سقطت في يد إسرائيل وهي تحت الانتداب البريطاني وهو الأقوى كثيراً من حلف عسكري، وقال: «قالوا: لو أن مصر كانت في نطاق حلف عسكري لكانت حصلت على السلاح من أقوياء هذا الحلف أو لكان هؤلاء الأقوياء قد تولوا مهمة الدفاع عنها! ونسي هؤلاء عبرة ما جرى في فلسطين، وكانت فلسطين بالنسبة إلى هؤلاء الأقوياء أكثر من زميل في حلف... كانت تحت انتدابهم... كانت تحت وصايتهم»[٥].

---

(٤) المصدر نفسه، و
Hurewitz, *Diplomacy in the Near and Middle East: A Documentary Record*, pp.329-346.

(٥) بيانات الرئيس جمال عبدالناصر والوزراء في مجلس الأمة سنة ١٩٥٧ (القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩٥٧)، ج ١، ص ٤٦ ـ ٤٧.

اعتقد عبدالناصر أن الحلف سيضعف موقف مصر أمام إسرائيل عندما ينضم الأردن والعراق إليه وتعزل مصر. ولقد شاركت سوريا مصر في الحملة الواسعة في الدول العربية ضد الحلف عندما زار صلاح سالم، وزير الإرشاد القومي المصري، وصبري العسلي رئيس وزراء سوريا، الأردن ولبنان في ٣ آذار/ مارس عام ١٩٥٥ ليحصلا على التأييد في سبيل تدعيم التضامن العربي السياسي والعسكري والاقتصادي، ولقد زار صلاح سالم والعسلي الرياض للغرض نفسه. وفي ٦ آذار/ مارس أعلنت القاهرة عن اتفاق بينها وبين دمشق والرياض على عدم الانضمام إلى حلف بغداد وعلى تقوية التعاون العربي السياسي والاقتصادي والعسكري.

وفي الوقت نفسه تقريباً قامت تركيا بمهمة استقطاب الدول المجاورة، فوقّعت اتفاقية مع باكستان واتفاقية مع العراق في ٢٦ شباط/ فبراير عام ١٩٥٥، ونشطت في إقناع دول أخرى مثل لبنان وسوريا عندما زارهما عدنان مندريس، رئيس وزراء تركيا، في مطلع عام ١٩٥٥ لإقناعهما بالإنضمام إلى الحلف. بيد أن محاولاته لم تلقَ تجاوباً إذ تردد لبنان في موقفه، في الوقت الذي اندلعت فيه مظاهرات في حلب ضد هذا الحلف.

وباختصار يمكن القول إن البلدان العربية انقسمت قسمين: فريق معارض، مثل سوريا ومصر والسعودية، على أساس أن الحلف خطر يتهدد الجامعة والتضامن العربي، وفريق آخر مؤيد، مثل العراق والأردن. وقد كانت وجهة نظر العراق أن اشتراكه في الحلف يضمن له تحقيق أمنه بعد أن ترجم هدفه الأول، وهو التضامن العربي بالانضمام إلى الجامعة العربية. ولقد أعلن نوري السعيد أن الحلف لا يتعارض مع ميثاق الدفاع العربي المشترك. أما وجهة نظر الأردن فلقد تلخصت في فكرة أن انضمامه إلى الحلف يؤمن له المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي يحتاج إليها وانهاء المعاهدة مع بريطانيا(٦).

استمرت الضغوط الإقليمية على الأردن من محور الرياض والقاهرة ودمشق لعدم الانضمام إلى الحلف. وعلى الجانب الآخر كانت ضغوط دولية وإقليمية من العراق وتركيا تعمل على إغراء الأردن للانضمام ليضمن المساعدات العسكرية والاقتصادية. وكان على الأردن أن يختار، وفي النهاية جاء القرار بعد مخاض عسير بمهادنة القاهرة والرياض ودمشق وعدم الانضمام إلى الحلف.

---

(٦) Keesing's Contemporary Archives, Ibid., pp.14057-14105.

٣ ـ عامل الكتلة الحيوية

لعب العامل المتعلق بالموقع أثره كما يلي: وردت في تقرير دلاس إشارة إلى أهمية الموقع الجغرافي الأردني من ناحية عسكرية واستراتيجية واقتصادية، وإلى أن الأردن يكمل الحزام الشمالي. ولا شك أن هذه الأهمية نفسها هي التي أدت إلى ازدياد الضغط المصري والسوري والسعودي على الأردن حتى لا يخرج بانضمامه إلى حلف غربي كالعراق من ساحة الصراع العربي الإسرائيلي، وخصوصاً أن الأردن يقع على جبهة مع إسرائيل طولها يزيد على ٦٥٠ كلم، وان خروجه سيزيد الضغط الإسرائيلي على الجبهات الأخرى.

وعلى ذلك، فإن العامل المتعلق بالموقع كان ضابطاً على صناعة القرار.

٤ ـ السكـان

هذا العامل من أبرز العوامل التي أثّرت على صناعة القرار الذي نحن بصدده، وبلا مبالغة يمكن القول إنه أجهض قرار مجاراة بغداد في مرحلة مبكرة.

وترجع أهمية هذا العامل إلى ما أشرنا إليه في القسم الأول من وجود عنصر فلسطيني في الحكومة الأردنية، وأن نسبة كبيرة من أبناء الشعب فلسطينيين. فقد كان هناك تقليد غير مكتوب يقضي بأن يكون نصف أعضاء مجلس الوزراء أردنيين والنصف الآخر فلسطينيين. والواقع، أن تكوين المجلس على هذا النحو شكّل ضابطاً على صناعة القرار، ذلك أن الفلسطينيين اعتقدوا أن انضمام الأردن إلى الحلف سيؤثر في الحل النهائي للقضية الفلسطينية. وقد حاولت بريطانيا طمأنة الفلسطينيين إلى أن المذكرة التي رفعها المبعوث البريطاني تمبلر إلى الحكومة الأردنية في ١٢/١٢/١٩٥٥ أشارت إلى ذلك، بقولها: «فإن انضمام الأردن إلى حلف بغداد سوف لا يؤثر بشكل من الأشكال على وضع الأردن بالنسبة إلى الحل النهائي للقضية الفلسطينية»[٧].

وعلى الرغم من ذلك التأكيد، فقد انقسم الوزراء في مجلس الوزراء الأردني بحيث أصر الوزراء الفلسطينيون على عرض المذكرة الأردنية المتعلقة بالرد على مذكرة تمبلر السابقة، على الحكومة المصرية أو الجامعة العربية قبل تقديمها إلى الجانب البريطاني. إلا أن رأي الملك حسين كان غير ذلك إذ رأى أن تعرض المذكرة على مصر بعد عرضها على بريطانيا وموافقتها عليها.

---

(٧) منيب الماضي وسليمان الموسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين** (عمان: [د. ن.]، ١٩٥٩).

شجعت السفارة المصرية في عمّان الموقف السابق بطلبها عرض المذكرة على الحكومة المصرية قبل تقديمها إلى بريطانيا.

وفي ١٣ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٥٥ قدّم الوزراء الفلسطينيون استقالتهم، وما لبث أن استقال سعيد المفتي، رئيس الوزراء، بعد أن عجز عن السيطرة على الموقف، وقد أعلن الوزراء المستقيلون أنهم استقالوا لأسباب وطنية. ولقد أثّرت استقالتهم على الرأي العام الأردني الذي خرج عن هدوئه وعبّر عن نفسه بأحداث شغب وعنف وتظاهرات ضد الحلف. ويقول غلوب واصفاً هذا التغيّر في الرأي العام بأنه مفاجىء ووخيم. وقد اندلعت المظاهرات في الضفتين الغربية والشرقية معاً. ومهما كانت أسباب استقالة هؤلاء الوزراء، فإن الرأي العام صنع منهم أبطالاً بعد أن أعلنوا أنهم ليسوا من يخونون بلدهم وأن استقالتهم إنما كانت لأسباب وطنية.

لم تؤثر استقالة الوزراء في الرأي العام فحسب، بل إنها امتدت لتشمل صعوبة إيجاد وزراء يملأون المقاعد التي شغرت باستقالتهم. وواجهت هزّاع المجالي صعوبة في تعاون وزراء من الضفة الغربية في حكومته التي خلفت حكومة سعيد المفتي. وكان سهلاً على المجالي اختيار وزراء من الضفة الشرقية والحصول على موافقتهم بينما واجه الصعوبة في الحصول على موافقة وزراء من الضفة الغربية (طبقاً للقاعدة غير المكتوبة التي ذُكرت سابقاً). وكان من الأسباب التي ضاعفت تلك الصعوبة إعلان الوزراء المستقيلين أنهم استقالوا لأسباب وطنية وأن من يخلفهم يعتبر خائناً.

وحتى بعد أن تمكّن من الحصول على موافقة وزراء من الضفة الغربية اشتراك معه، فإن ذلك لم «يؤمن» له الدعم المطلوب من الضفة الغربية، إذ سرعان ما اضطرت حكومته إلى الاستقالة بعد اندلاع التظاهرات ضدها في مدن الضفة الغربية (أريحا، نابلس، القدس، الخليل) إلى جانب العاصمة عمّان.

وامتد تأثير العامل السكاني ليشمل غير الفلسطينيين بحيث إن سعيد المفتي وهو جركسي اضطر إلى الاستقالة خوفاً من اتهام الأقلية الجركسية بالخيانة من القوميين العرب على حد تعليل غلوب، القائد البريطاني للجيش الأردني آنذاك[٨].

---

(٨) John Bagot Glubb (Sir), *A Soldier with the Arabs* (New York: Harper and Row, 1957), pp.392-397; Ann Dearden, *Jordan* (London: Robert Hale, 1958), p.115, and Peter Snow, *Hussein: A Biography* (New York; Washington, D.C.: Robert Luce; London: Barrie and Jenkins, 1979), pp.76-77.

وللمزيد من التفاصيل حول أسباب استقالة الوزراء، أنظر: هزاع المجالي، **مذكراتي** (عمان: [د. ن.]، ١٩٥٠)، ص ١٧٠، حيث يقول المؤلف إن استقالتهم تعود إلى ضغط الوزير نعيم عبد الهادي عليهم، والذي =

٥ ـ العامل الاقتصادي

سبقت الإشارة في القسم الأول من هذا الكتاب إلى أن وضع الأردن الاقتصادي في منتصف الخمسينات كان أسوأ وضع بين الدول العربية وإسرائيل، وإن إغراء العامل الاقتصادي قد يشكل مقوماً لصانع القرار الأردني. ولقد أشار تقرير دلاس الذي ذكر سابقاً إلى مشاكل الأردن الاقتصادية بما فيها مشاكل الري واللاجئين، وطبيعي أن يحقق انضمام الأردن إلى الحلف في حال حصوله على مساعدات اقتصادية ومشاريع تساعد على توطين اللاجئين. وقد حاول العراق استخدام مثل هذا الإغراء الاقتصادي مع الأردن عندما ذهب المجالي إلى بغداد للحصول على قرض من العراق فاشترطت بغداد عليه أولاً الانضمام للحلف.

ونظراً إلى موقف الأردن الاقتصادي المتردي، حاول الملك في مباحثاته مع الأتراك في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٥٥ في عمان طلب مساعدات اقتصادية تركية، ولكن تركيا اعتذرت في الوقت الذي أبدت فيه استعدادها لمساعدات عسكرية. وعلى أثر ذلك استمر الملك في جهوده مع بريطانيا لتعديل المعاهدة البريطانية ـ الأردنية بحيث تستبدل المعونة البريطانية التي تنص عليها المعاهدة بأجر معقول ثابت مقابل استخدام بريطانيا قواعد عسكرية في الأردن.

وقد وجهت الحكومة الأردنية مذكرة إلى تمبلر طالبت فيها بتعديل هذه المعاهدة المعقودة في عام ١٩٤٨ وأشارت إلى موضوع المساعدات الاقتصادية. وقد وافق تمبلر على المطالب الأردنية[٩].

٦ ـ العامل العسكري

برزت أهمية هذا العامل كمقوم لحاجة الأردن إلى ما يلي:

أ ـ أسلحة ثقيلة ومتوسطة، حيث وافقت بريطانيا على المذكرة الأردنية التي قدمت إلى تمبلر والتي كان من المفروض بموجبها أن يتسلم الأردن أسلحة بقيمة ستة ملايين جنيه استرليني، كما تعهدت تركيا بتقديم مساعدات عسكرية في حالة انضمام الأردن إلى الحلف.

= حجب ثلاثون نائباً الثقة عنه في البرلمان. وكان قد اقنع زملاءه بالاستقالة على أساس أنها تقوي مركز المفاوض الأردني. بينما نجد غلوب وديردن يرجعان أسباب الاستقالة إلى دوافع شخصية.

(٩) المجالي، المصدر نفسه، ص ١٦٧ ـ ١٦٩؛ الحسين بن طلال (عمان: [د.ن.، د.ت.])، ص ٤٢ ـ ٤٣، و٤٦ ـ ٤٨، و Glubb, Ibid., pp.392 and 396.

ب ـ موافقة بريطانيا أيضاً على طلب الأردن في المذكرة السابقة زيادة عدد قوات الجيش العربي (الأردني) بنسبة ٦٥ بالمائة عما هو عليه.

ج ـ موافقة بريطانيا على طلب الأردن في المذكرة السابقة استبدال المعاهدة باتفاقية خاصة.

كان اعتقاد الملك حسين أن انضمام الأردن إلى الحلف سيساعد في تعريب الجيش ذلك لأن الجيش الأردني (يعرف بالجيش العربي) كان يسيطر عليه قائده البريطاني غلوب ويعاونه في ذلك ضباط انكليز. وكانت المساعدات تأتي للأردن عن طريق غلوب وكان هذا يضايق الملك كثيراً، وعلى الخصوص أن الملك لم يتفق مع غلوب فيما يتعلق بالدفاع في الضفة الغربية وترقيات الضباط الأردنيين ودورهم في الجيش. وقد كان يذاع في الخارج أن غلوب هو الحاكم الفعلي للبلاد وكان له نفوذ عميق في أوساط البلاد وخاصة لدى العشائر مما جعل الملك يعتقد أن التخلص منه شيء شبه مستحيل[١٠].

٧ ـ الرأي العام والقوى الضاغطة

هذا العامل أثبت أنه أهم العوامل السابقة على الإطلاق بحيث أثّر على النتيجة النهائية التي تمثلت في عدم دخول الأردن حلف بغداد. وقد لاحظنا في الصفحات السابقة كيف اندلعت المظاهرات بعد استقالة الوزراء الفلسطينيين وأن الرأي العام تأثر بها كثيراً وأصبح موقف الحكومة صعباً وفي غاية الحرج، وأن هزاع المجالي واجهته صعوبات عندما أراد أن يشكل وزارة تخلف الحكومة المستقيلة، وبعد أن تم له تشكيلها كذلك، وحتى بعد استقالته سقطت الحكومة التي خلفته فسقطت حكومتان في عشرة أيام بفعل الرأي العام.

وقد وصف هزاع المجالي قوة تأثير الإعلام المصري على الشعب الأردني حينذاك بقوله: «ايذان صوت العرب [إذاعة القاهرة الموجهة إلى الوطن العربي] علامة لبدء التنفيذ وان المظاهرات كانت تحدث بعد [سماع] صوت العرب»[١١].

وقد قدم المجالي استقالته بناءً على رغبة الناس الذين رأى أنهم لا يريدون

---

(١٠) الحسين بن طلال، ص ٤٦ ـ ٤٨. انظر أيضاً:
Hussein (King of Jordan), *Uneasy Lies the Head: An Autobiography* (London: Heinemann, 1962), p.89, and Glubb, Ibid., p.394.

(١١) المجالي، مذكراتي، ص ١٦٦ و ١٧٣ ـ ١٧٤.

حلف بغداد، وقال لو كان التمثيل النيابي صحيحاً لوثق الناس بممثليهم وما خرجوا بالتظاهرات.

ويعترف هنري تريفليان، سفير بريطانيا في القاهرة، بأنه قد طلب منه آنئذ التدخل لدى عبدالناصر ليخفف الحملة الإعلامية على الأردن والتوتر في المنطقة.

بيد أن عبدالناصر فسر سر حملته تلك بأنها عمل دفاعي لمنع الأردن من الانضمام للحلف وعزل مصر، كما أن الملك حسين كان يعرف تماماً مقدار تأثر الأردن بالإعلام المصري وقد وصفه بما يلي: «كان تحت رحمة دعاية خارجية ترمي إلى التخريب، وأن الدعاية كانت تتسلل إلى أقصى أنحاء البلاد، وأن القاهرة كانت تملك أجهزة للبث عصرية وقوية ولم يكن لعمان في ذلك العهد سوى جهاز بث قوته ٥ كيلوواط يغطي مساحة نصف قطرها ٥٠ كم»[١٢].

وبقي الإعلام المصري الضابط الأكبر على السياسة الأردنية آنذاك وبقي الرأي العام متطابقاً مقتنعاً بذلك الإعلام. وقد أثّر ذلك على أكثر من قرار حلف بغداد، فقد أدى إلى طرد غلوب من الأردن. وقد اعترف غلوب نفسه بأن ما حصل كان من فعل صوت العرب[١٣] كما أن تعبئة الرأي العام ضد بريطانيا جعلت السفير البريطاني في عمان في ذلك الوقت يقول إن العلاقات الثنائية بين الأردن وبريطانيا مستقبلياً لا أمل فيها[١٤].

ثانياً: البيئة النفسية

نظراً إلى أن الملك هو صانع القرار الأول في الأردن فإن التركيز سيكون على معتقدات الملك الرئيسية في تلك الفترة التي اتخذ فيها القرار.

إن عقائد الملك كما ذكرنا في القسم الأول ارتكزت على اعتبار الشيوعية عدواً رئيسياً للأردن خصوصاً في مطلع المرحلة الأولى، وأن عداوة الشيوعية احتلت مكانة بارزة في عقائد الملك في تلك الفترة. ولقد لاحظنا أيضاً في عقائد الملك آنذاك أن للأردن دوراً طليعياً في الدفاع عن الأمة العربية والمقدسات الإسلامية.

من هذا المنطلق يمكن تفسير حماسة الملك في الانضمام إلى الحلف على ضوء تلك المعتقدات والإدراكات السابقة. ذلك أن الحلف ركّز على خلق نظام دفاعي أمام الشيوعية التي تعتبر عدواً رئيساً للأردن، ويقول الملك إن فكرة الحلف هذه داعبت

---

(١٢) الملك حسين، **مهنتي كملك: أحاديث ملكية**، ترجمة غالب عارف طوقان (عمان: [د.ن.]، ١٩٧٩)، ص ١٦٦.

(١٣) سمير التنداوي، **إلى أين يتجه الأردن** (القاهرة: الدار المصرية للكتب، [د.ت.])، ص ٧٥.

(١٤) Charles Hepburn Johnston, *The Brink of Jordan* (London: Hamilton, 1972), p.77.

خياله منذ زمن - خلق حلف دفاعي يوحد العرب أمام الشيوعية[١٥]. ولذلك فإن تحمّس الملك للانضمام إلى هذا الحلف يتوافق مع معتقداته وادراكاته، خصوصاً وأن الحلف أيضاً سيضم الأردن إلى «العالم الحر» ويوفر له مساعدات اقتصادية وعسكرية. يقول الملك ما ترجمته: «لقد أدركت بأنه إذا انضم الأردن إلى الحلف فإن العالم الحر سيحقق نصراً معنوياً كبيراً. ولقد شعرت بأننا إذا دخلنا الحلف فإننا سنحصل على مزيد من السلاح والمساعدات الاقتصادية، وستكون فرصة لإنهاء المعاهدة البريطانية وستكون فرصة أمام الضباط الأردنيين باستلام مناصب قيادية في الجيش (بدلاً من البريطانيين)، ولقد أخبرت تمبلر بأن الوقت قد حان لتعريب الجيش الأردني بأسرع وقت»[١٦].

بيد أن الملك حسين عاد فذكر بعد أحد عشر عاماً أن فكرة تعريب الجيش كانت الحافز الأول له لتحبيذ الانضمام إلى حلف بغداد، وقال: «إنما كان الهدف هو الهدف الذي وصلنا إليه بتعريب جيشنا وتحرير بلدنا»[١٧].

غير أن هذا الحافز في تلك المرحلة لم يكن واضحاً بقدر وضوح عوامل أخرى في ادراكات الملك، مثل مكافحة الشيوعية، والمساعدات الاقتصادية والعسكرية. ولا شك أن فكرة إنهاء المعاهدة البريطانية كانت واردة في ذهن الملك على غرار ما حصل في العراق عندما أنهى المعاهدة البريطانية قبيل الانضمام إلى الحلف.

يلاحظ مما تقدم أن معتقدات الملك تطابقت إلى حد كبير مع أهداف حلف بغداد المعلنة، وأن هذا يشكل مقوماً للملك بالانضمام إلى الحلف بحيث يقع اختياره على (أ) وهو الانضمام لحلف بغداد، خصوصاً وأن هزاع المجالي كان من أكبر انصار حلف بغداد ويرى في الحلف خيراً للبلد ومصلحته، كما أن غلوب كان يناصر ويؤيد انضمام الأردن إلى الحلف وعمل على كبح جماح التظاهرات بعنف بصفته قائداً للجيش والأمن وشارك في المباحثات التي جرت في تشرين الثاني/ نوفمبر مع الأتراك.

وعلى الرغم مما تقدم ومن تعاون جهاز السلطة التنفيذية مع الملك فإنه فضل اختيار (ب) وهو عدم الانضمام إلى الحلف. ولقد جاء قرار الملك بعدم الانضمام مناقضاً للبيئة النفسية، حيث كان الملك في البداية يرغب في توقيع الميثاق والانضمام للحلف حتى في حالة تردد مجلس الوزراء وخوفه من التوقيع. ولقد عارض المبعوث البريطاني فكرة توقيع الملك وحده باعتبار أنه ملك دستوري وأنه قد يعرض نفسه للمسؤولية والنقد إذا فعل ذلك.

---

(١٥) Hussein, *Uneasy Lies the Head: An Autobiography*, p.83.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٨٩.

(١٧) خطاب الملك في: ١٩٦٧/١/٢٥.

والتفسير الوحيد لاختيار الملك عدم الدخول في الحلف هو الضغط الإقليمي المشار إليه آنفاً وما رافقه من غليان شعبي معبأ ضد بريطانيا وتركيا. ولقد وصف غلوب تأثير هذا الضغط وموقف الملك بعد استقالة المجالي اثر الضغط الشعبي بأن «كل شيء في القصر كان شاحباً»[١٨].

ثالثاً: أهم أحداث ما قبل القرار[١٩]

في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٥١ بادرت الولايات المتحدة بدعوة مصر لتكون مؤسساً لتحالف عسكري يضم مصر وتركيا وفرنسا وبريطانيا للمحافظة على قناة السويس كمنطقة حيوية في استراتيجية الغرب وانشاء مركز قوة في المنطقة، ورفضت القاهرة ذلك.

- في الفترة ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر - ١٨ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٥١، تبادل الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة المذكرات بخصوص الفكرة السابقة، واحتج الاتحاد السوفياتي على دعم الوجود العسكري الغربي ورأى أنه عدوان وضد إرادة الشعوب، ودافعت الولايات المتحدة عن نفسها بأنه دفاع اختياري ضمن المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

- في ١ حزيران/ يونيو عام ١٩٥٣ وبعد أن قام جون فوستر دلاس وزير خارجية الولايات المتحدة بجولة في المنطقة زار فيها اثنتي عشرة دولة منها مصر وليبيا والأردن واليونان والهند وباكستان وإسرائيل وتركيا وايران، قدم تقريراً تضمن ما يلي: (١) هذه المنطقة (التي زارها) مهمة وتمثل نصف سكان العالم غير الشيوعي. (٢) هذه المنطقة ذات أهمية استراتيجية فهي جسر إلى آسيا وأفريقيا. (٣) هذه المنطقة تحوي معادن عديدة وبها ٦٠ بالمائة من احتياطي النفط العالمي. (٤) هذه المنطقة مهد الديانات الثلاث.

وطالب بضرورة التركيز عليها ودفع السلام وخلق نظام ضمان دفاعي جماعي في المنطقة واحتواء النزاع الإسرائيلي العربي بإنتهاج سياسة أمريكية غير منحازة بحيث لا تصبح إسرائيل غريبة عن المنطقة.

---

(١٨) Glubb, *A Soldier with the Arabs*, p.400.

(١٩) اعتمد، في سرد الأحداث، على المصادر التالية: الحسين بن طلال، ص ٤٤ - ٤٥ و ٥٦ - ٥٨، والمجالي، مذكراتي، ص ١٧٠ - ١٧٢. انظر أيضاً:

Hurewitz, *Diplomacy in the Near and Middle East: A Documentary Record*, pp.329-383; Keesing's Contemporary Archives, *Weekly Diary of World Events*, pp.14057, 14106, 14278, 14485-14486 and 14565 ; Dearden, *Jordan*, p.110; Glubb, Ibid., pp.392-400, and Hussein, *Uneasy Lies the Head: An Autobiography*, p.92.

- في ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٥٤ وقعت مصر وبريطانيا اتفاقية الجلاء عن السويس وحمس ذلك العراق والأردن على إنهاء معاهدتيهما مع بريطانيا.

- في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٥٤ أغلق العراق بعثته في موسكو وبدا أنه سيربط نفسه مع الغرب. وفي نهاية عام ١٩٥٤ سافر توفيق أبو الهدى رئيس وزراء الأردن لتعديل المعاهدة الأردنية البريطانية وتحويل المساعدات البريطانية إلى أجور ثابتة مقابل استعمال المطارات وأن تدفع المساعدات البريطانية إلى الحكومة وليس إلى قائد الجيش الأردني وهو الجنرال غلوب الانكليزي، ولقد فشلت تلك المحادثات.

- في ما بين ٦ - ١٤ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٥٥ زار عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا العراق وصدر بيان عن اتفاق دفاع ثنائي مشترك ضد أي هجوم خارجي وبموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة وعرف هذا الميثاق باسم حلف بغداد.

- في ١٥ كانون الثاني/ يناير مر مندريس بسوريا ولبنان لإقناعهما بالانضمام وبالرغم من تأكيد تركيا على عدم انضمام إسرائيل فإن ردود الفعل ثارت في سوريا حيث اندلعت المظاهرات في حلب ضد هذا الحلف.

- في ١٦ كانون الثاني/ يناير دعت مصر رؤساء وزارات الدول العربية المشتركين في ميثاق الدفاع العربي للاجتماع في مصر لبحث ما وصفته بالخطر الذي يهدد الجامعة والتضامن العربي.

- في ١٨ كانون الثاني/ يناير صرّح العراق بأن ما قام به يتضمن تحقيق الهدف الثاني من أهدافه وهو «أمن العراق» وأشار العراق إلى أن الهدف الأول وهو التضامن العربي كان قد ترجمه العراق بالانضمام إلى الجامعة العربية.

- في ٢٢ كانون الثاني/ يناير عقد مؤتمر بالقاهرة لدول ميثاق الدفاع المشترك ولم يحضره العراق.

- في ٣ شباط/ فبراير هددت مصر بالانسحاب من ميثاق الدفاع المشترك إذا استمر العراق في حلف بغداد.

- في ٦ شباط/ فبراير أيدت السعودية مصر وأعلنت أنها ستفعل نفس الخطوة كما أعلن المؤتمر انتهاء أعماله.

- في ٢٦ شباط/ فبراير وقعت تركيا والعراق ميثاق حلف بغداد وتركا المعاهدة مفتوحة لأية دولة تريد الانضمام. وأعلن نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي أن المادة (٥) في المعاهدة يقصد بها إسرائيل بحيث إنه لا يمكن أن تنضم للحلف طالما أن

العراق غير معترف بها، وأعلن نوري السعيد أن الحلف لا يتعارض مع ميثاق الدفاع العربي المشترك.

- في ٢٧ شباط/ فبراير جوبه توقيع ميثاق الحلف بردود فعل عنيفة من مصر وسوريا. وأعلن في سوريا عن اتفاق بين صلاح سالم وزير الإرشاد المصري الذي كان يزور دمشق وبين خالد العظم وزير خارجية سوريا على عقد معاهدة دفاع مشترك بين الدول العربية.

- في ٣ آذار/ مارس ١٩٥٥ زار الأردن صبري العسلي، رئيس الوزراء السوري وصلاح سالم وزير الإرشاد القومي المصري للحصول على تأييد الأردن وزارا بيروت والرياض في الأيام الثلاثة التالية للغاية نفسها.

- في ٦ آذار/ مارس أعلنت القاهرة عن اتفاق الرياض ودمشق والقاهرة على عدم الانضمام لحلف بغداد وتقوية التعاون العربي السياسي والاقتصادي والعسكري.

رابعاً: عملية صنع القرار

- في ٣٠ آذار/ مارس عام ١٩٥٥ بعد أن أنهت بريطانيا والعراق الاتفاقية المعقودة بينهما عرضت بريطانيا على أبو الهدى رئيس وزراء الأردن العرض نفسه بانهاء المعاهدة إذا انضم للحلف. بيد أن أبو الهدى لم يتسن له الاستمرار في موضوع الميثاق واتهم بأنه على صلة وثيقة بالسعودية التي تناهض حلف بغداد وقدم استقالته في ٢٨ أيار/ مايو. ووقع اختيار الملك على سعيد المفتي لتشكيل الوزارة وحاول التفاهم مع بريطانيا لإنهاء المعاهدة والتنسيق في الوقت نفسه مع الدول العربية. وتتالت الأحداث في المنطقة حيث أعلن عبدالناصر في ٢٧ أيلول/ سبتمبر عن صفقة الأسلحة التشيكية مما زاد من شعبية وتأثير عبدالناصر في الرأي العام الأردني. وفي ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر وقعت مصر وسوريا اتفاق الدفاع المشترك، وفي ٢٧ من الشهر نفسه وقعت السعودية ومصر اتفاقاً مماثلاً. وزاد الانشقاق بين العراق ومصر وكان على الأردن أن يختار إما العراق وحلف بغداد أو مصر وسوريا والسعودية.

- في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٥٥ سلمت الحكومة الأردنية إلى السفير البريطاني في عمان مذكرة طلبت فيها الدخول في مباحثات لتحديد نوع العلاقات بين البلدين على ضوء التطورات في الشرق الأوسط. وأرسل الملك رسالة إلى عبدالناصر طمأنه فيها بأنه لن يعمل شيئاً دون علمه. وفي ٦ كانون الأول/ ديسمبر وصل تمبلر مبعوث الحكومة البريطانية وطلب من الأردن الانضمام إلى الحلف مع بريطانيا على اعتبار أن الأردن بحاجة لحليف قوي وأن العرش نفسه معرض للخطر. وبدأ تفاوض

الملك مع تمبلر، وتفاوضا طويلاً قبل أن يوافق تمبلر على المطالب الأردنية. ولكن الوزراء الأردنيين ترددوا في الموافقة على الاتفاق حيث خشوا من ردود الفعل المصرية والعربية، وزاد من ترددهم الخلاف الشكلي حول هل تعرض مذكرة الموافقة على مصر قبل عرضها على الجانب البريطاني أو بعده. وكان رأي الملك أن تطلع مصر على المذكرة بعد موافقة الجانب البريطاني عليها وأنه سيشرح وجهة نظر الأردن لمصر. وقال المجالي وهو أحد مستشاري الملك إن هذا الخلاف الشكلي غير مهم لأن اطلاع مصر هو من قبيل المجاملة. لكن «الخلاف الشكلي» استمر وازداد تردد الوزراء في الموافقة. وفي ظل هذا التردد، ونظراً لرغبة الملك القوية في التوقيع على الميثاق، فإنه أبدى استعداداً أكثر من مرة كي يوقع بمفرده دون موافقة حكومته كما يقول غلوب، ولكن تمبلر نصحه بعدم فعل ذلك لأن فيه خطورة على مركزه كملك دستوري وأن ذلك يعرضه للمسؤولية.

لم يستطع الملك أن يحل «الخلاف الشكلي»، وفي ١٣ كانون الأول/ ديسمبر استقال أربعة وزراء واستقال بعد ذلك فوراً رئيس الوزراء سعيد المفتي. وازداد الموقف خطورة إذ ثار الرأي العام بعد استقالة هؤلاء الوزراء، إلا أن ذلك لم يمنع الملك حسين من الاستمرار في تصميمه على اختيار رئيس وزراء آخر في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر لتوقيع الميثاق. وشكل المجالي في هذا اليوم الحكومة الجديدة وأعلن أن هدف الأردن هو الانضمام إلى حلف بغداد. وواجهت المجالي صعوبات جمة لم تمهله طويلاً في الحكم فاستقال ثلاثة وزراء من حكومته وما لبث أن قدم استقالته ولم يمض أسبوع على تشكيل حكومته. وفي ٢١ كانون الأول/ ديسمبر اختار الملك شخصاً آخر من المقربين منه هو ابراهيم هاشم رئيساً للوزارة الجديدة وحل في اليوم نفسه مجلس النواب وطلب إجراء انتخابات نيابية جديدة. لكن التظاهرات الشعبية ما لبثت أن اندلعت بشكل عنيف بعد الكشف عن أن حل مجلس النواب لم يكن دستورياً لأن وزير الداخلية، لم يوقع عليه، وأصبح الوضع في الأردن خطيراً جداً. وفي ٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦ استقال ابراهيم هاشم. فقد انتفى بقاؤه ببقاء مجلس النواب قائماً، وخلفه سياسي مخضرم آخر هو سمير الرفاعي في ٩ كانون الثاني/ يناير، وهنا قرر الملك أن لا دخول في أحلاف.

وهكذا لاحظنا أن الملك قدم البدائل سلفاً، بيد أن الأعضاء وهم الوزراء في حكومة سعيد المفتي لم يوافقوا، حتى عندما جاء رئيس وزراء تتطابق وجهة نظره مع الملك فإنه لم يكن قادراً على التوقيع والموافقة بسبب الضغوط الخارجية عليه.

خامساً: ردود الفعل الاسترجاعية

١ ـ النظام الدولي

تأثرت علاقات الأردن مع بريطانيا نتيجة لذلك واستمرت النقمة والتعبئة الشعبية ضد بريطانيا، وكان لا بد من أن يتخلص الملك من غلوب رمز النفوذ البريطاني الذي استمرت الدعاية الخارجية ضده. وقد اتخذ الملك قراراً اعتبر مفاجئاً بتنحية الفريق غلوب وتعيين رئيس أركان عربي أردني خلفاً له في ٣ آذار/ مارس عام ١٩٥٦.

حاولت حكومة سليمان النابلسي التي جاءت بعد رحيل غلوب بأشهر قليلة تدعيم علاقاتها مع المعسكر الشرقي واصطدمت بالملك وسارت في خطوات لإنهاء معاهدة الأردن مع بريطانيا. وفعلاً تم ذلك في ١٣ آذار/ مارس عام ١٩٥٦.

كما أن توقف المعونات البريطانية عن الأردن التي كان يحصل عليها بموجب المعاهدة جعله يبحث عن البديل عند الدول العربية، ولما لم يكتب لذلك الاستمرار على النحو الذي يكفي الأردن فإن الأردن اتجه إلى الولايات المتحدة التي دخلت في علاقة ثنائية جديدة معه منذ أواخر عام ١٩٥٦ وأوائل عام ١٩٥٧ ودعمت الأردن اقتصادياً وعسكرياً وخصوصاً بعد أن رأت تزايد النشاط المعادي للغرب في الأردن. وأعلنت في ١٦ نيسان/ أبريل ١٩٥٧ عن عزمها على تأييد الأردن إذا ما تعرض لعدوان وأن الحفاظ على استقلال وسيادة الأردن أمر حيوي لها[٢٠].

٢ ـ النظام الإقليمي

تعززت علاقات الأردن مع القاهرة ودمشق موقتاً بعد رفض الأردن حلف بغداد. وفي ١٩ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٥٧ تم توقيع ميثاق التضامن العربي مع مصر وسوريا والسعودية لتخصيص مساعدات عربية للأردن.

وقد آثر الملك مهادنة الرياض ودمشق والقاهرة، وفي سبيل ذلك أعلن في ٩ آذار/ مارس عام ١٩٥٦ رفض الأحلاف وأكد في الوقت نفسه رداً على رسالة من عبدالناصر في ١٩ آذار/ مارس أن الأردن سيلجأ إلى الحياد بالنسبة إلى المحاور العربية ولن يكون مع العراق ولا مع السعودية ومصر وسوريا وأنه يشجع التعاون العربي.

---

(٢٠) Naseer Aruri, *Jordan: A Study in Political Development, 1921-1955* (The Hague: Nijhoff, 1972), pp.142-145.

٣ ـ المساعدات الاقتصادية

اتجه الأردن إلى الاعتماد على المساعدات الاقتصادية الأمريكية التي قدمت له تحت بند آخر غير بنود مبدأ إيزنهاور، بحيث بدأت المساعدات الاقتصادية الأمريكية مع توقف المساعدات البريطانية في عام ١٩٥٦ واستمرت منذ ذلك الحين.

وتطورت المساعدات الأمريكية(٢١) بسرعة، فقد كان مجموعها في عام ١٩٥٦ لا يتعدى ٨,١ مليون دولار، وارتفع في عام ١٩٥٧ إلى ٢٢,١ مليون دولار، ليقفز في عام ١٩٥٨ إلى ٤٦,٤ مليون دولار.

يلاحظ أن المساعدات الأمريكية قفزت إلى أكثر من ٦ أمثالها خلال سنتين. ولقد قبل الملك تلك المساعدات على أساس بند آخر غير بنود مبدأ إيزنهاور تجنباً للضغط الإقليمي الخارجي والرأي العام.

٤ ـ العامل العسكري

تأثر الأردن عسكرياً بقرار رفض الدخول في حلف بغداد من حيث إنه خسر المساعدات التركية والبريطانية الموعودة التي تحدثنا عنها. ولكن في مقابل ذلك حصل على أمور أخرى مثل: طرد غلوب الذي حقق للجيش الأردني قيادة عربية وزيادة في عدد أفراده، وتأمين مساعدات عسكرية أمريكية اعتباراً من عام ١٩٥٨ بحيث بلغت ٩ ملايين دولار ووصلت في عام ١٩٦٦ إلى ٢٢,٣ مليون دولار.

ولقد أشار الملك إلى أن رحيل غلوب قد حقق إيجابيات خصوصاً للجيش وكان سبباً في زيادة القوات المسلحة الأردنية بشكل كبير، كما أن تحصينات الأردن الدفاعية تحسنت بوجود الذخيرة والعتاد وزيادة السلاح(٢٢).

خلاصة

رأينا في هذا الفصل كيف تتأثر صناعة القرار في بلد صغير وفقير الموارد كالأردن بالضغط الخارجي، بحيث رأينا أن حكومتين قد سقطتا في خلال عشرة أيام من جراء هذا الضغط الذي تأثر به الرأي العام وتطابق معه. وظل صانع القرار يأخذ بعين الاعتبار وفي حسابه هذا الرأي وذلك الضغط الخارجي بحيث لوحظ أن الأردن لم

---

(٢١) Stephen Kaplan, «United States Aid and Regime Maintenance in Jordan,» *Public Policy,* vol.23, no.2 (Spring 1975), p.192.

(٢٢) Hussein, *Uneasy Lies the Head: An Autobiography,* p.114.

يقبل المساعدات الأمريكية إلا بطريقة تجنبه مثل ذلك الضغط الخارجي فيما لو قبل مبدأ إيزنهاور أو مساعدات مبدأ إيزنهاور. وقد قبل الأردن تلك المساعدات بصورة لم تعكس أنها من خلال مبدأ إيزنهاور. والسبب في ذلك كله هو الضابط المتمثل في الضغط الخارجي والرأي العام.

ولوحظ أن صانع القرار على الرغم من معتقداته التي تؤيد الانضمام واتخاذ القرار وتجعله متحمساً إلى حلف بغداد وفوائده، فإنه أذعن للرأي العام والضغط الخارجي وتصرف تصرفاً مغايراً لمعتقداته وتحمّسه الأول، واختار الاختيار الآخر الذي يقضي بعدم الانضمام إلى حلف بغداد وانه سعى إلى المهادنة ولجأ إلى سياسة خارجية أخرى تهادنه وتتجنب الضغط الخارجي.

وهذا يضعف رأي المدرسة القائلة بتأثير الإدارك على صانع القرار وأن البيئة النفسية هي الأساس. إذ إن هذا الكلام قد لا يكون صحيحاً تماماً وهذا ما حصل في الأردن إذ رأينا أن الإدراك لا يحدد القرار وإنما الضغط الموضوعي، وبالتالي، فإن الإدراك ليس المحدد الوحيد، إذ في ظروف معينة ضاغطة قد يضطر صانع القرار إلى رفض معتقداته نفسها.

الفصل السّادس

الاتحادُ العربي مع العِراق ١٩٥٨

في أول شباط/ فبراير عام ١٩٥٨ قامت الجمهورية العربية المتحدة من اتحاد بين سوريا ومصر ونشأت دولة كأكبر قوة دينامية في المنطقة من حيث السكان والتعليم والإعلام والسلاح. وساهم هذا في تحفيز الأردن والعراق للقيام باتحاد مماثل بينهما يوازن اختلال ميزان القوى في المنطقة. وفعلاً قام مثل هذا الاتحاد بين الأردن والعراق في ١٤ شباط/ فبراير ١٩٥٨ تحت اسم الاتحاد العربي فتوحدت بموجبه السياسة الخارجية والجيش ومناهج التعليم، وأزيلت الحواجز الجمركية وترأس ملك العراق هذا الاتحاد.

أولاً: مدخلات القرار

١ ـ النظام الدولي

كان هذا النظام في تلك الفترة ثنائيّ القطبية ولكن بصورة أقل إحكاماً. وفي هذه المرحلة الثالثة التي امتدت من عام ١٩٥٥ إلى عام ١٩٦٦ سعى الاتحاد السوفياتي إلى الصداقة العربية محاولاً خرق الحصار المفروض عليه من الغرب؛ واتسع التوتر الدولي، وكان من أسباب اتساعه قلة خبرة الطرفين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، مقارنة بالتجارب المكتسبة بالنسبة إلى الدول الأوروبية الاستعمارية. ولم تسلم المناطق العربية من اتساعه خصوصاً بعد أن قلقت الولايات المتحدة على مصالحها النفطية التي كانت في ذلك الحين تعتمد على النفط الموجود في الشرق الأوسط والذي كان يشكل ثلثي الاحتياطي العالمي و٢٠ بالمائة من الإنتاج العالمي. وكان لا بد لها من حماية تلك المصالح، إلى جانب مصلحتها في دعم إسرائيل وحمايتها وتخفيف

الضغط العربي عنها، وبخاصة أن هذا الضغط بدأ يتزايد مع تزايد النفوذ السوفياتي في المنطقة بعد صفقة السلاح التشيكية لمصر وحرب السويس في عام ١٩٥٦، وبتزايد هذا النفوذ تزايد نفوذ المتطرفين العرب آنذاك. ومن هذا المنطلق سعت الولايات المتحدة إلى تخفيف الضغط العربي عن إسرائيل والعمل في الوقت نفسه على تقويتها، خصوصاً بعد غياب أقوى قوة عسكرية أجنبية من المنطقة وهي قوة بريطانيا بعد الجلاء عن السويس والأردن.

وتعرّض الأردن في هذه الفترة لضغوط شيوعية ونشط اليساريون فيه، ورأت الولايات المتحدة أن الأهداف المصرية تشجع اليساريين العرب على تولي المناصب الحساسة وتشجع الخطط السوفياتية. ودخل الملك حسين في صراع مع القوى «الراديكالية» في بلاده وواجه فترة وصفها بأنها «فترة تبعث على القلق أحياناً»[1]. وعندما بلغ الصراع مع القوى تلك ذروته شعر الملك بخطر الشيوعية.

من منطلق المصالح السابقة ولحاجة الحكم في الأردن إلى المساعدة وخوفاً من سيطرة المتطرفين، أيدت الولايات المتحدة النظام الأردني حيث يقول كابلان: «إن دعم الولايات المتحدة للملك حسين يخدم جميع المصالح الأمريكية الأنفة الذكر»[2].

من هنا، وعلى وجه التقريب في عام ١٩٥٧ وبعد أزمة الاشتباكات المسلحة السورية الأردنية في نيسان/ أبريل من ذلك العام بدأت الولايات المتحدة تدعم الملك حسين حفاظاً على مصالحها. وكانت العلاقات تطورت بصورة كبيرة منذ عام ١٩٥٥، ورأى ايزنهاور ان استقلال الأردن هو أمر حيوي للولايات المتحدة. وهنا رأت إدارة ايزنهاور أن تدخّلها في أمور الأردن بعد أزمة نيسان/ ابريل وتحرك الأسطول السادس نحو الجزء الشرقي من البحر المتوسط منطقي وشرعي في ضوء مبدأ ايزنهاور، وأصدر وزير الدفاع الأمريكي بروكر أمراً بنزول قوات المظلات في الأردن بعد موافقة الكونغرس بصورة احتياطية وقبل أسبوع مسبقاً لحماية الأردن من «الشيوعية الدولية».

ليس هذا أهم ما فعلته الولايات المتحدة في سبيل تدعيم علاقاتها الثنائية مع الأردن، بل بدأت كذلك تضغط على السعودية في أواخر عام ١٩٥٦ لدعم الأردن والعراق (الهاشميين)، وفعلاً بدأت السعودية تتحول من موقف المعارض إلى موقف المؤيد للأردن والعراق. ولقد وُصف هذا التأييد وعرض القوة الأمريكية بأنه موجه إلى سوريا ومصر مباشرة.

---

(١) الملك حسين، مهنتي كملك: أحاديث ملكية، ترجمة غالب عارف طوقان (عمان: [د. ن.]، ١٩٧٩)، ص ١١٦.

(٢) Stephen Kaplan, «United States Aid and Regime Maintenance in Jordan,» *Public Policy*, vol.23, no.2 (Spring 1975), p.192.

إن من أهم مقومات العلاقات الثنائية الأمريكية الأردنية والتعامل الأمريكي مع الأردن أن الملك حافظ على أقل مستوى من العلاقات مع الاتحاد السوفياتي وأنه لم يحارب النفوذ الأمريكي في أي بلد عربي، وسياسته معتدلة مع الدول النفطية حيث المصالح الأمريكية، وحتى مع إسرائيل فإن سياسته معتدلة أيضاً. ومن جهة أخرى، فإن الملك بدا أنه ليس كعبدالناصر «غير المنحاز» وبدا أنه امتداد للنفوذ الغربي طالما أنه منحاز. ولقد وضعت المساعدات الأمريكية الملك في موقف أصبح فيه كمنتصر حصل على حليف قوي، كما يقول كابلان[3].

ولقد شجعت الولايات المتحدة، بعلاقاتها الثنائية مع الأردن، الاتحاد بين الأردن والعراق. ويعزز هذا الرأي الرسالة التي أرسلت إلى الأردن في ١٠ شباط/ فبراير قبل توقيع ميثاق الاتحاد العربي بيوم واحد فقط، وكان مضمونها يعزز وجهة النظر السابقة. والحقيقة أن دعم الولايات المتحدة للاتحاد العربي يحقق لها الفوائد التالية:

أ ـ تحوّل العبء المالي من الولايات المتحدة إلى العراق بما يتعلق بالمساعدات المقدمة إلى الأردن.

ب ـ استيعاب العراق لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وذلك بسبب امكاناته الاقتصادية والزراعية، وهذا يخفف من أعباء الولايات المتحدة والأمم المتحدة التي تخصص لها الولايات المتحدة جزءاً كبيراً من موازنتها[4].

كان لزيادة حدة التنافس بين الشرق والغرب وازدياد التقارب السوري المصري وقيام الجمهورية العربية المتحدة أثره في أن يعتبر الملك ما يحصل إنما هو ضد مصالح الهاشميين وضد مصالح الغرب وامتداد للنفوذ الشيوعي، وإن قيام الاتحاد هو لوقف النمو الشيوعي. يقول الملك في ذلك: «إن اتحادنا هو الجواب الطبيعي للنمو الشيوعي في العالم العربي»[5].

٢ ـ النظام الاقليمي

يلاحظ مما تقدم في القسم الأول أن النظام الإقليمي دخل المرحلة الثانية بين

---

(٣) المصدر نفسه، ص ١٩٣ ـ ١٩٤.

(٤) Royal Institute of International Affairs, *The Middle East: A Political and Economic Survey* (London; New York: RIIA, Information Department, 1950), pp.346-372.

(٥) Hussein (King of Jordan), *Uneasy Lies the Head: An Autobiography* (London: Heinemann, 1962), p.153.

عامي ١٩٥٥ و١٩٦٢. وتميزت هـذه المرحلة بـاتساع مجـال العمل السيـاسي الخارجي للدولتين العظميين كما قلنا، وزاد التوتـر إلى حد لم يسبق لـه مثيل في تـاريخهما، فـدفع دول المنطقة العربية إلى الحياد الايجابي كمصر لحماية النـظام الإقليمي العربي. لكنـه لم يقف عائقاً في وجه الهجمة الغربية سوى رد الفعل الذي ولّده انبعـاث حركـة القوميـة العربية في أرجاء الوطن العربي وتولّد عنه طاقة جعلت فكرة الحياد الايجابي أكثر قبولاً، وتلاحمت حركة القومية العربية مع حركة الحياد الإيجابي في رد فعلي لمبدأ ايزنهاور.

لم تلقَ حركة الحياد الايجابي تجـاوباً أو قبـولاً لدى الأردن، وكـان للملك حسين قـول معيّن تلخّص في أن المحـايد يجب أن يكـون قويـاً وأن الضعيف لا يستطيـع أن يكون محايـداً. لذلـك فإن مـوقف الأردن اختلف عن موقف مصر إذ أيـد عبدالنـاصر فكرة الحياد بينما أصبح الأردن أكثر ميلاً إلى الغرب إلى حد وصفـه بأنـه امتداد للنفـوذ الغربي في المنطقة العربية[٦]. وازدادت تبعاً لذلك العـلاقات الأمـريكية الأردنيـة تحسناً ودعمت الولايات المتحدة الأردن اقتصادياً ولبّت جميع احتياجاته.

رافق تحسّن العلاقات الأمريكية الأردنية تدهور في العلاقات المصرية الأردنيـة، وبمـا أن مصر كانت نـواة النظام الإقليمي العـربي، فإن مـوقف الأردن عربيـاً كان في وضـــع حـــرج، ولقـــد رفض الملك فكـرة القـــوميـة العـــربيـة حسب مفهـــوم جمـال عبدالناصر[٧]، وفي الوقت نفسه، ومع ذلك الصراع العربي، حاربت الولايات المتحدة فكرة الحياد الايجابي وعدم الانحياز في دول النظام الإقليمي العربي واعتبرت ذلك إثارة متاعب للقوات المسلحة الغربية المتمركزة في أراضٍ عربية ودعمت الدول الأخرى غير المؤيدة للحياد الايجـابي. وبالنسبـة إلى الأردن بالـذات، فإنها فعلت الكثـير من عرض قوة ودبلوماسية في سبيل تخفيف الضغط الإقليمي عنه، كما سيلاحظ في فصول مقبلة.

بيد أن الموقف في العالم العربي مـا لبث أن انبثق عنه مـوقف يتضمن وجود رأي عام عربي يؤمن بالوحـدة العربيـة ويحلم بتحقيقها، وأن الحـماس الشعبي العربي جـاء ليؤكد أن هذه الـوحدة هي هـدف شعبي وقومي في الـوطن العربي. فكـانت الوحـدة السورية المصرية، وما لبث الأردن والعراق أن سلكا الطريق نفسه في مواجهة أكبر قوة دينامية في المنطقة من حيث عدد السكان ومستوى التعليم والتسلح والإعلام. وكان لا بد من مواجهة هذا باتحاد آخـر يوازن القـوة على الجـانب الآخر، ولـذا لعب العامـل النفسي الذي تركته الوحدة السورية المصرية حافزاً في حث العراق على السرعة بانجاز

---

(٦) Benjamin Shwadran, «Hussain between Qasim and Nasir, July 1958 - December 1960,» *Middle Eastern Affairs*, vol.11 (1960), p.331.

(٧) المصدر نفسه، ص ٣٣٦.

اتحاد مع الأردن، ليس لمقاومة التأثير النفسي الذي تركته الوحدة هذه فحسب، بل لمواجهة المد القومي والشعبي كذلك. وقد عزيت مخاوف العراق إلى ما يلي:

أ ـ المخاوف النفطية

جعلت الوحدة طريق تصدير النفط عبر سوريا براً وبحراً تحت رحمة الجمهورية الجديدة، إلى درجة جعلت رئيس وزراء العراق نوري السعيد يطالب بإقرار تقسيم فلسطين وفتح طريق للعراق عبر الأردن إلى عكا، على البحر الأبيض المتوسط[٨].

ولقد امتدت هذه المخاوف إلى السعودية، حيث خشي الملك سعود من التطور التقدمي السريع في المنطقة[٩]. ويقول كيث ولكوك في ذلك: «تذكّر الملك سعود موقف محمد علي عندما غزا الجزيرة العربية عام ١٨١٨ وخشي أن يعيد عبدالناصر التاريخ»[١٠].

خشي السعوديون كذلك الاتحاد الهاشمي، ولكن بمقدار أقلّ من خوفهم من الجمهورية العربية المتحدة، ولذلك فإنهم آثروا الحياد والتزموه. ويقول جونستون إن السعودية حينذاك بدت أقل اهتماماً من السابق في خلق عوائق لأي وحدة أردنية عراقية، وهو ما لم تفعله في السابق خصوصاً أيام حلف بغداد[١١]، وقد يكون السبب الدبلوماسية الأمريكية.

والسعودية ليست الدولة الوحيدة التي آثرت الحياد، فقد سلك لبنان الطريق نفسه، وبقي الأردن والعراق الدولتين العربيتين اللتين تريدان الاتحاد. فقد شارك الأردن العراق مخاوفه، واعتقد الملك أن عبدالناصر سيقفز من فوق الأردن إلى سوريا وأن للجمهورية العربية المتحدة أطماعاً وأهدافاً في الأردن لا سيما أنها، في اعتقاد الملك، تؤيد التغلغل الشيوعي في العالم العربي[١٢].

---

(٨) بيير روندو، **مستقبل الشرق الأوسط**، ترجمة نجدة هاجر وسعيد الغز (بيروت: المكتب التجاري، ١٩٥٩)، ص ٢٠٤.

(٩) عبد اللطيف البغدادي، **مذكرات عبد اللطيف البغدادي**، ٢ ج (القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٧)، ج ١، ص ٤٩.

(١٠) Keith Wheelock, *Nasser's New Egypt: A Critical Analysis*, Foreign Policy Research Institute Series; no.8 (New York: Praeger, 1960), p.259.

(١١) Charles Hepburn Johnston, *The Brink of Jordan* (London: Hamilton, 1972), pp.88-89.

(١٢) حسين، مهنتي كملك: **أحاديث ملكية**، ص ١٤٨.

ب ـ الكتلة الحيوية

بالنسبة إلى السكان الفلسطينيين، اعتقد البعض أن هذا العامل قد يلعب دوراً مقوِّماً، بينما اعتقد آخرون عكس ذلك تماماً. واعتقد البعض أن الفلسطينيين سيكونون بخبرتهم الحرفية فائدة كبيرة للاتحاد[١٣] بوجود المال العراقي، بمعنى أنهم سيكونون عاملاً مهماً في المقدرة على التصرف بالموارد... وفي هذا المظهر أو ذاك يمكن القول إن الوجود الفلسطيني سيحقق الفائدة، وقد يكون للفئات الفلسطينية الحرفية دور مقوم في صناعة القرار للاستفادة من المال العراقي.

واعتقد آخرون أن الفلسطينيين سيشكلون ضابطاً من حيث إنهم لم يتعاطفوا مع أي اتحاد غربي أو عربي ضد جمال عبدالناصر لأن تعاطفهم الأول كان معه[١٤].

كانت نسبة الفلسطينيين تقارب النصف من سكان الأردن، وهذا سيعزز من قوة تأثيرهم سواء كانوا مقوماً أو ضابطاً. ولقد توقّع البعض أن يكون للفلسطينيين دور مؤثر في الاتحاد من حيث حصولهم على فرصة متزايدة في تصدير نشاطهم الدينامي إلى العراق وإلى أركان المعارضة العراقية، ويبرز نوع من الخطر على الحكم الجديد يتمثل في المعارضة القوية التي كانت دون قيادة قبيل ذلك.

ج ـ العامل الاقتصادي

كما يلاحظ في جداول القسم الأول، كان مركز الأردن الاقتصادي في آخر مرتبة بين الدول موضوع البحث، على عكس مركز العراق الذي كان يحتل مكانة ممتازة بين هذه الدول، وهذا يفسر لنا أن أي اتحاد مع العراق سيكون لمصلحة الأردن اقتصادياً.

د ـ العامل العسكري

بحسب المقياس السابق في القسم الأول، فإن قوة الأردن كانت أفضل في المجال العسكري منها في المجال الاقتصادي، وكان الأردن في وضع يفوق أقرانه باستثناء مصر والسعودية. ويشكل هذا ملاحظة تلفت الانتباه ربما تُعزى إلى عوامل عديدة منها:

المساعدات الأمريكية التي بلغت في مجموعها ٤٦,٤ مليون دور في عام ١٩٥٨

---

(١٣) Johnston, Ibid., p.96.

(١٤) Naseer Aruri, *Jordan: A Study in Political Development, 1921-1955* (The Hague: Nijhoff, 1972), p.120.

ذهب منها ٩ ملايين إلى النواحي العسكرية، واحتل الأردن منذ ذلك الحين المرتبة الثالثة بين دول العالم من حيث مصاريف الدفاع كنسبة مئوية من الناتج القومي العام بين عامي ١٩٥٦ و ١٩٧٣[١٥].

كما أن غياب غلوب مكّن الأردن من زيادة مخزون السلاح لديه. ويعترف الملك بذلك ويقول: «ازداد مخزوننا من السلاح ازدياداً كبيراً»[١٦].

ولا شك أيضاً في أن ظروف المنطقة دفعت الملك لزيادة الاعتماد على القوات المسلحة والتركيز عليها بسبب التوتر الداخلي والتظاهرات، ولقد شكّلت ميزانية الأردن العسكرية في عام ١٩٥٧ حوالى ٥٣ بالمائة من الموازنة العامة[١٧]. وأثارت انتباه أحد الكتّاب السياسيين القوة المطلقة للجيش الأردني فلاحظ أن الأردن على الرغم من أن سكانه أقل من سكان لبنان، فإن جيشه يفوق جيش لبنان بأربعة أمثال[١٨].

هـ ـ وسائل الإعلام والرأي العام وقوى الضغط

استمر تأثير الإعلام المصري بفعالية، ولقد وصف الملك ذلك بقوله: «وعندما يتفحص الأردن هذه السنين الماضية، فإنه سيتحقق أن عام ١٩٥٨ كان ذروة ثلاث سنين كان الأردن خلالها تحت رحمة دعاية خارجية ترمي إلى التخريب وإلى تسلل العملاء الشيوعيين، كانت دعايتهم ذات مظهر برّاق وكانت تنتشر في أقصى أنحاء البلاد»[١٩].

ولاحظ أنتوني ناتنغ، الوزير البريطاني، أن الصراع الإعلامي بين مصر والأردن غير متكافىء وأنه لمصلحة مصر وأن عبدالناصر سوف ينتصر بإعلامه. واعتقد ناتنغ أن لدى عبدالناصر فائدة كبيرة في ظاهرة هي أن الملك حسين ملك للأقلية وأن تأثير عبدالناصر على الأغلبية من سكان الأردن كبير وبخاصة ان عبدالناصر يعرف كيف يؤثر فيهم وبصورة كبيرة[٢٠].

وصل عبدالناصر في عام ١٩٥٨ إلى قمة المجد السياسي، وطبيعي أن يزداد الاعجاب به خصوصاً بين الفلسطينيين في الأردن الذين رأوا في ذلك مدّاً ثورياً

---

(١٥) Kaplan, «United States Aid and Regime Maintenance in Jordan,» p.199.

(١٦) حسين، مهنتي كملك: أحاديث ملكية، ص ١١٥.

(١٧) Reader Bullard, *The Middle East: A Political and Economic Survey* (London: Oxford University Press, 1958), p.326.

(١٨) أحمد حروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ٥ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤)، ص ٤٦٣.

(١٩) حسين، مهنتي كملك: أحاديث ملكية، ص ١٦٦ ـ ٤٣٦.

(٢٠) Anthony Nutting, *I Saw for Myself: The Aftermath of Suez* (London: Hollis and Carter; Garden City, N.Y.: Doubleday, 1958), p.76.

عربياً، ولقد تحمس له العرب في العراق وسوريا ولبنـان، ولعب ذلك دوراً في سرعـة حث الأردن والعراق على انجاز اتحاد بينهما.

و ـ البيئة النفسية

لا تختلف البيئة النفسية لصانع القرار الأردني في هذه الفـترة عما ذُكـر في الفصل السابق، كون هذا القرار في المرحلة السابقة نفسها التي كانت فيها عقـائد الملك تـتركز على العداء للشيوعية ولإسرائيل. وامتد هذا العداء إلى أعداء آخرين إقليميـين كمصر وسوريا. وفي هـذه الفترة كـانت عقائـد الملك ترتكـز على أن لـلأردن دوراً طليعياً في التحرر والدفاع عن العرب وأن الأردن قاعدة للعمل في فلسطين.

اعتقد الملك أن الجمهورية العربية المتحدة هي خطر على الأردن طالما أن مـوقعه بين سوريا ومصر، وكلاهما في نظر الملك يساعد التغلغل الشيوعي، لـذا كان الاتحـاد مع العراق يدعم خط الأردن الدفاعي ضد تلك القوى فيقول: «... ولكنني كنت مدركاً بأن اتحادنا سوف يدعم دعماً قوياً خطنا الدفاعي ضد بعض البلاد التي كانت تؤيد التغلغل الشيوعي في العالم العربي»[٢١].

رأى الملك أن الجمهورية العربية المتحدة موجهة ضد الهاشميين والغرب إضافـة إلى ما ذُكر سابقاً[٢٢]، وان الاتحاد العربي سيوقف المد الجارف القادم من سـوريا ومصر في الجمهورية الجديدة، وأن لعبدالناصر أطـماعاً في الأردن، إذ انـه همزة الـوصل بـين سوريا ومصر. لذلك، فإن الاتحاد سيحـدّ من خطة عبـدالناصر. يقـول الملك: «أراد عبـدالنـاصر أن يبتلع الأردن حتى يشكـل اتصـالاً بـين سـوريـا ومصر وان الاتحـاد أوقف هـذا الطموح»[٢٣]. كما اعتقد الملك أن الاتحـاد بدايـة لطريق الـوحدة الشـاملة التي نادى بهـا الحسين الأول. ويقول في ذلك: «وهذه الخطوة المباركة التي خطوناها إن هي إلا بداية الـطريق وسنظل بعون الله نسعى إلى تحقيق رسالة المنقذ الأعظم في الوحدة الشاملة»[٢٤].

بـاختصـار، يمكن القـول إن الملك رأى في الاتحـاد وسيلة لصـد المـد القـومي النـاصري باعتبـار أن مصر وسوريـا عدوان في نـظر الملك، وأنهما يمثـلان أو يشجعـان التغلغل الشيوعي، وأنه نظر إلى الولايات المتحـدة كحليف متعاون، وكـان ذلك أهم

(٢١) حسين، المصدر نفسه، ص ١٤٨.

(٢٢) Hussein, *Uneasy Lies the Head: An Autobiography,* p.89, and Adeed I. Dawisha, *Egypt in the Arab World: The Elements of Foreign Policy* (London: Macmillan; New York: Halsted Press, 1976), p.22.

(٢٣) Hussein, Ibid., p.153.

(٢٤) خطاب الملك في: ١٩٥٨/٣/٢١.

المقومات في نظره. وقد شارك صانعو القرار العراقيون الملك في ذلك الاعتقاد وهم الملك فيصل وولي عهده عبد الاله ورئيس وزرائه نوري السعيد، كما شاركوه الاعتقاد بأن الجمهورية العربية المتحدة خطر عليهم كما هي خطر على الأردن، وأن عبدالناصر قد أصبح على حدودهم ويتحكم في طرق تصدير نفط العراق إلى أوروبا، ولذلك طالب نوري السعيد بالعودة إلى مشروع تقسيم فلسطين لعام ١٩٤٧ بحيث يكون للأردن بموجبه ميناء على المتوسط.

ثانياً: الأحداث التي سبقت صنع القرار

لم تكن الأحداث التي سبقت القرار تقدّم أي مؤشر لهذا الاتحاد، ذلك أن فكرة الاتحاد انبثقت بوحي من الملك ونُفذت بسرعة بعد إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة، وان الفكرة بين خروجها إلى حيز التنفيذ وبين تنفيذ القرار لم تستغرق من الوقت سوى أيام قليلة معدودة.

تاريخياً، كان الملك عبدالله يعتقد أن قيام عرش هاشمي في بغداد خطوة تضم الهلال الخصيب في ملك واحد تحت تاج الهاشميين ويقوى به على ملك السعوديين في شبه الجزيرة العربية والصهيونيين في فلسطين[٢٥].

وفعلاً، بدأت مظاهر الوحدة في مشاعر ترجمت إلى مشاورات سياسية، وتمّت مناقشات لتأسيس نوع من الاتحاد، وقيل إن هناك اتفاقات سرية أردنية ـ عراقية من أجل الوصول إلى نوع من الوحدة، ولقد اتخذت طابع السرية من منطلق الأخذ بالاعتبار الوجود البريطاني الذي لا يتساهل مع الملك عبدالله في تنفيذ تلك الأحلام[٢٦]. على أية حال، فقد وقّعت معاهدة أردنية ـ عراقية في ١٤ نيسان/ أبريل عام ١٩٤٧ لتوحيد الأساليب العسكرية والتمثيل الدبلوماسي.

وبعد وفاة الملك عبدالله أثار العراقيون موضوع الوحدة، بيد أن هذا الموضوع كانت تصادفه عقبات، فمثلاً كان بعض السياسيين الأردنيين يتظاهرون بأنهم لا يعلمون شيئاً عن محادثات الملك عبدالله مع العراقيين عن الوحدة، وبدا أن بعضهم ضد الوحدة مع العراق مثل توفيق أبو الهدى الذي هدد النواب الذين تشددوا بالترويج للوحدة بنزع الحصانة البرلمانية عنهم بمقتضى قانون الدفاع، كما فعلت مصر

---

(٢٥) أحمد عزت عبدالكريم [وآخرون]، تاريخ العالم العربي في العصر الحديث (القاهرة: دار الجمهورية للطباعة، [د.ت.])، ص ٢٣٢.

(٢٦) الرأي (الأردن)، ٢٨/١/١٩٨٠.

عند اعتقال علي ماهر، عضو مجلس الشيوخ المصري(٢٧).

ومع تسلّم الملك حسين دفّة الحكم، بدأت الدعوة تظهر لتأليف حزب كان من أهدافه الدعوة إلى الاتحاد مع العراق وسمّي هذا الحزب الحزب الوطني الاشتراكي. ولم تنجح دعوة هذا الحزب على الرغم من أن سليمان النابلسي، سكرتير الحزب، شغل منصب رئاسة الوزراء، إلا أنه لم يعمل شيئاً، بل على العكس اتجه نحو مصر في علاقته.

وهكذا رأينا أن الأفكار والمشاعر الوحدوية مع العراق كانت قوية جداً على زمن الملك عبدالله، وأنها توقفت وواجهتها صعوبات بعد تربّع الملك حسين على العرش. ويروي البعض أن فكرة الوحدة سيطرت على تفكير الملك عبدالله لأنه كان قلقاً على مصير الأردن، إذ إنه لم يكن يرى في نجليه نايف وطلال رجالاً مناسبين لحكم البلاد، وانه باتحاده مع العراق يكون فيصل الثاني ولياً للعهد(٢٨).

بيد أن المشاعر الوحدوية توقفت تقريباً وواجهتها صعوبات، ولكن فجأة وفي أواخر كانون الثاني/ يناير عام ١٩٥٨ بدأ حماس الملك يشتد للوحدة وبأي شكل وبسرعة إزاء ما كان يتردد عن مفاوضات مصرية وسورية من أجل الوحدة، وان هذه المفاوضات فعلاً أثمرت عن الجمهورية العربية المتحدة مما يعد نصراً ثورياً للتيار العربي الذي تزعمته مصر وسوريا، وأن زمام المبادرة انتقل إلى هذه الحركة القومية العربية. وفي خضم هذه الظروف كان لا بد للملك من أن يتصرف.

ثالثاً: عملية صنع القرار

أهم ما تميزت به هذه العملية أنها تمت بسرعة ودون تعقيد، ونظراً لرغبة الملك وحماسه، فإن اتخاذ القرار تم بأسرع ما يمكن. ولقد تمّت عملية اتخاذ القرار كما يلي:

نتيجة انتشار الأنباء عن المفاوضات السورية المصرية لإقامة دولة واحدة تحفز الملك حسين في السعي من أجل قيام اتحاد مماثل مع العراق أو السعودية أو الاثنين معاً، بادر على الفور في ٢٩ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٥٨، وقبل إعلان الوحدة السورية المصرية بيومين تقريباً، إلى إيفاد رئيس وزرائه إلى الملك سعود وإيفاد مندوب آخر إلى العراق من أجل نقل رسالة ملكية إلى ملكي الرياض وبغداد من أجل

---

(٢٧) هزاع المجالي، مذكراتي (عمان: [د.ن.]، ١٩٥٠)، ص ١٠٨، ١١٢ و١٢٣.

(٢٨) Mohammad Ibrahim Feddah, *The Middle East in Transition: A Study of Jordan's Foreign Policy* (New York: Asia Publishing House, 1974), p.164.

موضوع الوحدة، ولقد وجدت رسالة الملك في فكرة الاتحاد تجاوباً كبيراً لدى العراق أكثر منها لدى السعودية.

وفي ١١ شباط/ فبراير وصل الملك فيصل، ملك العراق إلى الأردن يرافقه وزراء الخارجية والمالية والعدل ورئيس الأركان لإجراء محادثات تمهيدية من أجل الاتحاد. ولقد سارت محادثات الملكين سيراً هادئاً وناجحاً. ووصف الملك هذه المحادثات بقوله إنها تمّت في أفضل شروط وظروف إذ وافق الملك فيصل على أن يترأس الملكان الاتحاد العربي بالتناوب(٢٩).

بيد أن النجاح الذي حققته المباحثات التمهيدية توقّف بعد حضور ولي العهد العراقي في ١٣ شباط/ فبراير. فتم تشكيل لجنتين أردنية وعراقية، وتألفت اللجنة العراقية من وزراء الخارجية والعدل والمالية ورئيس الديوان الملكي ورئيس الأركان، وتألفت اللجنة الأردنية من رئيس الوزراء ونائبه ووزيري الدفاع والمالية ورئيس الديوان الملكي ورئيس الأركان الأردني.

ولقد ترأس الملكان اللجنتين، وحضر الأمير عبد الإله، ولي العهد العراقي محادثات اللجنتين، وساهم حضوره في خلق العراقيل أمام الاتحاد إذ برزت المشكلة التي تم الاتفاق عليها والتي تتعلق بصيغة التناوب، وهل يتزعم الملك فيصل الاتحاد من دون تناوب أم يتناوب الملكان. ولقد قلنا إن مشكلة صيغة التناوب كان قد وافق عليها الملكان، ولكن بعد حضور عبد الإله تغيّر كل شيء. ولقد وصف الملك هذا الموقف بما يلي: «وخلال ليلة كاملة كانت إحدى أطول الليالي التي استغرقتها مفاوضاتنا أذكر أننا تشاجرنا حتى تم توصّل إلى هذا الخيار، إما أن يتزعم الملك فيصل الاتحاد دون تناوب أو أن صيغة التناوب يجب أن تؤمّن للعراق عدداً أكبر من النواب في البرلمان المشترك»(٣٠).

أمام ضغط الأمير عبد الإله على الملك على أساس قبول أحد البديلين كشرط للاتحاد، فإن الملك اختار البديل الأول، وهكذا حسم الملك الخلاف بقرار تنازل فيه عن فكرة التناوب، ذلك أن همّ الملك حسين الأكبر هو إيقاف الاتحاد على قدميه وقد تنازل عن مصلحته الشخصية في رئاسة الاتحاد لقريبه الملك فيصل. ويقول الملك واصفاً هذا الموقف: «ولكن الأمر الجوهري ايقاف الاتحاد على قدميه فأعلنت عندئذ أن وضعي الشخصي لا يهمني إلا قليلاً»(٣١).

فسر الملك قبوله للاختيار الأول بأنه لا يستطيع أن يقبل الإضرار بمصالح

---

(٢٩) Hussein, *Uneasy Lies the Head: An Autobiography*, p.158.

(٣٠) حسين، مهنتي كملك: أحاديث ملكية، ص ١٥٢.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٥٢.

شعبه، وان الاتحاد يجب أن يقوم على المساواة وأن يكون للأردن من الأعضاء فيه العدد نفسه المساوي لما للعراق فيه.

وبتصرف الملك ورغبته في إخراج الاتحاد إلى الوجود بسرعة وبأي شكل، فإنه في صباح يوم ١٤ شباط/ فبراير، أي بعد أسبوعين من قيام الجمهورية العربية المتحدة، تم توقيع ميثاق الاتحاد العربي.

لاحظنا في هذه العملية ما يلي:

١ ـ انها تمّت بمبادرة الملك وبوحي منه. ولقد وصف جونستون ذلك قائلاً: «وهكذا تم كل شيء بوحي من الملك... اقترح الملك حسين الاتحاد العربي وقبله العراقيون دون عناء»[٣٢].

٢ ـ أن البدائل كانت محدودة أمام الملك، ولقد تلخصت في اتحاد مع العراق أو مع العراق والسعودية.

٣ ـ أن اتخاذ القرار تم بصعوبة وبعد خلاف، وأن الملك هو الذي حسم الخلاف المتعلق بصيغة التناوب. ولقد وصف جونستون قرار الملك بالتنازل عن التناوب بأنه واقعي وكريم وأنه هو الذي حسم الخلاف ولولاه لما تم التوصل إلى اتفاقية الاتحاد العربي. ولقد رأينا أن الأمير عبد الإله ولي عهد العراق تدخّل في صنع القرار وأن المفاوضات الحقيقية سيطر عليها ضغط الأمير عبد الإله وليس الملك فيصل، وأن الملك حسين كان يعرف ذلك ويعرف أن القوة في يد الأمير عبد الإله. ولقد وصف ذلك بقوله عن الملك فيصل: «كان لا يستطيع أن يتصرف إلاّ بإذن».

٤ ـ رأينا أن الملك اختار البديل الثاني المتعلق بالتمثيل النيابي وأنه تنازل عن مصلحته الشخصية مقابل إتاحة التمثيل المتساوي في البرلمان للأردنيين على الرغم من أن الملك كان يفضّل البديل الأول المتعلق بالتناوب في رئاسة الاتحاد، بيد أنه قبل البديل الثاني أمام ضغط الأمير عبد الإله.

ولقد تضمنت اتفاقية الاتحاد بنوداً عديدة أهمها: وحدة السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي ووحدة الجيشين الأردني والعراقي وإزالة الحواجز الجمركية وتوحيد مناهج التعليم. وتتولى شؤون الاتحاد حكومة اتحادية مؤلفة من مجلس تشريعي وسلطة تنفيذية ويعيّن أعضاء السلطة التنفيذية وفق أحكام دستور الاتحاد لتولي الأمور التي تدخل ضمن اختصاص حكومة الاتحاد[٣٣].

---

(٣٢) Johnston, *The Brink of Jordan*, p.90.

(٣٣) غالب أبو جابر، **المعاهدات والاتفاقيات الأردنية، ١٩٢٣ ـ ١٩٧٣**(عمان: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٧٧).

رابعاً: ردود الفعل الاسترجاعية

على صعيد النظام الدولي تأثرت بقيام الاتحاد العلاقة مع بريطانيا ايجابياً وعادت المعونات البريطانية العسكرية للأردن ورحب الأردن بها وبعودة سلاح الجو البريطاني للقواعد الأردنية. وطلب الملك نفسه من بريطانيا والولايات المتحدة الدعم العسكري عندما انهار الاتحاد بقيام ثورة ١٤ تموز/ يوليو عام ١٩٥٨ التي أطاحت بالحكم الملكي في العراق. ولعبت مساعدة الولايات المتحدة للأردن دوراً كبيراً في ذلك الوقت الحرج.

ولو تأخرت المعونة الأمريكية لانتهى الأردن أمام الوضع الحرج من المتطرفين في الداخل وسوريا في الخارج. كما أن بريطانيا تحركت لنجدة الأردن خوفاً من تسرب العدوى من العراق للأردن والسعودية التي بها أكبر مخزون نفطي. وأن ترك الأمور على عواهنها قد يؤدي إلى اشتعال المنطقة كلها. واتخذ ماكميلان، رئيس وزراء بريطانيا، ما وصفه أصعب قرار في انقاذ مستقبل الأردن المهدد بالانهيار[٣٤]. ولقد أثّرت كثيراً هذه المساعدات البريطانية إلى درجة أنها وصفت بأنها ذات تأثير درامي[٣٥].

وفي الوقت ذاته تدعمت العلاقات مع الولايات المتحدة وخصوصاً بعد انهيار الحكم الملكي في العراق الذي قال عنه ايزنهاور إنه قلعة الاستقرار وكانت الولايات المتحدة تعتمد عليه كثيراً[٣٦].

ولقد أثّر ما تقدم في عقائد الملك بالنسبة إلى الحاجة المعنوية والمادية للغرب[٣٧].

١ ـ على مستوى النظام الإقليمي

نظراً إلى أن الاتحاد العربي قام لحفظ التوازن في القوى الذي اختل كثيراً في المنطقة، فإن انهيار الاتحاد قد ضيع ذلك التوازن مرة ثانية، بل بالإمكان القول إنه رجع إلى وضع أسوأ مما كان عليه قبل الاتحاد. ذلك أن السعودية، وهي تخشى مصر، رفضت مساعدة الأردن حتى في مرور الطائرات الأمريكية التي تنقل الوقود إلى عمّان.

---

(٣٤) حسين، مهنتي كملك: أحاديث ملكية، ص ١٦٣ ـ ١٦٥.

(٣٥) Kaplan, «United States Aid and Regime Maintenance in Jordan,» p.90.

(٣٦) Dwight Eisenhower, *The White House Years: A Personal Account Waging Peace, 1956-1961* (Garden City, N.Y.: Doubleday, 1965), p.269.

(٣٧) Hussein, *Uneasy Lies the Head: An Atuobiography*, p.196.

يضاف إلى الموقف السعودي موقف النظام العراقي الجديد المعادي للأردن على اعتبار أنه يمثّل النظام الذي ثار عليه عبدالكريم قاسم(٣٨).

وازداد الموقف السوري عداوة للأردن فور انقلاب بغداد، وأعلنت سوريا أن تحرير الأردن سيبدأ في ساعات، وزاد ذلك من يأس الملك(٣٩).

لكن الأمر الوحيد الذي خالف التوقعات هو ما حصل عندما سمحت إسرائيل للطائرات الأمريكية بالمرور في أجوائها إلى الأردن لرفع الحصار عنه ونقل الوقود إليه. وأثّر هذا على موقف الملك في عدائه للصهيونية وإسرائيل بحيث إن الملك لو صرّح أي تصريح عدائي ضد إسرائيل تلك السنة لبدا أن ذلك أمر غريب.

خلاصة القول إن موقف الملك كان حرجاً من الشمال والجنوب والشرق والغرب، وإن التدخل الأمريكي البريطاني هو الذي حسم الموقف لمصلحته ومنع خطر التدخل العربي آنئذ في الأردن.

تعززت معتقدات الملك بأن القاهرة ودمشق تعملان ضده، وأن القاهرة تخطط للانقلاب ضده(٤٠)، وأنه ما لبث بعد تلك الأحداث أن أخذ زمام المبادرة ونصّب نفسه حامياً للقومية العربية وهاجم الشيوعيين في الجمهورية العربية المتحدة والعراق على الرغم من اعتقاده أنه محاصر منهم حصاراً كاملاً. يقول: «كنا محاصرين حصاراً كاملاً»(٤١).

ومن الناحية الاقتصادية والعسكرية، فإن انهيار الاتحاد العربي جعل الأردن يعود إلى الاعتماد مرة أخرى على الخيار الوحيد أمامه وهو المساعدات الأمريكية التي أثبتت مرة أخرى مقدرة ورغبة الولايات المتحدة في دعم الأردن اقتصادياً، فزادت المعونة من ٢٢,١ مليون دولار في عام ١٩٥٧ إلى ٦٧,١ مليون دولار في عام ١٩٥٩(٤٢).

أما من الناحية العسكرية، فلولا وقفة الولايات المتحدة وبريطانيا مع الأردن إثر انقلاب بغداد لكان موقف الأردن غاية في السوء.

---

(٣٨) Shwadran, «Hussain between Qasim and Nasir, July 1958 - December 1960,» pp.331-332.

(٣٩) Johnston, *The Brink of Jordan*, pp.105-108.

(٤٠) Hussein, *Uneasy Lies the Head: An Autobiography*, p.164.

(٤١) حسين، مهنتي كملك: أحاديث ملكية، ص ١٥٨.

(٤٢) Kaplan, «United States Aid and Regime Maintenance in Jordan,» pp.196-199.

٢ ـ على مستوى القوى الضاغطة ووسائل الإعلام والرأي العام

استمر إعلام الجمهورية العربية المتحدة في حملته وهو أكبر قوة ضاغطة على الأردن. وقد استغل الإعلام المصري وجود القوات البريطانية في الأردن لاتهامه بالعمالة والرجعية. وكان لا بد للملك من أن يلجأ إلى الأمم المتحدة لتهدئة الموقف وخروج القوات البريطانية لتحلّ محلها قوات الأمم المتحدة(٤٣).

هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان هناك الإعلام العراقي الجديد الذي أثار نقطة تتعلق بكيان فلسطين وجيشها وأكد أن تحرير فلسطين يجب أن يبدأ من ابنائها، الأمر الذي سيخلق للأردن موضوعاً حرجاً بخاصة ان نصف الشعب الأردني من الفلسطينيين، وكذلك لمصر التي تضم قطاع غزة مما سيخلق لها المشاكل(٤٤).

وهكذا وقع الملك بين شقيّ الرحى: إعلام عراقي ومصري مؤثر وبالغ الفعالية حمل دبلوماسياً أمريكياً على القول إنه لا لوم على عبدالناصر في استخدامه كوسيلة فعالة ناجحة أثبتت فعاليتها(٤٥).

ولقد وعى الملك حسين ذلك في معتقداته حيث يقول واصفاً الضغط كله:

«كان الطقس حاراً في أثناء صيف عام ١٩٥٨ وكانت الأخطار المهددة له تحوم فوق بلادنا. بدأ الانتظار الطويل، الانتظار الذي لا نهاية له، ما الذي سيقع؟»(٤٦).

ولقد أثّر ما تقدم في عقائد الملك من حيث ضرورة الاعتماد على الغرب، فقال إن المعونة البريطانية كان لها تأثير معنوي أكثر منه مادي، وأن الأردن كان في حاجة إلى مساعدة معنوية رمزية واعتبرها رمز العلاقات التي تربط الأردن بالعالم الحر في وقت الأزمات.

خلاصـــة

يلاحظ مما تقدم كيف يتأثر موقف بلد صغير كالأردن بالنظام الإقليمي والضواغط الخارجية، وخصوصاً إذا كانت على مستوى عالٍ من الفعالية والنجاح كالإعلام المصري مثلاً، وكيف أن موقف صانع القرار يكون في مستوى الحساسية.

---

(٤٣) Shwadran, «Hussain between Qasim and Nasir, July 1958- December 1960,» p.33.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٣٣٥.

(٤٥) Miles Copeland, *The Game of Nations: The Amorality of Power Politics* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1970), p.210.

(٤٦) حسين، مهنتي كملك: أحاديث ملكية، ص ١٥٩.

ويلاحَظ كيف تظهر مشاكل الأردن على السطح وبسرعة عند أي هزة. فعند انهيار الاتحاد العربي بعد ثورة ١٤ تموز/ يوليو في العراق ظهرت مشاكل الأردن الاقتصادية والسياسية، ووجد الأردن نفسه أمام الخيار الوحيد وهو اللجوء إلى الولايات المتحدة وبريطانيا للبحث عن المساعدة الاقتصادية والعسكرية. ويشكل هذا سبباً مهماً في نظر الملك لرفض الأردن فكرة الحياد على اعتبار أن العلاقات الأمريكية الأردنية الثنائية القوية خصوصاً في غياب العراق، توفر له الحماية التي يريدها والمساعدات التي قد يحتاج إليها. ولولا هذه العلاقة الثنائية القوية لما صمد الأردن أمام الضغوط القوية من النظام الإقليمي العربي عليه، لضعف إمكاناته النسبية الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وقد أثّر توازن القوى في المنطقة كثيراً في استقرار الأردن على النحو الذي سبق ذكره.

الفصل السابع

التحالف مع مصر ١٩٦٧

كان لتفاقم الصراع بين سوريا وإسرائيل واستفزازات إسرائيل لسوريا باستغلال المنطقة المنزوعة السلاح وتزايد غارات الفدائيين وردود الفعل الإسرائيلية على تلك الغارات بعمليات انتقامية شملت الأراضي الأردنية والسورية ـ كان لكل ذلك أثر في التمهيد لحرب ١٩٦٧.

إن الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي الأردنية في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٦٦ وعلى سوريا في ٧ نيسان/ أبريل عام ١٩٦٧، وما تبع ذلك من وصول معلومات عن حشود على حدود سوريا حفزت مصر على اتخاذ اجراءات رادعة لسياسة إسرائيل تلك، كإغلاق مضائق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية وسحب قوات الطوارىء الدولية وإعلان حالة الطوارىء. . . وحفزت الأردن على الانضمام إلى مصر في معاهدة دفاع مشترك في ٣٠ أيار/ مايو ثم انضم العراق إليها في ٤ حزيران/يونيو.

وفي ٥ حزيران/ يونيو هاجمت إسرائيل مصر والأردن وسوريا ودمرت معظم الطائرات والمطارات في تلك البلدان، واستغلت التفوق الجوي وهاجمت الدول العربية الثلاث واحتلت سيناء والضفة الغربية والجولان قبل وقف إطلاق النار بناء على قرار مجلس الأمن الدولي.

سيتناول هذا الفصل قرارات شهري أيار/ مايو وحزيران/ يونيو: قرار تأييد مصر بإغلاق خليج العقبة، وقرار الانضمام إلى اتفاقية الدفاع المشترك، وقرار الدخول في حرب عام ١٩٦٧. وسيكون التركيز على قرار الانضمام إلى اتفاقية الدفاع المشترك.

أولاً: البيئة العملية

١ ـ النظام الدولي

وقعت حرب عام ١٩٦٧ في الفترة الرابعة من النظام الدولي التي ذكرت في القسم الأول، وتميزت في ظل توازن الرعب بعلامة مميزة هي الحذر.

وشهدت الستينات جهوداً لتخفيف مسبّبات التصادم بين قطبي النظام الدولي: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وقد استعمل الخط الهاتفي الساخن بين واشنطن وموسكو في أزمتي كوبا عام ١٩٦١، والشرق الأوسط عام ١٩٦٧. وبدا أن هناك نوعاً من التفاهم توصّل إليه الطرفان، وأخذا يميلان إلى الانفراج حيث أعطى هذا الانفراج الدول الكبرى فرصة لاحتواء النزاع الإقليمي وعدم ظهوره على السطح سواء أكان نزاعاً عربياً إسرائيلياً كما حصل في عام ١٩٦٧ أم نزاعاً عربياً عربياً كما حصل في الأردن عام ١٩٧٠[(١)].

يعني ما تقدم أن استراتيجية الدول الكبرى قد تغيرت، كما أن بنيان النظام الدولي قد تغيّر بزيادة عدد الفاعلين وظهور مجموعة الدول الافريقية وبروز بدائل جديدة في التسلح كالصين وفرنسا أمام دول العالم الثالث وخصوصاً الدول العربية. وتبع التغير في الاستراتيجية تغيّر في سياسة تلك الدول الكبرى في التدخل، إذ غيرت من سياستها التدخلية في العالم الثالث ولجأت إلى العلاقة الثنائية، وهذا يعني رفع ثمن الالتزام بالتأييد، أي إذا سعت أي دولة إلى كسب تأييد دولة عظمى يكون التزامها ايجابياً، أي بتقديم مميزات استراتيجية وسياسية. واختلف الحال عما كان عليه في السابق أيام الحرب الباردة عندما كان تأييد الدول العظمى لنظام من الأنظمة لا يتطلب ضرورة التلاقي التام في وجهات النظر الايديولوجية والدولية، وإنما كانت تكفي تعهدات النظام بحرمان الدولة العظمى الأخرى من مميزات استراتيجية أو مراكز قوى، وكان هذا مكسباً كبيراً[(٢)].

انطلاقاً من التوازن السابق والحذر وتغيّر الاستراتيجية، فإن سيطرة الدول الكبرى على الصراعات المحلية في الشرق الأوسط بقيت محدودة[(٣)].

---

(١) Mohammad El-Sayid Selim, *Superpower Involvement in the Arab Israeli Conflict: Patterns, Dynamics and Prospects* (Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, 1981), p.13.

(٢) جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩)، ص ٧٦.

(٣) Panayiotis J. Vatikiotis, *Conflict in the Middle East* (London: Allen and Unwin, 1971), p.127.

يضـاف إلى ما تقـدّم عوامـل أخرى سـاهمت في التـأثـير المحـدود، وأهـم هـذه العـوامل هي المحـددات الإقليمية نفسهـا في النظام العـربي. مثلاً شكّـل الصراع بين القوى التقدمية والمحافظة في العالم العربي ضابطاً على علاقات أمريكا الثنائية مع العالم العربي وتقارب أمريكا التقليدي، إذ صعب على أمريكا الالتقاء مع كل العرب في عام ١٩٦٧ قبيل الحرب. وأصبحت عاجزة عن أن تقيم علاقات جيـدة مع كـل العرب، وكان هذا نفسـه مصدر خـطر لمواجهـة مع الاتحـاد السوفيـاتي عندمـا أيدت الـولايات المتحدة الأردن والسعوديـة، وضغط الاتحاد السـوفياتي عـلى القوى التقـدمية من أجـل تشكيل جبهة ثورية مـوحدة[٤] خصـوصاً مـع تغيّر ميـزان القوى لغـير مصلحة الغـرب ولمصلحة النظم الثورية[٥].

ومن العـوامل الأخـرى أيضاً قلق الـرئيس الأمريكي جـونسون من التـورط في حرب في منطقـة الشرق الأوسط. وكان يبـدو أنه يميـل إلى النصح بـألا تبدأ إسرائيـل الحرب. ومع اندلاع الحرب أسرع وطالب الاتحاد السوفياتي بإنهاء القتال، وطالب بأن لا تتدخل الـدول الكبرى وأن تتعـاون في حل النـزاع، وفي الوقت نفسـه وخوفـاً على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة العربية، أعطى الانطباع بأن أمريكا لم تتدخل[٦].

وعلى الجانب الآخر لم يكن الاتحاد السوفياتي يـريد الحـرب في ذلك الـوقت بين العـرب وإسرائيل، وبـدا كأنـه لا يعرف شيئـاً عن اجراءات مصر في اتخـاذ القـرار بـإغـلاق المضائق. لكن بعد القرار وفي ٢٤ أيار/ مايو كان عليه أن يساعد، لـذلك صرّح بـأنه سيقف إلى جانب العرب إذا هوجموا[٧].

أما بالنسبة إلى العلاقات الثنائية، كانت العـلاقات الأردنيـة الأمريكيـة الثنائيـة قوية جداً بسبب المساعدات الأمريكية التي شكلت ٧٧,٤ بالمائة من قيمة المساعـدات التي يتلقاها الأردن في عـام ١٩٦٦ قبيل الحـرب والأعوام التي سبقت ذلـك[٨]. كما أن الولايات المتحدة دعمت الأردن في جميع المحن التي واجهها سياسيـاً وعسكريـاً بحيث بدا أن سياسة الولايات المتحدة تهدف إلى حماية الأردن[٩].

---

(٤) Malcolm Kerr, *The Arab Cold War, 1958-1964: A Study of Ideology in Politics* (London; New York: Oxford University Press, 1965), pp.131-137.

(٥) Vatikiotis, Ibid., pp.131-137.

(٦) William Quandt, *Decade of Decisions: American Policy toward the Arab-Israeli Conflict,1967-1976* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1977), pp.60-61.

(٧) Walter Zéev Laqueur, *The Struggle for the Middle East: The Soviet Union in the Mediterranean, 1958-1968* (New York: Macmillan, 1969), p.52.

(٨) Stephen Kaplan, «United States Aid and Regime Maintenance in Jordan,» *Public Policy,* vol.23, no.2 (Spring 1975), p.201.

(٩) Robert Stookey, «Jordan Relations with the United States,» in: Anne Sinai and =

لكن هذه العلاقات الثنائية لم تكن على مستوى علاقات إسرائيل مع الولايات المتحدة إذ كانت تتلقى المساعدات الأمريكية غير المحدودة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الأردن مضطر أمام الضغوط الإقليمية أن يضحي بهذه العلاقة التي هي علاقة التابع الاقتصادي. وهذا ما حصل بعد الحرب عندما حلّت المساعدات العربية محل المساعدات الأمريكية التي انخفضت. ومن جهة ثالثة، فإن التيار المنتصر تقريباً في المنطقة هو التيار التقدمي، وعلى الأردن أن ينساق معه. ولكن هذا التيار لا يحظى بمساعدة الولايات المتحدة، وحتى مساعدات الاتحاد السوفياتي لم تكن على مستوى المساعدات الأمريكية لإسرائيل، ولقد شعر الجانب العربي بالحاجة الماسة إلى هذا الدعم الاقتصادي والسياسي العسكري ولكنه لم يحصل عليه. وأشار الملك إلى بعض جوانب هذا المظهر وعدم وجود الدعم بقوله إن العالم أخذ يبتعد تدريجياً عن العرب في وقت كانوا بحاجة إليه[10].

وفي وسط هذا الدعم غير المتكافىء، فإن إسرائيل وجهت الضربة الأولى، وساعدها في ذلك حالة الحذر والتوازن بين العملاقين كما ساعدها أيضاً موقف الأمم المتحدة التي بدت كأنها بموافقتها على الانسحاب دون موافقة مجلس الأمن، قد عرّضت أمن إسرائيل للخطر وأنها ساهمت بتفاقم الأزمة، ولذلك فإن تبريرات يو ثانت بأن أي عمل آخر كان يتنافى مع سيادة مصر لم تجد آذاناً صاغية. وفشلت جهودها في حل الأزمة سياسياً.

إن أبرز ما أثّر على صناعة القرار مما تقدم، هو العلاقة الثنائية السائدة مع الولايات المتحدة التي شكلت ضابطاً على الأردن، على اعتبار أن الولايات المتحدة على علاقة تأييد والتزام بحماية إسرائيل، وعلى طرفي نقيض مع التيار التقدمي الذي كانت تتزعمه مصر آنذاك، وفوق كل ذلك هي الممول الرئيسي لمساعدات الأردن الاقتصادية والعسكرية وإذا انضم الأردن إلى اتفاقية الدفاع المشترك ودخل الحرب ضد إسرائيل فإن علاقته بالولايات المتحدة سوف تتدهور.

٢ ـ النظام الإقليمي العربي

قامت حرب عام ١٩٦٧ في المرحلة الثالثة من النظام الإقليمي العربي، وقد امتدت هذه المرحلة من عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٦٧.

Allen Pollack, eds., *The Hashemite Kingdom of Jordan and the West Bank: A Handbook* (New= York: American Academic Association for Peace in the Middle East, 1977,) p.159.

(١٠) فيك فانس وبيار لويس، الملك حسين: حربنا مع إسرائيل (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٦٨)، ص ٢٦.

شهدت هذه المرحلة أشواط التغيير في المنطقة العربية وصراع التيارين: المحافظ الرجعي[11]، والتيار التقدمي، كما شهدت هذه المرحلة أيضاً اتساع شقة الخلاف وازدياد الأخطار والسلبيات في النظام العربي وبلوغها الذروة مع مطلع عام ١٩٦٧ مما هيّأ الفرصة للعدو لقيامه بالعدوان.

لقد تطورت الأمور التي قادت إلى حرب عام ١٩٦٧ تدريجياً بعد الانفصال السوري عام ١٩٦١.

وقامت المحاور، فقام أولاً محور سوريا ـ الأردن ـ السعودية ضد جمال عبدالناصر الذي تعرّض للاتهام بالتقصير في القضية الفلسطينية والاحتماء بقوات الطوارىء الدولية كما حصل في مؤتمر شتورة عام ١٩٦٢. إلا أن هذا المحور لم يستمر طويلاً إذ إن سوريا انضمت بعد انقلاب عام ١٩٦٣ إلى محور العراق ومصر ضد التيار المحافظ وهو الأردن والسعودية، وشكلت محاور التقارب بين الدول الثلاث ضغطاً عنيفاً على الأردن إذ اندلعت التظاهرات في الأردن تنادي بالانضمام إلى الاتحاد، وأسقط البرلمان الأردني حكومة سمير الرفاعي، وكان لا بد للملك أن يتفادى هذا الضغط بمهادنة الاتحاد وتجنّب الضغط الذي وصفه الملك بأنه تحريض وابتزاز سياسي[12].

وفي أواخر عام ١٩٦٣ لاحت فرصة أمام الملك للتقارب مع مصر، ذلك أن جمال عبدالناصر دعا إلى مؤتمر قمة إثر الإعلان عن محاولة إسرائيل تحويل روافد نهر الأردن من الجليل الأعلى، وكان أول من استجاب فوراً لتلك الدعوة الملك حسين. ولقد عمل كثيراً منذ ذلك الحين لاسترضاء عبدالناصر لتخفيف الضغط عن الأردن حيث وافق في ذلك المؤتمر على:

أ ـ القيادة العربية الموحدة تحت القيادة المصرية.
ب ـ قيام منظمة التحرير وجيشها على الرغم مما يثيره ذلك للأردن من مشاكل.
ج ـ الاعتراف بالجمهورية العربية اليمنية في ٢٣ تموز/ يوليو عام ١٩٦٤.

د ـ أعلن الأردن عدم الانحياز تأكيداً لسياسته المستقلة، واعترف في أول شباط/ فبراير، بعد مؤتمر القمة مباشرة، بالاتحاد السوفياتي وقام بوساطة بين السعودية ومصر أثمرت عن اتفاقية جدة في ٢٦ آب/ أغسطس عام ١٩٦٤.

---

(١١) يسمي الملك حسين المحافظين والرجعيين بالمتطورين.

(١٢) الملك حسين، مهنتي كملك: أحاديث ملكية، ترجمة غالب عارف طوقان (عمان: [د.ن.]، ١٩٧٩)، ص ٢٠١.

عاش الأردن في السنوات الثلاث التي تلت ذلك وحتى أيلول/ سبتمبر ١٩٦٦ فترة هادئة بسبب الوفاق مع مصر.

لم يستمر هذا الوفاق طويلاً بين المحافظين والتقدميين، إذ إن أموراً عديدة أفسدته، ومنها حرب اليمن واشتداد التنافس بين جمال عبدالناصر والملك فيصل آل سعود وظهور فكرة الحلف الإسلامي عام ١٩٦٥/١٩٦٦ وميل الملك حسين إلى فيصل[١٣]. وساهم انقلاب سوريا في شباط/ فبراير عام ١٩٦٦ بتغيير مجرى الأمور أيضاً بين المحافظين والثوريين إذ إن سوريا تقربت من مصر على حساب التيار المحافظ، ودعمت سوريا منظمة التحرير الفلسطينية ضد كل ما هو محافظ وخصوصاً الأردن، وكانت سوريا ترى في تحفّظ الأردن في دعم المنظمة سبباً للنقد وانتهزت المناسبة كلها في توجيه النقد للأردن.

وانتهى الوفاق تقريباً بين القاهرة وبين المحافظين مع إعلان عبدالناصر في ٢٢ تموز/ يوليو ١٩٦٦ أن لا لقاء مع الرجعية حتى تصلح مواقفها[١٤]. وفي الوقت ذاته ازداد التقارب المصري والسوري، ووقّع البلدان في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٦٦ اتفاقية للدفاع المشترك.

ازدادت الشقة اتساعاً بين التيارين: التقدمي (مصر وسوريا والمنظمة) والمحافظ (الأردن والسعودية)، وحصلت التطورات التالية:

(١) في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر وقع العدوان الإسرائيلي على قرية «السموع» الأردنية، واتهم الملك مصر بالتقصير، وتفجر الموقف الداخلي وحصلت اضرابات ومظاهرات وأعمال عنف وانفجارات أعلنت المنظمة الفلسطينية مسؤوليتها عنها، وأدى ذلك إلى إغلاق مكتب المنظمة في عمّان في ٤ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٦٧.

(٢) في أواخر عام ١٩٦٦ ازدادت الحملة الإعلامية المصرية ضراوة واتهم عبدالناصر الأردن بأن له دوراً تآمرياً في المنطقة مما أدى إلى سحب السفير الأردني من القاهرة[١٥].

(٣) عند حلول موعد انعقاد مجلس الدفاع التابع للجامعة العربية في آذار/ مارس ١٩٦٧ قاطع الأردن والسعودية ذلك الاجتماع بعد ارتفاع الأصوات لإسقاط

---

(١٣) Kerr, *The Arab Cold War, 1958-1964: A Study of Ideology in Politics*, p.15.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٥و١٦٢.

(١٥) Keesing's Contemporary Archives, *Weekly Diary of World Events* (London: Keesing's Publications, 1967), pp.21819-21820.

الأردن والسعودية وتونس من خطة الدفاع العربي[١٦].

وازدادت الحرب الباردة بين التيارين، وخصوصاً بين الأردن ومصر، وحمل الأردن على مصر بسبب سماحها للسفن الإسرائيلية بالمرور من مضائق تيران والاحتماء وراء قوات الطوارىء الدولية[١٧].

وهكذا بلغت الخلافات العربية ذروتها، ولأول مرة أصبحت المشاكل والخلافات العربية في يد غير عربية ولم تعد في أيدي العرب كما كانت، ولم يعد بإمكان العرب أن يحفظوا مشاكلهم لأنفسهم، وبدا في عام ١٩٦٧ أن العرب يفقدون الامتياز السابق إذ إن مشاكلهم وحربهم الباردة كانت محصورة فيما بينهم ولم تعد كذلك.

أثّر النظام الإقليمي بصورته السابقة على الموقف السياسي في الأردن وعلى علاقة الأردن بالمنظمات والهيئات التي انبثقت عن مؤتمر القمة الأول. فلقد توقف الأردن عن تقديم المساعدات إلى القيادة العربية الموحدة، وتوقفت السعودية أيضاً عن تقديم مساعداتها المالية إلى القيادة ومنظمة التحرير الفلسطينية وهيئة الروافد. ولقد وجهت مصر اتهاماً إلى الأردن بعد حادث السموع بأنه يرفض التعاون مع القيادة العربية الموحدة، ولا شك أن ذلك كان يزيد الهوة بين مصر وسوريا من جهة والأردن من جهة أخرى، وأن هذا يؤثر على موقف صانع القرار لارتباط أغلب الرأي العام الأردني بجمال عبدالناصر وتأثره به. ولذلك، عندما انتهزت إسرائيل الخلافات، والحرب الباردة العربية للإعداد لحرب عام ١٩٦٧ والتمهيد لزج العرب في معركة باستفزاز سوريا والحشد على حدودها، رأينا أن صانع القرار الأردني تماشى مع موقف مصر، وانه اعترف بتأثير الرأي العام وأنه كان يخشى أن تقع حرب أهلية في الأردن لو لم ينضم إلى مصر.

٣ ـ العامل الاقتصادي والعسكري

أ ـ الناحية الاقتصادية

كانت القوة الاقتصادية دائماً وفي مختلف الأوقات، سبباً من أسباب القوة العسكرية لارتباطها بها، وكلما ازدادت الامكانات الاقتصادية ازدادت معها الامكانات العسكرية. وفي الأردن يلاحظ ذلك لدى الاطلاع على الجداول المذكورة في القسم

---

(١٦) Kerr, Ibid., pp.155 and 167.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٦٨ ـ ١٦٩.

الأول لمعرفة قوة الاردن الاقتصادية. إن المؤشرات السابقة تعكس ضعف مركز الأردن أمام إسرائيل في ثلاثة متغيرات مهمة هي الصادرات ودخل الفرد والناتج القومي العام، وهذا بالتالي يشكل ضابطاً على صانع القرار السياسي الأردني بالنسبة إلى أي قرار قد يتخذه لإعلان الحرب على إسرائيل.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى يلاحَظ اعتبارات أخرى تعطينا فكرة أخرى عن الضابط الاقتصادي على صنع القرار السياسي في عام ١٩٦٧:

أ ـ المساعدات الأمريكية: كانت تشكل العمود الفقري للموازنة والانماء في الأردن، وقد تتعرض لهزة إذا دخل الأردن الحرب إلى جانب مصر ضد إسرائيل بحيث يتعرض الأردن لخسارة في المساعدة السنوية الأمريكية الثانية التي بلغت ٦٧,٩ مليون دولار و٥٩,٥ مليون دولار، في عامي ١٩٦٦ و١٩٦٧ على التوالي[١٨].

ب ـ الضفة الغربية: يعتمد الاقتصاد الأردني على الضفة الغربية في النواحي الاقتصادية الزراعية والسياحية وكسوق للاستهلاك. وان دخل الأردن من الضفة الغربية بلغ ٢٠ مليون جنيه استرليني على الرغم من أنها تشكّل فقط ٦ بالمائة من مساحة الأردن[١٩] فإن دخول الأردن الحرب معناه تحويل الأردن إلى ساحة قتال أو فقدان الضفة الغربية نفسها كما حصل فعلاً، وفي كلتا الحالتين تكون خسارة الأردن كبيرة.

ج ـ بدأ الأردن خطة سبع سنوات للتنمية (١٩٦٣ ـ ١٩٧٠) وبدأت تلك الخطة تحقق انجازاتها في عامي ١٩٦٦ و١٩٦٧. وكان الأردن يهدف من تلك الخطة الاستغناء عن المساعدات الخارجية. ولذلك، فإن دخول الأردن الحرب معناه تعطيل الإنماء والتقدم الاقتصادي.

د ـ ساد اعتقاد بأنه لو نشبت الحرب وتوقّف ضخ النفط العربي كسلاح نفطي، فإن التضحيات ستقع على الجميع وأن موقف الأردن الاقتصادي سيتأثر، خصوصاً ان الأردن يتسلّم عوائد سنوية من مرور أنابيب النفط في أراضيه[٢٠].

ب ـ الناحية العسكرية

يمكن القول إن هذه الناحية لم تكن أحسن من سابقتها بالنسبة إلى الأردن.

(١٨) Kaplan, «United States Aid and Regime Maintenance in Jordan,» p.199.

(١٩) حسين، مهنتي كملك: أحاديث ملكية، ص ٢٢٧.

(٢٠) الأهرام، ١٩٧٦/٥/٢٩.

فلدى الرجوع إلى الجداول المذكورة في القسم الأول لمعرفة قوة الأردن العسكرية، يلاحَظ أن الأردن احتل مكانة بعد مصر وسوريا والعراق بين الدول العربية، وأن مؤشرات الامكانات العسكرية كانت سلبية جداً مقارنة مع إسرائيل في تلك الفترة. وانطلاقاً مما تقدم، فإن ميزان القوة سواء الاقتصادي أو العسكري ليس لمصلحة الأردن، وان امكانات الأردن العسكرية والاقتصادية لا تساعده على الحرب ولا على اتخاذ قرار سياسي بالحرب في ضوء ذلك الميزان المختل. ويضاف إلى ذلك الاعتبار اعتبارات أخرى:

اعتماد الأردن على مصادر التسلح الغربي وخصوصاً على الولايات المتحدة. وهذا يؤثر كثيراً على موقف الأردن العسكري بحيث إنه لا يستطيع في فترة بسيطة قصيرة أن يغيّر مصادر تسليحه ولا سيما أنه اعتمد على الولايات المتحدة ١٢ عاماً كممول رئيسي في التسلح والمساعدات العسكرية، وأن المساعدات العسكرية الأمريكية تُصرف للأردن ضمن المساعدات العامة وكانت أساسية له[٢١].

ويدخل في هذا الموضوع قطع الغيار، إذ ان الأردن لا يصنع قطع الغيار بنفسه، وعليه فإنه سيبقى تحت رحمة الولايات المتحدة في هذا الموضوع[٢٢]. ولا شك أن ما تقدم يكوّن ضابطاً كبيراً على تصرّف الأردن وحريته في اتخاذ القرار السياسي بالانضمام إلى مصر في حرب ضد إسرائيل.

وهناك موضوع ضعف التنسيق العسكري العربي، وهذا أيضاً كان من الضوابط التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في أي مقدرة حربية لأي دولة. ولقد عانت الإدارة العربية من ذلك في حرب عام ١٩٦٧ في مظهر الاتصال الذي كان ضعيفاً بين الجبهات العربية. ولقد اعترف زيد الرفاعي، مدير التشريفات الملكية في ذلك الحين، بأن وسيلة الاتصال الوحيدة كانت الإذاعة حتى أيام الحرب، وشكا الملك من قلة المعلومات وكثرة الارتجال ومن أن الطيارين الأردنيين كانوا يهاجمون دون أي خطة ومعلومات لافتقارهم إلى ذلك على الجبهة المصرية. ويدخل في هذا الموضوع التنسيق والتعبئة العسكرية وقدرة إسرائيل على ذلك وافتقار العرب إلى كل ذلك. ولقد أثبتت إسرائيل تفوقاً في الكفاية الإدارية والتنسيق وسرعة توصيل المعلومات في الوقت الذي عانى فيه الجانب العربي من ذلك. ويكفي أن يقال إن العلاقات الدبلوماسية بين الأردن والدولتين المشاركتين في القتال كانت مقطوعة (مع مصر منذ كانون الأول/

(٢١) Kaplan, «United States Aid and Regime Maintenance in Jordan,» p.199.

(٢٢) G. Kemp, «Strategy and Arms Levels, 1945-1967,» in: Jacob Coleman Hurewitz, ed., *Soviet American Rivalry in the Middle East* (New York: Praeger Publications, 1969), p.25.

ديسمبر ١٩٦٦ ومع سوريا في أيار/ مايو ١٩٦٧) وان هذا أدّى إلى ضعف في الإعداد والتخطيط والتنسيق فيما بعد. ولقد برز الضعف في التنسيق في القرار الذي اتخذته القيادة العربية الموحدة بالانسحاب من الضفة الغربية في وقت كان مجلس الأمن على وشك إصدار قرار بوقف إطلاق النار، وانها اضطرت إلى إلغاء أمر الانسحاب مرة ثانية. وبرز الضعف في التنسيق على المستوى القيادي أيضاً، إذ يلاحظ أن الملك علم باندلاع الحرب من الإذاعة المصرية[٢٣]، مما يعكس ضعف التنسيق والاتصال.

ويضاف إلى عنصر التنسيق العسكري مشكلة تبعثر الجهود في القيادة العربية الموحدة، وأنها وغيرها من المنظمات التي انبثقت عن مؤتمر القمة الأول أصبحت تعاني مشاكل مالية وأن فعاليتها أصيبت بالشلل بعد الانقسام الذي حصل في الدول العربية. ولقد فجّر اعتداء إسرائيل على السموع المشاكل في القيادة الموحدة واتهم الأردن مصر بالتقصير في الدفاع عن الجزء الجنوبي من القدس باعتبار أن هذا الغطاء الجوي من مسؤوليات مصر، وأن الجبهات العربية لو فتحت لخفّ الضغط عن الأردن، وأن معركة السموع كانت من اختصاص القيادة الموحدة. ولقد ردت مصر باتهامات مضادة أن الأردن لم يسمح بدخول القوات العربية إلى أراضيه، وأنه لم يوافق على تمركز الطائرات المقاتلة في أراضيه، وان عدم دخول القوات الموحدة سيقيّد حركتها في الرد على العدو. . . ولقد بلغت الاتهامات ذروتها باتهام الأردن بتسريب خطط القيادة الموحدة إلى الأمريكيين[٢٤].

وهكذا لم توفّر للقيادة الموحدة التسهيلات ولا الموارد المالية لكي تعيد توازن القوة بين العرب وإسرائيل عسكرياً، ولقد تضاءل دورها إلى حد أصبحت معه مشلولة ودون دور في الاستعدادات الجارية بعد إغلاق مضائق تيران، بل أصبحت مصر هي التي تقود هذه العملية وفق معاهدة الدفاع المشترك بينها وبين سوريا[٢٥].

٤ ـ الرأي العام والقوى الضاغطة

كان لإجراءات مصر بإغلاق مضائق تيران وشرم الشيخ أمام الملاحة الإسرائيلية وسحب قوات الطوارىء صدى كبير في الأردن، وتأثر الرأي العام الأردني خصوصاً أن الاجراءات المصرية جاءت في فترة بلغت فيها ردود الفعل مدى كبيراً ضد إسرائيل

(٢٣) فانس ولويس، الملك حسين: حربنا مع اسرائيل، ص ٣١ و ٦٥.
(٢٤) الأهرام، ٢٥/١١/١٩٦٦، و٢٣/١٢/١٩٦٦.
(٢٥) فانس ولويس، المصدر نفسه، ص ٢٣.

واعتداءاتها على الأردن في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٦ وسوريا في ٧ نيسان/ أبريل ١٩٦٧.

وكان لعدوان إسرائيل على السموع في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٦ أثره السيىء في موقف الأردن، إذ إن المظاهرات ما لبثت أن اندلعت في مدن الضفة الغربية وعمّان، وطالب المتظاهرون بحمل السلاح لقتال إسرائيل، وحدث إضراب في القدس وأصبح موقف الحكومة الأردنية حرجاً، فاضطرت إلى منع التجول. ولم تهدأ الأحوال بل تعرض الأردن إلى مزيد من ضغوط منظمة التحرير وحصلت انفجارات أعلنت المنظمة مسؤوليتها عنها، مما اضطر الملك حسين إلى اغلاق مكتبها في عمّان في ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٧. ولم تكن الضغوط من جانب المنظمة فحسب، بل شاركت سوريا في ذلك أيضاً، وتم القبض على سوريين بتهمة التآمر لاغتيال الملك، وعثرت الحكومة الأردنية على أسلحة. وازداد موقف الأردن حرجاً في الداخل من جانب الجماعات الفلسطينية الضاغطة يدعمها الإعلام السوري، الذي يطالب بعدم دعم الرجعية في الأردن وتخليص الأردن من الملك حسين، وإعلام منظمة التحرير الفلسطينية الذي يطالب بدخول جيش التحرير الفلسطيني الأردن دون إرادة الملك حسين[٢٦]. وزاد في حراجة الموقف الأردني أنه أصبح مقيداً في اتخاذ اجراءات ضد العمليات الفدائية التي تقوم بها حركة فتح عبر الحدود الأردنية، بحيث يفسَّر ذلك بأنه اجراء ضد المنظمات يخدم إسرائيل.

إضافة إلى ما تقدّم، فإن الإعلام المصري كان يهاجم الأردن ويزيد في حراجة الموقف، ولهذا كانت الضغوط الإعلامية على الأردن من كل جانب، وتحظى بتأييد التيار الذي ينادي بالتقارب مع مصر إذ نشأت تيارات سياسية في الأردن حتى بين بطانة الملك نفسها نادت بذلك التقارب[٢٧]. وكان هناك تيار الضغط الفلسطيني المتأثر بإعلام منظمة التحرير والذي قاد التظاهرات ضد الحكومة في أواخر عام ١٩٦٦ ومطلع عام ١٩٦٧.

وهكذا، عندما أعلنت مصر عن إغلاق المضائق كان الرأي العام الأردني مهيّأ لقبول ذلك وأصبح مؤازراً ومعاضداً للحكومة في اتخاذ أي قرار مؤيد. وثار الشعور المعادي لإسرائيل، وحتى لأمريكا نفسها، بسبب موقفها من الأزمة، بحيث صعب على الحكومة الأردنية أن توازن بين الشعور الأردني العربي الذي بلغ ذروته ضد أمريكا وبين العلاقات الأردنية الأمريكية[٢٨]... واستمر الضغط العام في مدن الضفة

(٢٦) Keesing's Contemporary Archives, *Weekly Diary of World Events*, pp.21819-21820.

(٢٧) فانس ولويس، المصدر نفسه، ص ١٠٦.

(٢٨) الأهرام، ١٩٦٧/٦/٥.

الغربية إلى درجة أن الحكومة الأردنية لم تتمكن من القيام بواجبها تجاه قوات هيئة الأمم المتحدة في القدس، عندما ضغط المتظاهرون واعترضوا تسيير القوافل اليومية الإسرائيلية التي تمرّ تحت إشراف الأمم المتحدة إلى جبل سكوبس. وبالإمكان القول إن الرأي العام كان أقوى المقومات للأردن في قراره السياسي بالانضمام إلى معاهدة الدفاع المشترك(٢٩).

ثانياً: البيئة النفسية

وقعت الفترة التي اتخذ فيها الملك قرار عام ١٩٦٧ ضمن المرحلة الأولى في معتقداته، إذ إن تلك الفترة مثلت الحد الفاصل بين معتقداته قبل حرب عام ١٩٦٧ وبعدها، فقد تغيّر العدو الرئيسي، وهو الاتحاد السوفياتي، إذ لم يعد واحداً من أعداء الأردن الرئيسيين بعد الحرب.

استمر اعتقاد الملك في أواخر المرحلة الأولى بالنسبة إلى إسرائيل كعدو رئيسي، واعتبر أن للأردن مسؤولية خاصة تجاه القضية الفلسطينية وأنها قضية حياة أو موت بالنسبة إليه، وأنها محور كفاح الأردن ولها مكان الصدارة والأولوية.

اعتقد الملك على صعيد الساحة الدولية أن إسرائيل كسبت الرأي العام العالمي والعطف الدولي، وأن هذا العطف الدولي قد أخذ يبتعد عن العرب تدريجياً في وقت كان العرب بحاجة إليه(٣٠). واعتقد الملك في معرض العلاقات الثنائية بين الاتحاد السوفياتي وبعض الدول العربية أن للسوفيات محاولات في السيطرة على المنطقة(٣١).

وكان للملك اعتقاد بصدد قوات الطوارىء يتمثل في أن وجودها بين مصر وإسرائيل يعزل الأردن ويجعله منفرداً أمام العدو الإسرائيلي، لذلك كان الملك يرى وجوب ذهاب قوات الطوارىء الدولية حتى لا ينفرد الأردن أمام إسرائيل ولكي يسبّب ذهابها ضغطاً مصرياً على إسرائيل، ولذلك دعا إلى احلال قوات مصرية محلها(٣٢)،

---

(٢٩) Randolph Churchill and Winston Churchill, *The Six-days War* (London: Heinemann, 1967), p.126.

انظر أيضاً: فانس ولويس، المصدر نفسه، ص ١٠٧، حيث يرد ما قاله وصفي التل بأن هدف الأردن في تشريف توقيعه وتنفيذ الالتزام الذي قطعه على نفسه، هو السبب في دخول الأردن الحرب، وليس الرأي العام.

(٣٠) فانس ولويس، المصدر نفسه، ص ٢٦ و٢٩.

(٣١) Keesing's Contemporary Archives, *Weekly Diary of World Events*, p.21820.

(٣٢) خطاب الملك في: ٢/١٢/١٩٦٦.

واعتقد الملك أنه لو بقيت هذه القوات فسيسبب وجودها متاعب في أية معركة عتيدة[٣٣].

في ما يتعلق بالنظام الإقليمي كان اعتقاد الملك كما يلي:

١ ـ اعتقد الملك أن إسرائيل تريد احتلال الضفة الغربية في أية معركة عتيدة، وأن ذلك هدف رئيسي في سياستها، وهدف أيضاً من أهدافها لتحطيم معنويات الشعب العربي وتهديد السلام العالمي. وكان اعتقاد الملك أيضاً أن أي معركة مع إسرائيل في ذلك الوقت لم يحن أوانها بعد. يقول الملك منادياً بعدم إعطاء العدو الإسرائيلي الفرصة: «لازم نعمل المستحيل حتى ما نعطيه مبرر لفرض المعركة قبل أوانها»[٣٤].

وكان الملك يعتقد أن منظمة التحرير الفلسطينية تهدف إلى جر الأردن إلى معركة مع إسرائيل سابقة لأوانها وأنها في سبيل ذلك تفتعل معارك مع الأردن بعد مؤتمر الدار البيضاء وينطلق فدائيوها من مواقع داخل الأراضي الأردنية للقيام بعمليات ضد إسرائيل. ولذلك، فإنه يرى منع التسلل إلى الأراضي المحتلة حتى لا تأخذ إسرائيل ذلك مبرراً لمعركة مع الأردن[٣٥].

وكان في اعتقاد الملك أيضاً أن سوريا كانت تحاول جر مصر إلى نزاع عسكري مع إسرائيل بأية طريقة[٣٦].

٢ ـ اعتقد الملك أن عبدالناصر لم يكن يريد الحرب وإنما أراد إجراء مناورة عندما طلب سحب قوات الطوارىء الدولية وأنه لم يعد بإمكانه أن يتراجع ويتصرف بشكل مختلف. يقول: «أنا متأكد من أن الرئيس عبدالناصر لم يعتقد فعلاً بأن الحرب ستنفجر. يخيّل لي أنه كان يريد المناورة لتخفيف الضغط عن سوريا»[٣٧].

أما من النواحي العسكرية فقد اعتقد الملك أيضاً باختلال ميزان القوى بين العرب وإسرائيل وأن إسرائيل كانت تعمل جاهدة في سبيل تدعيم امكاناتها العسكرية، وتصنع أسلحة حديثة وتنشىء جيشاً قادراً على استعمالها استعمالاً مجدياً. وكان الملك يشك في إمكان تغلّب مصر وسوريا على إسرائيل ليس للسبب السابق فحسب، وإنما لتخطيط إسرائيل البعيد المدى والتنظيم والمراقبة والتدريب. واعتقد

---

(٣٣) خطاب الملك في: ١٩٦٧/١/٢٥.
(٣٤) المصدر نفسه.
(٣٥) المصدر نفسه.
(٣٦) حسين، مهنتي كملك: أحاديث ملكية، ص ٢٠٨.
(٣٧) فانس ولويس، الملك حسين: حربنا مع إسرائيل، ص ٤٠.

الملك أن القيادة العربية الموحدة لم تؤمّن لها الاعتمادات اللازمة حتى تتمكن من تحقيق الغاية من إنشائها وتحقيق التوازن بينها وبين إسرائيل، وان المشاكل العربية في حرب اليمن والأكراد وتورط السعودية ومصر في الأولى، والعراق في الثانية، قد أضعفت من التزامات تلك الدول تجاه تلك القيادة[٣٨].

وهكذا بدت الأوضاع العسكرية العربية في نظر الملك غير مرضية ولا تسمح بالمواجهة مع إسرائيل. يقول الملك: «فبعكس إسرائيل لم يكن العرب قد وضعوا أي خطة عمليات موحدة. أما نحن الأردنيين فقد حاولنا أن نضع ثقلنا في الميزان لتخفيف الضغط عن سوانا والتقليل من الأضرار التي ستحدث في حالة نشوب حرب، وذلك كله دون أمل بأن نربح هذه الحرب»[٣٩].

رغم اعتقاد الملك أن العرب سيخسرون المعركة، فإنه آمن بضرورة الانضمام إلى مصر لعدة أسباب، منها حساب إثارة الرأي العام والخوف من الحرب الأهلية في الأردن، ومنها اعتقاده بضرورة الدفاع عن سوريا والعرب وعن كل شبر من أرض العرب يتعرض للعدوان الإسرائيلي والعدو المشترك للعرب، وأن الأردن يعتبر ذلك واجباً قومياً[٤٠] وأن إسرائيل في عدوانها لا تفرّق بين العرب إذا نشبت المعركة، وكل العرب في نظرها شيء واحد[٤١].

وتماشياً مع الاعتقاد السابق في تقليل أضرار الحرب العتيدة وإضعافاً لعزيمة الهجوم الصهيوني، فتح الملك الحدود أمام القوات العراقية، لكن بقي غائباً عن اعتقاد الملك أن إسرائيل ستحوّل نتيجة هذه المعركة بسهولة لمصلحتها، إذ إنه على الرغم من اعتقاده بعدم انتصار مصر وسوريا، فإنه لم يتوقع نصراً إسرائيلياً سريعاً سهلاً.

يقول عن موقف مصر وسوريا: «ولكنني لم أعتقد قط بانتصارهما القادم، كما لم أكن لأتصور مطلقاً أن تحوّل إسرائيل نتيجة المعركة لمصلحتها بهذه السهولة»[٤٢].

ثالثاً: الأحداث المهمة التي سبقت قرار عام ١٩٦٧

شهدت الفترة التي سبقت ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٦ انتهاكات إسرائيلية

---

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١٤ ـ ١٦ و٣٧ ـ ٤٠.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٣٩.

(٤٠) خطاب الملك في: ١٩٦٧/٥/٢٥.

(٤١) فانس ولويس، المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٣٠.

للمنطقة المنزوعة السلاح بينها وبين سوريا، وهجمات فدائية على إسرائيل دعمتها سوريا وتم بعضها من الأراضي الأردنية أسفرت عن العملية الإسرائيلية الانتقامية في السموع في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٦.

واستمرت الانتهاكات الإسرائيلية والهجمات الفدائية، وفشلت الأمم المتحدة في دفع الطرفين السوري والإسرائيلي إلى التعاون مع لجنة الهدنة المشتركة. واستمر الوضع على هذه الحال حتى ٧ نيسان/ أبريل عندما وقعت معركة جوية إسرائيلية سورية، وتلا ذلك حشد إسرائيلي على حدود سوريا. ولقد وصف الملك حسين هذا الموقف بأنه يهدف إلى إثارة عطف العالم على إسرائيل بافتعال وضع شبيه بوضع عام ١٩٥٦ حين ضخمت إسرائيل أخبار هجمات الفدائيين[٤٣].

في ١٥ أيار/ مايو أصدر عبدالحكيم عامر أمراً برفع حالة الطوارىء في الأراضي المصرية إلى أعلى الدرجات، وأمراً آخر بسحب قوات الطوارىء من خطوط الهدنة. وعندئذ رأى الملك حسين أن احتمالات الصدام قد زادت، فعقد اجتماعاً استثنائياً حضره رئيس الحكومة وكبار الضباط، وعقب ذلك الاجتماع وضعت القوات الأردنية في حالة تأهب.

وما لبثت الأحداث أن تتابعت بحيث انسحبت قوات الطوارىء في ١٩ أيار/ مايو، وحلّت محلها قوات مصرية. وفي ٢١ أيار/ مايو استدعت إسرائيل الاحتياط، وفي اليوم نفسه توترت علاقات الأردن وسوريا وقطع الأردن علاقاته الدبلوماسية مع سوريا بعد حادث انفجار سيارة ملغومة على الحدود الأردنية السورية. والواقع أن هذا الوضع مع سوريا ضيّق قنوات الاتصال والتنسيق مستقبلاً في التخطيط لأي حرب قادمة وجعل أي اتصال وتنسيق أردني يتم من خلال مصر. وهذا ما حدث فعلاً، إذ اتجه الملك حسين إلى جمال عبدالناصر كما سنبيّن بعد قليل.

وفي يوم ٢٢ أيار/ مايو أعلن عبدالناصر إغلاق مضائق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية.

رابعاً: القــرار

بقي الملك يتابع الموضوع منذ اجتماعه مع رئيس الحكومة وكبار الضباط يوم ١٨

---

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٢٧ ـ ٢٨. انظر أيضاً:

Keesing's Contemporary Archives, *Weekly Diary of World Events*, pp.21818-21822 and 22062-22064.

أيار/ مايو وأعلن عن حالة تأهب القوات الأردنية.

وفي ٢٢ أيار/ مايو التقى الملك في الساعة الواحدة مع زيد الرفاعي، مدير التشريفات الملكية، وتباحث معه في ما أعلنه جمال عبدالناصر عن إغلاق مضائق تيران. ويروي زيد الرفاعي أنه سمع النبأ من إذاعة عمّان، وعندما أطلع الملك عليه في ذلك اللقاء ألفاه عارفاً به من المصدر نفسه، كما يروي أيضاً أن الملك أخبره في ذلك اللقاء أن الحرب أصبحت أمراً لا مفر منه[٤٤]. وبعد يومين من ذلك أيّد الملك مصر في ذلك القرار وأوقف حملاته الإعلامية ضدها[٤٥]، وطلب من العراق والسعودية، بالطرق الدبلوماسية، أن يرسلا امدادات كإجراء احتياطي يدخل في نطاق اتفاقية الدفاع المشترك التي تم التوقيع عليها في عام ١٩٦٤. ولم يوافق العراق على الإرسال، أما السعودية فإنها لم ترسل إلا بعد الحرب[٤٦].

في ٢٨ أيار/ مايو، استمع الملك إلى خطاب الرئيس المصري في المؤتمر الصحافي الذي أعلن فيه استعداد مصر للحرب إذا أرادت إسرائيل ذلك. ويروي زيد الرفاعي أن الملك بعد استماعه إلى ذلك الخطاب تأكد أن الحرب ستندلع وأنه قرّر إرسال عامر خماش، رئيس هيئة الأركان، إلى القاهرة للاتصال بالقيادة العربية الموحدة والاطلاع على الخطط المعدة لمواجهة هجوم إسرائيل المحتمل[٤٧]؛ إلا أن عامر خماش عاد دون أن يحقق مهمته أو أن يقابل عبدالناصر، وأبلغت القاهرة خماش أنه لا دور للقيادة الموحدة في الاستعدادت الجارية وأن مصر هي التي تقوم بهذه العملية وفق اتفاق دفاع مشترك ثنائي بينها وبين سوريا.

لم يكن بإمكان الملك أن يبقى صامتاً دون أن يشارك، إذ كان لديه اعتقاد بأن إسرائيل إذا هاجمت مصر فإنها ستهاجم الأردن، وأن الأردن لا بد أن يشارك[٤٨] إذ ليس أمامه غير ذلك لعدة اعتبارات ذكرت سابقاً، منها اعتقاد الأردن أن تدخّله سيخفف الضغط عن مصر وسوريا وأن إسرائيل لا تفرّق بين عربي وعربي وأن الملك خشي من حرب أهلية في الأردن إذا هو لم يشارك.

---

(٤٤) فانس ولويس، المصدر نفسه، ص ٣١.

(٤٥) Peter Snow, *Hussein: A Biography* (New York; Washington, D.C.: Robert Luce; London: Barrie and Jenkins, 1979), p.174.

(٤٦) فانس ولويس، المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٣٢. انظر أيضاً: Snow, Ibid., p.174.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٧٤ حيث يتوقع الملك أن إسرائيل سوف تهاجم الأردن، وأن الأردن داخل الحرب لا محالة.

ولـذلك استمـر الملك في محاولاتـه إعادة الحـوار مع مصر، وهـو الخيار الـوحيد أمامه، وفي سبيل ذلك استدعى السفير المصري في عـمّان (عثمان نـوري) وأطلعه عـلى رغبته في مقابلة جمال عبدالناصر لتنسيق الوسائل الدفاعية بأسرع وقت ممكن، وأطلعـه على رأيه بأنه يعتقد أن إسرائيل ستهـاجم الدول العـربية وأن الأردن يـريد أن يشـارك بدوره في صد أي عدوان إسرائيلي.

ظل الملك ينتظر جواب مصر الذي تأخر، وفي منتصف ليلة ٢٩ ـ ٣٠ أيار/ مايو وصـل جواب مصر إلى الملك عن طـريق رئيس وزرائـه سعـد جمعـة الـذي أبلغـه أن عبدالناصر يرحب باللقاء وبمبادرة الملك(٤٩).

مع فجر يوم ٣٠ أيار/ مايو كان الملك حسين ورئيس وزرائه سعد جمعة ورئيس هيئة الأركان عامر خماش وقائـد سلاح الجـو صالـح الكردي في طـريقهم إلى القاهـرة لتوقيع ميثاق دفاعي أو إحياء القيادة العربية الموحدة. وفي اجتماع الملك مع عبدالناصر في قصر القبّـة أراد العاهـل الأردني إحياء القيـادة العـربيـة المـوحـدة، إلا أن الـرئيس المصري فضّل معاهدة ثنائية بسبب الأوضاع والخلافات العربية، وبسبب المعاهدة التي وقّعها مع سوريا، وقد وقّع الملك معاهدة شبيهة بتلك المعاهدة المصرية السـورية دون أن يقرأها من فرط حماستـه ورغبته في تـوقيع المعـاهدة. وفي السـاعة الثـالثة والنصف فجراً تم الإعلان عن توقيع المعاهدة، وعاد الملك إلى عمان في اليـوم نفسه ومعـه أحمد الشقيري (رئيس منظمة التحرير) بعد مصالحتهما.

وفي ذلـك اليوم غـادر عبدالمنعم ريـاض، رئيس هيئة الأركـان للقيادة العـربيـة المـوحدة، عـلى رأس وفد مصري إلى بغـداد ودمشق للإسراع في استعـدادات الدفـاع ضـد أي هجوم إسرائـيلي. وفي أول حزيـران/ يـونيـو وصـل إلى الأردن لتـولي قيـادة القـوات العربيـة العراقيـة والسعوديـة والمصرية والسـوريـة في الأردن حسب قـرارات المعاهدة(٥٠).

في ٣ حزيران/ يونيو انضم العـراق إلى مصر والأردن وسوريـا، وبذلـك أصبح العدد أربع دول عربية، وفي الوقت نفسه عقد الملك مؤتمراً صحـافياً تنبـأ فيه بنشـوب حرب خلال ٤٨ ساعة. وفي اليـوم التالي دخلت القـوات العراقيـة الأراضي الأردنية، وكذلك القوات الفلسطينية. وفي الليلة نفسها اجتمع عبدالمنعم ريـاض وعامـر خماش وراجعا الموقف العسكري والاستعدادات العسكرية والاسـتراتيجية. ويقـول الملك إنه

---

(٤٩) المصدر نفسه.

(٥٠) المصـدر نفسه، ص ١٧٥. انـظر أيضاً: فـانس ولويس، الملك حسـين: حربنـا مـع إسرائيـل، ص ٣٤ ـ ٣٧.

اختار الدفاع عن جبهة محدودة جداً، وبانتظار وصول العراقيين والسوريين حيث يمكن إعداد مرحلة هجومية تقضي بالقيام بعمليات مشتركة بواسطة المدفعية والطيران لتعطيل المطارات الإسرائيلية، وفي اليوم نفسه أصدر الملك أمراً للطيران بأن يكون على أهبة الاستعداد.

وفي ٥ حزيران/ يونيو سمع الملك من مرافقه الأول أن إسرائيل هاجمت مصر. وكان النبأ قد بثته إذاعة القاهرة. ووصلت تعليمات إلى القيادة الأردنية للجيش من عبدالحكيم عامر تطلب من الأردن فتح جبهة جديدة وفق الخطة التي رُسمت، وعلى الفور أصدر عبدالمنعم رياض أمراً إلى المدفعية باحتلال خطوط النار الأمامية، كما أصدر أمراً إلى الطائرات الأردنية والعراقية والسورية بأن تقصف القواعد الجوية الإسرائيلية للحد من النشاط المعادي للطيران. وفي اليوم نفسه دمرت الطائرات الإسرائيلية القواعد الجوية الأردنية وعطلت فاعلية سلاح الجو.

وفي اليوم التالي بدا الأردن خاسراً بعد تدمير طيرانه ومركز راداره وأصبح دون دعم جوي تحت رحمة الطيران الإسرائيلي، وفكّر الملك في أن يطلب من مجلس الأمن وقف إطلاق النار، وكان أمامه ثلاثة خيارات: الصمود، إخلاء الضفة الغربية، أو اللجوء إلى الحل السياسي.

وفي اليوم نفسه السادس من حزيران/ يونيو الساعة الحادية عشرة ليلاً، بتوقيت الأردن، أصدر مجلس الأمن أمراً بوقف إطلاق النار دون شرط، وللأسف كان عبدالمنعم قد أصدر أمره بالإنسحاب إلى الضفة الشرقية، وأمراً مضاداً بالبقاء في المواقع التي بحوزة قواته للاحتفاظ بأكبر رقعة من الأرض[٥١].

وفي ٧ حزيران/ يونيو سقطت مدن نابلس والقدس وأريحا والخليل، وأعطي الجيش أوامر بالانسحاب إلى الضفة الشرقية، وهكذا سقطت الضفة الغربية والقدس بيد إسرائيل. وفي اليوم التالي أبلغ الأردن الأمم المتحدة قبول وقف إطلاق النار.

خامساً: ردود الفعل الاسترجاعية

بالنسبة إلى النظام الدولي اشتد التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في المنطقة عندما بدأ الاتحاد السوفياتي يحقق مكاسب بوقوفه إلى جانب العرب. وازداد نفوذه، ولم تعد الولايات المتحدة صاحبة الامتيازات والقواعد دون منازع كما كان الحال قبل عام ١٩٦٧. والواقع أنه لولا سياسة الولايات المتحدة التي ظهرت أنها

---

(٥١) فانس ولويس، المصدر نفسه، ص ٤٦ ـ ٤٧ و ٦٥ ـ ٧١ و Snow, Ibid., p.179.

متحيزة لإسرائيل لما جنى الاتحاد السوفياتي الثمار التي جناها. وقد أشار الملك حسين إلى أن الاتحاد السوفياتي جنى ثمار سياسة التحيز الأمريكية[٥٢]، ولكن من جهة أخرى تأثر موقفه في فيتنام بسبب ما نجم عن الحرب من إغلاق قناة السويس، الأمر الذي أثّر على شحنات السلاح وعلى موقف الأسطول السوفياتي في المحيط الهندي. وعلى مستوى العلاقة الثنائية، تحسنت علاقات الأردن مع الاتحاد السوفياتي، وعقد اتفاقية ثنائية علمية مع الاتحاد السوفياتي بعد الزيارة التي قام بها الملك إلى الاتحاد السوفياتي. وفي الوقت نفسه تعبّأ الشعور العام ضد الولايات المتحدة في الأردن بسبب ما أشيع عن اشتراكها مع إسرائيل في القتال[٥٣] وبقي هذا الشعور يزداد حتى بلغ ذروته في عام ١٩٧٠. كما تعبأ الشعور ضد بريطانيا. لكن بقي الأردن على علاقته مع الغرب ولو بصورة غير مباشرة من خلال الكويت والسعودية[٥٤].

على المستوى العربي بدأت المطالبة بإلغاء القواعد الأمريكية في الوطن العربي، كما حصل في مؤتمر الخرطوم.

بالنسبة إلى النظام الإقليمي العربي، فقد تحسنت العلاقات العربية واختفت الحرب الباردة، وظهرت استراتيجية جديدة في الوطن العربي للتسوية السلمية وتحسنت العلاقات وازداد التعاون بين الأردن ومصر والأردن والمنظمة. ودخلت المنظمة الأردن وأثّرت الحرب على مركز الشقيري، وتدريجياً برز ياسر عرفات كقائد غير رسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية وللشعب الفلسطيني. ولقد أثّرت عمليات منظمة التحرير هذه على العلاقات الأردنية الإسرائيلية إذ أصبحت الجبهة الأردنية الإسرائيلية ساخنة وشهدت عمليات فدائية وردود فعل إسرائيلية أهمها معركة الكرامة في ١٩٦٨/٣/٢١ التي كلفت إسرائيل ٧٠٠ قتيل.

أما بالنسبة إلى العامل الاقتصادي والعسكري، فقد خفض الأردن مشاريع التنمية الاقتصادية المقررة في خطة السنوات السبع (١٩٦٣ - ١٩٧٠) بمقدار ثلاثة ملايين دولار[٥٥] وأثّرت المقاومة الفلسطينية على إنتاج الأغوار من المزروعات بسبب ردود إسرائيل الانتقامية، كما كان لضياع الضفة الغربية أثره في الناتج القومي. وكان لتدفق اللاجئين أثره في تزايد الاستهلاك وارتفاع نسبة البطالة بسبب غياب الإنتاج

---

(٥٢) Quandt, *Decade of Decisions: American Policy Toward the Arab-Israeli Conflict, 1967-1976,* pp.120-121.

(٥٣) Keesing's Contemporary Archives, *Weekly Diary of World Events,* pp.22121-22135.

(٥٤) Vatikiotis, *Conflict in the Middle East,* p.144.

(٥٥) **الأهرام،** ١٩٦٧/٨/٥.

الصناعي في الضفة الغربية[٥٦]، وانخفاض المساعدات الأمريكية للأردن بعد عام ١٩٦٧ من ٦٧,٩ مليون دولار في عام ١٩٦٦ إلى ١٩,٤ في عام ١٩٦٨. واعتمد الأردن على المساعدات العربية.

أما عسكرياً فقد خسر الأردن كثيراً من معداته العسكرية وطيرانه، وشكلت المنظمات الفلسطينية عبئاً عليه في مواجهة إسرائيل، واضطر إلى توفير الحماية لها. وبرزت مشكلة التسلح لأن الولايات المتحدة خفضت مساعداتها العسكرية للأردن بسبب إخلال الأردن بالسلاح الذي بيده كما يقول أرثر غولدبيرغ مندوب الولايات المتحدة في هيئة الأمم المتحدة[٥٧]. ولقد سبّب هذا قلقاً للأردن لأنه يعتمد في ٩٠ بالمائة من تسلحه على أمريكا[٥٨]، ولكن لم تلبث الولايات المتحدة أن أعادت روابطها التقليدية في تسليح الأردن في ١٤ شباط/ فبراير ١٩٦٨ لأن عدم تسليح الأردن يعني دفعه إلى أحضان الاتحاد السوفياتي[٥٩].

بالنسبة إلى الرأي العام والقوى الضاغطة: توطدت العلاقات بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية، ولم يكن لدى الفدائيين الفلسطينيين في البداية أية نوايا ضد الملك حسين[٦٠]. وكان الفلسطينيون في حالة فوضى وليس لهم مكان للإقامة ولا مخرج سوى الأردن، لذلك فإن العلاقات أخذت شكلاً خاصاً، وتحسنت صورة الملك كثيراً لدى الفلسطينيين. لكن السلبيات في الموضوع تمثلت في دخول المقاومة الأردن دون أية قيود على عملياتها ونشاطها مما أدّى إلى ازدياد سلطتها وتشكيلها خطورة على الوضع في الأردن وخلق حالة من ازدواج السلطة وعدم خضوع أي طرف (الحكومة والمقاومة) لسلطة الطرف الآخر وسيادته.

البيئة النفسية

بالنسبة إلى النظام الدولي وعلاقات الأردن الثنائية مع الاتحاد السوفياتي، تغيّر اعتقاد الملك السابق بأن الاتحاد السوفياتي «هو أحد الأعداء الرئيسيين وأنه يريد الاستيلاء على المنطقة»، إذ يقول الملك بعد أن زار موسكو في ٢ تشرين الأول/

---

(٥٦) الأردن، وزارة الثقافة والإعلام، **الاقتصاد الأردني بعد ٥ حزيران ١٩٦٧** (عمان: الوزارة، دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٧٠)، ص ٨ - ١١.

(٥٧) **الأهرام**، ١٩٦٧/٧/٧.

(٥٨) Kemp, «Strategy and Arms Levels,1945-1967,» p.25.

(٥٩) Keesing's Contemporary Archives, *Weekly Diary of World Events,* p.22564.

(٦٠) Vatikiotis, *Conflict in the Middle East,* pp.168-169.

أكتوبر: «وحاولت بعد ما شكرت الروس على التأييد الذي قدموه للعالم العربي أن أبدد الغيوم السوداء التي كانت في السابق قد غشيت العلاقات بين موسكو وعمان»[٦١].

ويقول واصفاً دور الاتحاد السوفياتي: «ومنذ وقوع العدوان الإسرائيلي لم يتردد في توكيد صداقته وإعلانها ليس فقط نحو الجمهورية العربية المتحدة وسوريا، ولكن نحو الأردن كذلك وبصورة لا تعرف نهاية ولا تقف عند حد»[٦٢].

أما عن هيئة الأمم، فقد تعزز اعتقاد الملك بضعف مجلس الأمن والجمعية العامة وبتحدي إسرائيل كليهما بكل غطرسة[٦٣]وأنه وما لم تقم هيئة الأمم بعمل فلن يصغي إليها أحد بعد اليوم[٦٤] وتعزز اعتقاده بأن إسرائيل لا تصغي إلى هيئة الأمم وقراراتها[٦٥].

أما بالنسبة إلى النظام الإقليمي، فتحسنت العلاقات الأردنية المصرية ولم تعد الجمهورية العربية المتحدة أحد الأعداء الرئيسيين، وأصبحت معتقدات الملك عن عبدالناصر أنه مع الملك وفي صف الملك حتى أزمة أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠[٦٦]، وقد ذكر الملك عقب مؤتمر قمة الخرطوم غير مرة أنه يتكلم باسم عبدالناصر، وان عبدالناصر خوّله ذلك. أما معتقدات الملك عن إسرائيل فقد بقيت كما هي من حيث كونها العدو الرئيسي، واعتقد الملك أنه أصابها الغرور بعد النصر.

من حيث الاستراتيجية: اختلف الاعتقاد عن السابق، إذ أصبح الملك ينادي بالسلام والحل السياسي، وظهر اعتقاده بأن العرب في الماضي سلكوا طريقاً خاطئاً وخطة سلبية إذ يقول: «ولست أجهل أن العرب سلكوا في الماضي كما يبدو خطة سلبية تجاه كل الاقتراحات التي قدمت لإيجاد حل لمعضلة إسرائيل. وكان موقفنا يقول ببساطة إن ظلماً فادحاً أصاب عرب فلسطين عام ١٩٤٨، فإذا لم يعد الحق إلى نصابه فلا أمل في الصلح، وما يزال هذا هو موقفنا في معناه الحقيقي. ومع أننا كنا مترددين في الماضي عن احتمال ايجاد حل، فإننا اليوم راغبون في المساهمة بأحسن جهودنا في العثور على إيجاد تسوية عادلة سلمية دائمة»[٦٧].

أما أسلوب تحقيق الهدف فقد رمى الملك إلى استعادة الحق عن طريق السبل المتوفرة وهي قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) وبالأسلوب الدبلوماسي المعتمد على تنفيذ

---

(٦١) فانس ولويس، الملك حسين: حربنا مع إسرائيل، ص ٩٦.
(٦٢) خطاب الملك في: ١٩٦٧/١٠/٢.
(٦٣) خطاب في: ٢٦/ ٧/ ١٩٦٧.
(٦٤) خطاب في: ١٩٦٧/١٠/٢.
(٦٥) خطاب في: ١٩٦٧/١١/٧.
(٦٦) حسين، مهنتي كملك: أحاديث ملكية، ص ٢٣٤.
(٦٧) خطاب في: ١٩٦٧/١١/٧.

القرار المذكور[٦٨] بالطرق السلمية وتحقيق ما يمكن تحقيقه عن طريق ذلك وعدم رفض ما يمكن تحقيقه عن طريق السلام، وفي الوقت نفسه يعتقد الملك أن ما يجحد عن طريق السلام يمكن تحقيقه عن طريق التحرير[٦٩].

ورأى الملك أن الأساليب الماضية في تحقيق الهدف خاطئة ومرتجلة، فيقول:
«سلكنا في الماضي طريقاً مع الأسف ثبت الآن أنها ما كانت الطريق التي تؤدي إلى الهدف. كانت أخطاء وما كانت أسباباً أدّت إلى حد كبير إلى ما وقع»[٧٠].

ودعا إلى ترك السطحية والارتجال لأنهما من أسباب الهزيمة[٧١].

الخلاصة

لوحظ في هذا القرار أن الضوابط على الملك كانت من كل جانب سواء من النظام الدولي أو المحلي المتمثل في قوة إسرائيل، أو الاقتصادي أو العسكري، وأن العامل الوحيد الذي كان في صف الملك تقريباً هو الرأي العام والقوى الضاغطة وأن هذا العامل وحده غير كافٍ لاتخاذ القرار وسط عوامل بيئة عملية تشكل ضابطاً، وأيضاً وسط عامل نفسي متمثل في اعتقاد الملك بقوة إسرائيل.

ولكن، بغضّ النظر عن تلك الاعتبارات، فإن الملك، وبعملية خاصة به، اتخذ القرار ودخل الحرب إلى جانب مصر وبهذا يكون قد حقّق ثلاثة أمور:

١ ـ تماشى مع عقائده الذاتية التي تعتبر إسرائيل عدواً رئيسياً والأردن خط الدفاع الأول عن دنيا العرب، وتنادي بوحدة الصف العربي.

٢ ـ نادى قبيل الحرب بضرورة انسحاب (أو سحب) قوات الطوارىء الدولية وتخفيف الضغط عن الأردن. وأن عبدالناصر عندما أزال قوات الطوارىء أصبح موقف الأردن حرجاً، فهذا الشيء الذي نادى به الملك حسين قد نفذه جمال عبدالناصر ولم يعد منطقياً أن يتراجع الأردن.

٣ ـ تجلّى اعتقاد الملك في البداية أن عبدالناصر يناور إسرائيل وأنه لا يريد أن يحارب، وافتقر الملك إلى المعلومات الصحيحة، إذ إن الوسيلة الوحيدة لمعرفة ما يدور كانت إذاعة القاهرة وحدها حتى يوم الحرب، وفي الوقت نفسه كانت الضغوط

---

(٦٨) خطاب في: ١٩٦٨/٣/٨.
(٦٩) خطاب في: ١٩٧٠/١/٨.
(٧٠) خطاب في: ١٩٦٧/٨/٢٤.
(٧١) خطاب في: ١٩٦٧/١٢/٢١.

الإقليمية على الأردن من سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية والجماعات الضاغطة في الداخل كبيرة جداً، وليس باستطاعة الملك أن يبقى بعيداً ومعزولاً، وهنا أخذ زمام المبادأة وحاول عدة مرات أن يتصل بمصر حتى أثمرت جهوده. وفي اعتقاده أنه في أحسن الأحوال سيتجنب حرباً أهلية لو انضم إلى مصر وقامت معركة، ثم إنه سيخفف الضغط عن مصر وسوريا لو قامت حرب، وأن هذا كان وارداً في معتقدات الملك ولا يوجد أي عذر يمنعه من القيام بذلك، إذ لا مجال أن يحدث ما حدث في عام ١٩٥٦ عندما شكّل النابلسي ضابطاً على الملك، ولم تنضم الحكومة آنذاك إلى مصر في الحرب لمقاومة العدوان الثلاثي خوفاً من ضياع الضفة الغربية.

كما أن الملك بانضمامه إلى مصر تخلّص من الضغط الداخلي والإقليمي المتمثل بالضغط السوري وضغط منظمة التحرير الفلسطينية، وأنه بانضمامه تحسنت صورته عربياً وداخلياً وتوثقت علاقته بعبدالناصر، وعاش الأردن ثلاث سنوات متتالية بعيداً عن الضغوط الإقليمية التي كانت تأتي دوماً من جانب مصر الضابط الأكبر، وعلى العكس أصبحت مصر مقوماً للأردن، إذ إن الملك ردد في الولايات المتحدة وغير مرة أنه لا يمثل نفسه فقط، وان الاستراتيجية قد توحدت مع مصر وان هذا ترتبت عليه نتائج ازدياد قوة الملك عربياً ودولياً.

ومن الملاحظات الأخرى على قرار عام ١٩٦٧ ما يلي:

أ ـ كانت لهذا القرار انعكاسات وردود فعلٍ ما زالت إلى هذا اليوم، منها تحسّن علاقات الأردن مع الاتحاد السوفياتي، ومنها تغيّر الاستراتيجية العربية إلى السلام والحل السياسي في القرار رقم (٢٤٢) وما بني عليه من مبادرات. وعرّض هذا القرار ونتائجه علاقات الأردن من جهة، والعلاقات العربية الأخرى مع الولايات المتحدة والغرب إلى هزة كبيرة، ونتيجة لاعتقاد الساسة العرب بتدخل الولايات المتحدة لمصلحة إسرائيل، فإن الاتحاد السوفياتي احتل مكانة مهمة في الوطن العربي، خصوصاً بعد دفاعه عن القضية العربية في المحافل الدولية، وأن النفوذ السوفياتي قوي كثيراً في المنطقة بعد حرب عام ١٩٦٧، وبذلك ازداد التنافس بين العملاقين في هذه المنطقة.

وعلى الصعيد الداخلي في الأردن، فإن هذا القرار تبعه دخول المقاومة الفلسطينية الأردن، فأضر ذلك بالاردن كثيراً وجعله يدفع الثمن عسكرياً واقتصادياً؛ وعلى صعيد النظام الإقليمي العربي، فإن العلاقات الأردنية الفلسطينية تعرضت لهزة كبيرة بعد تفاقم الأحداث بين المقاومة والحكومة الأردنية.

ب ـ كشف هذا القرار مرة أخرى مشاكل الأردن الاقتصادية وأبرزها على

السطح، وظهرت مشكلة التبعية الاقتصادية وارتباطها بإرادة الدولة السياسية، ويعزز ذلك القول بضرورة تبني سياسة اقتصادية تُبعد الأردن عن التبعية الاقتصادية والخضوع لإرادة دولة أخرى.

الكلام نفسه ينطبق على التسلح إذ يلاحَظ حرج الموقف الأردني بعد عام ١٩٦٧ عندما دخل الحرب ضد دولة على صلة وثيقة بالولايات المتحدة. وان هذا يحد من فعالية القرار السياسي طالما أنه مرهون أيضاً بإرادة دولة أخرى تستطيع أن تمنع السلاح أو قطع الغيار ويصبح القرار لا معنى له.

ج ـ نلاحظ مشكلة مهمة في هذا القرار وهي مشكلة الاتصال، ففي البداية افتقر الملك إلى المعلومات الصحيحة ولم يكن يعرفها إلا من طريق الإذاعة. والقرار الجيد مبني على المعلومات الجيدة. ولكن، كما يلاحظ فيما بعد، كان الإعلام العربي بشكل عام في عام ١٩٦٧ مبالغاً، وهذا يؤثر في تقدير صانع القرار ويجعله عاجزاً عن إصدار تعليمات مفصلة، وهنا يظهر الارتجال.

قبل المعركة لم تجرِ مشاورات عربية حقيقية، والتقى الملك بعبدالناصر مرة واحدة قبل هذه المعركة بوقت قصير، وهذا غير كافٍ لإعداد خطة سليمة. ثم في المعركة كانت المعلومات غير صحيحة، وهذه أثّرت على الطيران الأردني واضطر الطيارون الأردنيون إلى ارتجال الخطط والمواقف لعدم وجود الخطط والمعلومات الواضحة.

هذا ما دعا الملك فيما بعد إلى المطالبة بجمع معلومات عن العدو[٧٢] تمهيداً لصنع قرار جيد مبني على معلومات سليمة.

---

(٧٢) خطاب في: ١٩٦٩/٧/٣٠.

الفصل الثامن

المواجهة مع المقاومة الفلسطينية ١٩٧٠

أولاً: جذور الخلاف ولمحة عن المقاومة الفلسطينية وتطور الأحداث

بدأت التنظيمات الفلسطينية السياسية عام ١٩٥٤ تقريباً في فترة دعمت فيها مصر ذلك بقيادة ضباط مصريين عندما نظّمت أول حركة مقاومة فلسطينية في عام ١٩٥٥.

في تلك الفترة ظهر شبان فلسطينيون مثل ياسر عرفات وصلاح خلف وخليل الوزير يستلهمون مبادىء ثورتهم من حركات تحررية مثل حركة الجزائر، والصين؛ وشكل هؤلاء الشبان ما يُعرف بجيل الانتقام بدلاً من جيل النكبة الذي استسلم إلى الانكليز واليهود معاً[1]. وانضم إلى هؤلاء خالد الحسن، وذهبوا جميعاً إلى الكويت وأسسوا منظمة فتح في عام ١٩٥٩.

ولم يلبث أن هاجم عرفات وجماعته الدول العربية مما دعا جمال عبدالناصر في أول مؤتمر عربي إلى تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة أحمد الشقيري والدعوة إلى المؤتمر الفلسطيني الأول في ٢٨ أيار/ مايو ١٩٦٤. إثر ذلك جرت منازعات بين الأردن والمنظمة حول استخدام المنظمة الحدود الأردنية في عملياتها ضد إسرائيل، واعتبر الملك حسين ذلك إخلالاً بالاتفاق الذي وقّعت عليه المنظمة في المؤتمر السابق[2]. كما أن حركة فتح التي دعمتها سوريا اندفعت في عمليات ضد إسرائيل من داخل الأراضي الأردنية[3].

---

(١) Thomas Kiernan, *Arafat: The Man and the Myth* (New York: W.C. Norton and Company, 1976), pp.202, 231, and 236.

(٢) الملك حسين، مهنتي كملك: أحاديث ملكية، ترجمة غالب عارف طوقان (عمان: [د.ن.]، ١٩٧٩)، ص ٢٠٣ - ٢٠٤.

(٣) Kiernan, Ibid., pp.25-253.

في عام ١٩٦٧ دخلت التنظيمات الفلسطينية الأردن للعمل من أراضيه ضد إسرائيل، وقام فدائيوها بعمليات وردّت عليهم إسرائيل بإجراءات عنيفة، وفي الوقت نفسه نشأت ازدواجية في السلطة في الأردن وتنافس بين الطرفين، ووقعت أزمات عنيفة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٨ وشباط/ فبراير ١٩٧٠ واستمرت حتى أيلول/ سبتمبر.

١ ـ النظام الدولي

دخلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، كما ذكرنا في القسم الأول، مرحلة الانفراج، ومع مطلع السبعينات كانا في طريقهما إلى عقد إتفاقية للحد من الأسلحة الاستراتيجية إذ دفع الاتفاق الألماني السوفياتي الولايات المتحدة إلى اتفاق مماثل باستخدام معادلات فيتنام والأمن الأوروبي، وقد اندفعت الولايات المتحدة في سبيل فيتنام وراء الصين والاتحاد السوفياتي للوصول إلى مخرج سياسي. أما بالنسبة إلى الشرق الأوسط، فإنه لم يكن على جدول اهتمامات الشرق والغرب الأولى[٤].

ارتكزت سياسة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط على حصر الصراع الإقليمي في المنطقة حتى لو كان عربياً عربياً، كما حصل في هذه الفترة عندما واجه الأردن المقاومة الفلسطينية وسوريا. ولقد بدا أن سياسة العملاقين هي احتواء الصراع استمراراً لسياسة الوفاق بينهما، حيث نلاحظ أن الاتحاد السوفياتي قد حذّر من أي تدخّل خارجي حتى لو كان التدخل السوري[٥]، كما أن الولايات المتحدة حذرت من أي تدخّل خارجي حيث حذّر جوزف سيسكو، مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة، القائم بالأعمال السوفياتي من أي تدخّل، وهدّد بأن الولايات المتحدة وإسرائيل ستتدخلان إذا لم تنسحب سوريا من أرض أردنية احتلتها[٦].

٢ ـ العلاقات الثنائية

كانت الولايات المتحدة في تلك الفترة تحرص على حماية الأردن كدولة معتدلة في

---

(٤) R. Barnet, *The Giants: Russia and America* (New York: Torch Stone, 1977), pp.28-33.

(٥) Mohammad El-Sayid Selim, *Superpower Involvement in the Arab-Israeli Conflict: Patterns, Dynamics and Prospects* (Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, 1981), p.13.

(٦) William Quandt, *Decade of Decisions: American Policy toward the Arab-Israeli Conflict,1967-1976* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1977), p.115.

المنطقة وتعتبر الأردن حليفاً أمريكياً غربياً[٧]، وعندما تقدمت بمبادرة لحل الصراع العربي الإسرائيلي وافق الأردن بعد أن وافقت مصر، وسببت هذه الموافقة للأردن حرجاً وأزمة مع المنظمات الفلسطينية. وخشيت الولايات المتحدة من تدهور الوضع وغياب سلطة الملك حسين لأن ذلك يؤثر على المبادرة والسلام[٨]، ولأن غياب الملك شيء لا ترضاه أيضاً إذ إن أي انتصار للمقاومة الفلسطينية هو تكريس للنفوذ السوفياتي الصيني في الأردن[٩].

ومع تصاعد الأزمة واحتجاز رهائن أمريكية في الأردن من قبل المنظمات، تحركت أمريكا عسكرياً في ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ لحماية رعاياها، ولكن يوم بدأ القتال واجهت أزمة، فهي تخشى أن تتدخل كما أنها لا تستطيع التدخل، ذلك أنه ليس باستطاعتها التدخل البري لحماية الأردن وتخشى ان هي كلفت فريقاً إقليمياً بذلك أن يتدخل السوفيات، وفي الوقت نفسه كانت تخشى أي نصر للمقاومة الفلسطينية لأن ذلك هزيمة لحليف أمريكي هو الأردن، وانه أيضاً رمز لنصر الطرف الآخر.

على العموم، فإن سياسة الولايات المتحدة ارتكزت على حصر النزاع في الأردن وتأمين النجاح للملك، ولذلك حذّرت من أي تدخّل خارجي، ولكن عندما تدخلت سوريا طلب الأردن المساعدة من الولايات المتحدة، ونظراً لعدم استطاعة الولايات المتحدة التدخل البري فإنها خولت كيسنجر وضع خطة بديلة. وفي ٢٢ أيلول/ سبتمبر هاجم الطيران الأردني الجيش السوري بعد أن تلقّى التأكيدات والدعم من الولايات المتحدة، وكانت النتيجة انسحاب القوات السورية من الأراضي الأردنية.

ويصف كوانت الدور الأمريكي آنئذ بأنه قد تم بالطريقة التي يريدها الملك حسين. وهكذا وفرت الولايات المتحدة على الملك الكثير ووفرت على نفسها أيضاً مغبة ومشقة التدخل في وقت لم تكن تثق فيه بالاتحاد السوفياتي بسبب فيتنام، وسباق التسلح الاستراتيجي[١٠]، وفي وقت اعتقدت فيه الولايات المتحدة أن ميزان القوى قد يختل في المنطقة وقد يؤدي إلى حرب بين القوتين العظميين.

---

(٧) المصدر نفسه، ص ١١١.

(٨) Facts on File (FOF), *Weekly World News Digest* (New York: [n.pb.], 1970), pp.510 and 662.

(٩) Kiernan, *Arafat: The Man and the Myth*, p.263.

(١٠) Quandt, *Decade of Decisions: American Policy Toward the Arab-Israeli Conflict, 1967-1976*, pp.105, 108, 113 and 125.

٣ ـ النظام الإقليمي العربي

بعد عام ١٩٦٧ دخلت منظمة التحرير الفلسطينية طرفاً من أطراف النظام العربي وأثّر ذلك كثيراً على التفاعلات العربية، إذ إن المنظمة انتقلت إلى مركز الأحداث في قلب العالم العربي، وكان لها وضع صعب ودقيق في داخل النظام العربي، فهي تبحث عن الغطاء العربي اللازم للعمل تحته، ولكن بسبب الخلافات بين الدول العربية يصعب عليها توفيره. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن وضع المنظمة بإمكاناتها السياسية الكبيرة التي تتمتع بها على صعيد النظام العربي يتطلب منها استقلالية[١١].

وبسبب افتقار المنظمة إلى أرض فلسطينية للعمل منها، وبسبب المظاهر السابقة، فإنها كثفت عملياتها ونشاطها من داخل الأراضي الأردنية واللبنانية. وساهمت الظروف الديمغرافية والجغرافية في ذلك الاختيار الذي قامت به المنظمة وتبلور الموقف على تلك الصيغة السابقة. وكان على الأردن ولبنان أن يصبحا أرضية عمل المنظمة وما انبثق عنها من مؤسسات ومنظمات أخرى دخلت الأردن بعد معركة الكرامة، ونشأت ازدواجية في السلطة وعدم اعتراف من كل طرف بسلطة الآخر، فلم تعترف المنظمات بسلطة الحكومة الأردنية، ولم يعترف الأردن بسلطتها.

وفي أنحاء الوطن العربي حظيت المنظمات الفلسطينية بتأييد العرب سياسياً ومالياً، فهناك الدعم المصري الذي عبّأ الإعلام لتدعيم منظمة التحرير وتمجيد انجازاتها، وهناك الدعم السوري والعراقي السياسي والعسكري للمنظمة في رفضها للمشاريع السلمية وخصوصاً مبادرة روجرز في حزيران/ يونيو ١٩٧٠، وهناك الدعم المالي الليبي والكويتي والسعودي.

شكّلت العوامل السابقة ضابطاً على أي قرار أردني ضد المنظمات، ولكن هناك عوامل إقليمية أخرى لم تكن ضابطاً على السياسة الأردنية تجاه المنظمات، مثلاً: إسرائيل، إذ كانت راغبة في أي شكل من الأشكال بالتخلص من الوجود الفدائي الفلسطيني في الأردن ولبنان، وقد هددت الأردن غير مرة وهاجمت ذات مرة الأراضي الأردنية بعملية كبيرة خسرت فيها ٧٠٠ قتيل وجريح، وكانت قد توغلت في الأراضي الأردنية بهدف احتلال مدينة الكرامة التي تعجّ برجال المقاومة، فضلاً عن مهاجمتها الأراضي الأردنية في عدة غارات كادت تصل إلى معدل يومي في عامي ١٩٦٨

(١١) جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩)، ص ٩٦.

و١٩٦٩[١٢]، واعترفت «فتح» بعمليات عديدة من طرفها وأهمها ما قامت به في الفترة بين أواخر تموز/ يوليو ١٩٧٠، وهي فترة ما بين قبول الأردن ومصر وقف إطلاق النار وفترة ٩ آب/ أغسطس إذ قامت بـ ٥٠ عملية فدائية داخل الأراضي المحتلة[١٣].

تلك الوقائع السابقة تصوّر حقائق الموقف في النظام الإقليمي العربي والضغط الذي يتعرض له الأردن من تلك العمليات الفدائية، وما يترتب على الأردن من مسؤولية دولية وردود فعل إسرائيلية، بحيث إنه عند اتخاذ الأردن أي موقف، فإن عليه أن يعتبر إجراءات إسرائيل، كما حصل عندما أعلن رئيس وزراء الأردن في ٢٤ نيسان/ أبريل أن حكومته غير ملزمة بوقف إطلاق النار ما لم تتقيد به إسرائيل، وأن الرد جاءه بعد يومين من إسرائيل وفيه تحذير كبير للأردن من ذلك التصريح، وكما حصل عندما هدد وحذّر وزير الإعلام الإسرائيلي في ٢٠ شباط/ فبراير ١٩٧٠ الأردن من سيطرة القوى السورية والعراقية والمنظمات على الوضع فيه. وسط هذه الظروف كان على الأردن أن يختار طريقه بحذر. فهو قد قبل المبادرة الأمريكية بعدما قبلتها مصر ووفر ذلك له دعماً مصرياً يحتاج إليه، إلا أنه أعلن أنه لن يسيطر على المقاومة ولكن لن يدعمها في عملياتها ضد إسرائيل كما كان يفعل في السابق. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن المقاومة عزلت نفسها عن مصر عندما أحرجت عبدالناصر في مواقف اضطرته إلى إقفال الإذاعة الخاصة بها في القاهرة[١٤]. ولقد لاحظ الخطأ الاستراتيجي الذي ارتكبته المقاومة نور الدين الأتاسي، رئيس جمهورية سوريا، وقال بعد أن وقعت الأحداث في الأردن أن وزن مصر وحده هو الذي يستطيع إنقاذ الموقف[١٥].

٤ ـ عامل الكتلة الحيوية (السكان)

شكّل هذا العامل ضابطاً على سياسة الأردن في اتخاذ أي قرار ضد المقاومة الفلسطينية وذلك لأن سكان الأردن غالبيتهم فلسطينيون والموضوع يعنيهم كثيراً، وأن المنظمات الفلسطينية حاولت استغلال العنصر الفلسطيني بجعل عمّان عاصمة الثورة الفلسطينية، لأنها القاعدة المنطقية للقتال. ومن جهة أخرى وثقت المقاومة من مساندة

(١٢) Facts on File, *Weekly World News Digest*, pp.140, 414 and 510.

(١٣) لقد بلغت تصاريح الناطق العسكري أكثر من ١٨٠ تصريحاً في عام ١٩٦٨، الأمر الذي يصوّر لنا ضخامة الاعتداءات. أنظر في هذا المجال: الأردن، وزارة الثقافة والإعلام، **الوثائق الأردنية، ١٩٦٨** (عمان: الوزارة، دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٧٢).

(١٤) Facts on File, Ibid., pp.121, 304, 510 and 545.

(١٥) **الأهرام**، ١٨/٩/١٩٧٠.

الشعب واعتقدت أنه إذا ساءت الأمور وهاجم الجيش المقاومة، فإن الشعب سيقف مانعاً بين الجيش والمقاومة.

علق جون لافن بأن المقاومة ارتكبت خطأ في عدم استقطابها الشعب الأردني، وان ذلك كان بإمكانها، وانها ارتكبت خطأ في خلق اتحادات ونقابات ومؤسسات خدمات اجتماعية فلسطينية بحتة، وان ذلك كان سبباً في اتجاه الشعب الأردني (من أصل أردني) إلى الحكومة وإلى النظام الأردني كممثل له علماً أنه في البداية تعاطف مع المقاومة كثيراً لأسباب وطنية بحتة[١٦].

٥ ـ العامل الاقتصادي والعسكري

كان الوضع الاقتصادي الأردني قبيل أزمة عام ١٩٧٠ يشير إلى تدهور الامكانات الاقتصادية الأردنية إذ مثّل الأردن في المقياس المذكور في القسم الأول أسوأ وضع بين الدول المأخوذة في ذلك المقياس. وعلى ذلك، فإن العامل الاقتصادي لا يمكن اعتباره مقوماً للأردن في إشعال حرب أهلية تستنزف قواه وتضيف إلى متاعبه الاقتصادية متاعب أخرى. ولقد وسبّبت المقاومة بالإضرابات والمصادمات اليومية مع الجيش إعاقة للنشاط التجاري، كما شكّل خطف الطائرات إعاقة أخرى للحركة السياحية في الأردن، وشكّلت غارات إسرائيل على منطقة الأغوار الزراعية نزوح المزارعين عن تلك الأراضي، وترتب على ذلك هبوط الإنتاج الزراعي.

من جهة أخرى، شكّلت المساعدات الليبية والكويتية والسعودية التي تقررت للأردن بعد مؤتمر الخرطوم ضابطاً على الأردن في أي حركة وأي خطوة ضد المقاومة الفلسطينية، وقد هددت ليبيا الأردن بقطع تلك المساعدات إذا اتخذ أي خطوة ضد المقاومة[١٧].

أما بالنسبة إلى العامل العسكري، فإنه بالرجوع إلى المقياس نفسه المستعمل في القسم الأول، يلاحظ أن الإمكانات العسكرية الأردنية لم تكن أفضل من الإمكانات الاقتصادية، وأن الأردن لم يتفوق على أي دولة من الدول موضوع البحث في ذلك المقياس سوى لبنان فقط، وأن هذا يعطي فكرة أيضاً عن أن العامل العسكري يشكل ضابطاً على الأردن، ذلك أن الأردن في أي مواجهة مع المنظمات لا يخشى المنظمات فحسب والتي كان يبلغ عدد أفرادها ٣٠,٠٠٠ تقريباً ينضم إليها الآلاف من

---

(١٦) John Laffin, *Feddayeen: The Arab Israeli Dilemma* (London: Cassell; New York: Free Press, 1973), pp.61, 64-65 and 69.

(١٧) الأهرام، ٦/٩/١٩٧٠.

الميلشيات مقابل ٥٠,٠٠٠ جندي أردني[١٨]، بقدر ما يخشى تدخّل القوات العراقية المرابطة في الأردن وعددها ١٢,٠٠٠ تقريباً، وتدخّل الجيش السوري الذي باستطاعته أن يكون في عمّان خلال ساعات قليلة.

كان بالإمكان أن يكون هذا العامل العسكري مقوماً لو أمكن تحييد الجيشين العراقي والسوري، ذلك أن هناك اعتبارات تتعلق بتجهيز الجيش الأردني وتدريبه بصورة أفضل من المقاومة، وكونه يشكل كتلة واحدة أو قوة واحدة في مواجهة المقاومة وهي متعددة المنظمات بحسب العقائد وبحسب الخلافات بين الدول العربية[١٩]، ويضاف إلى ما تقدم أن الفدائيين، كما يقول كيرنان، كانوا دون كادر ونظام، فهم ليسوا جنوداً ولا ضباطاً، كانوا طلاباً أو فلاحين دُرِّبوا قليلاً وأصبحوا فدائيين[٢٠].

ولذلك فإنهم في وضعهم السابق لا يستطيعون مواجهة المؤسسة العسكرية الأردنية المحترفة بسبب افتقارهم إلى العلم العسكري.

٦ ـ القوى الضاغطة والرأي العام

كان لتزايد وضع المقاومة قوة في الأردن أن أصبحت أكبر قوة ضاغطة على صانع القرار الأردني بحيث إنها أجبرت الحكومة على اعتماد تصرفات معيّنة تنفيذاً لرغبتها، وهناك أمثلة عديدة تصور القيود المفروضة على تصرفات الحكومة الأردنية:

أ ـ في البداية كانت الحكومة تضطر لتبرير أي عمل حتى لو كان قراراً عسكرياً، كما حصل ذات مرة عندما بررت الحكومة الأردنية أسباب التبديلات في الجيش في ١٥ تموز/ يوليو ١٩٦٩، وقالت إن سبب ذلك انعاش القيادات وبعث نشاط جديد فيها وانه ليس كما زعمت بعض الصحف العربية والأجنبية بهدف تصفية العمل الفدائي[٢١].

ب ـ في ١٠ شباط/ فبراير ١٩٧٠ صدر مرسوم حكومي من وزير الداخلية الأردني يقضي بعدم حمل السلاح داخل المدن من قبل المنظمات. رفضت المنظمات

---

(١٨) Laffin, Ibid., p.111.

(١٩) غازي خورشيد، **دليل حركة المقاومة الفلسطينية** (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧١)، ص ٤٣.

(٢٠) Kiernan, *Arafat: The Man and the Myth,* p.57, and Eric Rouleau, «Crisis in Jordan,» *World Today* (February 1967), pp.62-70.

يشير رولو إلى تأثير عنصر الفلسطينيين منذ أواسط الستينات.

(٢١) الأردن، وزارة الثقافة والإعلام، **الوثائق الأردنية، ١٩٦٨**، ص ٢٤٩.

الإذعان لذلك وحصلت اشتباكات جُرح وقتل فيها ٣٠ شخصاً. واتهم ياسر عرفات الأردن بأنه يحاول أن يفرض الحل السلمي وانتهى القتال بإلغاء المرسوم المذكور، واتفاق بين الملك وعرفات على توحيد الجهود وحل الخلافات، ولم يلبث الملك أن أعلن أن ذلك الخلاف كان بسبب المرسوم الذي وضع دون استشارة الفدائيين وأصدر أمراً بإقالة وزير الداخلية.

ج ـ في ١٥ نيسان/ أبريل ١٩٧٠ هاجم ألف متظاهر من المنظمات الفدائية وأنصارها مكتب المعلومات الأمريكي والسفارة الأمريكية في عمّان احتجاجاً على زيارة مساعد وزير الخارجية الأمريكية سيسكو إلى الأردن ضمن جولة له في المنطقة لفتح حوار، وكان أول مسؤول أمريكي يزور المنطقة بعد قطع العلاقات عام ١٩٦٧ مع بعض الدول العربية لتقوية العلاقات بينها وبين واشنطن.

ولقد ترتب على ذلك إلغاء الولايات المتحدة زيارة سيسكو، وردّ الأردن على الولايات المتحدة في ١٧ نيسان/ أبريل بطلب سحب سفيرها في عمّان. وفعلاً سحبت الولايات المتحدة سفيرها وطالبت بتعويض عن الأضرار التي لحقت بمؤسساتها في الأردن.

علّل عبدالمنعم الرفاعي، وزير خارجية الأردن آنذاك، التظاهرات وبررها بأنها تعكس الشعور العام ضد سياسة الولايات المتحدة التي تؤيد العدوان الصهيوني ضد العرب.

د ـ في فترة ٦ ـ ١٠ حزيران/ يونيو ١٩٧٠ وقعت اشتباكات بين الجيش والمنظمات راح ضحيتها ٢٠٠ قتيل وجريح، ولم تتوقف إلا بعد أن طلبت المنظمات من الملك إقالة اثنين من كبار الضباط اتهمتهما بالتعاون مع الولايات المتحدة ضد وجودها في الأردن. وفعلاً لبّى الملك مطالب المنظمات في ١١ حزيران/ يونيو وأصدر أمراً بإقالة خاله الشريف ناصر بن جميل من منصبه كقائد للجيش، والشريف زيد بن شاكر قائد إحدى الفرق المدرعة. وقد أطلقت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الرهائن التي كانت قد احتجزتها للتفاوض على تسريح الضباط الكبار في الجيش. وجاء قرار الملك السابق بعد أحداث عنيفة جداً قُتل فيها القائم بالأعمال الأمريكي في عمّان وأُسر فيها دبلوماسي أمريكي آخر، وتعرّض الملك نفسه لمحاولة اغتيال في ٩ حزيران/ يونيو.

لم يكتفِ الملك بإقالة الشريف ناصر بل عيّن بدلاً منه اللواء مشهور حديثة، ويُعرف عنه تعاطفه مع الفدائيين.

هـ ـ في ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٧٠ قبل الأردن مبادرة السلام الأمريكية لوقف القتال ٣ شهور وعودة مبعوث السلام الدولي يارنغ لاستئناف مهامه. . . ثارت ثائرة

المنظمات ضد ذلك ورفضته وألقى عرفات خطاباً في ٢٥ ألف شخص في الأردن منادياً بتحرير فلسطين. وأعلنت حركة فتح في ٩ حزيران/ يونيو عن ٥٠ غارة على إسرائيل بعد وقف إطلاق النار، وقامت الجبهة الشعبية بعمليات خطف صحفيين اتهمتهم بالتعاون لتنفيذ الحل السلمي، وواصلت تهديداتها لجميع الفلسطينيين الذين يتعاونون من أجل تنفيذ الحل السلمي، ووسط ذلك التهديد أعلن الملك حسين إصرار الحكومة الأردنية على الحق الفلسطيني الكامل على الرغم من السير في محادثات السلام.

اشتدت الضغوط على الحكومة الأردنية من المنظمات وتعرّض الملك لمحاولة اغتيال ثانية، وهدد العراق الأردن في ١ أيلول/ سبتمبر إذا صعّد النزاع مع المقاومة وكانت توجد قوات عراقية في الأردن آنذاك يراوح عددها بين ٩٠٠٠ و١٢٠٠٠ جندي.

في ١١ أيلول/ سبتمبر كانت الأمور قد بلغت حداً كبيراً من مستوى العنف والتعبئة عند الطرفين، عند الجيش والمقاومة، وكان القتال يتجدد بين آونة وأخرى. وفي وسط الظروف تلك طالبت المقاومة بحكومة وطنية في الأردن وإخراج الجيش من عمّان. وحتى ١٥ أيلول/ سبتمبر بقيت المقاومة على رأيها في طلب إخراج الجيش من عمّان، لتحلّ محله قوات بوليس تتولى الحراسة المشتركة للأماكن المهمة في عمّان كالبريد والمياه والكهرباء.

رفض الملك المطالب السابقة، وفي الوقت نفسه شكّل حكومة عسكرية وعيّن المشير حابس المجالي بدلاً من مشهور حديثة، وطلب إخراج المقاومة من عمّان وتنفيذ الإتفاقات السابقة بهذا الخصوص المتضمنة أيضاً سحب السلاح من الميليشيات وتسليمه إلى المنظمات لإعادة توزيعه، ورفضت المنظمات كل ذلك[٢٢].

يلاحظ مما تقدم دور المقاومة كقوة ضاغطة على صانع القرار الأردني. وعلى الطرف الآخر كان الجيش كمقوم لصانع القرار الأردني وضاغط من أجل التدخل في تصحيح الأوضاع، وقد وصف الملك حسين ذلك الضغط من المؤسسة العسكرية بقوله: «كانوا يستحثونني من كل جانب لكي أتدخل بفعالية، ولكن كان هذا غاية في الخطورة، وكان الجيش يريدني أن أنتقل إلى العمل الفعال ولو أدى إلى سقوط بعض القتلى. حتى أن بعض جنودي من بين أخلصهم وأشدهم ولاء، لم يعودوا يعرفون ماذا يفعلون وإلى من يلجأون. كنت موجوداً يوماً خلال الأسبوعين الأولين الحرجين من أيلول/سبتمبر في مواجهة سرية مدفعية مستعدة لعمل أي شيء ما عدا البقاء في وضع سلبي»[٢٣].

(٢٢) Facts on File, *Weekly World News Digest*, pp.121, 258, 259, 347, 413, 546, 566, 602, 621, 622, 656 and 669.

(٢٣) حسين، مهنتي كملك: أحاديث ملكية، ص ٢٤٠.

٧ ـ البيئة النفسية

قبل حرب عام ١٩٦٧ اختلف موقف الملك من المقاومة عنه بعد حرب عام ١٩٦٧، إذ دخلت المقاومة الأردن واتخذت من أراضيه قاعدة للعمليات الفدائية ضد إسرائيل ولم تعد المقاومة من أعداء الأردن كما كانت قبل عام ١٩٦٧.

فبالنسبة إلى النظام الدولي، اختلفت معتقدات الملك عن معتقدات المقاومة الفلسطينية بخصوص النظام الدولي، إذ إن معتقدات الملك تلخصت بأنه ليس ثمة تفاوت بين وجهات نظر الدول الكبرى بما يتعلق بإسرائيل وانها أمر واقع. وتركزت المعتقدات حول تركيز الملك على إظهاره الدبلوماسية المشتركة بين الدول الكبرى، وكان يرى أن إسرائيل تخشى اجتماع الدول الكبرى وتوصيتهم بحلّ عادل ولذلك تعترض على اجتماعهم وتحاول ايهامهم بأن حرباً لن تقع في المنطقة، أما بالنسبة إلى هيئة الأمم، فإن الملك لم يثق بها على اعتبار أنه لم يُصغِ إليها أحد.

والواقع أن هذه المعتقدات لم تختلف كثيراً عن البيئة العملية، كما رأينا التعاون الدولي بخصوص المبادرة السلمية وموافقة الدول الكبرى عليها، ولكن المشكلة أن معتقدات الملك هذه تنافت مع ما تريده المقاومة الفلسطينية ورفضها الحلول السلمية، في وقت اتفق فيه العرب بعد قمة الخرطوم على استراتيجية للوصول إلى سلم دائم في العالم العربي، وقد اختار العرب أسلوب العمل الجماعي لتحقيق ذلك[٢٤].

لم يكن وارداً في معتقدات الملك أي ناحية عدائية ضد المقاومة الفلسطينية حتى أزمة أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠. في تلك المعتقدات كان الملك حريصاً على تنقية الجو العربي والتضامن العربي والتكاتف بين الدول العربية والدعوة لتعميق الوحدة الوطنية مع العمل الفدائي في الأردن[٢٥]، وكان الملك حسين يستبعد مساندة مصر للمقاومة إذا اضطرته الظروف لاستعمال الحزم معها[٢٦].

أما بخصوص النواحي الاقتصادية والعسكرية، فقد ارتكزت عقائد الملك في هذا الموضوع على طلب الإسهام العربي للأردن الذي فتح ميادينه، كما يقول الملك، للقوات العربية الشقيقة فضلاً أن عليه مسؤولية كبرى في أداء واجبه القومي[٢٧].

أما من حيث إن المساعدات الاقتصادية كانت ضابطاً عليه فيما لو اضطر

---

(٢٤) خطاب الملك في: ١٩٦٧/١١/٧.

(٢٥) خطاب في: ١٩٧٠/٩/١٦.

(٢٦) حسين، مهنتي كملك: أحاديث ملكية، ص ٢٣٤.

(٢٧) خطاب الملك في: ١٩٧٠/١/٨.

لمواجهة المقاومة، فقد اعترف الملك فيما بعد بأن ذلك كان وارداً في معتقداته. يقول: «. . . إن أقل خطوة عاثرة ضد المنظمات سوف تكلفني استثارة غضب الشعوب الشقيقة وقطع المعونات الهامة التي كانت تمدّني بها ليبيا والكويت»[٢٨].

وبخصوص النواحي العسكرية، فقد تركزت عقائد الملك على أن هناك علاقة بين الجيش الأردني والمقاومة، وأن الجيش هو السد المنيع الذي يحتمي به المقاوم. يقول عن دور الجيش: «يحتمي به المقاوم وينطلق أمامه وعلى أرضه ليؤدي واجبه ويقاوم محتلها»[٢٩].

يتبين مما تقدم أن عقيدة الملك ارتكزت على التعاون بين الجيش والمقاومة. فيما بعد ذكر الملك أنه كان واثقاً أنه لو حصلت مواجهة، فإن الجيش سينتصر، وكان على اعتقاد باحتمال تدخل السوريين والعراقيين لمساندة الحكومة[٣٠].

ثانياً: عملية اتخاذ القرار

١ ـ الأحداث المهمة قبل القرار

بعد معركة الكرامة في ٢١ آذار/ مارس ١٩٦٨ وانتصار الجيش والمقاومة على القوات الإسرائيلية تدفق على الأردن كثير من المنظمات ومنها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي انشئت في سوريا عام ١٩٦٣، وانشق عنها في الأردن كتائب النصر بقيادة طاهر دبلان. وقامت كتائب النصر في تشرين الثاني/ نوفمبر بتظاهرات شغب هاجمت فيها السفارة الأمريكية وبعض المصالح الحكومية ودعت الجمهور إلى العصيان، مما دعا الحكومة الأردنية للقيام بإجراءات تكفل الأمن[٣١].

وكثرت العمليات الفدائية ضد إسرائيل، وكثر سقوط الضحايا والإجراءات الإسرائيلية الانتقامية. كان الفدائيون تواقين إلى استرداد ما جُرِّدوا منه ظلماً بالسلاح، في الوقت الذي حاول فيه الملك اللجوء إلى الدبلوماسية في الوصول إلى حل بعد تولي الرئيس نيكسون الحكم في الولايات المتحدة بحيث يجبر إسرائيل على احترام قرارات الأمم المتحدة[٣٢].

---

(٢٨) حسين، المصدر نفسه، ص ٢٣٥.
(٢٩) خطاب الملك في: ١٩٦٩/٧/٣٠.
(٣٠) حسين، المصدر نفسه، ص ٢٤٣.
(٣١) الأردن، وزارة الثقافة والإعلام، الوثائق الأردنية، ١٩٦٨، ص ٣٨٣ و٤٠٤.
(٣٢) حسين، المصدر نفسه، ص ٢٣٤.

وتدريجياً أخذ عدد الفدائيين يزداد وقامت دولة (للمقاومة) داخل الدولة (الأردن) ونشأت ازدواجية في السلطة وصعب على الأردن احتواء العمل الفدائي بالتنسيق بين الحكومة وبينه لتفادي الفوضى والنعرات الإقليمية[٣٣]. وزاد في تلك الصعوبة كثرة المنظمات والتزام بعضها بما يتفق عليه وعدم التزام البعض الآخر، فما التزمت به حركة فتح لا تلتزم به الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين[٣٤]. هذا من جهة، ومن جهة أخرى قامت منظمات شعبية فلسطينية وميليشيا ومنظمات نسائية واتحادات نقابية ومهنية والهلال الأحمر الفلسطيني. وبدأت هذه المنظمات تنافس السلطة الأردنية والنظام القائم وأصبح الفلسطينيون يرجعون إلى هذه المنظمات بدلاً من المؤسسات الأردنية الرسمية، ونشأت الازدواجية إذ إن الأردن لم يعترف بهذه المنظمات والعكس صحيح أيضاً. ونشأ اعتقاد أن سلطة الحكومة هي الأضعف، وساهم هذا الاعتقاد في عدم تلبية أوامر الحكومة الأردنية في نشر الأمن ومنع التجوال بالسلاح ومنع النشرات المخالفة للقانون الأردني. وكان لا بد أن تقع أزمة مسلحة ثانية في ١٠ شباط/ فبراير عندما رفض الفدائيون تنفيذ مرسوم حكومي يقضي بعدم حمل السلاح في المدن. وجُرح وقتل في هذه الأزمة ٣٠ شخصاً، ولم يخف التوتر إلّا بعد أن ألغي المرسوم السابق، وأعلن الملك أن المرسوم وضع دون استشارة الفدائيين وأقال محمد رسول الكيلاني، وزير الداخلية، الذي أصدر المرسوم، كما ذكر سابقاً.

من ٦ إلى ١٠ حزيران/ يونيو حصلت أزمة ثالثة بين الجيش والمقاومة انتهت بتنفيذ طلبات المقاومة وشروطها مقابل إطلاق سراح الرهائن الذين اعتقلتهم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

وفي ٢٥ حزيران/ يونيو قدّم روجرز، وزير خارجية الولايات المتحدة، اقتراحاً لوقف القتال ٩٠ يوماً حتى يستأنف غونار يارينغ مهمته في المنطقة لتطبيق القرار (٢٤٢). وفي ٢٣ تموز/ يوليو قبلت مصر المبادرة الأمريكية، وفي ٢٦ تموز/ يوليو قبلها الأردن، وأعلن المسؤولون الأردنيون أنهم لن يسيطروا على العمل الفدائي ولكن لن يدعموه ضد إسرائيل كما كانوا يفعلون في السابق.

وفي ٣١ تموز/ يوليو وافقت إسرائيل على المبادرة، وفي ٣ آب/ أغسطس فتحت الطريق أمام يارينغ لبحث الخطوات الفردية للسلام، وقابلت المنظمات والعراق وسوريا والجزائر ذلك بالرفض.

---

(٣٣) الأردن، وزارة الثقافة والإعلام، المصدر نفسه، ص ٨٣.

(٣٤) Christopher Dobson, *Black September: Its Short Violent History* (New York: Macmillan, 1974), pp.39-41.

وفي ٧ آب/ أغسطس توقّف القتال على الجبهة المصرية ونشطت منظمـة فتح في عمليات ضد إسرائيل، إذ أعلنت عن ٥٠ غارة منذ وقف القتال.

في ١٨ آب/ أغسطس ـ ٤ أيلول/ سبتمبر، تفاقم النزاع بين المنظمات ومصر والأردن ودعمها العراق، وهددت الجبهة الشعبية الفلسطينية الذين يتعاونون من أجل الحل السلمي وتفاقم الصراع أكثر بين الأردن والمقاومة، ووقعت اشتباكات بين القوات الأردنية والمنظمات وهدد الملك الفدائيين الذين يريدون تحطيم الوحدة الوطنية[٣٥].

ومن ٦ إلى ١٤ أيلول/ سبتمبر، وقعت اشتباكات بين المنظمات والجيش واختطف الفدائيون ثلاث طائرات ركاب، أمريكية وسويسرية وبريطانية، واحتجزوا ٤١٦ رهينة، وطالبت الجبهة الشعبية بالإفراج عن الفدائيين المعتقلين في سويسرا وألمانيا والولايات المتحدة وإسرائيل في مقابل الإفراج عن الرهائن[٣٦].

ونُسفت الطائرات الثلاث ونُقلت الرهائن إلى العاصمة عمّان، وبعد ذلك وقع انشقاق بين اللجنة المركزية لحركة المقاومة والجبهة الشعبية التي جمدت عضويتها في الحركة.

وواصل عبدالمنعم الرفاعي، رئيس وزراء الأردن، محاولاته التوصل إلى اتفاق مع المقاومة (بقيادة عرفات) يكفل بعض الحقوق للفدائيين ويتيح لهم إنشاء معسكرات خارج المدن الكبرى[٣٧]، إذ تم التوصل في ١٥ أيلول/ سبتمبر إلى اتفاق بوقف إطلاق النار (للمرة الرابعة). وكان الاتفاق من إحدى عشرة نقطة تتضمن أهمها خروج الجيش من المدن وحلول قوات الشرطة محله.

٢ ـ القـــرار

في ١٥ أيلول/ سبتمبر قدّم رئيس الوزراء، عبدالمنعم الرفاعي، إلى الملك صيغة الاتفاق الذي توصل إليه مع ياسر عرفات، وقد تضمن هذا الاتفاق ١١ نقطة أهمها أن يخرج الجيش من عمان وأن تتولى مكانه قوات الشرطة وأن يخفض عدد القوات العسكرية حول عمّان، وأن تحلّ المنظمات حراسة الأماكن المهمة كدوائر المياه والكهرباء والبريد، إلى جانب القوات الأردنية. ولقد رفض الملك هذه الاتفاقية

---

(٣٥) Facts on File, *Weekly World News Digest*, pp.121, 413, 510, 546, 602, 622, and 656.

(٣٦) الأهرام، ٩، ١٠ و١١/٩/١٩٧٠.

(٣٧) حسين، مهنتي كملك: أحاديث ملكية، ص ٢٤١.

واعتبرها خيانة[٣٨]. ولم يطلع الملك رئيس وزرائه على شيء، بل طلب منه إرجاء الموضوع وترك مهلة للتفكير[٣٩]. وفي مساء اليوم نفسه قرر الملك شيئاً آخر، إذ اجتمع مع من وصفهم بأقرب المستشارين وهم وصفي التل، رئيس وزراء سابق، وزيد الرفاعي، مدير التشريفات السابق، واثنين من كبار الضباط وهم مازن العجلوني وقاسم المعايطة، واتفق الجميع على وجوب عمل سريع وحاسم ضد الفدائيين.

تمّ اتخاذ القرار في مساء ذلك اليوم بمواجهة المقاومة العسكرية. ولقد وصف الملك هذا التحدي وظروف اتخاذ القرار بقوله: «كانوا يريدون الصدام العسكري، قالوا ذلك بصريح العبارة. اتخذ القرار في مساء الخامس عشر من أيلول (سبتمبر)، كان لا بد من العمل بسرعة وإلا سار الأردن كله في طريق الانهيار»[٤٠].

كان على الملك أن يختار رئيس وزراء قوياً لتنفيذ ذلك، فاختار عسكرياً. ويقول الملك: «وفي ساعة متأخرة من الليل بعثت في طلب رجل لا يعرفه الجمهور إلاّ قليلاً رجل مسّن هو الزعيم محمد داود... ولسوف تبقى التعابير التي ارتسمت على وجهه عالقة في مخيلتي عندما طلبت إليه ترؤس حكومة عسكرية»[٤١].

اختار الملك رئيس الوزراء الجديد وأوكل إليه مهمة تنفيذ إخراج الفدائيين من المدن، كما تقضي بذلك اتفاقية عرفات والرفاعي. ويقول الملك واصفاً ظروف اتخاذ القرار: «كان الجو ثقيل الوطأة فاتخذت مع مستشاريّ الرئيسيين هذا القرار البالغ الأهمية الذي كنت قد رفضت اتخاذه منذ أشهر، لا بل منذ سنوات»[٤٢].

وفي اليوم التالي أعلنت إذاعة عمّان تشكيل الحكومة التي تتألف من سبعة جنرالات وثلاثة عقداء وثلاثة رواد. وحلّ المشير حابس المجالي محل مشهور حديثة، في قيادة الجيش، وأعلن الملك في رسالته التي وجهها إلى الشعب: «إن الخطر الذي يهدد الأردن قد ازداد فقدّرنا أن من واجبنا اتخاذ سلسلة من التدابير لإعادة القانون والنظام وحماية حياة كل مواطن وسبل عيشه وما في حوزته»[٤٣].

رفضت حركة فتح الإذعان لمطالب الحكومة العسكرية، وأعلنت سوريا تأييدها للمنظمات، واتهمت الحكومة الأردنية بأنها حكومة عملاء لضرب المقاومة[٤٤] وأيّد

---

(٣٨) Facts on File, *Weekly World News Digest*, p.635.
(٣٩) حسين، المصدر نفسه، ص ٤١.
(٤٠) المصدر نفسه.
(٤١) المصدر نفسه.
(٤٢) المصدر نفسه.
(٤٣) المصدر نفسه.
(٤٤) Facts on File, *Weekly World News Digest*, p.696.

العراق المنظمات أيضاً، ورفضت الميليشيات تسليم أسلحتها إلى منظمات المقاومة التابعة لها لإعادة توزيعها.

في ١٧ أيلول/ سبتمبر، في الساعة ٤,٥٥ صباحاً، بدأت المواجهة ودخل الجيش عمّان.

وكانت معارك عنيفة اشترك فيها الجيش السوري من ناحية الشمال، ووقع الآلاف من الجرحى وبلغ عدد القتلى ٢٨٠ قتيلاً. وبقي القتال مستمراً حتى ٢٢ أيلول/ سبتمبر عندما توازنت الجبهات واستقرت وتراجع السوريون، وفي مساء ٢٣ أيلول/ سبتمبر انسحبوا تماماً تاركين وراءهم ستين دبابة وعشرات الشاحنات. وفي اليوم نفسه جاءت بعثة عربية أخرى تحمل النيات الطيبة ويرئسها جعفر النميري، رئيس جمهورية السودان. وأتاح النصر الذي أحرزه الجيش أن يطلب الملك ما يلي:

أ ـ وجوب إخلاء الفدائيين وقوات الجيش المناطق المدنية.

ب ـ وجوب حصر نشاطات الفدائيين في مناطق الحدود مع إسرائيل.

ج ـ منظمة التحرير هي المنظمة الوحيدة التي يعترف بها كممثلة شرعية للمنظمات الفلسطينية.

د ـ على الفدائيين أن يعترفوا بقوانين الأردن وسيادته.

رفض عرفات الاتفاق، ثم عاد وقبله في ليلة ٢٤ أيلول/ سبتمبر وأصدر أمراً إلى قواته بوقف إطلاق النار[٤٥].

وفي ٢٧ أيلول/ سبتمبر وصل الملك إلى القاهرة وعقد اتفاقاً آخر من ١٤ نقطة بينه وبين المقاومة تم بموجبه تعديل أماكن نشاطات الفدائيين واحلالهم مواقع مناسبة في الأردن. ولقد وصف الملك هذا الاتفاق بأنه لم يتطرق إلى قانون الأردن وسيادته وانه قبله مضطراً[٤٦].

في تلك الظروف استقال رئيس وزراء الأردن العسكري واستبدله الملك بأحمد طوقان الذي لم يبق طويلاً، إذ خلفه وصفي التل. وخلال الأشهر التسعة التالية قضى الأردن تدريجياً على المقاومة وغادر الفدائيون الأراضي الأردنية.

---

(٤٥) حسين، المصدر نفسه، ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥. انظر أيضاً:
The Annual Register of World Events, 1970 (London: Longman, 1971), p.197.

(٤٦) حسين، المصدر نفسه، ص ٢٤٦.

٣ ـ أهم ردود الفعل الاسترجاعية

على صعيد النظام الدولي اعتُبر أن ما جرى في الأردن وما قامت به الولايات المتحدة من جهود وما أثمرته نصراً للدبلوماسية الأمريكية وأنها رسمت صورة أفضل لموقف الولايات المتحدة مع حلفائها. هذا من جهة، ومن جهة أخرى زاد اهتمام الولايات المتحدة بالأردن والمنطقة من حيث إن الدبلوماسية الأمريكية أصبحت على مستوى رئيس جمهورية ووزير خارجية وليس على مستوى مساعد وزير أو موظف كبير.

وبدا أن موقف الأردن في علاقاته الثنائية مع الولايات المتحدة قد تحسّن، وبدا للرئيس الأمريكي نيكسون أن الأردن حليف جيد وصانع سلام، وشريك جديد لأمريكا، كإيران مثلاً[٤٧].

أما على صعيد النظام الإقليمي، فإن الجبهة الأردنية الإسرائيلية شهدت استقراراً وهدوءاً منذ ذلك الوقت، لكن مع الدول العربية، فإن عزلة الأردن قد ازدادت بسبب تردي العلاقات الأردنية مع المنظمة[٤٨].

ولذلك سعى الأردن إلى تحسين علاقاته مع الدول العربية بزيارات متتالية، وواجهته مشاكل عديدة وفشل دبلوماسي في مؤتمري القمة في الجزائر والرباط، وبدا أن منظمة التحرير أخذت تظهر على حساب الأردن عربياً. وفكر الملك في أن دعم أي قضية ضمن إطار معتقداته قد تخرجه من العزلة، وهو لذلك أيّد سوريا في لبنان وتقرّب منها وأيّد المغرب في الصحراء وعُمان في نزاعها مع ثوار ظفار[٤٩]. وبدأ الملك يتصور أن بإمكانه أن يحفظ السلام في تلك المنطقة الخليجية إذا غابت بريطانيا في عام ١٩٧١[٥٠].

أما على صعيد العاملين الإقتصادي والعسكري، فإن الملاحظ أن المساعدات الأمريكية قد تدفقت بعد أن اثبت الأردن وجوده في المنطقة[٥١]. ولقد جاءت هذه

---

(٤٧) Quandt, *Decade of Decisions: American Policy toward the Arab-Israeli Conflict, 1967-1976*, pp.119 and 121-122.

(٤٨) Harry Howard, «The United Nations and the Middle East,» in: Tareq Y. Ismael, ed., *The Middle East in World Politics: A Study in Contemporary International Relations* (Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1974).

(٤٩) Adam M. Garnfinkle, «Negotiating by Proxy: Jordanian Foreign Policy and U.S. Option in the Middle East,» *Orbis*, vol.24, no.4 (Winter 1981), p.855.

(٥٠) Quandt, *Decade of Decisions: American Policy toward the Arab-Israeli Conflict, 1967-1976*, pp.121-151.

(٥١) المصدر نفسه، ص ١٢٣.

المساعدات فعلاً في وقت كان الأردن بحاجة إليها بعد انقطاع المساعدات العربية (ليبيا والكويت) عقب أحداث أيلول/ سبتمبر. وقد بلغت المساعدات الأمريكية للأردن في عام ١٩٧١ نحو ٧٦ مليون دولار، ثم ارتفعت إلى ١١١,٦ مليون دولار في عام ١٩٧٢ بعد أن كانت ١٢,٤ مليون دولار فقط عام ١٩٧٠[٥٢].

وأصبح بإمكان الأردن أن يتفرغ للتخطيط الاقتصادي وأن يعيد الإنتاج الزراعي في الأغوار وأن يعيد الحياة إلى المرافق الاقتصادية التي تضررت من الإضرابات وعدم توافر الأمن، ولكن إغلاق الحدود السورية أمام الأردن أثّر على كل ذلك وخنق الأردن اقتصادياً، إذ إن صادراته ووارداته كانت تتم عن طريق بيروت، ولم يعد بإمكان الأردن السير كما يريد في النواحي الاقتصادية حتى جاءت حركة حافظ الأسد التصحيحية وأعادت فتح الحدود الأردنية السورية.

وعلى الصعيد العسكري، فإن انسحاب الجيش العراقي في ٢١ تشرين الأول/ اكتوبر من الأردن خفّف الضغط عن الجيش الأردني وترك المقاومة وحدها في الأردن، مما أضعف موقفها في الاشتباكات التي تلت أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠. ومن جهة ثانية، فإن انسحاب الجيش العراقي إلى العراق أضعف الجبهة الشرقية وموقف الجيش الأردني أمام إسرائيل.

ومن ردود الفعل على الصعيد العسكري أيضاً، تعزز فكرة التسلح عن طريق الولايات المتحدة، ذلك لأن أمريكا تقدم المساعدات الاقتصادية إلى الأردن ومن ضمنها المساعدات العسكرية، ولو أمدت الأردن بمساعدات اقتصادية فقط لأمكن الأردن اقتطاع بعضها وشراء سلاح روسي أو أوروبي، وهذا ما لا تريده الولايات المتحدة[٥٣].

٤ ـ الرأي العام والقوى الضاغطة

على الرغم من أن اتفاق ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر نظّم علاقات السلطة بالمقاومة وجاء مكملاً لاتفاق ٢٧ أيلول/ سبتمبر[٥٤]، فقد استمرت المنظمات في نشاطها في الأردن ولكن خارج عمّان. وكانت صداماتها مع السلطة كثيرة، ووقّعت من الاتفاقيات والهدنات على سبيل المثال ١٣ في تشرين الأول/ أكتوبر و٧١في كانون

---

(٥٢) Stephen Kaplan, «United States Aid and Regime Maintenance in Jordan,» *Public Policy*, vol.23, no.2 (Spring 1975), p.199.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٢٠٧.

(٥٤) الأهرام، ١٠/١١/١٩٧٠.

الأول/ ديسمبر و١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٧١ حتى بدأ الهجوم النهائي للجيش الأردني في ٢ حزيران/ يونيو واستمر إلى منتصف حزيران/ يونيو، وكانت حصيلته ٢٠٠٠٠ أسير من المنظمات[٥٥]. وغاب بذلك ضغط المنظمات، ووصف الملك غياب هذا الضغط بهذه الكلمات: «وغدوت ولي الأمر في بلدي»[٥٦].

بدا الملك حسين في موقف حازم وثابت، ولكن لا يمكن القول إن التأثير الفلسطيني قد غاب عن السياسة الخارجية الأردنية. ذلك أنه لا يمكن تجاهل ٩٠٠,٠٠٠ فلسطيني في الضفة الشرقية في الأردن و٧٠٠,٠٠٠ من الضفة الغربية، وان هذا العامل ظل يخلق مشكلة من يمثّل الفلسطينيين ومن يفاوض عنهم. وقد ذكر نورمان هوارد أن مشكلة تمثيل الفلسطينيين أمر غير متفق عليه حتى بين أفراد العائلة المالكة نفسها، بحيث أن للأمير حسن ولي عهد الأردن رأياً مخالفاً لرأي الملك ويتلخص في أن المملكة سوف تتضرر سواء من قيام دولة فلسطينية أو من ضغط الوطنيين الفلسطينيين، وفي الوقت نفسه يرى الملك حسين أن الانفصال عن الفلسطينيين سيخلق مشكلة بسبب دورهم الحساس في الإدارة الأردنية والبنيان الاجتماعي الأردني. وهكذا بقيت المشكلة الفلسطينية (والفلسطينيون) مسيطرة على السياسة الخارجية الأردنية[٥٧] كما أن ردود الفعل الاسترجاعية في العامل الديمغرافي والإقليمي والدولي بقيت متأثرة بهذا المظهر.

ارتكزت ردود الفعل الاسترجاعية في هذا العامل على ما يلي:

أ ـ بقي التمثيل الفلسطيني المحور الأساسي فيما يتعلق بالعلاقة بين الحكومة الأردنية والمنظمات والدول العربية والعالم. وعلى صعيد الساحة الأردنية فإن الملك قام بأول خطوة لتنظيم قوى الشعب الأردني المؤلف من فلسطينيين وأردنيين، لذلك وضع ميثاق الاتحاد الوطني العربي كتنظيم حزبي ينظّم قوى الشعب في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية كضرورة قومية.

ب ـ في ١٥ آذار/ مارس ١٩٧٢ أعلن الملك عن مشروع المملكة العربية المتحدة التي تتألف من القطر الفلسطيني (الضفة الغربية) والقطر الأردني (الضفة الشرقية) التي سيكون لها سياسة خارجية واحدة وجيش واحد وملك واحد، وقال الملك إنها تستند إلى قرار مجلس الأمن. ورفضت المنظمات هذا المشروع كما رفضته

---

(٥٥) Facts on File, *Weekly World News Digest*, p.544.

(٥٦) حسين، مهنتي كملك: أحاديث ملكية، ص ٢٤٧.

(٥٧) Howard, «The United Nations and the Middle East,» p.63.

الدول العربية وقطعت علاقتها بالأردن في ٦ نيسان/ أبريل ١٩٧٢ رداً على ذلك المشروع[٥٨].

كان هدف الملك من ذلك المشروع استقطاب أهالي الضفة الغربية وتليين المواقف بينهم وبين سكان الضفة الشرقية[٥٩].

ج ـ ازدادت عزلة الأردن عربياً بعد ذلك المشروع أكثر من السابق واتسعت الشقة بين المنظمات والأردن وازداد التنافس بين الأردن والمنظمة حول تمثيل الفلسطينيين، خصوصاً قبيل اقتراب مؤتمر جنيف. وازدادت الخلافات والاتهامات بين الطرفين وأصبح الحوار السياسي صعباً جداً[٦٠].

د ـ ومع اقتراب موعد مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤ كانت الدبلوماسية الأردنية في سعيها لتمثيل الفلسطينيين قد ضعفت جداً، وعندما صدر قرار الرباط وأعطى المنظمة صفة التمثيل الفلسطيني كان ذلك نذير شؤم على استقرار بلد نصف سكانه فلسطينيون كالأردن، وجعله يخسر المعركة الدبلوماسية في تمثيل الفلسطينيين[٦١]. ولم يكن أمام الملك من خيار سوى القبول على التمسك بمرتكزات الموقف الأردني التي تتلخص بمواصلة العمل من أجل تأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومواصلة العمل من أجل انسحاب إسرائيل واعطاء الفلسطينيين حق تقرير المصير بعد تحرير الضفة[٦٢].

كان أهم إجراءات الملك بعد ذلك المؤتمر:

(١) حل البرلمان وتأجيل الانتخابات لمدة سنة.

(٢) تخفيف عدد الفلسطينيين في مجلس الشيوخ والوزراء.

وأبقى الملك جوازات سفر المواطنين الفلسطينيين كما كانت، وبقيت رواتب الموظفين في الضفة الغربية تُصرف لهم كالسابق[٦٣].

---

(٥٨) الأردن، وزارة الثقافة والإعلام، المملكة العربية المتحدة، الاتحاد الوطني العربي، الميثاق (عمان: الوزارة، دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٧٩).

(٥٩) Garnfinkle, «Negotiating by Proxy: Jordanian Foreign Policy and U.S. Option in the Middle East,» p.854.

(٦٠) Howard, «The United Nations and the Middle East,» pp.62-64.

(٦١) Garnfinkle, Ibid., p.854.

(٦٢) خطاب الملك في: ١٩٧٤/١٠/٢٧.

(٦٣) *The Annual Register of World Events, 1974* (London: Longman, 1975), pp.213- 214.

في الوقت نفسه استمر الملك على وفاق مع عائلات الضفة الغربية واعتمد على مهاراته الدبلوماسية في اقناع الشعب بأن المنظمة لا تُقنع إسرائيل أو تحملها على الانسحاب.

هـ - سعى الملك عربياً إلى عدة دول، وقد دعم عُمان عسكرياً في صراعها مع ثوار ظفار، ودعم المغرب في نزاع الصحراء وأبقى علاقاته جيدة مع السعودية، وأهم من كل ما سبق تقرّب إلى سوريا كثيراً لسببين:

(١) صلة سوريا الوثيقة بالمنظمات ودعمها لها سيخفان، والملك يرغب في أن تخفف سوريا ذلك الدعم.

(٢) الخروج من العزلة العربية التي عاش فيها الأردن بعد أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ وما تلا ذلك من أحداث.

والواقع أن العلاقات السورية الأردنية قد تحسنت كثيراً إلى درجة أن الملك، ضحى بعلاقته مع مصر في سبيل تلك العلاقة مع سوريا، ولم يتحالف مع مصر وبقيت علاقته معها مترددة غير ثابتة.

تحقق للملك في علاقاته مع سوريا الشيء الكثير، فلقد تحسنت علاقات الأردن مع المنظمة وسارت ايجابياً خصوصاً بعد اندلاع أحداث لبنان في عام ١٩٧٥ التي أعطت الأردن نوعاً جديداً من العلاقات مع المنظمات وأعطت الملك حرية في التصرف وأخرجته من قيود قرار مؤتمر الرباط ووسعت من سعيه واتصالاته. بيد أن الملك حسين على الرغم من سيره في ركاب سوريا بقي بعيداً عن خطها في أمور عديدة أحدثها موقف سوريا من الحرب العراقية الإيرانية.

شاركت مصر سوريا في ضغطها على المنظمات خصوصاً مع مجيء الإدارة الأمريكية الجديدة إذ طلبت مصر ودمشق في مؤتمر القاهرة في ١٨ - ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٦ من الفلسطينيين أن يوضحوا موقفهم بالنسبة إلى الإدارة الأمريكية الجديدة، وعندما فشلتا في ذلك لجأتا إلى الملك حسين، وصرّح السادات بأن الدولة الفلسطينية العتيدة يجب أن تكون ذات صلة مع الأردن وركزت سوريا بدورها على جماعة مناهضة لعرفات.

كل ما تقدم دفع الأردن إلى الأمام وأظهره على حساب المنظمة، وفي الوقت نفسه قوي موقف الأردن الاستراتيجي خصوصاً مع ازدياد المنازعات العربية[٦٤].

---

(٦٤) Garnfinkle, «Negotiating by Proxy: Jordanian Foreign Policy and U.S. Option in the Middle East,» pp.855-857, and *The Annual Register of World Events, 1975*, p.183.

واستمر الملك في مساعيه إلى النفوذ في الضفة الغربية والتقرب من زعمائها، لكن بقي مظهر ما بعد الرباط موجوداً، وهو المتعلق بتأجيل الانتخابات البرلمانية.

بالنسبة إلى العلاقات الأمريكية الأردنية والتمثيل الفلسطيني:

يمكن القول باختصار إن مرحلة ما بعد الرباط شهدت فتوراً في العلاقات الأردنية الأمريكية، وان أمريكا رفضت في البداية بيع الأردن صواريخ حتى أن الأردن لجأ إلى الاتحاد السوفياتي مما جعل أمريكا تعيد النظر وتبيعه الصواريخ[٦٥].

تجاهلت الإدارة الأمريكية الجديدة الأردن ولم تركز عليه ولا على سوريا، ودعت الفلسطينيين إلى جنيف إذا قبلت المنظمة القرار رقم (٢٤٢) واستمرت في محاولات التوصل إلى وفد عربي موحد يضم فلسطينيين. وصدر بيان سوفياتي أمريكي في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٧ اعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وبقي موقف الأردن هادئاً غير قلق من عدم التركيز عليه[٦٦].

٥ ـ فوز ليكود في إسرائيل ومبادرة السادات

مع مطلع عام ١٩٧٧ تأثر موقف الأردن بحدثين هما فوز تجمُّع ليكود في انتخابات إسرائيل، وتسلّم مناحيم بيغين السلطة ومبادرة السادات.

ويمكن القول ان كلا الحدثين كان خسارة للأردن[٦٧].

بالنسبة إلى فوز ليكود في أيار/ مايو ١٩٧٧ يمكن القول إن ذلك أثّر على الحكومة الأردنية بما يتعلق بعدم اقتناع حكومة بيغين بالخيار الأردني، وهو البديل الوحيد للاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية. ويتلخص رأي بيغين بأن الأردن هو وطن الفلسطينيين وأن حكامه فقط هم غير الفلسطينيين.

أما مبادرة السادات، فإنها أثّرت في موقف الحكومة الأردنية ايجابياً حيث دعمت تلك المبادرة دور الملك حسين في الضفة الغربية خصوصاً بعد أن أعلن السادات في ١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨ انتهاء شرعية قرارات الرباط. ولقد ضغط السادات من أجل إدخال الأردن في مفاوضات السلام المصرية الإسرائيلية إذ حاول في لقاء الإسماعيلية إعلان المبادىء مع بيغين كتشجيع للأردن على الالتحاق بالتفاوض، ولكن

---

(٦٥) المصدر نفسه، ص ١٨٣، و *The Annual Register of World Events, 1967*, pp.184-185.

(٦٦) Garnfinkle, Ibid., pp.858and 860-861.

(٦٧) *The Annual Register of World Events, 1977*, p.183.

فشل اللقاء ساعد في عدم قيام الأردن بأي دور في المبادرة[٦٨].

من جهة أخرى تعرض الملك لضغوط أخرى بالانضمام إلى جبهة الصمود والتصدي، وقد زاره القذافي وعرفات في ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨ في محاولة لضمّه إلى جبهة الصمود. وتحسنت العلاقات مع المنظمة وزارت الأردن عدة وفود منها في تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر لكن بقي على رأيه القديم في موضوع دخول القوات الفلسطينية مرة ثانية الأردن.

ازداد موقف الملك صعوبة في الاختيار بين الانضمام إلى مصر والبقاء في خط الصف العربي، وبرزت الصعوبة بالضغط الأمريكي على الأردن الذي تمثل في أكثر من مظهر، تارة عندما تعطي أمريكا الأردن دوراً على حساب المنظمة وتارة بالتلويح بقطع المساعدات الأمريكية الاقتصادية.

وازداد موقف الملك حذراً ولم ينضم إلى مصر ولا إلى جبهة الصمود والتصدي، وفترت علاقته مع سوريا، لكن بقي الأردن في الخط العربي ولم يذعن للضغط الأمريكي. وفي ٢٨ آذار/ مارس ١٩٧٩ استجاب لقرارات مؤتمر بغداد وقطع علاقاته مع مصر، وتحسنت علاقته مع المنظمة فافتتح مكتب للمنظمة في الأردن وقامت وزارة شؤون الأرض المحتلة[٦٩] وبدا أن الأردن قد شفي من جروح مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤ وأن ضرر القرارات كان أقلّ مما حملت القرارات نفسها.

يمكن القول مرة أخرى إن مسألة التمثيل الفلسطيني كانت المحور الأساسي في عدم دخول الأردن مفاوضات السلام، ذلك لأن الملك حسين خشي أن تفشل كامب ديفيد ولا تجد من يدعمها ضد منظمة التحرير في حالة انعقاد مؤتمر جنيف ويصبح موقفه ضعيفاً ويخسر معركة دبلوماسية، وكان الملك حريصاً على عدم الانضمام إلى كامب ديفيد ما لم يعرف أن النجاح مضمون ١٠٠ بالمائة.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن كامب ديفيد في أحسن الحالات كانت ستعطي الأردن دور البوليس في فترة السنوات الخمس الانتقالية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

إضافة إلى ما تقدم، فإن عدم المجازفة في الدخول في المفاوضات سيوفر على

---

(٦٨) Garnfinkle, Ibid., pp. 860, 864 and 865.

(٦٩) *The Annual Register of World Events, 1978*, p.180; *The Annual Register of World Events, 1980*, p.190, and Garnfinkle, Ibid., p.866.

الملك ضوابط من بلدان عربيـة مجاورة مثـل سوريـا والعراق، وفي حـالة الفشـل فإنـه سيكون بعيداً عن اللوم[٧٠].

بدا أن الأردن كان محقاً في وجهة نظره المتعلقة بكون علاقاته مع الدول العـربية المجاورة علاقة تحدّ وضبط، ولقد حدث أن سوريا حشدت قواتها بعد مؤتمر قمة عـمّان عـلى حـدود الأردن في تشرين الثـاني/ نـوفمـبر ١٩٨٠ عنـدمـا اعتقـدت أن الأردن سيفاوض (بديلاً) عن الفلسطينيين[٧١].

خلاصـــة

نلاحظ أولاً اثر غيـاب الإعلام المصري وقـوته عـلى عملية صنـاعة القرار، وأن غيابه كان سبباً مقوماً للأردن في قراره.

مرة أخرى نلاحظ تأثير التبعية الاقتصادية على القرارات الأردنية بحيث لاحظنا في هذا القرار أن الكويت وليبيا أوقفتا مساعدتها الاقتصادية للأردن عندما اتخذ قـراره ضد المقاومة الفلسطينية، وأن هذه العلاقة المهمة بين التبعية الاقتصاديـة واتخاذ القـرار الذي يتلاءم مـع مصلحة الأردن قـد بقيت علامـة بارزة ونقـطة الضعف في السياسـة الأردنية، واستخدمت من قبل الولايات المتحدة في الضغط عـلى الأردن لقبول كـامب ديفيد أيضاً.

ويلاحظ أيضاً أن دولة صغيرة كالأردن تبقى دائماً في موقع حسـاس من التأثـير الإقليمي الخارجي، وأن صانع القرار يتأثر بـذلك بحيث يـلاحظ العزلـة الكبيرة التي تعرض لها الأردن بعد صدامـه بالمقـاومة وبعـد مشروع المملكة العـربية المتحـدة، وأن الأردن خرج من تلك العزلة بصعوبة واقتضى ذلك وقتاً لا يستهان به.

فضلاً عن كل ما تقدم، لاحظنا الدور المهم الذي يلعبه العامل الديمغرافي كقوة ضاغطة وارتباط ذلك بسياسة الأردن الخـارجية والـداخلية، وهيمنـة هذا المـظهر عـلى العلاقة بين الدول العـربية والأردن، وأن السيـاسة الخـارجية الأردنيـة طوال ١٨ سنـة ومنذ أحداث أيلول/ سبتمبر كانت تـدور من قريب أو بعيـد حول هـذا المظهـر سواء أكان الموضوع تمثيل الفلسطينيين، أم التفاوض بخصوص الضفة الغربية، أم مصالحـة مع المنظمة أم عودة المنظمة إلى عمّان بوجودها المسلح، وأن العلاقات العربية الأردنيـة اعتمدت أيضاً من قريب أو بعيد على هذا المـظهر. مثـلاً تقارب الأردن مـع سوريـا،

---

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٨٢٠، ٨٦٩، ٩٧٦، و٨٧٧ ـ ٨٧٨.

(٧١) *The Annual Register of World Events, 1960*, p.190.

لاحظنا أنه كان يقصد به تخفيف العزلة وتخفيف دعم سوريا للمنظمة، ولاحظنا أن مصر أكثر من مرة حاولت استقطاب الأردن إلى صفها بالحديث عن امتيازات للأردن على حساب المنظمة، وأن السادات والأسد وكارتر اتجهوا إلى الملك حسين عندما كان طريق التفاوض مع المنظمة مسدوداً.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى بقي الأردن دوماً في مركز أضعف من أن يفاوض على الضفة الغربية سواء مع إسرائيل بمفرده أو حتى بوجود دولة عربية قوية كمصر إلى جانبه، وأن وجود سوريا والعراق على حدوده كان ضابطاً هاماً في هذا الموضوع بحيث رأينا أن سوريا ضغطت في ١٩٨٠ عندما اعتقدت أن الأردن سيفاوض.

وبقي موقف الأردن التفاوضي ضعيفاً حتى في حالات ضعف الدول العربية المجاورة وانشغالها بمسائل داخلية، ومردّ ذلك كله أخذُ الأردن بعين الاعتبار للضوابط التي تفرضها عليه علاقاته مع الدول العربية المجاورة وخصوصاً سوريا والعراق والمنظمات وإسرائيل أيضاً. وبقي الملك حسين يخشى هذه العوامل الإقليمية ويعتقد في الوقت نفسه ان احداً، حتى الولايات المتحدة، لا يستطيع أن يحميه لقلة تأثيره في الوسط العربي ولضعف تأثيره في إسرائيل، وان الاعتدال في وسط التيارات هو صمام الأمان، بحيث لاحظنا أن الملك بقي في ذلك الخط بعد كامب ديفيد ولم يتجه إلى مصر ولا إلى جبهة الصمود والتصدي المناوئة لتحركات السادات، وأنه قبل ذلك وبالرغم من علاقاته الجيدة مع سوريا فإنه لم يسر في خطها تماماً، وسار حتى الآن في علاقاته مع العراق على الطريق المعتدل نفسه.

خاتمة

تناولت الدراسة موضوع اتخاذ القرار في السياسة الخارجية لدولة صغيرة كالأردن. ولقد بينت تأثير عوامل البيئة العملية والنفسية كضوابط أو مقومات على عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأردنية.

ويمكن القول إن أبرز النتائج والملاحظات في هذه الدراسة هي:

١ ـ في دولة صغيرة كالأردن، نلاحظ أن عملية اتخاذ القرار أكثر عرضة للضغوط الخارجية منها في دولة كبيرة أو متوسطة؛ حيث يلاحظ كيف أثرت مدخلات البيئة العملية بشكل أو بآخر في عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، وكيف أثر النظام الدولي كمتغير في البيئة الخارجية على صنع القرار السياسي. وظهر أن هناك علاقة معينة واضحة بين صنع القرار الأردني والنظام الدولي، فعند تناقص القيود في النظام الدولي وتوفر مناخ معين كمناخ الانفراج الدولي، فإن ذلك يترتب عليه رفع قيود واعطاء حرية لصانع القرار الأردني، حيث يلاحظ أنه مع الانفراج اتجه الأردن إلى تنويع صداقاته وتحالفاته فاعترف بالاتحاد السوفياتي في عام ١٩٦٤ وتلا ذلك قيام الملك بزيارة للعاصمة السوفياتية. وكان الملك قبل ذلك يعتبر الاتحاد السوفياتي، كما يلاحظ في الفترة الأولى، عدواً رئيسياً متمثلاً في مبادئه الشيوعية. قبل الانفراج، كان الأردن مقيداً بسبب النظام الثنائي القطبية بعلاقاته الثنائية مع بريطانيا ثم الولايات المتحدة، لكن بعد مناخ الانفراج لم يعد الأمر كذلك.

بيد أن النظام الدولي لم يكن له وحده التأثير المباشر في صنع القرار السياسي الأردني على الرغم من علاقات الأردن الثنائية القوية ببريطانيا والولايات المتحدة، ذلك أن النظام الإقليمي هو الأكثر ثقلاً في التأثير على صنع القرار الأردني. يلاحظ في

فترة ١٩٥٤ ـ ١٩٧٠ أن ضغط النظام الإقليمي على صنع القرار السياسي فاق ضغط النظام الدولي. ولقد ظهر ذلك جلياً جداً في أثناء فترة ضغوط حلف بغداد حين حسم النظام الإقليمي الموقف في عدم انضمام الأردن إلى الحلف، وحدث ذلك على الرغم من أن ضغوط النظام الدولي كانت على أشدها أيضاً وأنه شكّل مقوّماً للأردن في الانضمام إلى الحلف بما حمله من إغراءات عسكرية وسياسية واقتصادية وحماية وتدعيم للعلاقات الأردنية ـ الغربية. لكن بالرغم من ذلك، فإن الملك كصانع قرار لم يكن قادراً على الانضمام إلى حلف بغداد أمام الضغط الإقليمي الذي تمثل في معارضة مصر وسوريا، وترتب على موقف مصر انعكاسات على الرأي العام لم تنتهِ آثارها حتى بعد أعوام، إذ إن الأردن عاش عامين وصفهما الملك بالعامين العسيرين. ويلاحظ هذا التأثير في قرار المواجهة مع المقاومة الفلسطينية عام ١٩٧٠ إذ إن غياب الضغط المصري عن الأردن كان من عوامل نجاح القرار.

بيد أن النظام المصري كضابط لم يكن العنصر الوحيد في النظام الإقليمي إذ إن هناك عناصر أخرى شكلت أهميتها في ترافقها مع النظام المصري مثل مواقف الحكومتين السورية والعراقية اللتين عرفتا مع مصر بالتيار التقدمي في ذلك الوقت.

ولقد شكّلت إسرائيل مؤثراً إقليمياً مهماً في صنع القرار الأردني وأثّرت كضابط على موقف الأردن في مواقف كثيرة أهمها في عام ١٩٦٤ وما تلاه من أعوام، عندما فكرت المنظمات الفلسطينية باستخدام الحدود الأردنية في عمليات ضد إسرائيل. وترتب على هذا الخلاف انقسامات في العالم العربي وتوجيه نقد من الدول العربية إلى الأردن فتأثر موقفه وحدث تعارض بين معتقدات الملك وقراره في عام ١٩٦٧، إذ إن الملك تصرّف تصرفاً مغايراً لقضيته ودخل إلى جانب مصر في حرب عام ١٩٦٧. ويمكن القول إنه لو حلل الباحث قرار الملك حسين من ناحية تحليلية رشيدة لوجد أن القرار غير رشيد وأن الملك يعرف ذلك لو قاسه بمقياس تعظيم المنافع، ولكنه تصرّف على ضوء معتقداته وإدراكاته دون أن يحسب حساباً لتعظيم المنافع أو الخسارة.

ومن الاعتبارات المهمة التي لعبت دوراً في التأثير في اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأردنية، وكانت في معظم الوقت ضابطاً لا مقوماً، الاعتبارات المتعلقة بالخصائص القومية، إذ يمكن القول إن التفاوت بين إمكانات الأردن الاقتصادية ودول المنطقة موضوع البحث ومقدرة الأردن على استخدام تلك الموارد المتاحة ومستوى التحديث شكّلت ضابطاً على اتخاذ القرار. ولا شك أن هذا الموقف سيؤثر على أي قرار أردني حتى ولو تلاءم مع المصلحة القومية، وذلك بسبب العلاقة المهمة بين التبعية وبين اتخاذ القرار.

ولقد لوحظ في القرارات الأربعة دور ظاهرة التبعية الاقتصادية وتأثيرها على صنع القرار. مثلاً في عام ١٩٥٦ خسر الأردن المساعدات البريطانية بسبب رفضه الدخول في حلف بغداد، واستعاض عن هذه المساعدات بمساعدات عربية. وبسبب عدم استمرارية المساعدات العربية اعتمد على المساعدات الأمريكية. وفي عام ١٩٥٨ أعطى قرار الاتحاد العربي الأردن فرصة في مزايا اقتصادية من العراق، بيد أن الأردن خسر هذه المزايا بعد انقلاب ١٤ تموز/ يوليو في بغداد وعاد إلى المساعدات الأمريكية. وفي عام ١٩٦٧ نتيجة لقرار الدخول في حرب حزيران/ يونيو من ذلك العام انخفضت المساعدات الأمريكية واستعاض الأردن عنها بالمساعدات العربية التي تقررت في قمة الخرطوم. وما لبث أن خسر الأردن بعض هذه المساعدات مثل المساعدات الليبية والكويتية بعد قرار المواجهة مع المقاومة الفلسطينية. وهكذا رأينا العلاقة واضحة بين أهداف الأردن والتبعية الاقتصادية، وأن الأردن خسر المساعدات بعد اتخاذ كثير من القرارات التي تلاءمت مع مصلحته. ولقد بقيت علاقة التبعية الاقتصادية مظهراً ونقطة ضعف في الاقتصاد الأردني واتخاذ القرار السياسي. غير أن الشيء الملفت للنظر أن المساعدات الاقتصادية أصبحت غاية لا وسيلة في نظر المخطط الأردني، ولقد ساعد في ذلك سرعة حصول الأردن عليها، بحيث يلاحظ أن الأردن وجد دائماً البديل بسرعة. وفي معظم الأوقات ترجّح الأردن بين الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية.

والواقع أن الأمر نفسه كاد أن يتكرر بعد كامب ديفيد حين استُخدمت الضغوط الاقتصادية على الأردن في محاولة دفعه إلى الانضمام إلى مفاوضات السلام.

وما ينطبق على المساعدات الاقتصادية ينطبق على المساعدات العسكرية من حيث موضوع التبعية، بيد أن هذه المساعدات العسكرية تختلف عن المساعدات الاقتصادية من منطلق أنها لا تعوض بسرعة، وأن الأردن لا يمكن أن يجد البديل بسرعة كما يجده بالنسبة إلى المساعدات الاقتصادية. ذلك أن الأردن، وإن كان قادراً على أن يجد المساعدات الاقتصادية بسرعة، فإنه غير قادر أن يفعل ذلك في ما خصّ المساعدات العسكرية. ذلك أن هذا الموضوع في منتهى الحساسية للأردن بأعبائه العسكرية ونفقاته الدفاعية. ويدخل في هذا الموضوع ضغط قطع الغيار نفسها، لأن مقدرة الأردن تتأثر في حالة وقوع حرب مع إسرائيل بقطع الغيار وعدم مقدرته على التصرف دون أن يأخذ الموضوع بعين الاعتبار وعدم المجازفة.

ومن أبرز العوامل التي أثّرت على عملية اتخاذ القرار أيضاً العامل المتعلق بالكتلة الحيوية حيث لعب العنصر الفلسطيني في سكان الأردن دوراً هاماً في القرارات الأربعة مع تفاوت في هذا الدور. ففي القرار الأول كان هذا المتغير ضابطاً على

الدخول في حلف بغداد، وفي قرار عام ١٩٥٨ كان ضابطاً أيضاً، وفي قرار حرب عام ١٩٦٧ كان مقوماً، وفي قرار المواجهة مع المقاومة الفلسطينية كان ضابطاً كبيراً.

وعلى الرغم من أن الأردن لم يعرف جماعات الضغط بمعناها المعروف في التأثير على صانع القرار دون هدف الوصول إلى السلطة، إلّا أن الفلسطينيين شكلوا تقريباً جماعة ضغط أو قوى ضغط على صانع القرار، وضغطوا عليه في سبيل تحقيق أهداف تعارضت أحياناً مع أهداف الدولة. ولقد ارتبطت فاعلية الفلسطينيين بموضوع القيادة السياسية في مصر أثناء فترة حكم الرئيس جمال عبدالناصر، بدليل أنه بغياب تلك القيادة انتهت نشاطات وفاعليات الفلسطينيين على النحو الذي عُرف في الستينات والخمسينات.

وعرف الأردن قوىً كقوى ضاغطة أخرى مثل الجيش أحياناً وفي فترات قليلة، والأحزاب في بداية حياة الأردن السياسية.

ولا بد من أن نشير في نهاية الحديث عن الكتلة الحيوية إلى موضوع القوى الاجتماعية التي تساند النظام، ونشير إلى الجيش وقوته وولائه للملك، وإلى سائر عناصر السكان في الأردن كقوى اجتماعية يعتمد عليها الملك وتسانده.

٢ ـ أثر النظام الإقليمي قد يفوق اثر النظام الدولي في التأثير على اتخاذ القرار، حيث يلاحظ تفوق أثر النظام الإقليمي في التأثير على اتخاذ القرارات الأربعة، ولقد لوحظ أن النظام الإقليمي سواء كان ضابطاً أو مقوماً، فإن حسم الموضوع كان يعود إليه، بمعنى أنه لو حدث وكان النظام الإقليمي ضابطاً والنظام الدولي مقوماً في اتخاذ قرار في سياسة الأردن الخارجية كما حصل بالنسبة إلى حلف بغداد عام ١٩٥٦ عندما عارضت مصر وسوريا وأيّدت الولايات المتحدة وبريطانيا، يلاحظ أن النظام الإقليمي كانت له الغلبة وحسم الموضوع، إذ لم ينضم الملك إلى حلف بغداد. ومثل آخر يلاحظ فيه هذه الظاهرة، وهو ما حدث في عام ١٩٦٧ عندما كان النظام الإقليمي مقوماً للملك في الانضمام إلى حرب عام ١٩٦٧ وكان النظام الدولي ضابطاً على ذلك، وأن الملك قد انضم إلى الحرب ولم يأخذ بالاعتبار النظام الدولي وإنما تماشى مع النظام الإقليمي.

أثّر النظام الإقليمي كثيراً في موقف الأردن حتى على صعيد الساحة الدولية، حيث لوحظ ان الأردن اتجه إلى الغرب لطلب الحماية بعد الضغط الإقليمي عليه في عام ١٩٥٨، وأن الملك رأى أن لا حياد للضعيف وأن الضعيف لا يمكن أن يكون محايداً وأنه بحاجة إلى قوي يحميه. ولقد تعزز رأي الملك هذا بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة واعتقاد الملك أنها موجهة ضده وضد الغرب معاً. ولا شك أن لمرونة

الملك أثراً في سرعة توجهه إلى الغرب، وأن لاهتمامات الملك بما يجري في البيئة العملية وتأثر الملك بها وسرعة تكيفه مع الأحداث الحساسة، كل ذلك جعله يتقدم أو يتراجع في مواجهة الضغط الإقليمي. فالملك في عام ١٩٥٦ هادن القاهرة وخف الضغط الإقليمي عليه، وما لبث بعد أن استقرت الأمور في عام ١٩٥٧ أن اتجه إلى الولايات المتحدة وقبل مبدأ ايزنهاور طلباً لمساعدات اقتصادية دون أن يسيء إلى مهادنته مع القاهرة، وأن الملك قبل مبدأ ايزنهاور بطريقة تجنّبه الضغط الإقليمي، وأنه هادن القاهرة ودمشق وبغداد في عام ١٩٦٣ بعد أن اشتدت الضغوط عليه تحت تأثير النظام الإقليمي. واستغل الملك دعوة عبدالناصر إلى مؤتمر القمة الأول في عام ١٩٦٤، وكان أول من لبى تلك الدعوة وقام بسلسلة خطوات غير متوقعة في سبيل ذلك التقارب مع مصر، ومنها الاعتراف بجمهورية اليمن.

هنا يتبادر سؤال إلى الذهن، لماذا هذه الظاهرة في تفوق تأثير النظام الإقليمي على النظام الدولي؟

لا شك في أن لهذه الظاهرة أسبابها، ذلك أن الأردن أولاً قطر عربي سكانه عرب تربطهم بالأقطار المحيطة روابط القومية العربية، وأن تأثير الأقطار المحيطة بالأردن بخاصة، وهي أكبر مساحة وسكاناً منه، قد يبدو بارزاً وأكثر من تأثير هذه الأقطار في دولة غير عربية مثلاً. ولا شك في أن النظام الإقليمي يؤثر في سكان الأردن، حيث نلاحظ أن الفلسطينيين في الأردن يرتبط موقفهم أو معارضتهم أو تأييدهم لموقف سياسي ارتباطاً واضحاً بالنظام الاقليمي، كما حصل طوال سبعة عشر عاماً (١٩٥٤ - ١٩٧٠)، وان هذا يخلق آثاراً وردود فعل طويلة على الساحة الداخلية الأردنية، وأن أوضاعاً داخلية ومتاعب جمة نجمت قبل عام ١٩٥٦ وفي العامين التاليين، ومردّ ذلك قبل كل شيء إلى النظام الإقليمي وتأثر السكان والحزب والجيش بالنظام الإقليمي المتمثل بالقيادة المصرية. ولقد بقي التأثير الإقليمي واضحاً طوال تلك الفترة في الفلسطينيين على الرغم من أنه خفّ في الأحزاب والجيش. ولقد شكّل الفلسطينيون قوى ضاغطة على صانع القرار في أعوام عديدة في الخمسينات والستينات، وقاموا بأعمال شغب وعنف للضغط على صانع القرار، تارة من أجل السماح لمنظمة التحرير بالعمل من داخل الأردن وطوراً لدفع الأردن إلى الانضمام إلى الاتحاد الفيدرالي المصري العراقي السوري عام ١٩٦٣. وفي جميع الأحوال تأثر الفلسطينيون بالحرب الباردة العربية واتسمت مواقفهم بالتأييد لموقف القيادة السياسية المصرية في تلك الفترة، وكلما كانت تشتد الضغوط الإقليمية على الملك حسين من مصر وسوريا ومنظمة التحرير كان يلاحظ لها صدى عند الفلسطينيين تمثل بتظاهرات وضغط على الحكومة الأردنية.

بيد أنه يلاحظ أن ظاهرة ارتباط الضغط الإقليمي بالفلسطينيين قد اختفت بعد رحيل عبدالناصر واختفاء الضغوط القادمة من مصر بالذات، وأن الضغط السوري والعراقي كضغط إقليمي قليل الأثر في التأثير على الفلسطينيين في الأردن كقوة ضاغطة على النظام.

٣ ـ محدودية تأثير إدراك القائد السياسي في اتخاذ قرار السياسة الخارجية.

تعتبر هذه النتيجة من أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، إذ إن هذه النتيجة تدحض بعض فرضيات المدرسة الإدراكية التي تقول إن عقائد القائد السياسي وادراكاته هي الآلية (الميكانيزم) النهائية التي تشكل أساس الحسابات السياسية للقائد السياسي عند اتخاذ قرارات السياسة الخارجية، وأن دور القائد السياسي ليتعاظم في البلدان المتخلفة نظراً لضعف المؤسسات السياسية القوية كالبرلمان ومجلس الوزراء والأحزاب السياسية وضعف الموارد الاقتصادية والسياسية الكامنة لبناء منظمات قوية لصنع السياسة الخارجية وتنفيذها، وأنه تبعاً لذلك تقلّ الضوابط على صانع القرار مما يزيد احتمال تأثيره في السياسة الخارجية.

وفي هذه الدراسة يلاحظ أن وضع الأردن كان الوضع الأمثل لمعرفة تأثير الإدراك للقائد السياسي في ظل نظرية الإدراك، بحيث يتولد لدينا انطباع بأن اثر القائد السياسي في الأردن حاسم جداً، وأن القائد السياسي على قمة هرم السلطة السياسية في دولة نامية كالأردن افتقرت إلى المؤسسات السياسية القوية وغابت فيها قوى الضغط الحزبية وازداد دور السلطة التنفيذية بعد تعطل الحياة النيابية فيها. وبمعنى آخر، قلّت القيود والضوابط الداخلية مما زاد احتمال انعكاس الخصائص الذاتية للملك كصانع للقرار وزاد احتمال تأثيره في السياسة الخارجية بسبب دوره في صنع القرار.

لقد لوحظ أثر الإدراك في عملية اتخاذ القرار في الأردن وأن اتخاذ القرار كان تأكيداً لإدراكات الملك وأن عملية اتخاذ القرار كانت نموذجاً لاتخاذ القرار السلطوي باستثناء فترات محددة. ولوحظ بوضوح اثر الإدراك للملك في عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية في القرارات الأربعة موضوع البحث.

بيد أنه تحت ضغوط معينة يلاحظ أن القائد السياسي كالملك في الأردن، قد تخلى عن إدراكاته كما حصل مثلاً في عام ١٩٥٦، عندما تخلى عن عقائده وادراكاته التي تمثلت في العداء للشيوعية، وبالرغم من أن الملك كان يرغب في الانضمام إلى حلف بغداد فلقد تخلى عن هذه الإدراكات أمام الضغوط الإقليمية التي تمثلت في ضغط مصر وسوريا والضغط الداخلي للرأي العام الذي ارتبط بالضغط الإقليمي.

وفي عام ١٩٦٧ لوحظ للمرة الثانية أن بيئة الملك النفسية، وادراكاته وعقائده كانت تشكل ضابطاً على الانضمام إلى اتفاقية الدفاع المشترك والدخول في حرب إلى جانب مصر، وان عقائد الملك كانت ترى أن المعركة مع إسرائيل خاسرة ولم يؤن أوانها، ومع ذلك لوحظ أن الملك تخلى عن هذه المعتقدات وانضم إلى جانب مصر تحت تأثير الضغط الإقليمي وخوفاً من حرب أهلية في الأردن في حالة عدم الانضمام إلى مصر.

وهكذا يلاحظ أن ما تقدم يضعف اقتراحات المدرسة الإدراكية التي تقول ان عقائد القائد السياسي تلعب دوراً حاسماً في صنع السياسة الخارجية، وأنها الآلية (الميكانيزم) النهائية التي تشكل الحسابات السياسية للقائد السياسي عند اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية، حيث تبين في القرارين السابقين كيف يتخلى القائد السياسي عن تلك العقائد أمام ضغوط معينة.

في ختام الحديث عن الإدراك نشير إلى بعض الملاحظات المتعلقة بعملية صنع القرار في سياسة الأردن الخارجية:

أ ـ المرونة: يلاحظ في إدراكات الملك وعملية صنع القرار نفسها المرونة والتكيف وسرعة المبادأة، وأنه لولا هذه المرونة والحساسية للبيئة الخارجية لما وافق الملك في قرار عام ١٩٥٦ على عدم الانضمام إلى حلف بغداد طالما أن معتقداته لا تتعارض مع ذلك. ويلاحظ المبادأة والمرونة في زيارة الملك إلى مصر في عام ١٩٦٧ والموافقة على دخول قوات منظمة التحرير الفلسطينية إلى الأردن بعد أن كان لا يوافق على ذلك.

ب ـ عدم التفاوت بين معتقدات الملك والبيئة العملية أو ما يُعرف بسوء الإدراكات. يلاحظ أن تصورات الملك كانت غير بعيدة عن الواقع في معظم الأحيان، وأن تصورات الملك حتى في الأزمات كانت أدق من تصورات خصومه كما حصل في عام ١٩٧٠. كان تصور الملك لمقدرته وللخصائص القومية للأردن ومقدرته على استعمالها غير بعيد عن الواقع، وتجلت دقة تصورات الملك في الأخذ بعين الاعتبار موقف جمال عبدالناصر في عام ١٩٧٠ كأحد متغيرات البيئة العملية المهمة وأن نجاح القرار في عام ١٩٧٠ ارتبط بذلك التصور إلى حد ما إضافة إلى تصور الملك واعتماده على القوات العسكرية في حسم الموضوع.

ج ـ عدم وجود تعقيد هيكلي: لاحظنا في هيكل اتخاذ القرار في الأردن عدم التعقيد، وأن وجود الملك في أعلى هرم السلطة السياسية وعدم تعقيد التركيب قد أثّرا في سرعة اتخاذ القرار، كما حصل في عام ١٩٦٧ عندما اتخذ الملك قراره بالانضمام إلى

معاهدة الدفاع المشترك ووقّع الاتفاقية بسرعة. وقد حصل مثل هذا قبل ذلك في عام ١٩٥٨ عندما تنازل الملك عن كثير من سلطاته لمصلحة قريبه الملك فيصل الثاني في سبيل قيام الاتحاد.

ويدخل في هذا الموضوع اختيار الملك رؤساء وزراء يمثلون وجهات نظر معيّنة تتطابق مع المواقف التي يتعامل معها الملك. ويلاحظ أن الملك كان يعيّن بهجت التلهوني في سبيل تلطيف المواقف مع الدول العربية، وأنه كان يختار الشريف حسين بن ناصر كلما أراد أن يلطف الموقف داخلياً.

ولا شك أن مهارة الملك تلعب دوراً ذا أثر مهم في دوره كصانع القرار، وأن مهارته أبعدت عن الهيكل الأردني المظهر الذي أشار إليه كينيث بولدنغ عندما يقع اختلاف التصور بين أعلى الهرم وقاعدة الهرم، وهذا له أثره في توصيل المعلومات إلى الملك كصانع القرار، بحيث تصل المعلومات التي يجب أن تصل وليس المعلومات التي يريدها الملك. ولقد أشرنا في الدراسة إلى حرص الملك على المتابعة والتنفيذ وجمع المعلومات، وأنه لم يكن أسيراً للمستشارين.

ولقد ساعدت المركزية ووجود الملك في أعلى السلطة السياسية على عدم وجود صراع سياسي بين أعضاء الهيكل وتجنّب الحلول الوسط، كما ساعد اهتمام الملك بالسياسة الخارجية على عدم التفويض إلا فيما يتعلق بالأمور الداخلية التي يفوضها إلى ولي عهده الأمير حسن. كما كان لطول تمرس الملك كقائد سياسي أثره في أسلوبه من حيث الإدارة وتنفيذ السياسة الخارجية.

بيد أنه، وقبل ختام الحديث عن عملية صنع القرار والضوابط والمقومات عليها، لا بد من الإشارة إلى بعض حدود التحليل، وكان الباحث يود أن يتطرق إليها بالبحث لولا عدم اتساع المجال لها في هذه الدراسة:

(أ) كان الباحث يود أن يحلّل معتقدات صانع القرار الأردني قبل عام ١٩٥٣ وهو آنذاك الملك عبدالله، مؤسس المملكة الأردنية الهاشمية، ومقارنة هذه المعتقدات بمعتقدات الملك حسين وقياس مدى تشابه المعتقدات في ما يتعلق بالقضايا العربية والعلاقات العربية، وخصوصاً ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، على الرغم من أن الملك عبدالله لم يستمر في حكمه طويلاً بعد النكبة، إلا انه عاش القضية الفلسطينية بكل أبعادها.

(ب) كان الباحث يود أن يحلّل عقائد الملك بعد التطورات الكبيرة في المنطقة وبعد كامب ديفيد والحرب العراقية الإيرانية وحتى بعد اغتيال السادات، إذ بالإمكان القول إن هذه المرحلة تمثل مرحلة ثالثة في معتقدات الملك، وقد دخلت فيها إيران

كعدو للأردن وكانت في السابق من أقوى الدول ارتباطاً في علاقاتها الثنائية السائدة مع الأردن.

(ج) يلاحظ تأثير النظام الإقليمي، ويعتقد الباحث أن بالإمكان التوسع أكثر في دراسة هذا الموضوع وتأثيراته على الأردن وعلى غيره من الأقطار العربية، وأن الأردن تأثر كثيراً في سياسته الخارجية بهذا العامل حيث لوحظ في دراسة طومسون أن الأردن كان يقترب من دول القلب إذا ساير الأقطار العربية وخصوصاً التي عرفت بالتقدمية وانه كان يبتعد عن دول القلب إذا ابتعد عن سياسة تلك الأقطار أو لم يهادنها.

وبالوسع القول إن النظام الإقليمي لم يؤثر فقط على الأردن كدولة صغيرة فحسب، بل إنه أثّر على السعودية في عام ١٩٥٨ عندما خشيت الجمهورية العربية المتحدة ورفضت السماح للطائرات الأمريكية بتزويد الأردن بالنفط من فوق أجواء السعودية، خشية إثارة المشاحنات مع ج.ع.م.

واستمر تأثير النظام الإقليمي في الأردن في فترة لاحقة طوال حقبة الثمانينات، وكانت توجهات الأردن السياسية طوال فترة الثمانينات نحو قضايا النظام الإقليمي العربي الرئيسية وهي:

(أ) **قضية فلسطين**؛ (ب) **الحرب العراقية الإيرانية**؛ (ج) **أزمة لبنان**. وظلت قضية فلسطين هي الأكثر تأثيراً على توجهات الأردن السياسية وعلى قراراته الاستراتيجية المهمة كما حصل في قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية (قانونياً وإدارياً) في ١٩٨٨/٧/٣١.

ولقد شغلت قضية فلسطين والعلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية اهتمام صانع القرار الأردني، ويمكن تتبع ذلك على النحو التالي:

(١) في ١٩٨٠/٨/٢٨ وجّه الملك حسين كتاباً إلى رئيس الوزراء (مضر بدران) بتأليف وزارة، ولقد تضمّن كتاب التكليف تركيزاً على دور الأردن العربي للعمل من أجل زوال الاحتلال الصهيوني للأرض العربية[1]. ويلاحظ أن الملك حسين لم يركز على أي من القطبين من القوتين العظميين، بل إنه اعتبر أن العالم ساحة مفتوحة ينبغي ارتيادها ورأى إمكانية الاستفادة من المبادرة الأوروبية (١٩٨٠) وامكانية الاستفادة من دول أمريكا اللاتينية وليس بالضرورة الدول العظمى فقط.

وفي كتاب التكليف الموجَّه إلى رئيس الوزراء (أحمد عبيدات) في ١٩٨٤/١/١٠

---

(١) انظر كتاب التكليف الموجه إلى رئيس الوزراء في: **الجريدة الرسمية**، العدد ٢٩٥٤ (٣٠ آب/ أغسطس ١٩٨٠)، ص ١٢٢٧.

طالب الملك، وإن كان قد اعتبر أن العمل العربي هو نقطة البداية لتحقيق أي غاية بالنسبة إلى الفلسطينيين، رئيس الوزراء بمواصلة الحوار مع المنظمة (م.ت.ف) بشكل خاص[٢].

وظهر تركيز الملك على القضية الفلسطينية بشكل مكثف أكثر من الفترة التي امتدت ما بين عام ١٩٧٤ (قرار الرباط) وعام ١٩٨٢ وربط الملك بين التضامن العربي وبين العمل العربي المشترك بالنسبة إلى قضية فلسطين، ورأى أن التضامن العربي هو الصيغة الجدية التي تعيد إلى العمل العربي جديته.

وفي كتاب التكليف (نفسه) الذي وجهه الملك إلى رئيس الوزراء في ١٩٨٤/١/١٠ ظهر اهتمام الملك واضحاً بالنسبة إلى قضيتي الحرب العراقية الإيرانية وأزمة لبنان. طالب الملك بدعم العراق بحشد الدعم العربي، ودعم مساعي تحقيق المصالحة اللبنانية. وظلت القضية الفلسطينية في مقدمة الأولويات بالنسبة إلى صانع القرار الأردني.

وفي ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤ عقد المجلس الوطني الفلسطيني اجتماعه في عمّان، وبلغ التنسيق الأردني الفلسطيني ذروته في ١١ شباط/ فبراير ١٩٨٥ عندما تم توقيع اتفاق شباط/ فبراير وهو اتفاق عمل فلسطيني أردني مشترك. وبدأ العمل الأردني الفلسطيني المشترك، وفي ١٩٨٥/٤/١٢ تشكل وفد للقيام بجولة على الدول العربية، ولقد استمر ذلك العمل المشترك طوال عام ١٩٨٥ وحاول الأردن ردم الفجوة بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة الأمريكية على أساس اعتراف المنظمة بقرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) واعتراف الولايات المتحدة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره[٣].

بيد أن الجهود كلها باءت بالفشل. وفي ١٩٨٦/٢/١٩ أعلن الملك انهاء التنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية[٤] وعادت الأمور إلى ما كانت عليه عام ١٩٨٢ بين الأردن والمنظمة.

ويلاحظ على هذه الفترة السابقة ما يلي:

١ ـ ان الأردن أعطى الأولوية لقضايا النظام الإقليمي العربي وبالتحديد القضية الفلسطينية، وأن صانع القرار تعامل مع النظام الدولي في إطار هذه المصلحة.

---

(٢) انظر كتاب التكليف الموجه إلى رئيس الوزراء في: **الجريدة الرسمية**، العدد ٣٢٠٣ (١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤)، ص ١٠٢.

(٣) انظر خطاب الملك في: ١٩٨٦/٢/١٩.

(٤) المصدر نفسه.

وفي توجيهات الملك إلى رؤساء الوزارات الذين شكّلوا الوزارات خلال الثمانينات وهم:

أ ـ مضر بدران ١٩٨٠/٨/٢٨
ب ـ أحمد عبيدات ١٩٨٤/١/١٠
ج ـ زيد الرفاعي ١٩٨٥/٤/٤

ظهر أن الملك وجّه رؤساء الوزارات إلى الحوار مع الدول الصديقة والمنظمات الإقليمية المختلفة من منطلق العلاقة مع الجميع والانفتاح عليهم[٥] ما دامت تشارك الأردن التوجه نحو تحقيق السلام العادل والاستقرار. ولقد كثف الأردن اتصالاته مع الولايات المتحدة خلال تلك الفترة من أجل ردم الفجوة بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين الولايات المتحدة.

وفي النظام الإقليمي العربي ظل الأردن على علاقات جيدة مع سوريا وأعاد العلاقات مع مصر في ١٩٨٤/١٠/١٠. وظهر أن علاقات الأردن مع جميع الدول العربية كانت ممتازة.

(٢) أما بالنسبة إلى قضية الحرب العراقية الإيرانية، فإن الأردن دعم العراق في البداية بالدعوة إلى حشد الدعم العربي ثم تطور توجيه الملك إلى رؤساء الوزارات بدعم العراق بدعوته المخلصة لإنهاء الحرب مع إيران.

وفي ١٩٨٨/٧/٣١ اتخذ الملك اخطر القرارات الاستراتيجية في تاريخ الأردن ـ قرار بفك الارتباط مع الضفة الغربية قانونياً وإدارياً بعد وحدة امتدت أكثر من ٣٨ عاماً أي منذ ١٩٥٠/٤/٢٤ عندما وافق مجلس الأمة الأردني على قرار وحدة الضفتين.

ظهر في عقائد صانع القرار الأردني أن القرار استجابة لطلب منظمة التحرير الفلسطينية وفي خطاب الملك حسين في كلية الأركان الملكية بتاريخ ١٩٨٨/٨/٢٧، ذكر بالنص: «ومن المستجدات الهامة على صعيد النزاع العربي الإسرائيلي قرارنا في الحادي والثلاثين من تموز الماضي بفك العلاقة القانونية والإدارية مع الضفة الغربية المحتلة استجابة لطلب منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وللتوجه العربي العام المثبت في قرارات القمة العربية... لقد كان قرارنا هذا بمثابة مدخل كبير في مسار القضية الفلسطينية، مَنَحَ نضال الشعب الفلسطيني دفعة نوعية ملموسة، وجَعَل من أهداف انتفاضته الباسلة التي دعمناها منذ تباشيرها الأولى، أهدافاً واضحة ذات مغزى يتفق مع حقوق الإنسان ومبادىء الأمم المتحدة وبذلك

---

(٥) انظر كتاب التكليف الموجه إلى رئيس الوزراء زيد الرفاعي في: الجريدة الرسمية، العدد ٣٣٠٦ (٦ نيسان/ ابريل ١٩٨٥)، ص ٤٦٧.

نكون قد أسهمنا بشكل مباشر في تأكيد الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني بينما هو قائم بانتفاضته المباركة»[٦] .

وكان أثر هذا القرار الاستراتيجي كبيراً على متغيرات البيئة العملية. فمثلاً تأثر الرأي العام وفوجيء به. كما تأثر متغير الاقتصاد مما دعا رئيس وزراء الأردن للتأكيد في مؤتمر صحفي في ١٩٨٨/٨/٣١ على أنه لا نية للحكومة للتغيير في قيمة الدينار الأردني وأن الدينار سليم ومعافى[٧]. غير أن مجريات الأحداث الفعلية أثرت على قيمة الدينار حيث أقبل المواطنون في الضفة الغربية على استبدال الدينار بالعملات الأخرى، وتوقفت التحويلات من العاملين في دول الخليج وبلغ سعر صرف الدولار في أسواق عمّان في مطلع شباط ١٩٨٩، ٦٠ قرشاً، أي تضاعف تقريباً.

ويبقى قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية من أكثر القرارات تأثيراً على متغيرات البيئة العملية والنفسية في الأردن، وقد يكون من المفيد جداً أن يكون بحثه في دراسة مستقلة خاصة. ولم يحدث في تاريخ الأردن أن كان لردود الفعل الاسترجاعية لأي قرار مثل هذه التأثيرات في حياة البلاد السياسية.

وكان الباحث يود أن يتوسع في دراسة شبكة التفاعلات العربية بعد عام ١٩٧٧ وانضمام إسرائيل إلى هذه الشبكة بعد مبادرة السلام وملاحظة كيف أثّرت إسرائيل على كثافة شبكة التفاعلات العربية وعلى النظام الإقليمي ككل.

(٦) خطاب الملك في كلية الحرب الملكية، ١٩٨٨/٨/٢٧.

(٧) انظر حديث رئيس الوزراء زيد الرفاعي إلى: **الأنباء** (الكويت)، ١٩٨٨/٩/١٠.

المَراجِع

١ ـ العربية

كتب:

أبو جابر، غالب. **المعاهدات والاتفاقيات الأردنية ١٩٢٣ ـ ١٩٧٣**. عمّان: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٧٧.

الأردن. مجلس الأمة. **الدستور الأردني**. عمّان: المجلس، ١٩٥٢.

ــــ. وزارة التربية والتعليم. **تطور التربية والتعليم في الأردن**. عمان: الوزارة، ١٩٧٧.

ــــ. وزارة الثقافة والإعلام. **الأردن في خمسين عاماً ١٩٢١ ـ ١٩٧١**. عمان: الوزارة، دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٧١.

ــــ. ــــ. **الاقتصاد الأردني بعد ٥ حزيران ١٩٦٧**. عمان: الوزارة، دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٧٠.

ــــ. ــــ. **الاقتصاد الأردني: حقائق وأرقام**. عمان: الوزارة، دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٦٧.

ــــ. ــــ. **الكتاب السنوي، ١٩٧٥**. عمان: الوزارة، دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٧٧.

ــــ. ــــ. **المملكة العربية المتحدة، الاتحاد الوطني العربي: الميثاق**. عمان: الوزارة، دائرة المطبوعات والنشر، [د.ت.].

ــــ. ــــ. **الوثائق الأردنية ١٩٦٨**. عمان: الوزارة، دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٧٢.

ـــــ. ـــــ. الوزارات الأردنية في خمسين عاماً، ١٩٢١ ـ ١٩٧١. عمان: الوزارة، دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٧١.
البغدادي، عبداللطيف. مذكرات عبداللطيف البغدادي. القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٧. ٢ ج.
بكمرزاشردان، موسى عادل. الأردن بين عهدين. عمان: [د.ن.]، [د.ت.].
بورقيبة، الحبيب. تونس وقضية فلسطين: كتاب الدولة للاخبار والإرشاد. تونس: وزارة الإعلام، ١٩٦٦.
التنداوي، سمير. إلى أين يتجه الأردن. القاهرة: الدار المصرية للكتب، [د.ت.].
حسين (الملك). مهنتي كملك: أحاديث ملكية. ترجمة غالب عارف طوقان. عمان: [د.ن.]، ١٩٧٩.
حمروش، أحمد. قصة ثورة ٢٣ يوليو. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨. ٥ ج.
خورشيد، غازي. دليل حركة المقاومة الفلسطينية. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧١. (سلسلة كتب فلسطينية؛ ٣٢)
خير، هاني. خطب العرش ١٩٢٩ ـ ١٩٧٢. عمان: مجلس الأمة، ١٩٧٣.
رونـدو، بيير. مستقبل الشرق الأوسط. ترجمة نجدة هاجر وسعيد الغز. بيروت: المكتب التجاري، ١٩٥٩.
سعودي، محمد عبدالغني. الجغرافيا والمشكلات الدولية. بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧١؛ القاهرة: المكتبة النموذجية، ١٩٧٤.
السيد سليم، محمد. مذكرات تحليل السياسة الخارجية: ٨١ ـ ١٩٨٢. القاهرة: جامعة القاهرة، قسم العلوم السياسية، [د.ت.].
عبدالكريم، أحمد عزت. [وآخرون]. تاريخ العالم العربي في العصر الحديث. القاهرة: دار الجمهورية للطباعة، [د.ت.].
عبدالناصر، جمال. بيانات الرئيس جمال عبدالناصر والوزراء في مجلس الأمة سنة ١٩٧٥. القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩٥٧.
قاسمية، خيرية. عوني عبدالهادي: أوراق خاصة. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٤.
الماضي، منيب وسليمان موسى. تاريخ الأردن في القرن العشرين. عمان: [د.ن.]، ١٩٥٩.
المجالي، هزاع. مذكراتي. عمان: [د.ن.]، ١٩٥٠.
مجموعة خطب جلالة الملك حسين بن طلال المعظم: خمسة وعشرون عاماً من التاريخ ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧. لندن: شركة سمير مطاوع للنشر والعلاقات العامة، ١٩٧٨.

مطر، جميل وعلي الدين هلال. النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩.

هندي، خليل، فؤاد بوارشي وشحادة موسى. المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني: دراسة تحليلية لهجمة أيلول. إشراف نبيل شعث. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧١. (سلسلة كتب فلسطينية؛ ٣٦)

٢ - الأجنبية

Books:

The Annual Resigster of World Events, 1970. London: Longman, 1971.

Arms Control and Disarmament Agency (ACDA). *The Statesmans Yearbook, 1966-1975*. London: Macmillan, 1975.

———. *World Military and Arms Transfers, 1966-1975*. Washington, D.C.: ACDA, 1975.

Aruri, Naseer. *Jordan: A Study in Political Development, (1921-1955)*. The Hague: Nijhoff, 1972.

Barnet, R. *The Giants: Russia and America*. New York: Torch Stone, 1977.

Blondel, Jean. *Political Parties*. London: Wildwood House, 1978.

Boulding, Kenneth J. *The Image*. Ann Arbor, Mich.: University of Michigan Press, 1956.

Braybrooke, David and Charles Lindbloom. *Strategy of Decision*. London: Collier; Macmillan, 1963.

Brecher, Michael. *The Foreign Policy System of Israel: Setting, Images, Process*. New Haven, Conn.: Yale University Press; London: Oxford University Press, 1972.

Bullard, Reader (Sir), (ed.). *The Middle East: A Political and Economic Survey*. London: Oxford University Press, 1958.

Butler, David. *The Study of Political Behavior*. London: Hutchinson University Press, 1966.

Churchill, Randolph and Winston Churchill. *The Six-days War*. London: Heinemann, 1967.

Cline, Ray S. *World Power Trends and U.S. Foreign Policy for the 1980s*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1980.

Copeland, Miles. *The Game of Nations: The Amorality of Power Politics*. 2nd. ed. London: Weidenfeld and Nicolson, 1970.

Dawisha, Adeed I. *Egypt in the Arab World: The Elements of Forign Policy*. London: Macmillan; New York: Halsted Press, 1976.

Dearden, Ann. *Jordan*. London: Robert Hale, 1958.

Dekmejian, Richard Hrair. *Egypt Under Nasir: A Study in Political Dynamics*. London: University of London Press, 1972.

Dobson, Christopher. *Black September: Its Short Violent History*. New York: Macmillan, 1974.

Dupuy, Trevor Nevitt. *Almanac of World Military Power*. Donn Laring, Va.: T.N. Dupuy Associates, 1970.

Duverger, Maurice. *Party Politics and Pressure Groups*. New York: Thomas Crowell Co., 1972.

East, Maurice A., Stephen A. Salmore and Charles F. Hermann (eds.). *Why Nations Act: Theoretical Perspectives for Comparative Foreign Policy Studies*. Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1978.

Eisenhower, Dwight D. *The White House Years: A Personal Account Waging Peace, 1956-1961*. Garden City, N.Y.: Doubleday, 1965.

Facts on File (FOF). *Weekly World News Digest*. New York: FOF, 1970.

Feddah, Mohammad Ibrahim. *The Middle East in Transition: A Study of Jordan's Foreign Policy*. New York: Asia Publishing House, 1974.

Festinger, Leon. *A Theory of Cognitive Dissonance*. California: Stanford University Press, 1979.

Frankel, Joseph. *International Relations*. 2nd. ed. London; New York: Oxford University Press, 1969.

Glubb, John Bagot (Sir). *A Soldier with the Arabs*. New York: Harper and Row, 1957.

Harari, Maurice. *Governments and Politics of the Middle East*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1962.

Harris, George Lawrence [et al.]. *Jordan: Its People, its Society, its Culture*. New Haven Conn.: Human Relations, 1958.

Holsti, K.J. *International Politics: A Framework for Analysis*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1972.

Hudson, Michael C. *Arab Politics: The Search for Legitimacy*. London; New Haven, Conn.: Yale University Press, 1972.

Hurewitz Jacob Coleman. *Diplomacy in the Near and Middle East: A Documentary Record*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1959. 2 vols.

——— (ed.). *Soviet American Rivalry in the Middle East*. New York: Praeger, 1969.

Hussein (King of Jordan). *Uneasy Lies the Head: An Autobiography*. London: Heinemann, 1962.

International Institute for Strategic Studies (IISS). *The Military Balance, 1980-1981*. London: IISS, 1981.

Ismael, Tarek (ed.). *The Middle East in World Politics: A Study in Contemporary International Relations*. Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1974.

Johnston, Charles Hepburn. *The Brink of Jordan*. London: Hamilton, 1972.

Karpat, Kemal H. *Political and Social Thought in the Contemporary Middle East*. London: Pall Mall Press; New York: Praeger, 1968.

Keesing's Contemporary Archives. *Weekly Diary of World Events*. London: Keesing's Publications, [n.d.].

Kerr, Malcolm. *The Arab Cold War, 1958-1964: A Study of Ideology in Politics*. 2nd. ed. London: Oxford University Press, 1968.

Kiernan, Thomas. *Arafat, the Man and the Myth*. New York: W.C. Norton and Company, 1976.

Kirk, George Eden. *Contemporary Arab Politics: A Concise Hisotry*. New York: Praeger, 1961.

Laffin, Jean. *Feddayeen, the Arab Israeli Dilemma*. London: Cassell; New York: Free Press, 1973.

Laqueur, Walter Zéev. *The Struggle for the Middle East: The Soviet Union in the Mediterranean, 1958-1968*. New York: Macmillan, 1969.

Mazur, Michael P. *Economic Growth and Development in Jordan*. London: Croom-Helm; Boulder, Colo.: Westview Press, 1979. (Westview Special Studies on the Middle East).

Nutting, Anthony. *I Saw for Myself: The Aftermath of Suez*. London: Hollis and Carter; Garden City, N.Y.: Doubleday, 1958.

Quandt, William. *Decade of Decisions: American Policy Toward the Arab-Israel Conflict 1967-1976*. Berkeley, Calif.: University of California Press, 1977.

Royal Institute of International Affairs (RIIA). Information Department. *The Middle East: A Political and Economic Survey*. London; New York: RIIA, 1950.

El-Sayid Selim, Mohammed. *Superpower Involvement in the Arab Israeli Conflict: Patterns, Dynamics and Prospects*. Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, 1981.

Shwadran, Benjamin. *Jordan: A State of Tension*. New York: Council for Middle Eastern Affairs Press, 1959.

Sinai, Anne and Allen Pollack (eds.). *The Hashemite Kingdom of Jordan and the West Bank: A Handbook*. New York: American Academic Association for Peace in the Middle East, 1977.

Singer, J. David. *Quantitative International Politics: Insights and Evidence*. New York: Free Press, 1968.

Sivard, Ruth Leger. *World Military and Social Expenditures*. Leesburg, Va.: WMSE Publications, 1978.

Snow, Peter. *Hussein: A Biography*. New York; Washington, D.C.: Robert Luce; London: Barrie and Jenkins, 1979.

Sorenseen, T. *Decision Making in the White House*. New York: Columbia University Press, 1963.

Sparrow, Gerald. *Modern Jordan*. London: Allen and Unwin, 1961.

Steinbruner, J.D. *The Cybernetic Theory of Decision*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1974.

Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). *World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook, 1979*. Stockholm: SIPRI, 1979.

Sullivan, Michael P. *International Relations: Theories and Evidence*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1976.

Taylor, Charles L. and Micahel C. Hudson. *World Handbook of Political and Social Indications*. 2nd. ed. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1972.

United Nations. *Statistical Yearbook, 1966*. New York: UN, 1967.

Vatikiotis, Panayiotis J. *Conflict in the Middle East*. London: Allen and Unwin, 1971.

———. *Politics and the Military in Jordan: A Study of the Arab Legion 1921-1967*. London: Frank Cass; New York: Praeger, 1967.

Wheelock, Keith. *Nasser's New Egypt: A Critical Analysis*. New York: Praeger, 1960. (Foreign Policy Research Institute Series; no.8)

World Encyclopedia of the Nations. New York: Harper and Row, 1960.

Periodicals

Abu Jaber, Kamel S. «The Legislature of the Hashemite Kingdom of Jordan: A Study in Political Development.» *Muslim World:* vol.59, nos.3-4, July - October 1969.

Allison, Graham T. «Conceptual Models and Cuban Missile Crisis.» *American Political Science Review:* vol. 43, no.3, September 1969.

Furlonge, Geoffery Warren. «Jordan Today.» *Royal Central Asian Journal:* vol.53, no.3, October 1966.

Garnfinkle, Adam M. «Negotiating by Proxy: Jordanian Foreign Policy and U.S. Option in the Middle East.» *ORBIS*: vol.24, no.4, Winter 1981.

Howard, Norman. «Jordan: The Price of Moderation.» *Current History:* vol.68, no.402, February 1975.

Kaplan, Stephen. «United States Aid and Regime Maintenance in Jordan.» *Public Policy:* vol.23, no.2, Spring 1975.

Reader's Digest: 16 April 1959.

Riker, William and William Zaviona. «Rational Behavior in Politics.» *American Political Science Review:* vol.64, no.4, October 1974.

Rouleau, Eric. «Crisis in Jordan.» *World Today:* 1967.

Shwadran, Benjamin. «Hussein between Qasim and Nasir, July 1958 - December 1960.» *Middle Eastern Affairs:* vol.11, no.2, April 1960.

Thompson, William R. «Delineating Regional Subsystems: Visit Networks and the Middle Eastern Case.» *International Journal of Middle East Studies* (IJMES): vol.13, no.2, May 1981.

United Nations. *Monthly Bulletin of Statistics:* vol.35, no.2, February 1981.

فهرس

(ب)

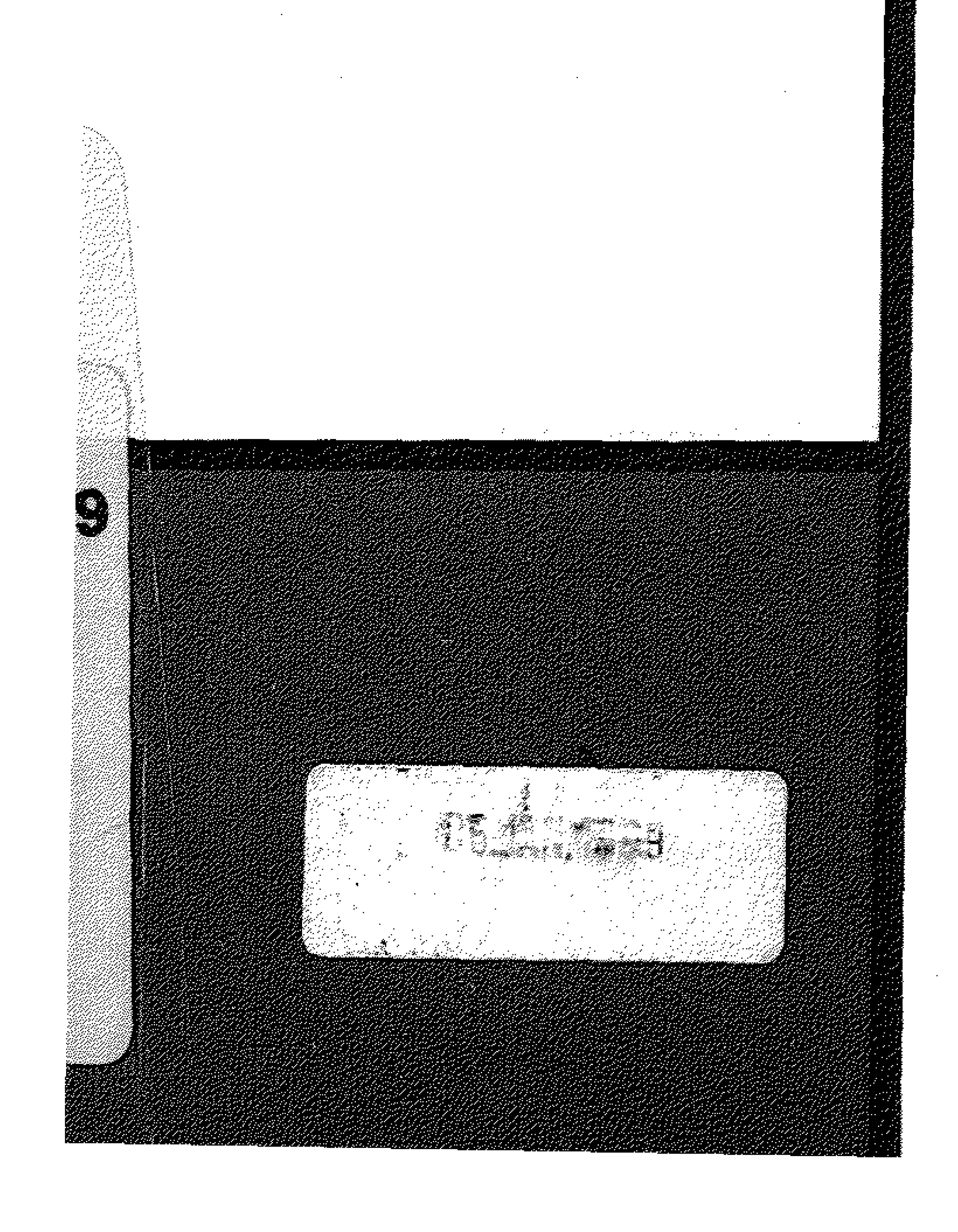
(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(خ)



الدكتور سعد أبودية

■ من مواليد معان في الأردن عام ١٩٤٩

■ حصل على بكالوريوس العلوم السياسية وعلى الماجستير من جامعة ولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة عام ١٩٧٥

■ حصل على الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة القاهرة عام ١٩٨٢

■ عمل سابقاً في وزارة الخارجية الأردنية وفي السفارة الأردنية في القاهرة

■ يعمل حالياً أستاذاً مشاركاً في العلاقات الدولية في جامعة اليرموك في الأردن

■ له عدد من المؤلفات، أهمها: **أثر البيئة النفسية في عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية** (١٩٨٣)؛ **دراسات في القضايا العربية** (١٩٨٤)؛ **الجيش العربي ودبلوماسية الصحراء** (بالاشتراك مع العميد عبدالمجيد مهدي) (١٩٨٧)؛ **العلاقات العربية التركية: النموذج الأردني** (١٩٨٨)؛ **تاريخ الجيش العربي في عهد إمارة شرق الأردن** (بالاشتراك مع العميد عبدالمجيد مهدي) (تحت الطبع)؛ **نموذج في دراسة الفكر السياسي الأردني** (تحت الطبع).

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية « سادات تاور » شارع ليون

ص. ب : ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان

تلفون : ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٦٩١٦٤

برقياً : « مرعربي »

تلكس : ٢٣١١٤ ماراب . فاكسيملي: ٨٠٢٢٣٣